النكبة

ونشوء الشتات الفلسطيني الأول في الكويت

شفيق الغبرا



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

النكبة

ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الغبرا، شفيق

النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني الأول في الكويت / شفيق الغبرا.

؟ ص.؛ 24 سم. (سلسلة ذاكرة فلسطين)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. -) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-153-3

1. الفلسطينيون في الكويت – أحوال اجتماعية. 2. اللاجئون الفلسطينيون. 3. النزاع العربي الإسرائيلي. 4. القضية الفلسطينية. 5. الكويت – تاريخ – الاحتلال العراقي 1990–1991. 6. الأسرة – أحوال اجتماعية – فلسطين. 6 . العلاقات الأسرية – فلسطين. أ. العنوان. ب. السلسلة.

العنوان بالإنكليزية

The Nakba and the Emergence of the Palestinian Diaspora in Kuwait

By Shafeeq Ghabra

الناشــر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة – منطقة 70
وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطـر
هاتف: 00974 40356888
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 114965 رياض الصلح، بيروت 11072180 لبنان
هاتف: 0096119918378 فاكس: 009611991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
عمّان، الشهر/ الشهر 2017

المحتويات

المقدّمة

يتقصّى هذا الكتاب آليات الصمود والبقاء والحنين للعودة المعنوية والجسدية التي اعتمدها الفلسطينيون منذ نكبتهم الواقعة في العام 1948. فالشتات الفلسطيني، خاصة في المناطق البعيدة عن دول الطوق حيث مناطق اللجوء الفلسطيني الأول، حمى الوجود الفلسطيني كما الهوية الفلسطينية بعد اقتلاعهم من أرضهم. فقد قدّمت المناطق البعيدة عن الصراع المباشر للفلسطينيين الإطار الأهم للتفاعل والبناء الاقتصادي والوعي. إذ تحوّلت تلك المناطق بالتحديد في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وفي ظلّ نشوء طبقة وسطى فلسطينية منجزة في الخليج عمومًا والكويت خصوصًا، الحاضنة الرئيسية للملمة جراح النكبة وبناء الهوية الوطنية الفلسطينية، واستمرت في تقديم العمق والمكانة الاقتصادية والثقافية الإنسانية للحركة الفلسطينية لغاية عام 1990.

من خلال تجربة الفلسطينيين في الشتات، وبتركيز خاص على الذين وفدوا إلى الكويت في الأعوام الأولى التي تلت النكبة، نستطيع فهم التعرّجات المعقدة التي أدّت إلى إعادة بناء اللُحمة الاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين. فالتجربة واحدة، وإن تنوّعت معالمها وتفصيلاتها، وذلك منذ أن سعت الحركة الصهيونية إلى إقامة كيان قومي لليهود في بلاد ليست بلادهم وأرض ليست أرضهم، ما أنتج حروبًا مفتوحة ومقاومة دائمة وحالة تهجير قسري لملايين الفلسطينيين منذ عام 1948 إلى اليوم. إن آليات البقاء والوجود والنمو والحفاظ على الذات التي اعتمدها الفلسطينيون هي ذاتها التي اعتمدتها الشعوب التي

هُجّرت قسرًا من أوطانها ومُنعت من العودة إليها. وتجربة الشتات الفلسطيني تجربة حديثة لا تزال في طور النمو، فهي مستمرة وجوديًا بحكم استمرار السعي الإسرائيلي الصهيوني لتقليص رقعة الأرض الفلسطينية.

كانت الصهيونية، ولا زالت، حركة سياسية تطوّرت في نهاية القرن التاسع عشر، تؤمن بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين دون الالتفات لوجود الشعب العربي الفلسطيني. كما تؤمن بأن دولة إسرائيل التي نجحت في إقامتها في عام 1948، بعد عملية تهجير وطرد جماعي للشعب الفلسطيني، هي دولة لكل اليهود في العالم، وبالتالي تؤمن بأن لليهود الحق بالهجرة إليها من كل مكان. لهذا فالصهيونية متناقضة وجوديًا مع حقوق الفلسطينيين في الأرض وحقهم في العودة إليها. إصرار الصهيونية على أخذ المزيد من الأرض وتهجير المزيد من سكان البلاد الأصليين لدواعي الاستيطان اليهودي خلق مشكلة دائمة مع الصهيونية بصفتها آلية عنصرية وتوسعية. فشنّت إسرائيل الحروب ومارسة الحصار ضدّ سكان البلاد الأصليين بصفتها دولة للصهيونية وتعتبر نفسها دولة لليهود –دون أن يعني ذلك إقرار اليهود كلهم بهذا؛ آلية وسياسة– وهو ما يستمر إلى يومنا هذا.

تقع أصول هذا الكتاب في كتابي الصادر بالإنكليزية بعنوان:

Palestinians in Kuwait: The Family and the Politics of Survival, 1987

(الفلسطينيون في الكويت: العائلة وسياسات البقاء، 1987)

عن الناشر الأميركي وست فيو بريس (Westview press). في العام 1988 أعلنت شويس (Choice)، التي تقيّم الكتب الصادرة في الولايات المتحدة الأميركية، عن الكتاب بوصفه «الكتاب الأكاديمي المتميز». حيث جاء تصنيفه بصفته كتابًا أكاديميًا متميزًا من بين ألوف الكتب في العلوم السياسية. أعطى هذا التصنيف الكتاب دفعة أدّت إلى الإقبال على شرائه من المكتبات الرئيسية في الولايات المتحدة. بقي الكتاب مقتصرًا على صيغته باللغة الإنكليزية منذ نشره في خريف 1987. يعود الكتاب بأصوله إلى أطروحة دكتوراه تقدّمتُ

بها لجامعة تكساس في أوستن تحت إشراف الأستاذ الفذّ جيمس بيل (James Bill)، الذي توفي منذ مدة قريبة كنت في أثنائها قد شرعت بالعمل على إنجاز هذه الصيغة للكتاب باللغة العربية. وقد أتت فكرة إصداره باللغة العربية استنادًا إلى الأطروحة وإلى الكتاب باللغة الإنكليزية لكي يتاح لقراء العربية ما احتواه هذان المصدران من معلومات وروايات وتاريخ يُغني دراسة الشتات الفلسطيني وتنوّعه. هذا الكتاب تطوير للصيغة الإنكليزية منه، بإضافات أجريتها منذ عام 1987، خاصة بين عامي 1990 و1991 حينما وقعت نكبات جديدة في أحد أهم مراكز الشتات الفلسطيني، الكويت ومنطقة الخليج.

استغرقتني العمل الميداني والأبحاث والتأليف لوضع هذا الكتاب نحو عامين؛ بين عامي 1985 و1987. لكن المقابلات الأساسية أُجريت في الكويت في صيف 1985. وقد حصلت على معلومات الفصل الخاص باجتياح الكويت من تجارب ميدانية ولقاءات مكثفة في أثناء تلك الحقبة (بين عامي 1990 و1993) والتي أعقبتها. وقمت أيضًا بسرد فصل كامل عن مرحلة ما بعد تحرير الكويت في العام 1991، والأوضاع التي آلت إليها حال الجالية الفلسطينية في الكويت وصولًا إلى يومنا هذا، كما أنجزت آخر الأعمال الميدانية عبر سلسلة مقابلات أجريتها في عام 2016، ليشكّل كل ذلك إضافات مهمّة لأبعاد مختلفة من سرديات وتاريخ الشتات الفلسطيني.

أشكر المترجمة اللبنانية البارعة، نسرين نادر، التي قامت بترجمة قيّمة ودقيقة للكتاب في شكله الأولي، فقد قمت بالتغيرات والتنقيحات والإضافات الكثيرة استنادًا إلى النسخة التي ترجمتها السيدة نسرين باحتراف ودقة.

كما أشكر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة – قطر، ولا سيما د. عزمي بشارة، لإتاحة الفرصة لي لأكون باحثًا زائرًا في المركز في السنة الدراسية 2016/ 2017. كما أخصّ بالشكر د. محمد المصري والأستاذ محمد جمال باروت ود. مروان قبلان، لمساندتهم طوال فترة إنجاز هذه الدراسة.

هذا الكتاب جزء من فترة التفرّغ، وقد أُنجز خلال وجودي في المركز العربي في الدوحة. شكر خاص للأستاذ معين الطاهر، الصديق والزميل، الذي يعمل على مشروع بحث وتوثيق القضية الفلسطينية في المركز، والتي تصدر من خلاله سلسلة «ذاكرة فلسطين». كما أتوجه بالشكر للسيدة هبة أمارة لمراجعتها القيّمة للنسخة الأخيرة من هذا الكتاب.

أعبّر عن امتناني بشكل خاص لجميع من قابلتهم من أجل إنجاز الدراسة، الكثير منهم (رحمهم الله) توفوا قبل إنجاز هذه النسخة العربية، حيث تكرّموا جميعًا عليّ بسخاء من وقتهم وذكرياتهم، المفرحة والمؤلمة على حدٍ سواء، لتكون مادة لهذا الكتاب. لا يتحمّل أي من الأشخاص الذين قابلتهم، أي مسؤولية عن أي نواقص أو سوء تقدير، لكنهم أصحاب الفضل في أي قيمة قد تحملها الدراسة.

من الجدير ذكره أننا، في هذا الكتاب، تعاملنا مع اسم الكنية (أبو ...)، كاسم مرفوع على الحكاية، ولم نتعامل معه بحسب موقعه النحوي.

الفصل الأول

الاقتلاع والشتات: مدخل نظري

هدّد اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وتشتّتهم في عام 1948 بتدمير النسيج الكامل للحياة الفلسطينية. فجأةً تعرّضت الشبكة الاجتماعية وروابط التضامن التي كان يتألف منها المجتمع الفلسطيني للضغوط الشديدة والتفكّك. مع نهاية عام 1948، لم يكن هناك وجود للمجتمع الفلسطيني على المستوى الجغرافي، وذلك بسبب تدمير الكيان السياسي والهيكليات الأساسية الفلسطينية، وتفكّك الروابط الصغرى التي كانت تحافظ على اللُحمة في المجتمع عند وقوع الاقتلاع. عبر دراسة حالة الفلسطينيين في الكويت، تسعى هذه الدراسة إلى تقصّي الآليات والوسائل التي مكّنت الفلسطينيين، على الرغم من تشتّتهم، من إعادة التنظّم والبروز من جديد. إذ استخدم الفلسطينيون الشبكات العائلية وتكتيكات وإستراتيجيات التأقلم والبقاء، كتلك التي اعتمدتها شعوب مشتتة قبلهم، مما أتاح لهم الحفاظ على وجودهم الجماعي ومواجهة تحدّيات الشتات.

كما تهدف هذه الدراسة لفهم جانب مهم وغير موثَّق في الشتات الفلسطيني وممراته المعقدة[1]، وتشكّل تقصٍّ معمّق لإستراتيجيات البقاء والتكيّف التي يستخدمها شعب مهجَّر أُقصي عن وطنه. لقد أدّى تشتّت قرى وأحياء فلسطينية كثيرة واقتلاعها من جذورها وتدميرها في عام 1948 إلى انهيار مبكر لشبكات وروابط التضامن القديمة التي كانت تتمحور حول مسجد البلدة أو كنيستها، وعائلاتها واقتصادها ونمط العيش فيها. يتمعّن هذا الكتاب إذن في الإستراتيجيات التي سمحت لشعب دمرته نكبة في عام 1948 الحفاظ على روابط التضامن بين أفراده وشبكاته مما سمح له بإعادة بنائها من جديد.

(1) للاطّلاع على كتابات ومؤلّفات عن الشتات الفلسطيني، يُنظر:

Rashid Khalidi, *The Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University press, 1997);

Juliane Hammer, *Palestinians Born in Exile: Diaspora and the Search for a Homeland* (Austin: University of Texas at Austin, 2005);

Sandy Tolan, *The Lemon Tree: An Arab, a Jew, and the Heart of the Middle East* (New York: Bloomsbury, 2006);

Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London: Zedbooks, 1979);

Walid Khalidi (intro. and commentary), *Before Their Diaspora: A Photographic History of The Palestinians, 1876-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1984);

Edward W. Said, *Out of Place,* (New York: Vintage books, 2000).

هذه الدراسة تركّز على دور الروابط على مستوى العائلة بالتحديد، وعلى مستوى علاقات القرية والبلدة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني وإعادة بنائه وصوغه في بلدان جديدة. وهي أيضًا أول دراسة تعالج كيف طبعت هذه الروابط الإنسانية التجربة الفلسطينية، وذلك من خلال تجربتهم القيّمة والفريدة في الكويت لغاية عام 1991. يقود هذا للسؤال التالي: لماذا لم يندمج الفلسطينيون في الشعوب العربية للبلدان المضيفة بما ينسيهم ارتباطهم في المسألة التي تحكّمت بوجدانهم وكارثتهم؟ فثمانون في المئة منهم هم عربٌ من ذات النسيج الثقافي والعائلي المحيط، وبالتالي، يُفترض ألا تكون لديهم مشكلة في الانخراط في بيئات مشابهة تمامًا لبيئتهم. لقد دفعني التفكير في هذه الأسئلة إلى دراسة الكتابات المتوافرة عن المجموعات التي فقدت أرضها وتحوّلت لشعوب مشتتة، وهو ما سأوضحه في هذا الفصل المفاهيمي والنظري.

عبر إلقاء نظرة عن كثب على الفلسطينيين الذين هُجِّروا في حربَي 1948 و1967، نكتشف مجموعة كاملة من تكتيكات وإستراتيجيات التأقلم التي أتاحت للفلسطينيين الحفاظ على الروابط الصغرى في مجتمعهم. هذه المنهجية الاجتماعية والسياسية للبقاء والتأقلم هي التي أسعى أساسًا إلى دراستها. بعبارة أخرى، أتقصّى الإستراتيجيات التي استخدمها شعب مشتّت من أجل الحفاظ على روابط التضامن وعلى شبكاته ووجوده الجماعي وإعادة بنائها وصوغها.

في هذا الفصل، أتوقّف أولاً عند البُعد الميداني للدراسة، ثم عند مفهوم اللادولة الذي يتحكّم بالوضع الفلسطيني. ثم أناقش، في عرض موجز، طبيعة المجتمع الفلسطيني العائلي الذي اقتُلِع من جذوره في عام 1948. ومن هنا أنطلق لإجراء مراجعة للأدبيات النظرية من قسمَين: العائلة كوحدة اقتصادية اجتماعية؛ والهجرة من الريف إلى المدينة في سياق التكتيكات التي يلجأ إليها المهجّرون في أحوال مشابهة بدافع التأقلم والحفاظ على الذات، في هذا عرض ونقاش حول بناء الشبكات الاجتماعية والتحليل القائم على تلك الشبكات وتأثيرها. وفي هذا الفصل أيضًا عرض للمسألة الفلسطينية وأهميتها. أما في الجزء الأخير منه فأقدّم مقترحات (Propositions) خاصة بالدراسة.

كان الفلسطينيون في الكويت لغاية عام 1991، ثالث أكبر جالية فلسطينية في بلدان الشتات[2]. بين عامي1948 و1949، كان الفلسطينيون في الكويت يتألّفون من حفنة من الرجال والنساء، أما بحلول عام 1987 فوصل عددهم إلى حوالي380,000 من أصل إجمالي عدد السكان الكويتيين وغير الكويتيين البالغ حينها 1.7 مليون نسمة[3].

الفلسطينيون الذين جاؤوا إلى الكويت إبان حملات تهجيرهم من فلسطين لم ينزحوا من المناطق الريفية فحسب، بل جاءوا أيضًا من المدن الفلسطينية. وهكذا فإن الجالية الفلسطينية في الكويت مثَّلت المجتمع الفلسطيني الأصلي بكامله؛ فالفلسطينيون في الكويت لغاية عام 1991 انحدروا من أنحاء فلسطين المختلفة، ومن الطبقات الاجتماعية والخلفيات الدينية المختلفة، ومن العائلات والقرى والبلدات الكبرى كافة.

---

(2) يستحيل أن نُحدّد بدقّة العدد الإجمالي للفلسطينيين في كل بلد من بلدان الشتات وفي أنحاء العالم المختلفة، وذلك بسبب تشتّتهم وغياب الإحصاء السكّاني. يصل عدد الفلسطينيين اليوم إلى ما يقارب الاثني عشر مليون نسمة في العالم، مع العام 2017 يعيش ما يقارب نصفهم في فلسطين التاريخية. تشير التقديرات التالية لما كان عليه الوضع في عام 1990، والتي وضعها عبد السلام مصاروة، وهي الأقرب إلى التوزيع الديموغرافي للفلسطينيين في ذلك الوقت (أي في العام 1986): داخل فلسطين: 2,075,000، إسرائيل قبل 1967: 650,000، الضفة الغربية (بما فيها القدس): 875,000، قطاع غزة: 550,000؛ أما بالنسبة للفلسطينيين خارج فلسطين: 2,902,000، الأردن: 1,127,000، لبنان: 400,000، الكويت: 320,000، سورية: 254,000، السعودية: 250,000، بلدان عربية أخرى: 220,000، باقي العالم: 340,000؛ المجموع الكلي داخل وخارج فلسطين: 4,977,000. المصدر:

Abdul Salam y. Massarueh, «The Palestinians: Exiles in the Diaspora,» *Middle East Insight*, vol. 4, no. 6 (1986), p. 27.

(3) في الكويت، ومن أصل إجمالي عدد السكان البالغ مليون وسبعمئة ألف نسمة في أواسط الثمانينيات، بينهم مليون من غير الكويتيين.

State of Kuwait, Ministry of Planning, Central Statistical Office, *Monthly Digest of Statistics* (April 1985);

آخر إحصاء سكاني منشور عن الفلسطينيين في الكويت كان في عام 1975، والذي يشير أن عددهم آنذاك هو 204,178:

الكويت، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، الإحصاء السكاني، 1975 (الكويت: الوزارة، 1976)، ص 187.

وتشير التقديرات إلى أن عددهم وصل إلى 380,000 بحلول عام 1987.

تجدر الإشارة إلى أن أنماط الهجرة التقليدية تكون من المناطق الأقل تقدّمًا إلى المناطق الأكثر تقدّمًا. لكن الفلسطينيين الذين جاءوا إلى الكويت في الخمسينيات من القرن العشرين، تركوا قسريًا هيكلية اقتصادية واجتماعية أكثر تطوّرًا ومدينية واتّجهوا نحو أخرى أقل تطورًا، حيث كانت في بداية تغيّرها نحو الاقتصاد الحديث. لهذا يمكن القول إن الفلسطينيين الذين جاءوا إلى الكويت حملوا في تفكيرهم وسلوكهم مشروعًا تجديديًا لواقع عربي يبحث عن التقدّم، وفي قرارة عقلهم كان هذا المشروع مترابطًا مع معرفتهم بأن كل تقدّم عربي سوف يُترجم إلى قوة لهم ولحقوقهم في فلسطين. وهذا بطبيعة الحال شكّل منذ البداية دور الفلسطينيين في العملية الإنمائية للكويت، الوضع الذي شكّل تجارب الفلسطينيين الأولى في دول أخرى؛ منها الأردن ولبنان ومنطقة الخليج.

من جهة أخرى، نجد أن الفلسطينيين الذين وفدوا إلى الكويت لم يأتوها، في أغلب الحالات، كلاجئين باحثين عن مأوى مباشر وحماية من الهجمات والمجازر الصهيونية كما حصل مع الفلسطينيين الذين لجأوا إلى غزة أو شرق فلسطين (الضفة الغربية)، وإلى مصر والأردن وسورية ولبنان، أو حتى الذين تهجّروا ضمن المناطق التي قامت عليها إسرائيل وبقوا فيها (فلسطينيو 1948).

لقد كانت الهجرة إلى الكويت، كما هي حال الهجرة إلى دول الخليج، قرارًا اتّخذه الفلسطينيون الأفراد خلال وجودهم في مخيمات اللاجئين أو في البلدان والمناطق المتاخمة التي لجأوا إليها خلال الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى في عام 1948. فالكويت، بحكم موقعها الجغرافي الأبعد، لم تكن الخيار الأول بعد النكبة، بل خيار عمل ومحطة تحوّل أتت بعد محطة سابقة لها في المناطق المتاخمة لفلسطين.

العمل الميداني وتقسيمات الكتاب

ترتكز هذه الدراسة على عمل ميداني بدأ في صيف 1984، ثم تعمّق بصورة شمولية على مدى ثلاثة أشهر في الكويت خلال صيف 1985. تضمّن العمل الميداني للدراسة نحو 110 مقابلة مفتوحة (250 ساعة تسجيل). فقد امتدّت كل مقابلة من ساعة إلى ثماني ساعات متقطعة مع أشخاص رووا تاريخ حياتهم وتجاربهم. بعض المقابلات مع بعض الأشخاص كانت بمثابة أربع مقابلات نسبة لتكرارها على مدى ساعات ثمان أو عشر، وإن متفرقة. فمن أجل مزيد من المعلومات، قابلت الأشخاص أكثر من مرة. ومن جهة أخرى، هناك مقابلات جماعية مع شخصيات أساسية وبحضور مجموعة من المعارف والمقربين مما سمح بحصر الكثير من التجارب والخلفيات المتحكّمة بها لتتحول هذه المقابلات غالبًا لورش عمل على مدى ساعات ثلاث أو أربع.

على الرغم من أن مقابلات كثيرة لم تشقّ طريقها إلى النصّ، إلا أنها ساهمت في تأكيد بياناتي وتفسير عوامل بيئية مهمّة. فعلى سبيل المثال، لم تُستعمَل في النصّ عشرون مقابلة على الأقل، مع أعضاء في مؤسسات فلسطينية جماهيرية (نقابات) وناشطين اجتماعيين. لكنها ساعدتني في فهم العلاقة بين البلد المضيف (الكويت) والجالية الناتجة عن أحوال النكبة.

أجريت في البداية مقابلات مع الرواد الأوائل والمؤسسين والمثقّفين المتعلمين الذين كانوا من أوائل الوافدين إلى الكويت. لم أقابل كل فرد منهم، فهم مجموعة كبيرة، لكني قابلت عينة تمثيلية وقيّمة منهم. هذه المجموعة كانت في طليعة الفلسطينيين الذين جاؤوا إلى الكويت بعد أن لجأوا لدول عربية متاخمة لفلسطين، وهو موضوع الفصل **الثالث** و**الرابع**. في هذين الفصلين سعي لاكتشاف دور هذه المجموعة في إطار نهضة الكويت الأولى والبحث، في الوقت نفسه، عن دور روابط وشبكات العائلة في تأمين التأقلم مع تحديات ما بعد نكبة 1948.

لم يكن الهدف من المقابلات توثيق الأدوار كلها التي قام بها هؤلاء الرواد الأوائل، إنما توثيق الأنماط الأولية لإستراتيجيات البقاء التي انتهجتها هذه

الشريحة من الفلسطينيين في الكويت. إن حجم العيّنة التي استندت إليها في دراستي ليس مرتبطًا بعدد محدد؛ فقد توقّفت عن المقابلات عندما شعرت بأنه باتت لديّ عيّنة تمثيلية واضحة وواسعة، أي عندما أمست المقابلات الجديدة لا تضيف الكثير إلى مشهد تجربتهم الجماعية التي مثّلت البعد الأساس لهذه الدراسة في الفصلين **الثالث والرابع**.

لهذا، لم أقم ببحث حصري لكل من جاء إلى الكويت من هذه الفئة النوعية، ولكل مساهمة في بدايات نشوء وتطوّر دولة الكويت الحديثة، لأنني ركزت أساسًا على الإطار الجامع للدور المهم لهذه الفئة في تاريخ الكويت وتطوّرها ونهضتها، وبالتالي اكتفيت بعدد من الأمثلة والقصص، فلا يملّ القارئ، إذ اكتفيت بما يعكس مضمون التجربة وعمقها، وهي بالتالي ليست تقويمًا مفصّلًا لكل من جاء من فلسطين في المجالات كلها. فالهدف أن يُفهم الإطار الجامع للتجربة ببعض الأمثلة الحية التي تشرح معنى التجربة ومدى تأثيرها.

كانت الخطوة التالية تقويم المقابلات. وبينما أستمع إلى أشرطة المقابلات محاولًا فهم التجارب، ظهرت خيوط جديدة قادتني إلى مزيد من التقصّي. على سبيل المثال، في أثناء إجراء مقابلات مع الرواد الأوائل المؤسسين لهذه الجالية، علمت أن الفلاحين من الأرياف، إضافة للكثير من أبناء المدن، خاصة الفقراء منهم ممن فقدوا إمكانات العمل والتعليم جراء النكبة، هم المجموعة الثانية التي وصلت إلى الكويت. كنت على علم بوجود طريق التهريب من العراق إلى الكويت لهذه المجموعة، وكنت قد قرأت رواية الأديب الكبير غسّان كنفاني **رجال في الشمس**[4]، لكني لم أكن أتخيّل أنني سأكتشف أبعادًا كثيرة وشائكة عن خط التهريب بين فلسطين والكويت. لم أكن أعرف حجم هذا التهريب أو حتى مدى تأثيره في تاريخ وتطوّر الجالية الفلسطينية في الكويت. وهذا هو موضوع الفصل الخامس بالتحديد.

---

(4) غسان كنفاني، «رجال في الشمس»، في: **الآثار الكاملة، المجلد الأول**: الروايات (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1972).

كان التعرّف إلى الفلاحين السابقين وتجاربهم هو الأصعب. يتطرّق الفصل **الخامس** إلى أنماط البقاء الأولية التي استخدمها الفلاحون، ويتضمّن بابًا خاصًا عن خط التهريب الذي حمل إلى الكويت ألوف الريفيين الفلسطينيين منذ عام 1951 حتى أواخر الخمسينيات. نتوقّف عند تأقلم الفلاحين مع الوظائف في المدينة، ودور النُخب من الرواد الأوائل والمتعلمين من الفلسطينيين في هذا التأقلم، ومع جانب تعاطف الكثير من قادة الكويت وتجّارها مع هذه الهجرة. كما نتعرّف إلى الأشكال الأولية لمجتمع قروي صاعد جديد يتمحور حول القرية والأسرة في الشتات الناشئ.

فهؤلاء الفلاحين أصبحوا مع الوقت موزَّعين على القطاعَين العام والخاص في الكويت، ويعملون بأجهزة ومؤسسات كثيرة منذ الخمسينيات حتى عام 1990. وكانت الطريقة الفضلى للحصول على معلومات حول تجاربهم تمرّ عبر أحد أعضاء عائلاتهم عن طريق الجمعيات والصناديق التضامنية القروية التي أنشأوها في ما بينهم. في أثناء البحث عن تاريخ هجرة الفلاحين الفلسطينيين إلى الكويت تعرفت إلى جوانب مجهولة، إنّما مهمّة، تخص الجالية هناك.

خلال إجراء المقابلات، كانت كل شبكة قروية تقودني إلى الأخرى. عندما قابلت أشخاصًا من قرية المالحة التي هُجّر سكانها كلهم في عام 1948 بعد احتلالها من قوات الهاغانا اليهودية، أحالوني على آخرين من بلدة قالونيا، ثمّ قادني التقصّي في قالونيا إلى بيت صفافا ودير ياسين في المهجر.

وبعدما قابلت عيّنة كبيرة من الأشخاص الآتين من القرى الواقعة في منطقة القدس، وفي حالات كنت أقابل عشرة أشخاص من القرية في جلسات جماعية، بحثت عن لاجئين من مناطق أخرى، مما قادني لسكان من ترشيحا في شمال فلسطين، وأعضاء من قبائل الحوارث البدوية التي تعود أصولهم إلى ساحل فلسطين. ولمّا شعرت بأن العيّنة منوّعة بما يكفي، ولمّا لم تعد المقابلات الجديدة تُقدِّم لي الكثير من الإضافات، توقّفت عن إجراء المزيد منها.

أجريت عادةً مقابلتَين في اليوم الواحد، مع العلم بأن العدد كان يصل أحيانًا إلى ثلاث أو أربع مقابلات في اليوم. وكانت المقابلات كلها مبنية على التشارك والانفتاح. وقبل كل مقابلة، كنت أشرح ما أفعله وأطلب الإذن لاستعمال آلة التسجيل، فسمح لي معظمهم باستخدامها.

كنت أُضمِّن كل مقابلة أسئلة حول العائلة والدور الذي أدّته، فكشفت لي المقابلات جوانب لم تكن قد خطرت في بالي قبل بدء الدراسة. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن التوجّه الأساس للدراسة أخذ في الاعتبار سياق العائلة الفلسطينية العابر للأوطان، إلا أنني فوجئت بمستوى التواصل وكثافته في زمن لم يكن فيه فيسبوك وتويتر، أو إنترنت أو حتى الجوال. ذلك التواصل الذي حتمًا سيتطوّر مع الوقت.

لقد تداخلت كل مقابلة مع المقابلات الأخرى. وهكذا طرحت على الفلاحين أسئلة عن المهاجرين الأوائل من حمَلَة الشهادات وأصحاب الخبرات، وسألت أصحاب الخبرات والمتعلمين من المدن عن الفلاحين وطريقة مجيئهم وطبيعة العلاقة التي نشأت معهم. وطلبت من كل من أُجريَت معهم مقابلات الإجابة عن أسئلة مستوحاة من بيانات جُمِعت في مقابلات أخرى.

في كل مقابلة بدأت بسؤال عن تجربة التهجير التي عاشها الشخص. والجواب الذي أحصل عليه كان يُحدّد مسار المقابلة. وقد أسأل عن حياة القرية والعلاقات فيها قبل الحرب، وعمّا حلّ بالقرية والأقرباء بعد الحرب، أو كيف وصل الشخص إلى الكويت. وفي معظم الحالات، لم أكن بحاجة إلى طرح الكثير من الأسئلة؛ فغالبًا ما كانت ذكريات مصادري تلامس بطريقة عفوية المسائل والجوانب التي أنوي السؤال عنها. وفي مرّات أخرى، برزت أبعاد لم يكن في نيّتي التطرّق إليها من خلال المقابلة، مما أضاف عمقًا غير متوقَّع للحوار.

غطّت المقابلات المحطّات المختلفة في حياة الأشخاص الذين قابلتهم، فيما يحاولون فهم الماضي وعلاقته بحاضرهم. وفي مناسبات عدّة، تمكّنتُ

من مقابلة ثلاثة إلى خمسة أشخاص في الوقت نفسه، وكان كل منهم يُضيف إلى الفكرة أو يصحّح معلومات الآخر. وقد تبيّن أن هذا الأسلوب التراكمي في جمع البيانات، إلى جانب التأكيد الجماعي لها، مفيد في فهم وتوثيق حوادث غير موثَّقة، وتاريخ غير مكتوب ذو طابع شفهي.

أصبح عندي من المعلومات والبيانات ما ساعدني في مزيد من التعمّق، بل والتركيز على نماذج من العائلات الفلسطينية بصفتها كيانات موزّعة في مناطق ودول كثيرة. هذا أساس الفصل **السادس**، الذي يناقش المكوّنات الأهم للشبكة العائلية في شكلَيها؛ الفعلي والموسّع. ونخوض أكثر في التفصيلات حول الوظائف الإجمالية للعائلة الفلسطينية والشتات الفلسطيني في الكويت وتحليلها. يسلّط الفصل السادس الضوء على دور الشبكة العائلية في الكويت وبلدان الشتات في إعادة بناء النسيج الاجتماعي الفلسطيني، ودور الشبكة كوحدة للبقاء الاجتماعي والثقافي والوطني والاقتصادي. وأحاول، عبر هذا الفصل، إبراز المزايا العابرة للأوطان التي تتمتع بها الشبكات العائلية الفلسطينية التي تطوّرت انطلاقًا من تجربة الشتات.

في الفصلَين **السابع** و**الثامن**، نتحوّل نحو دراسة شبكة العلاقات المكوّنة من القرى والبلدات وعائلاتها. يتطرّق الفصل السابع إلى الآليات الأساسية غير الرسمية، التي هي أساس بقاء القرى والأحياء القديمة في الشتات. أما الفصل الثامن فيقدّم دراسات حالات عن هذا البقاء، ويتوقّف بشكل خاص عند دراسات حالات في الكويت لجمعيات القرى والبلدات الفلسطينية كأساس مديني يعالج قضايا اقتصادية ويسهم في نمو الشبكة القروية والمدينية الخاصة بالشتات.

في الفصل **التاسع**، تركيز على الغزو العراقي للكويت، ونتائج تلك الكارثة الإنسانية والسياسية، ليس على الكويت وشعبها فحسب، بل بصورة مفصّلة على الجالية الفلسطينية في الكويت. في الفصل نقاش معمّق عن تجربة الفلسطينيين بين عامي 1990 و1991، ومن ضمنها طبيعة العلاقة التي نشأت بينهم وبين الشعب الكويتي إبان الأزمة، فتلك الحالة ونتائجها كانت بداية نهاية وجود تلك الجالية النوعية في دولة الكويت.

أما في الفصل **العاشر**، فيُطرح سؤال لم يسبق أن طُرح: ماذا حلّ بالجالية الفلسطينية في الكويت، وكيف انتهت إلى جالية بلا تأثير؟ وفي هذا الفصل تقويم للأحوال التي مرّت بها الكويت بعد تحريرها في عام 1991، وصولًا إلى يومنا هذا، وذلك في إطار نظرة أوسع لطبيعة تحولات الشتات الفلسطيني في بقاع جغرافية جديدة.

شعب من دون دولة

«اللادولة»، مصطلح حديث مرتبط بمجموعة من الوقائع في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين. المقصود به وصف الحالة السياسية الناجمة عن الهجرة الجماعية القسرية التي تؤدي لحالة اللامواطنة. لكنها تنتج كحالة أيضًا من القوانين التي تقرّها بلدان عديدة تجيز سحب الجنسية من المواطنين(5). وترتدي طابعًا خطرًا جدًا عندما تستهدف سحب الجنسية لأقلية إثنية أو دينية أو اجتماعية ما(6). في حالات كثيرة، يمرّ حاملو الجنسية بالولادة أو المتجنسون بتجارب مشابهة، بالتالي يمكن تعريف اللادولة (statelessness) بأنها أي خسارة للجنسية والحقوق المتّصلة بها بواسطة إسقاط وسحب الجنسية من جهة ما، أو إسقاطها نتيجة التطهير العرقي والتهجير الجماعي مع عدم السماح بالعودة، كما حصل مع الفلسطينيين في عام 1948.

يواجه عدد كبير من الأشخاص الذين يخسرون جنسيتهم ووطنهم نتيجة الطرد الجماعي القسري حالة صعبة ومستحيلة. يقع هذا بسبب تفكّك دولهم خلال الأزمات أو الحروب. ولا يأخذ هذا الوضع بعين الاعتبار الحق الأصلي، أي الحق في الوطن ومسقط الرأس. بناءً عليه، إن التعريف الأفضل لمفهوم اللادولة على أنه عملية تهجير جماعية وقسرية تؤدّي إلى خسارة الوطن والجنسية والحقوق المرتبطة بهما لأفراد أو فئات

(5) John Hope Simpson, *The Refugee Problem* (Oxford: Institute of International Affairs,1939), p. 231.

(6) Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism,* 5th ed. (San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1973), pp. 275-290.

أومجتمعات. ويمكن وصف اللادولة أيضًا بأنها حالة متواصلة من البحث عن ملاذ ومكان، أو يمكن اعتبارها حالة مستمرة من حرمان الوطن الأم والحقوق المرتبطة به[7].

ثمة عوامل كثيرة تقف خلف التدابير المنظّمة التي تتخذها دولة ما بطرد مجموعة من المواطنين. في بعض الحالات، يكون عدم تسامح الدولة حيال المجموعات غير الامتثالية كافيًا لتبرير الطرد. وفي حالات أخرى، تدفع الحرب بين دولتَين بكل واحدة منهما إلى اضطهاد المجموعة السكانية فيها، التي تكون هويتها الإثنية مشابهة لهوية الدولة العدو، وطردها. تحتاج الأنظمة أحيانًا إلى كبش محرقة لتحميله مسؤولية إخفاق السياسات، والأيديولوجيات المنحازة غالبًا ما تدفع قسرًا بأعداد كبيرة من الأشخاص نحو التشرد فيصبحون من دون دولة.

تُعتبر اللادولة من المشكلات الدولية الأشد خطورة في القرن العشرين والواحد والعشرين. تحفل المرحلة الفاصلة بين الحربَين العالميتين ثم مرحلة الحرب العالمية الثانية بالروايات عن شعوب مشرّدة من دون دولة تبحث عن ملاذ. في عام 1939، أقرّت ألمانيا قوانين لسحب الجنسية من اليهود المجنّسين لديها، وحتى من اليهود الذين أصبحوا مواطنيها بالولادة[8]. وقد واجه اليهود في رومانيا وبولندا مصيرًا مشابهًا. الأرمن هم أيضًا من المجموعات التي طُرِدت من أرضها خلال القرن الماضي، كما حصل مع الفلسطينيين في عامَي 1948 و1967. يكفي سرد الواقع المنطقة العربية ولطبيعة الكارثة السورية منذ عام 2011، لنتلمس حجم مشكلة اللادولة والتهجير الجماعي. باختصار، عدد الأشخاص الذين لا دولة لهم كبير جدًا في العالم، لا سيما إذا أضفنا أمثلة من أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا[9].

---

(7) Said, *Out of Place*.

(8) Arendt, p. 277.

(9) للمعلومات عن ملايين اللاجئين الذين لا دولة لهم والمعضلات التي يواجهونها، يُنظر:
Hugh C. Brooks & Yassin El-Ayout (eds.), *Refugees South of the Sahara: An African Dilemma* (Westport: Negro Universities Press, 1970);
Louise W. Holbern, *Refugees: A Problem of Our Time. The Work of the United Nations High*=

المشكلات التي يعاني منها الأشخاص الذين لا دولة لهم كثيرة، على رأسها خسارة منازلهم، ما يعني «خسارة كامل النسيج الاجتماعي حيث ولدوا وأنشأوا لأنفسهم مكانًا متميّزًا في العالم»[10]. فضلًا عن ذلك، يعانون من الهشاشة وعدم الأمان والحرمان من الحقوق أينما ذهبوا. لا يمكن إطلاق صفة الوطن بسهولة على أي مكان آخر بعد خسارة الوطن الأم. يكتشف من لا دولة لهم أنهم ما داموا مفكّكين وضعفاء، يظلّون أكباش فداء في السياسة وضحايا دوليين. عند مستوى أو آخر، تصبح مشكلات الإقامة والسفر والعمل والتملّك وحق حيازة الامتياز، والحصول على الفرص وحق التعلّم، جزءًا من عدم الأمان. حتى بعد تجنيسهم، يلازمهم الشعور بعدم الأمان حيث يمكن سحب الجنسية منهم بمجرد تغيير القانون. فجأةً لا يجد من لا دولة لهم مكانًا على الأرض «يستطيعون أن يقصدوه من دون الخضوع للقيود الأشد قسوة»[11]. حتى قبولهم من الشعوب الأصلية للبلدان التي يهاجرون إليها يطرح إشكالية ويتسبّب بمشكلات لأسباب سوسيولوجية واقتصادية وثقافية[12]. بعبارة أخرى، وفق الفيلسوفة اليهودية حنة أرندت (Hannah Arendt)، «عندما غادر من لا دولة لهم وطنهم الأم، ظلّوا مشرّدين من دون وطن، وعندما غادروا دولتهم، أصبحوا من دون دولة؛ وعندما جُرِّدوا من حقوق الإنسان، أصبحوا من دون حقوق، حثالة العالم»[13]. ومن هنا يمكن فهم كارثة الفلسطينيين التاريخية، ومنذ عام 2011 كارثة الشعب السوري، في التهجير وفقدان المواطنة.

من المهم عدم الخلط بين البيئة التي يعيش فيها من لا دولة لهم ودينامياتهم الداخلية. فعلى الرغم من أن هؤلاء الأشخاص يجدون صعوبة في الحصول على الأمان والمأوى والحقوق، إلا أن عددًا كبيرًا من هذه الجماعات رفض الاكتفاء بالاستيعاب وبوطن بديل. فهم يعتبرون أن الهدف

=*Commission for Refugees*, 1951-1972, vols. 1-2 (Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1975); *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 467: *The Global Refugee Problem: U.S. and World Response* (May 1983), pp. 1-253.

(10) Arendt, p. 293.

(11) Ibid.

(12) Ibid.

(13) Ibid., p. 267.

من هذه المحاولات، لا سيما عندما تكون بدفع من وكالات دولية أو دول أخرى، هو الضغط عليهم للتنازل عن حقوقهم التّاريخية بأن يكون لهم وطن. غالبًا ما يُنظَر إلى هذا الأمر بأنه يقدّم للعدو النصر المعنوي الذي يسعى إليه. في الحالة الفلسطينية مثلاً، وقعت صدامات كثيرة بين اللاجئين والسلطات العربية المحلية في الأردن ومصر، خلال الخمسينيات والستينيات، عندما حاولت الحكومة في كل من البلدَين توطينهم بشكل دائم، أو هكذا كان الاعتقاد بين اللاجئين الموعودين بالعودة. لقد سعى الفلسطينيون إلى الحفاظ على تمسّكهم بالوطن الأم وولائهم له. ومع مرور الوقت، يصبح التوق إلى العودة قوةً أكثر حضورًا ورسوخًا، وجزءًا من صلواتهم وأمنياتهم. إذ يبدو أن الشعوب التي لا دولة لها تُنشئ في المنفى مؤسسات وممارسات تساعدها في تحمّل مشقّات التشتت. وهكذا تصبح اللادولة حالة ذهنية، عملية بقاء مستمرة وآخذة في التطوّر.

يمكن دراسة الشعوب التي لا دولة لها من وجهات نظر عدّة. الأسباب مهمة بقدر أهمية القوانين والتنظيمات. أسعى من خلال هذه الدراسة إلى المساهمة في فهم الشعوب والجماعات والفئات التي لا دولة لها من منظور غالبًا ما يُتجاهل. في هذا الإطار، أُركّز على إستراتيجيات البقاء والتأقلم التي يستخدمها مَن لا دولة لهم في بيئاتهم الجديدة. على الرغم من أن الشعوب التي لا دولة لها قد تعمد إلى إنشاء منظمات رسمية لمساعدتها في تلبية احتياجاتها التربوية والثقافية والسياسية، إلا أنني لن أتوقّف عند هذه المنظمات، بل سأحاول تسليط الضوء على الديناميات والمقتضيات الأساسية التي ساهمت في بقاء شعب من دون دولة. يركّز هذا الكتاب على أحد أهم مقتضيات البقاء، ألا وهو إعادة بناء روابط التضامن الاجتماعية. ففي غياب هذه الروابط، لا يستطيع من لا دولة لهم الاستمرار كمجموعة، ويختفون تدريجًا بسبب التشتّت والتجزئة والاستيعاب. عليه، سوف أحاول أن أشرح كيف استعملت هذه الجماعات العلاقات غير الرسمية بعد دمار مؤسّساتها الاقتصادية والاجتماعية الرسمية لإعادة بناء وحداتها التضامنية.

مجتمع موجَّه نحو العائلة

كان الفلسطينيون الذين هُجِّروا من أرضهم في عام 1948 مجتمعًا موجَّهًا جدًا نحو العائلة، يعطي الأولوية للروابط الشخصية وغير الرسمية، مقدِّمًا إياها على الروابط الرسمية. ففي قرية دير ياسين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين مثلًا، كانت كل عائلة من العائلات الخمس الكبرى - آل سمور وآل شحادة وآل رضوان وآل زيدان وآل حميدة - تملك مقلعًا للصخور. وكان الإنتاج الاقتصادي في دير ياسين يقوم بشكل أساس على نقل الصخور، ويُنظَّم وفقًا للعائلات[14]. أما في قرية قالونيا المجاورة، فكانت المحاصصة العائلية في العمل واضحة في الوظائف الحكومية. فعلى سبيل المثال، أصبح معظم أفراد عائلتَين من قالونيا في الثلاثينيات والأربعينيات، موظّفين في دائرة التلغراف والبريد المملوكة من حكومة الانتداب في فلسطين[15].

تُقدِّم الأنماط السكنية أمثلة أخرى كثيرة عن العائلة كوحدة أساسية. تبدأ عملية الاستيطان باختيار مؤسِّس العائلة العيش في مكان معيَّن. وكلما تزوّج فردٌ من العائلة، تُبنى غرفة إضافية؛ ومع توسّع العائلة، تُشيَّد منازل جديدة. وبعد زهاء قرن، يصبح الحيّ معروفًا بشهرة العائلة التي تقطنه. في الخليل مثلًا، كانت كل عائلة تتشارك حيًّا في المدينة. هذه أيضًا كانت حال القرى في فلسطين، وعدد كبير من مدنها. وعقب الحرب العالمية الأولى، عرفت مدن فلسطينية عدّة تحضّرًا سريعًا، مما أحدث تغيّرًا في الأنماط السكنية في العديد من المراكز المدينية الفلسطينية، بيد أن الروابط العائلية ظلّت سمة طاغية في الحياة المدينية والقروية الفلسطينية حتى عام 1948.

حتى في التعليم، كانت العائلة تؤدّي دورًا مهمًا. فعلى سبيل المثال، ذاع صيت منازل عائلية كثيرة في الخليل وطولكرم والقدس بعدما أصبحت مراكز للتعلّم. وقد خرّجت هذه المنازل، في جيل واحد، العديد من الأشخاص

---

(14) زهدي سمور من دير ياسين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(15) رجا سمرين من قولونيا، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

المتنوّرين والمتعلّمين[16]، فيما اشتهرت عائلات أخرى بمهاراتها التجارية أو الحرَفية.

في فلسطين قبل عام 1948، كانت الوحدة العائلية الأكثر وظيفية هي العائلة (الأبوية) الموسَّعة، أو كما يسمّيها عفيف طنوس «العائلة المشتركة» التي تتألّف من «الأهل والأولاد والأجداد لجهة الأب، والأعمام مع عائلاتهم، والعمّات غير المتزوِّجات»[17]، مع إمكان إضافة صهر أو ابن يتيم أو ابنة يتيمة من أخ أو أخت لجهة الزوج، أو أي نسيب قريب الصلة لجهة الأب. وتأتي بعدها في الأهمية الوحدة العائلية الأكبر التي كانت تتألّف من العديد من الأسر الموسَّعة التي تجمعها قرابة لجهة الأب وتحمل الشهرة نفسها[18]. وفي حالات كثيرة، كانت الوحدة العائلية بكاملها، والتي قد تتراوح من عشرات الأشخاص إلى مئات عدّة، ترتبط بوحدة أكبر وأكثر تمايزًا تُعرَف بـ«الحمولة». تمتدّ الحمولة عبر مجموعة من القرى والبلدات. ويعتقد أعضاؤها أن لديهم سلفًا بيولوجيًا مشتركًا. وهكذا كانت العائلة ووظائفها كلها في فلسطين قبل عام 1948 تتألّف من مجموعة من الدوائر، وكان كل منها يؤدّي وظائف عدّة مداورةً.

على الرغم من أن الفلسطينيين عاشوا تجارب اقتصادية واجتماعية صادمة في وتيرة تحوّلاتها منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، تاريخ إنشاء أوّل منظومة

(16) هذا وليدُ ثقافة تمكّنت، من خلال العائلة، حماية المهن العائلية ونقلها من الأب إلى الابن فالحفيد. وكانت الأسر التي تخرج منها شخصيات دينية تستمر عادةً في تخريجها جيلًا بعد جيل. على الرغم من أن هذه الاستمرارية صمدت نوعًا ما، إلا أن الرابط القوي الذي كان سائدًا في الماضي بين العائلة والتخصّص لم يعد موجودًا.

(17) اعتُبر هنا تعريف طنوس للأسرة الموسَّعة في بشمزّين في لبنان ينطبق على الأسرة الفلسطينية الموسَّعة قبل عام 1948، يُنظر:

Afif I. Tannous, «Group Behavior in the Village Community of Lebanon,» in: Abdulla M. Lutfiyya & Charles W. Churchill (eds.), *Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures* (The Hague: Mouton, 1970), p. 100.

(18) Ibid.

قوامها الاعتماد المتبادل بين القرية والمدينة لصالح المدينة(19)، وعلى الرغم من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الأعمق في ظلّ البريطانيين، ظلّت العائلة وحدة مؤثِّرة. بناءً عليه، ونظرًا للطبيعة التاريخية للعائلة والمجتمع الفلسطينيَّين قبل عام 1948، لم يكن ممكنًا فصل عملية التنمية الاقتصادية والمأسسة والقيادة وبناء الأحزاب السياسية عن العائلة والتحالفات العائلية. فقيادة آل حسيني وآل النشاشيبي للحركة الوطنية قبل عام 1948 هي دليل على دور العائلة، كما أن القيادة العائلية لمعظم أحزاب الحركة الوطنية دليل على دور العائلة المركزي. حتى عندما واجه الفلسطينيون الانتداب البريطاني، على مستويَي القرية والمدينة، بحثوا عن الحماية في العائلة كوحدة سياسية واقتصادية اجتماعية، إذ وجدوها جاهزة لتأدية هذا الدور، واستخدموها وسيلة أصيلة لمقاومة الاحتلال. نفّذ السكان الفلسطينيون العاملون إضرابًا لمدة ستة أشهر في عام 1936، واعتمدوا إلى حدٍ كبير على العائلة للحصول على الطعام والعديد من الاحتياجات الأخرى. حتى خلال الثورة في فلسطين بين عامَي 1936 و1939، أدّت العائلة دورًا أساسًا في توفير المأكل والملبس والحماية والمسكن والمعلومات للثوّار.

عشيّة الهجرة (النكبة)، كانت للفلسطينيين مجموعة متنوّعة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي كانت تتطوّر بوتيرة سريعة جدًا، لكن تلك المؤسسات أُبيدت عن بكرة أبيها، باستثناءات قليلة، مع نكبة 1948.

الإطار النظري

حدّدت طبيعة المجتمع والعائلة وضع الفلسطينيين منذ البداية الشكل الذي سيتّخذه البقاء الفلسطيني، ولا سيما بعد دمار المؤسسات الرسمية كلها.

(19) Butrus Abu Manneh, «The Rise of the Sanjak of Jerusalem in the Late 19th Century,» in: Gabriel Ben-Dor (ed.), *The Palestinians and the Middle East Conflict* (Ramat Gan: Turtledove Publications, 1978), p. 28.

من الواضح أنه لولا العائلة، لما أُتيحت فرصة لإعادة بناء الروابط الاجتماعية، وبالتالي الوجود الجماعي. وقد طبع هذا الواقع الخاص مقاربتي النظرية لهذه المسألة، وكذلك تركيزي البحثي على العائلة بوصفها المؤسسة المركزية لاستمرار الفلسطينيين في الشتات خاصة في المراحل الأولى للنكبة، بل ولمراحل طويلة مستمرة ليومنا هذا. حمت العائلة، بل وحضنت، الفلسطينيين كمجموعة بشرية اقتُلعت من أرضها في عملية ظلم تاريخي ممنهج على يد الحركة الصهيونية وأنصارها.

التاريخ الجديد

يبحث هذا الكتاب في التاريخ الشفوي للشعب الفلسطيني (السردية الشفوية). تستند السردية الشفوية إلى المقابلات النوعية الطويلة، كما تهدف لتسجيل تجارب الأفراد ممن يملكون المعرفة والخبرة بالحوادث السابقة. لقد بدأ المؤرخ الأميركي هيوبرت بانكروفت (Hubert Howe Bancroft) اعتماد مسمى التاريخ الشفوي في عام 1860 بمقابلاته حول تاريخ الغرب في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. ويمكن اعتبار جمع الحديث في التاريخ الإسلامي، بصورة من الصور، على أنه جمع للتاريخ الشفوي لذلك الزمن.

تتداخل هذه الدراسة، في الوقت نفسه، مع مدرسة التاريخ الجديد للفرنسي جاك لوغوف وآخرون، والتي تجنّبت ما اعتُمد في الكثير من الدراسات السابقة من تركيز على تاريخ الملوك والاهتمام بالقصور والنُخب وقصصهم. في ظل مدرسة جاك لوغوف «دخل البحث بيوت الفقراء والمهمشين والفئات التي لا يدوَّن لها تاريخ ووجود». ركزت هذه المدرسة على الفئات المنسية والظواهر غير المدروسة والحقيقة من كل زاوية ممكنة[20].

في فهمه للتاريخ انطلق لاغوف من فكر فولتير (Voltaire)، فالتاريخ لدى فولتير هو «التاريخ الاقتصادي والديموغرافي، وتاريخ التقنيات، وتاريخ

(20) جاك لوغوف، مشرف، **التاريخ الجديد**، ترجمة وتحقيق محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 12-13.

العادات، وليس فقط التاريخ السياسي والعسكري والدبلوماسي. وهو أيضًا تاريخ الناس، كل الناس، وليس فقط تاريخ الملوك والعظماء. إنه تاريخ البنى، وليس فقط تاريخ الأحداث، إنه تاريخ الحراك يهتم بالتطوّرات والتغيرات وليس تاريخ الثبات يقدم على غرار اللوحة. إنه تاريخ تفسيري، وليس تاريخًا سرديًا وصفيًا ودوغمائيًا»[21].

وفق **معجم السرديات**، فإن السردية تمثّل قصة لها زمن ومكان محدد وتمثّل اقتطاعًا مجتزأً لواقع محدد[22]. إن قيمة المروية والسردية الشفوية للإطار والأسئلة الأساسية التي تهدف الدراسة للإجابة عنها هي التي تتحكّم بما يُقتطع ويُجتزأ من تاريخ شفوي وتجارب وتفصيلات كثيرة. إن علاقة السردية الشفوية بأسئلة الدراسة وفرضياتها، كما تداخل المروية مع الحوادث والأسماء، هو أمر يمكن التدقيق به من خلال معرفة عميقة بالحقبة. المقصود هنا أن دراسة التاريخ الشفوي تتطلّب من الباحث المتسائل معرفة دقيقة بالحقبة الزمنية وبالحفريات المعرفية لتلك المرحلة بتفصيلاتها. لهذا، ففي ظل مرويات عدة يجب التحقّق والتدقيق والمقارنة بين المرويات والسرديات بالاستناد أيضًا إلى المعرفة بالأدبيات الصادرة عن تلك الحقبة. التاريخ الشفوي لا يقع إذن في فراغ، والسعي لمعرفة الجوانب غير المعروفة هو الآخر يقع في ظل مقارنة بين روايات شفوية وحوادث ومعارف مكتوبة ومعلومات متوافرة. في هذا كله علاقة جدلية بين الواقع والمروي. وعندما يواجَه الباحث بسرد تفصيلي ومعلومات غزيرة، عليه أن يعود أساسًا لأهداف الدراسة وأهم أسئلتها. في الجوهر يجب البحث عن السردية التي تسهم في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وبالتالي يجب ألا يكون الغوص في السرد وتفصيلاته بمعزل عن تلك الأسئلة.

إن أفضل ما يساعد الباحث في التركيز وانتقاء السردية الملائمة لبحثه مرتبط بمدى تعمّقه المتسائل بالنظريات الكاشفة والفاحصة التي تساعد في تسليط الضوء بعيدًا عن الوصفية والتفصيلات الفاقدة للوضوح والهدف.

(21) المرجع نفسه، ص 100.

(22) محمد القاضي وآخرون، **معجم السرديات** (تونس: دار محمد علي للنشر؛ بيروت: دار الفارابي، 2010).

بالتالي، ففي فهم السردية الشفوية هناك حاجة ماسة للأدوات النظرية التي تجعل السرد يقع في إطار محدّد يُغني التجربة كما النظرية. على سبيل المثال، في هذه الدراسة عن الشتات الفلسطيني اعتماد على التراث النظري حول العائلة ودورها السياسي والتشبيكي بين الجماعات وحالة اللادولة. هذا الإطار النظري يقدّم لهذه الدراسة العدسات الفكرية التي تحكم السرد وطبيعة الانتقاء من المقابلات القيّمة التي سبق لي إجراؤها.

العائلة

وفق جيمس بيل وكارل ليدن (Carl Leiden)، «الهيكلية الجماعية الطاغية» في الشرق الأوسط هي المجموعة غير الرسمية[23]. وفق الباحثَيْن فإن «المجموعات غير الرسمية، هي جماعات غير مؤسسية ومنظَّمة بصورة غير رسمية تعبّر عن مصالحها بطريقة موسَّعة نسبيًا. وتشمل هذه الفئة المجموعات المبنيّة على أساس القرابة والمكانة والمنطقة»[24].

في صلب المجموعة غير الرسمية تقع العائلة، وهي «الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي [و] نقطة تركيز التغيير الاجتماعي»[25]. فالعائلة التي هي «الوحدة وقاعدة البناء الأساسية للمجموعات في الشرق الأوسط»[26] هي «في صلب التنظيم الاجتماعي في أنماط العيش العربية الثلاثة (حياة البدو، الريف والمدن)، ولا سيما وسط القبائل والفلاحين وفقراء المدن»[27].

---

(23) James Bill & Carl Leiden (eds.), *Politics in the Middle East,* 2nd ed. (Boston: Little, Brown and Company, 1984), p. 77.

(24) Ibid., p. 76.

(25) Elizabeth W. Fernea, «A Mirror Image,» *Discovery: Research and Scholarship at the University of Texas at Austin* (Spring 1984), p. 18.

(26) Bill & Leiden, p. 90.

(27) Halim Barakat, «The Arab Family and the Challenge of Social Transformation,» in: Elizabeth Warnock Fernea (ed.), *Women and the Family in the Middle East: New Voices and Change* (Austin: University of Texas Press, 1984), p.28;

للاطّلاع على لمحة عامّة عن العلاقات الشخصية والعائلية في الشرق الأوسط، يُنظر:=

كتبت جانيت أبو لغد في عام 1961: «تعطي الثقافة الشرق أوسطية قيمة كبيرة للعلاقات الشخصية، حتى على حساب الخصوصية والنمو الذاتي. ويؤدّي هذا، فضلًا عن منظومة علاقات مستندة إلى صلة القرابة الموسَّعة، إلى زيادة عدد الروابط الأساسية بما يتجاوز إلى حدٍ كبير ما يجرؤ علماء الاجتماع الغربيون على افتراضه ممكنًا. ولا يقتصر عدد الأشخاص في هذه الشبكة من الروابط الشخصية على المئات، بل يصل إلى الآلاف»[28].

على الرغم من التغيير الاجتماعي السريع في الشرق، تظلّ العائلة منظومة علاقات متماسكة. وتستمر في تأدية وظائفها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية[29]. فتواصل الحصول على الدعم الذي تحتاج إليه من أفرادها من أجل البقاء، في مقابل ما تستطيع تأمينه لهم. بالنسبة إلى أغلبية الأشخاص في الشرق الأوسط، «لم يحلّ أيّ شيء بعد مكان العائلة كمصدر للدعم والتحالف»[30]. في روايات سامية عيسى، خاصة في رواية **خلسة في كوبنهاغن**[31]، ما يعكس بعمق مكانة العائلة في التركيبة الفلسطينية.

لا تختلف العائلة الشرق أوسطية جوهريًا عن العائلات في المجتمعات الانتقالية في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا (كما سنشرح لاحقًا في هذا الفصل). اللافت أن العائلة التقليدية (قبل التحديث) كان لديها الكثير من القواسم المشتركة مع العائلة ما قبل الصناعية في أوروبا الغربية. بحسب أنطوني وريغلي (Anthony Wrigley)، «كانت العائلة ما قبل الصناعية، إلى درجة معيّنة، الوحدة الأساسية لإعادة الإنتاج والإنتاج والاستهلاك والاختلاط الاجتماعي والتعليم، وفي بعض السياقات، ممارسة الشعائر الدينية، والحراك السياسي»[32].

=Dale Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (Princeton: N.J.: Prentice-Hall, 1981), pp. 105-134.

(28) Janet Abu - Lughod, «Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case,» *American Journal of Sociology*, vol. 67, no. 1 (July 1961), p. 31.

(29) Robert Springborg, *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei—* His Clan, Clients, and Cohorts (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982).

(30) Fernea, p. 26.

(31) سامية عيسى، **خلسة في كوبنهاغن** (بيروت: دار الآداب، 2014).

(32) Anthony Wrigley, «Reflections on the History of the Family,» *Daedalus*, vol. 106, no. 2 (Spring 1977), p. 72.

لم تكن العائلة الأوروبية خلال الثورة الصناعية، شأنها في ذلك شأن العائلة في المجتمعات الانتقالية اليوم، جسمًا غير فاعل، بل كانت عاملاً نشطًا ومستقلًا استوعب التغييرات التي أحدثتها البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وترك أيضًا تأثيرًا في النتائج التي أسفرت عنها تلك التغييرات، حيث عزّزت التغيير الاجتماعي وسهّلت «تأقلم أفرادها مع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الجديدة»[33]. فيما أصبحت العائلة في المجتمع الغربي اليوم رابطًا عاطفيًا، «لكنها في القرن التاسع عشر كانت تستند بقوة (لدى الطبقات كلها) إلى تلبية الاحتياجات والمهمات الاقتصادية... ولم يكن أفراد العائلة يستمدّون قيمتهم من الرابط في ما بينهم ودرجة الرضى والاهتمام العاطفيَّين اللذين يوفّرونهما فحسب، إنما أيضًا من المساهمات التي يُقدِّمونها لتلبية الموجبات العائلية والحفاظ على الاستمرارية والاستقرار في الحياة اليومية للعائلة. وكانت العائلة والأقرباء يكتسبون قيمة خاصّة لتوفيرهم المساعدة خلال الأزمات وعند الحاجة، وهم يدركون أن معروفهم يمكن أن يُرَدّ لهم في المستقبل»[34].

لم يُطوِّر الباحثون المفهوم الذي يعتبر أن العائلة الأوروبية في القرن التاسع عشر كانت عاملًا نشطًا وليس غير فاعل، إلا في نهاية خمسينيات القرن العشرين. قبل ذلك، كانت العائلة تُعتبَر عاملًا غير فاعل، تفكَّكَ وتداعى في وجه التغييرات المدينية الصناعية الكبرى[35]. وقد انبثقت من هذا المفهوم ثنائية التقليد والحداثة في مجتمعات العالم السائرة على طريق التحديث. توقّع باحثون كثر سقوط العائلة في العالم الثالث إلى جانب الروابط الدينية والأوّلية، بيد أن الأدلة أظهرت أن العائلة تكيّفت وتغيّرت وتماسكت لحماية نفسها من التغييرات التي أحدثتها الثورة الصناعية.

تعتَبِر الكتابات الأحدث، والتي تميل لمرحلة ما بعد الحداثة، أن التغييرات في العائلة الأوروبية لم تحدث فجأة. فقد تأقلمت شيئًا فشيئًا فيما كانت تشارك

(33) Tamara K. Hareven, «Family Time and Historical Time,» *Daedalus*, vol. 106, no. 2 (Spring 1977), p. 59.

(34) Ibid., p. 64.

(35) Ibid., p. 58.

بفاعلية في قولبة البيئة الجديدة. لكنها لم تكن عملية باتجاه واحد. فقد جعل النموذج الديناميكي الجديد من العائلة عاملًا مستقلًا وتابعًا على حدٍ سواء[36].

أدب الهجرة

من أجل وضع إطار عمل نظري يساعد في فهم الحالات الفلسطينية المتعلّقة بإعادة البناء الاجتماعي في المنفى، وجدتُ أن الكتابات النظرية عن النزوح من الأرياف إلى المدن التي أُجريت عن حالات في أفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية مفيدة جدًا. أُدرك أن اللادولة والهجرة غير متشابهتين بالمعنى القانوني، إلّا أن التشابه بينهما نابع من مجال التركيز الخاص الذي أتوقّف عنده في هذا الفصل، حيث اتّبع النازحين في انتقالهم إلى المدينة من مراكز حضرية أخرى أو من الأرياف إستراتيجيات للبقاء والتأقلم تساعدهم في التعامل مع التغيير والمجهول والعزلة في البيئة الجديدة. وهذا بطبيعة الحال يحمل في ذاته فائدة كبيرة لأغراض هذه الدراسة. لذلك، تكتسب الكتابات السوسيولوجية والأنثروبولوجية عن الهجرة والنزوح أهمية بالغة في هذا البحث.

بدايةً، لا بد من توضيح بعض النقاط. **أولًا**، ما حدث لم يكن نزوحًا فلسطينيًا من الأرياف إلى المدن. فقد عاش الفلسطينيون نزوحًا جماعيًا أدّى إلى اقتلاع أبناء المدن والأرياف على حدٍ سواء من جذورهم. إذًا، مثّل الفلسطينيون في الكويت، بعد النكبة وإبان العقود الفاصلة بين النكبة وعام

---

(36) Ibid., pp. 57-70;

يُنظر أيضًا:

Michael Anderson, *Family Structure in Nineteenth Century Lancashire,* Cambridge Studies in Sociology, 5 (Cambridge: Cambridge University Press, 1971);

Virginia Y. McLaughin, «Patterns of Work and Family Organization: Buffalo's Italians,» *Journal of Interdisciplinary History,* vol. 2, no. 2 (Autumn 1971), pp. 299-314;

والعمل الأكثر ريادة حول الموضوع هو:

Neil Smelser, *Social Change in the Industrial Revolution: An Application of Theory to the British Cotton Industry* (Chicago: University of Chicago Press, 1959).

1990، الطبقات الاجتماعية والمجموعات الدينية والأسر المختلفة من المجتمع الأصلي؛ **ثانيًا**، تكون أنماط الهجرة التقليدية من المناطق الأقل تقدّمًا إلى المناطق الأكثر تقدّمًا، لكنّ فلسطينيي الكويت تركوا هيكلية اقتصادية واجتماعية أكثر تطوّرًا، واتّجهوا نحو أخرى أقل تطورًا، مما طبع منذ البداية دورهم في الاقتصاد والعملية الإنمائية. والفلسطينيون الذين أتوا إلى الكويت لم يأتوها على الفور كلاجئين بعد النكبة كما حصل في مصر والأردن وسورية ولبنان، حيث أنهم قصدوا الكويت والخليج خلال الخمسينيات والستينيات، فشكّلوا مصدرًا مهمًا للعمالة الأجنبية؛ وهكذا كانت الهجرة إلى الكويت تمثّل قرارًا اتّخذه الفلسطينيون الأفراد.

المتّصلة الريفية – المدينية

عانت سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا البيئات المدينية، في الخمسينيات والستينيات، من التركيز الشديد على ثنائية التقليد والحداثة[37]. وطغى على هذا الميدان نموذج ويرث (Louis Wirth) – ردفيلد (Robert Redfield) الذي اعتبر أن التقسيم بين الريفي والمديني ضروري لفهم حياة المدينة[38]. رأى ويرث في بحثه الكلاسيكي عن التنظيم المديني في المدينة والريف طرفَي نقيض[39]، واعتبر ردفيلد، الذي توسّع في شرح المتّصلة الريفية – المدينية، أنه لا يمكن فهم المجتمع إلا من خلال بناء الأنواع المثالية التي يمكن أن تقدّم الوصف الأفضل عن المجتمع الشعبي الفولكلوري في مقابل المجتمع المتمدّن

(37) كانت الثنائيات مهمة للغاية واستُخدِمت على نطاق واسع في تطوير العلوم الاجتماعية، يُنظر:

James A. Bill & Robert L. Hardgrave, Jr., *Comparative Politics: The Quest for Theory,* 2nd ed. (Washington, D.C.: University Press of America, 1981), pp. 50-53;

يُنظر أيضًا:

Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization* (New York: Free Press, 1947);
Ferdinand Tonnies, *Community and Society* (New York: Harper Torchbooks, 1963);
Emile Durkheim, *The Division of Labor in Society* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1949).

(38) Louis Wirth, «Urbanism as a Way of Life,» in: Richard Sennett (ed.), Classic Essays on the Culture of Cities (Princeton, N.J.: Prentice - Hall, 1969; [1938]), p. 145.

(39) Ibid.

الحديث[40]. في نظره، المجتمع الفولكلوري والقروي، أو حتى الشعبي، صغير ومعزول وأُمّي ويفتقر إلى التنوّع[41]. وقد اعتبر أن وحدته التضامنية الأساسية هي وحدة القرابة والأسرة؛ وهي أيضًا وحدته الاقتصادية الإنتاجية. المجتمع الفولكلوري التقليدي، بحسب ردفيلد، ليس فيه تقسيمٌ للعمل، كما أنه جامد وهرمي وشديد التديّن[42]. واعتبر أن الناس في هذا المجتمع متشابهون إلى حدٍ كبير، وأن العادات هي نفسها الأعراف والتقاليد[43]. حتى الشباب أعادوا إنتاج العلاقات نفسها تقريبًا التي كانت قد أنتجتها الأجيال الأكبر سنًا. بدت الحياة وكأنها تكرّر نفسها في الميادين كلها من جيل إلى آخر[44].

تُجسّد المدينة، بحسب نموذج ويرث - ردفيلد، كل ما يتعارض مع المجتمع القديم والفولكلوري التقليدي. كانت المدينة «مستوطنة واسعة وكثيفة ودائمة نسبيًا لأفراد لا متجانسين اجتماعيًا»[45]. في المدينة، كانت علاقات الناس ثانوية، ولم تكن أساسية. على الرغم من أن التواصل كان وجهًا لوجه، إلا أنه كان «غير شخصي، وسطحي، وانتقالي، ومجزّأ»[46]. اعتبر ويرث المدينة مكانًا للتقسيم الشديد وللعمل والتخصص، مكانًا يتراجع فيه حجم الأسرة والعلاقات العائلية، حيث الناس أكثر علمانية وعقلانية[47]. من الواضح أنه بحسب نموذج ويرث - ردفيلد والباحثين الذين ساروا على خطاهما، كانت المدينة تجسّد كل ما هو ليس فولكلوريًا وتقليديًا.

يحمل هذا الإطار المفهومي تداعيات تحليلية سلبية. لقد اعتُبِرت هجرة سكان الأرياف إلى المدينة، بالدرجة نفسها، تحوّلًا للنازح الفرد من القيم والسلوكيات والعلاقات التقليدية، إلى القيم والسلوكيات والعلاقات المدينية

(40) Robert Redfield, (1947) «The Folk Society,» in: Ibid., p. 180.
(41) Ibid.
(42) Ibid.
(43) Ibid., p. 186.
(44) Ibid.
(45) Wirth, «Urbanism as a Way of Life,» p. 148.
(46) Ibid., p. 153.
(47) Ibid.

الحديثة. كان الانتقال الجغرافي إلى المدينة، في الوقت نفسه، رحلة ثقافية وسلوكية ونفسية بالغة الصعوبة والمجهولية. اختبر الريفيون، بحسب هذه الثنائية، تأقلمًا أحادي الاتجاه مع الثقافة المدينية، إذ أُلقي بهم فجأةً في قلب الحياة المدينية، من دون امتلاك وسائل التكيّف، فاختبروا بشكل أساس الصدمة والألم والعزلة. بعبارة أخرى، عاش النازح الريفي ثورة في القيم والثقافة وعلاقات القربى والعمل خلال عملية التمدّن.

انتقاد التدرّج الريفي - المديني

مع تعرّض القطبية المتمثّلة بالتقليد في مقابل الحداثة للهجوم في ستينيات القرن العشرين، كانت التدريجية الريفية - المدينية موضع هجوم أيضًا. لفت أوسكار لويس (Oscar Lewis) منذ عام 1951 (في دراسته حول المهاجرين من مكسيكو سيتي) إلى أن الريفيون يتكيّفون بسهولة مع حياة المدينة، ليس عبر الانتقال من قطب إلى آخر، بل عبر السعي إلى الحصول على الحماية في العائلة والدين والقرية والمعتقدات والتقاليد[48]. خلافًا للمزاعم، ظلّت القيم القروية والروابط العائلية والدينية مستقرة جدًا، كما أصبحت أقوى في المدينة، ما دفع أوسكار لويس إلى الاستنتاج (في عام 1952) بأنه يجب ألا يُنظر إلى التمدّن كآلية واحدة وحدوية ومتشابهة عمومًا[49]. على النقيض، يتخذ التمدّن مجموعة واسعة من الأشكال والمضامين بحكم اختلاف الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والتاريخية والثقافية[50].

على غرار النماذج والأنواع المثالية كلها، شكّل التدرج الريفي - المديني، لا سيما بعد النقد الذي كتبه لويس، موضع تساؤل من عدد متزايد من الباحثين[51].

(48) Oscar Lewis, *Life in a Mexican Village: Tepoztlan Restudied* (Urbana: University of Illinois Press, 1951).

(49) Oscar Lewis, «Urbanization without Breakdown: A Case Study,» *The Scientific Monthly*, vol. 75, no. 1 (July 1952), pp. 31-41.

(50) Ibid.

(51) Charles Stewart, «The Urban-Rural Dichotomy: Concepts and Uses,» *American Journal of Sociology*, vol. 64, no. 2 (September 1958), pp. 151-158;

Janet Abu - Lughod, «Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case,» *American*=

بدأت صورة المدينة كخليط بين الريفي والمديني تكتسب دعمًا أوسع. ابتدع هربرت غانس (Herbert J. Gans) مصطلح «القرويون المدينيون» الذي جسّد بطريقة خلاّقة الأسلوب المفهومي الجديد للمدينة وسكانها النازحين[52].

أدّى نقد الثنائية القروية - المدينية إلى ظهور نموذج جديد. جانيت أبو لغد من الباحثين الأساسيين الذين ساهموا في هذه النزعة الإجمالية القائمة على رفض الافتراض عن «تأقلم النازح باتجاه واحد مع ثقافة مدينية مستقرة»[53]. فهي تعتبر أن افتراض المجهولية، الذي يرى في القروي شخصًا لا حول له ولا قوة أُلقي به في المدينة، باطل وغير صالح[54]، وتشير أبو لغد إلى أن النازحين

=*Journal of Sociology,* vol. 67, no. 1 (July 1961), pp. 22-32;

Richard Dewey, «The Rural-Urban Continuum: Real but Relatively Unimportant,» *American Journal of Sociology*, vol. 66, no. 1 (July 1960), pp. 60-66;

William H. Key, «Rural-Urban Social Participation,» in: Sylvia Fleis Fava (ed.), *Urbanism in World Perspective: A Reader* (New York: Thomas Y. Crowell Company, 1968), pp. 305-312.

(52) Herbert J. Gans, *The Urban Villagers* (New York: Free Press, 1962)

(53) Abu - Lughod, «Migrant Adjustment to City Life»;

يُنظر أيضًا للكاتبة نفسها:

Janet Abu - Lughod, «Varieties of Urban Experience: Contrast, Coexistence, and Coalescence in Cairo,» in: Ira M. Lapidus (ed.), *Middle Eastern Cities*: *A Symposium on Ancient, Islamic and Contemporary Middle Eastern Urbanism* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1969), pp. 159-187;

ويُنظر أيضًا:

Janet Abu – Lughod: *Cairo: 1001 Years of the City Victorious* (Princeton: Princeton University Press, 1971); «The Growth of Arab Cities,» in: *Middle East Yearbook 1980 (*London: IC Magazines, 1980); «Problems and Policy Implications of Middle Eastern Urbanization,» in: *Studies on Development Problems in Selected Countries of the Middle East* (Beirut: United Nations Economic and Social Office, 1972); «Urbanization and Social Change in the Arab World,» *Ekistics*, vol. 50, no. 300: *Urbanization and Social Change in the Arab World* (May-June 1983), pp. 223-231;

Yassin Ali Elkabir, «The Study of Urbanization in the Arab World: A Theoretical Perspective,» *Ekistics*, vol. 50, no. 300: *Urbanization and Social Change in the Arab World* (May- June 1983), pp. 232-236;

John Gulick, «Village and City: Cultural Continuities in Twentieth Century Middle Eastern Cultures,» in: Lapidus (ed.), *Middle Eastern Cities*, pp. 122-158;

Ishaq Y. Qutub, «Urbanization in Contemporary Arab Gulf States,» *Ekistics*, vol. 50, no. 300: *Urbanization and Social Change in the Arab World* (May- June 1983), pp. 170-182.

(54) Abu - Lughod, «Migrant Adjustment to City Life,», p. 23.

هم في علاقة دينامية متبادلة مع المدينة، يتأقلمون معها فيما يرسمون معالمها ويغيّرون طابعها[55].

عندما يأتي النازحون إلى المدينة، يجلبون معهم مخزونهم الثقافي كاملًا. قد يأتون من قرية معزولة أو مدينة مزدهرة، من أسرة قروية تنتمي إلى الطبقة الدنيا أو من أسرة مالِكة للأراضي. إستراتيجيات البقاء التي يتّبعها النازح في المدينة تحدّدها «الفئة التي ينتمي إليها في المجتمع الأصلي الذي يتحدّر منه، وتَصوّرُه للقيم المثالية في المجتمع الأصلي، وتجاربه السابقة بالتأثر في الثقافات الأخرى»[56]. بعبارة أخرى، خلفية النازح في ما يتعلق بمستواه التعليمي، وانفتاحه على العلاقات خارج القرية والبلدة والحي، تُحدّد إلى أي درجة سوف تعتمد إستراتيجيات التأقلم على العائلة والصداقات في مسقط الرأس. وتحدّد أيضًا إلى أي درجة سيوسّع النازح علاقاته خارج إطار المجموعة الأقرب من الأقرباء والأنسباء، ويتفاعل مع شبكة أكثر انفتاحًا من العلاقات. حتى آفاق الحرَكية الاجتماعية والنجاح في ريادة الأعمال يمكن أن تكون وظيفة من وظائف تجربة التثاقف السابقة. تحدّد هذه الخلفية إلى درجة كبيرة الأهداف والاحتياجات، التطلّعات المستقبلية ومستويات الإنجازات. لكن القاعدة، على الرغم من وجود استثناءات، هي أن النازح ينخرط في شبكة مؤلّفة من الأهل والأقارب؛ إنها وسيلة البقاء الأهم بالنسبة إلى النازح أو النازحة.

مفهوم «الشبكة»

في المدينة، ينخرط كل نازح جديد في شبكة من مستويَين: **الأول** عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات بين الأقرباء وأبناء الحي الواحد والقرية الواحدة سابقًا، وهو يشمل روابط الصداقة. هذه الشبكة الواسعة ليست

(55) Ibid.

(56) James Hirabayashi, William Willard & Luis Kemnitzer, «Pan Indianism in the Urban Setting,» in: Thomas Weaver & Douglas White (eds.), *The Anthropology of Urban Environment* (Washington, D.C.: Society for Applied Anthropology, 1972), p. 86.

بالضرورة شديدة الترابط في مجملها، لكنها مترابطة إلى حدٍ كبير في أجزائها المختلفة[57]، سوف أستخدم العبارة التي أطلقها أ. ل إبستين (A. L. Epstein) «الشبكة الموسّعة» لوصف الشبكة ككل؛ أما المستوى **الثاني** فهو «الشبكة الفعلية» لوصف الأجزاء الشديدة الترابط. فالشبكة الفعلية عبارة عن مجموعة من العلاقات الكثيفة والشديدة الانتظام التي يمكن أن تكون قائمة بين أفراد تجمعهم روابط العائلة والقرابة والصداقة والجوار[58]. بحسب إبستين: «تتألف الشبكة الفعلية إذًا من تكتّلات الأشخاص تجمع بينهم أواصر لحمة وثيقة إلى حدٍ ما. حدود هذه التكتلات - بحسب تعبير جون بارنز (John A. Barnes) – ضبابية، لكنها تظهر في بعض الأوضاع حصريةً لافتة جدًا إلى درجة أنها تؤشّر إلى وجود مجموعات بالمعنى الدقيق للكلمة، وتدل على تقسيمات واضحة يمكن تمييزها داخل المجتمع المحلي. أما الشبكة الموسّعة التي تتيح مجالًا أكبر أمام تدرّجات الوضع الاجتماعي، فهي عابرة لهذه الانقسامات. بناءً عليه، تؤمّن الشبكة ككل هيكلية خفية أو غير نظامية مؤلفة من روابط بين الأشخاص تنتشر وتتشعب في الاتجاهات كافة، وتعبر المجتمع المحلي بأسره، لا بل تبني أواصر اللُحمة بين الأشخاص في بلدات مختلفة وفي البلاد ككل»[59].

في الواقع، تستند العلاقة بين مستويَي الشبكة إلى التعزيز المتواصل والقابلية للتبادل. للشبكات الموسّعة والفعلية، التي تشكّل مستويَين من الشبكة نفسها، حدود فضفاضة. قد ينتقل عدد كبير من الأعضاء في مرحلة معينة من الشبكة الفعلية إلى الشبكة الموسعة، والعكس. عادةً، تساهم عوامل أخرى في نقل الأشخاص من الشبكة الفعلية إلى الشبكة الموسّعة، مثل خلافٍ أو موقع جغرافي. وتؤدّي الأزمات إلى انتقال عدد كبير من الأشخاص من الشبكة الموسّعة إلى الشبكة الفعلية. في الأزمات، تتوحّد الشبكة بكاملها وتتعزز أواصر اللُحمة بين أفرادها. لا بد من التوضيح بأن مضمون الشبكتَين، الفعلية

(57) A. L. Epstein, «The Network and Urban Social Organization,» in: J. Clyde Mitchell (ed.), *Social Networks in Urban Situations: Analyses of Personal Relationships in Central African Towns* (Manchester: Manchester University Press, 1969), p. 110.

(58) Ibid.

(59) Ibid., p. 111.

والموسّعة، يختلف من شبكة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، وقد تختلف الحدود أيضًا. ففي القرية، يمكن أن تكون صلبة وجامدة، أما في المدينة فقد تكتسب بعض المرونة.

مفهوم «الشبكة الاجتماعية» استخدمه ألفرد رادكليف - براون (Alfred R. Radcliffe – Brown) لإظهار الترابط والصلات بين الأشخاص. وقد وضع له التعريف التالي: «مجموعة من العلاقات الاجتماعية الموجودة في الواقع»[60]. وكان عالِما الأنثروبولوجيا البريطانيان، بارنز (1954) وإليزابيث بوت (1956) (Elizabeth Bott) أول من منح هذا المفهوم بعدًا تحليليًا[61]. منذ ذلك الوقت، أصبحت الشبكة تعني العلاقات الفعلية عند مستوى ما في سياق معيّن يمكن تحديده ودراسته وفهمه. وقد استخدم علماء الاجتماع المفهوم بطريقة مختلفة وأعطوه معانٍ مختلفة. إليزابيث بوت من الباحثين الذين استخدموا المفهوم استخدامًا كاملًا عبر تحليل الأدوار الزوجية في الأسر اللندنية[62]. بحسب كلايد ميتشل (J. Clyde Mitchell)، تصبح دراسة الشبكات دراسةً للعلاقات بين الأشخاص على مستويات التثبيت، والكثافة، والتواصل، والنطاق، والمضمون، والتوجيه، والديمومة، والحدّة[63]. وتصبح أيضًا، بحسب إبستين، طريقة لدراسة المجتمع، بما أن شبكة «الأصدقاء والجيران والأقرباء تتوسّط بين العائلة والمجتمع ككل»[64].

تبقى الشبكة مفهومًا تجريديًا يُحدّده الباحث تماشيًا مع دراسة معيّنة وأهداف محددة. هناك شبكات عائلية، شبكات أعمال، شبكات سياسية وهكذا

---

(60) Alfred R. Radcliffe - Brown, *Structure and Function in Primitive Societies* (New York: Free Press, 1969), p. 190.

(61) John A. Barnes, «Class and Committees in the Norwegian Island Parish,» *Human Relations*, vol. 7, no. 1 (1954), pp. 39-58;

Elizabeth Bott, «Urban Families: Conjugal Roles and Social Networks,» *Human Relations*, vol. 8, no. 4 (November 1956), pp. 345-384.

(62) Elizabeth Bott, *Family and Social Network* (London: Tavistock Publications, 1957).

(63) Mitchell, (ed.), p. 12.

(64) Epstein, pp. 111-112.

دواليك. يُصاغ المفهوم بحسب موضوع الدراسة. على سبيل المثال، لاريسا لومنيتز (Larissa Lomnitz)، التي درست الهامشية في مدينة أكواخ في مدينة المكسيك، تُعرّف الشبكة بأنها «دفق تبادل السلع والخدمات، والمعلومات القيّمة اقتصاديًا»[65]. لقد اعتمدت لومنيتز والعلماء الاجتماعيون الذين استخدموا الشبكة تعريف بارنز إلى حدٍ ما؛ «الشبكة الاجتماعية حقل علاقات اجتماعية بين الأفراد كما تعرّفه المعايير التي اختيرت ليُبنى عليها الحقل»[66].

في العلوم السياسية، استُخدِم تحليل الشبكات بطرق مختلفة للإشارة إلى بعض الشبكات السياسية. على سبيل المثال، استخدم أدريان ماير (Adrian Mayer) مفهوم بوت عن الشبكة (تفاعل حول الأنا) لدراسة العمليات السياسية في ولاية ماديا براديش في الهند[67]. وتقصّى هاريس - جونز (P. Harries – Jones) «أهمية الروابط بين أبناء البلدة الواحدة» في التنظيم السياسي لبلدة واحدة من بلدات حزام النحاس[68].

استخدم مانفريد هالبرن (Manfred Halpern) مفهوم «الشبكة» بطريقة مختلفة نوعًا ما، إنّما مفيدة على المستوى التحليلي. الشبكة مجموعة من العلاقات التي تربط الشخص والآخرين بمسألة أو مشكلة معيّنة[69]. بحسب هالبرن، يكتمل تحليل الشبكة عند اكتشاف عدم ترابط أو حالة تناقض فيها. لكن هالبرن الذي

---

(65) Larissa Adler Lomnitz, *Networks and Marginality: Life in a Mexican Shantytown* (New York: Academic Press, 1977), p. 132.

(66) Barnes, «Class and Committees in a Norwegian Island Parish,»

ورد في:

Larissa Lomnitz, «Migration and Network in Latin America,» Paper Presented at: The Seminar on New Directions of Urban Research, Institute of Latin American Studies, University of Texas at Austin, May 16-18, 1974, p. 5.

(67) Adrian Mayer, «The Significance of Quasi-Groups in the Study of Complex Societies,» in: Michael Banton (ed.), *The Social Anthropology of Complex Societies* (New York: Tavistock Publications, 1966), p. 102.

(68) P. Harries - Jones, «Home-Boy Ties and Political Organization in a Copperbelt Twonship,» in: Mitchell (ed.), p. 300.

(69) Manfred Halpern, «Four Contrasting Repertoires of Human Relations in Islam,» in: L. Carl Brown & Norman Itzkowitz (eds.), *Psychological Dimensions of Near Eastern Studies* (Princeton: Darwin Press, 1977), p. 75.

عرض مفهومه عن قطبية العلاقات في المجتمع المسلم باعتبارها جزءًا من نموذج نظري يحاول استيعاب جوهر التحوّل الاجتماعي، يشرح أن «شروط وصف أي وضع بأنه آلية من اللحظات والخيارات والتحركات والتصوّرات التي تقتضي من خلال الاتصال والتواصل ضمن شبكة وبقاء ضمن نموذج نهائي. ترغمنا هذه المقاربة أيضًا على أن نبدأ التقصّي من جديد في كل وضع على حدة، لمعرفة كيف يتفاعل الأشخاص أو يعجزون عن التفاعل في ما بينهم في الواقع»[70].

نمو الشبكات

تولّد عملية النزوح المستمرة جيوبًا من أبناء القرى والبلدات في أنحاء المدينة المختلفة[71]. يكتشف النازح أن القيم والعادات والعلاقات نفسها ونمط الحياة نفسه التي منحته شعورًا بالتصالح الذاتي والحماية في مسقط رأسه يمكن أن تكون الآن أيضًا في الحي في المدينة[72]. حتى اللهجة، والخلافات العائلية، والقصائد الشعبية، وأسلوب الرقص في القرية صمدت واستمرت. في الحي، يستمر الحكواتيون الآتون من القرية في ترداد الروايات الشعبية عن الحب والشجاعة وأبطالها؛ رجال القرية ونسائها. على الرغم من المسافة، يستمر القرويون في إطلاق الدعابات عن القرويين من البلدات الأخرى. تبقى هذه الدعابات الخلافات والمشكلات والعلاقات حية بين أبناء القرى. الزواج والطلاق، الخلافات وتسويتها، الوفاة ودفن الموتى، الولادة والاحتفال بها، كلها تُجرى بأجواء تذكّر الجميع بالقرية. قد لا تكون القرية في المدينة نسخة بالضبط عن القرية الحقيقية، لكنها تشبهها في نواحٍ كثيرة[73].

(70) Ibid., p. 76.

(71) Abu-Lughod, «Migrant Adjustment to City Life,» p. 25.

(72) Richard F. Salisbury & Mary E. Salisbury, «The Rural Oriented Strategy of Urban Adaptation: Siamese Migrants in Port Moresby,» in: Weaver & White (eds.), pp. 59-68.

(73) James P. Spradley, (1969) «Adaptive Strategies of Urban Nomads. The Ethnoscience of Tramp Culture,» in: Ibid., pp. 21-38.

مع وصول النازحين إلى المدينة، سرعان ما يتعرّفون إلى عالمهم الجديد. يكتشفون، عن طريق الأقرباء والأصدقاء من القرية أبعاد المدينة وزواياها[74]، فيكتشفون تعقيدات المدينة من دون أن يُترَكوا في المعركة بمفردهم. إن الانتقال من مسقط الرأس إلى المدينة يمرّ عبر العديد من العلاقات غير النظامية التي تقدّم حلولًا لمشكلات المجهولية، العزلة والتغيير المفاجئ[75]. هذا التعرّف إلى المدينة يؤدّي على الفور إلى اندماج المهاجرين في أسرتهم والشبكة التي نشأت في المدينة.

في عام 1973، خلصت لومنيتز، في أثناء دراسة تكيّف المهاجرين مع الحياة في مدينة المكسيك، إلى أن «أقل من 10 في المئة من المهاجرين المقيمين في إحدى بلدات الأكواخ في مدينة المكسيك يفتقرون إلى الدعم من أعضاء شبكتهم الاجتماعية (الذين هم عادةً من الأقرباء أو من أبناء البلدة) الذين سبقوهم في الهجرة إلى المدينة. يؤدّي كل مهاجر دورًا أساسًا في مساعدة أقربائه الذين وصلوا لاحقًا إلى المدينة للاستقرار فيها. يستقرّ أعضاء هذه الشبكات عادةً في مساكن متجاورة؛ وعندما يبدّلون مكان إقامتهم، يبحثون عادةً عن أعضاء آخرين في شبكة القربى للسكن في جوارهم [...] بدايةً كان الشباب الأعزاب يهاجرون، ثم يستدعون أهلهم وأشقّاءهم، وفي نهاية المطاف ما تبقّى من أنسبائهم، على مراحل متتالية. في إحدى الحالات، شملت عملية الهجرة هذه شبكة من 25 عائلة من القرية نفسها، تجمع بينها روابط ويقيمون جميعًا الآن في بلدة الأكواخ في المدينة نفسها»[76].

---

(74) Abu-Lughod, «Migrant Adjustment to City Life,» p. 25.

(75) Fuad I. Khuri, «Kinship, Emigration, and Trade Partnership among the Lebanese of West Africa,» *Africa: Journal of the International African Institute*, vol. 35, no. 4 (October 1965), pp. 385-395;

يُنظر أيضًا للكاتب نفسه:

Fuad I. Khuri, *From Village to Suburb* (Chicago: University of Chicago Press, 1975).

(76) Lomnitz, «Migration and Network in Latin America,» pp. 9-10.

إلى جانب تسهيل فعل الهجرة في ذاته[77]، تؤدّي العلاقات بين أبناء البلدة الواحدة والعلاقات الأسرية مهمات استجمامية ودينية واقتصادية[78]. وتحل أيضًا مكان برنامج عام ضعيف أو غير موجود للرعاية الاجتماعية تقدّمه الدولة أو البلدية، كما توفر العلاقات الأسرية والقبلية القائمة على البلدات الأصلية دعمًا للمرضى والعجائز وذوي الاحتياجات الخاصة في أوضاع كثيرة[79]. تكتسب الشبكة أهمية خاصة خلال النمو الطبيعي لدورة الحياة الأسرية، أي «الزواج وولادة الطفل الأول، وذهاب الأبناء إلى المدرسة، ووفاة الزوج أو الزوجة، ومغادرة الأبناء منزل العائلة»[80]. حتى الخلافات والتشنجات الأسرية تُحَلّ من خلال وساطة الشبكات العائلية. كما أن عددًا كبيرًا من النزاعات الاجتماعية والاقتصادية وسواها من النزاعات بين أفراد ينتمون إلى الشبكة نفسها أو إلى شبكات مختلفة يُسوّى خارج قاعة المحكمة، وذلك عبر اللجوء إلى الطرق التقليدية[81].

لكل شبكة عائلية أشخاص يؤدّون دور القادة ويُعرفون بالتواضع والمكانة والعلم أو القدرات المالية. لكن المال أو العلم لا يكفي، فيُتطلّب أن يكونوا ذوي سمعة طيبة وسلوك يجعل الناس يقبلون عليهم في سرائهم وضرائهم. دورهم في الحفاظ على اللحمة بين أعضاء الشبكة حاسمٌ وأساس. يؤمّنون الوساطة في النزاعات، والروابط مع السلطات المحلية، والموارد الاقتصادية[82]، وهم أوّل من يستشارون في الشؤون العائلية، وآراؤهم موضع تقدير شديد.

---

(77) Khuri, «Kinship, Emigration and Trade Partnership among the Lebanese of West Africa,»" pp. 385-395.

(78) Samir Khalaf & Emilie Shawayri, «Family Firms and Industrial Development: The Lebanese Case,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 15, no. 1 (October 1966), pp. 59- 69.

(79) Joan Aldous, «Urbanization, the Extended Family, and Kinship Ties in West Africa,» in: Fava (ed.), pp. 304-305.

(80) Rhona Rapoport, «Normal Crisis, Family Structure and Mental Health,» *Family Process,* vol. 2, no. 1 (1963), p. 69.

(81) D. M. Boswell, «Personal Crises and the Mobilization of the Social Network,» in: Mitchell (ed.), p. 256.

(82) Khuri, *From Village*, pp. 155-191.

بحسب دوغلاس باتروورث (Douglas Butterworth) وجون تشانس (John K. Chance): «تُظهر الدراسات، من دون استثناء، أن شبكات العائلة والقربى تؤدّي دورًا محوريًا في تأقلم المهاجرين مع الحياة في المدن في أميركا اللاتينية. بمقدور الأقرباء أن يشكّلوا المصدر الأساس للأمان الشخصي ومركز الثقل الرئيس للسيطرة الاجتماعية بالنسبة إلى معظم المهاجرين، أكانوا متزوّجين أو أعزاب. في معظم الأحيان، كان الواصلون الجدد إلى المدينة يقرعون أبواب الأقرباء، حيث يمكنهم الإقامة معهم في المنزل نفسه (كضيوف) من دون تسديد بدل إيجار، فيما يبحثون عن وظائف ومسكن للانتقال إليه. في الواقع، يبدو أن معظم الأشخاص لم يكونوا يفكّرون جديًا في النزوح إلى مدينة معينة إلا إذا كان لديهم أقرباء فيها. بيد أن أهمية صلات القربى في المدينة تذهب أبعد بكثير من الأسابيع أو الأشهر الأولى التي يحتاج إليها الأشخاص من أجل التأقلم. تُستخدَم إستراتيجيات القربى بصورة منتظمة للعثور على وظائف ومساكن، والحصول على قروض، وتأمين الرعاية للأطفال، واختيار عرّابين لتنصير المواليد الجدد، وتسهيل التعامل مع البيروقراطيات في المدن، وشراء سلع استهلاكية بأسعار متدنّية، وتسجيل الأولاد في المدارس، وتقديم المعلومات»[83].

ترتبط الشبكة بمنظومة أوسع من ذوي القربى في القرية أو في بلدان ومناطق أخرى. ويُحافظ على هذا الرابط عن طريق الزيارات والدعم خلال الأزمات والتواصل. بعبارة أخرى، ليست الشبكة العائلية الفعلية والموسّعة في المدينة بالتبنّي سوى جزء من الصورة. فباقي أعضاء الشبكة (الإخوة والأخوات والأهل والأقرباء الأوائل وسواهم من الأقرباء) قد يكونون موجودين في مسقط الرأس أو في مدن وبلدان أخرى. في مراحل الأزمات يلتقون معًا، وكذلك في حفلات الزفاف. يستمر النازحون إلى المدينة عادةً بـإرسال الدعم المادي إلى عائلاتهم وأنسبائهم في القرية وتُرسَل مبالغ كبيرة إلى البلدة لاستخدامها في التنمية.

---

(83) Douglas Butterworth & John K. Chance, *Latin American Urbanization: Urbanization in Developing Countries* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 94.

كتبت لومنيتز: «بغض النظر عن السرعة التي يتكيّف بها النازحون في البيئة المدينية، يحافظون على الروابط مع القرية لفترة طويلة جدًا [...]. وصف براندز في إسبانيا (1975: 126-128) وسيميك في يوغسلافيا (1970: 215-217، 220) نمط قربى بين الأقرباء في البلاد والمدينة يشبه إلى حدٍ كبير النمط الموجود في سيرادا ديل كوندور [...] غالبًا ما يرى النازح في الرابط مع مسقط الرأس مصدرًا للأمان النفسي والاقتصادي»[84].

يُحافَظ بنجاح على هذه المنظومة من العلاقات لأنها تلبّي هدفًا مشتركًا بالنسبة إلى المعنيين بها[85]. الرغبة في التأقلم وفي النجاح في المدينة تُكسب شبكة القربى أهمية كبيرة، إذ يقوم نجاح الشبكة على منظومة متطوّرة من التبادلية في العلاقات والخدمات والالتزامات. يُتوقَّع من كل شخص أن يؤمّن لأفراد أسرته خدمات موازية لمساعدتهم في التأقلم. بحسب لومنيتز، التبادلية «شكلٌ من أشكال التبادل المضمّن في علاقة اجتماعية طويلة الأمد»[86]. لقد استخدمت لومنيتز المفهوم في سياق بلدات الأكواخ المكسيكية كوسيلة من وسائل البقاء الاقتصادي. لكن يمكن أن يتوسّع المفهوم ليعني التبادلية على المستويَين الاجتماعي والنفسي، والعناصر كلها التي يمكن تصوّرها في علاقة بين الأقرباء. بناءً عليه، تستند الشبكة بكاملها إلى التبادلية في العلاقات. يمكن مبادلة الدعم الاقتصادي عبر تقديم خدمات غير اقتصادية. ليست العلاقة ضمن الشبكة في جلّها فردية الطابع، بل على العكس فهي في المدينة تشمل مستويات مختلفة من التبادلية.

فضلًا عن ذلك، تساهم التوقعات التي تراود كل واحد من النازحين، بالاستناد إلى المعرفة السابقة بأنماط سلوك الأقرباء وأبناء البلدة الواحدة، في بناء الشبكة ونجاحها في المدينة. وفقًا لديفيد جاكوبسون (David Jacobson)، تكتّل العلاقات حول القرية ومسقط الرأس وصلة القربى هي وظيفة من وظائف قابلية توقّع السلوكيات ضمن العلاقات. التقليد في ذاته ليس عاملًا في هذا

(84) Lomnitz, *Networks and Marginality*, p. 129.

(85) Epstein, pp. 77-116.

(86) Lomnitz, *Networks and Marginality*, p. 3.

الإطار. ما يولّد التكتّلات في السكن والأعمال التجارية والزواج هو أن التقاليد (المعارف السابقة عن السلوك) تؤدّي إلى ظهور مجموعة من السلوكيات المنضبطة والقابلة للتوقّع[87]. نتيجة هذه الشبكات الآخذة في التطوّر، تصبح المدينة انعكاسًا للبلدات والقرى في المناطق الريفية؛ كأن كل شخص اقتُلِع من جذوره وزُرِع من جديد في قسم من المدينة أو قطاع من الاقتصاد. الشبكة في ذاتها شكل موسّع ومتجدّد من أشكال العلاقات القروية اليومية وجهًا لوجه.

بعد أشهر قليلة في المدينة، يصل النازح الجديد إلى مرحلة في علاقاته المجتمعية في المدينة يمكن أن «يمر فيها يوميًا عبر مواقع وأحياء لمجتمعات محلية مختلفة عن مجتمعه، فلا 'يراها' ولا يقرّ بأهميتها في حياته. لكن في مجتمعه المحلي، لا يشعر بأدنى عزلة أو غربة، بل إن الغربة معدومة»[88].

أبعد من ذلك، يبدو أنه على المستوى المجتمعي للمجموعات في الشبكة، يمكن أن يجسّد «الآخرون» من مناطق أخرى وهويات مختلفة عالمًا مختلفًا وتمثّل مستوى مختلف من العلاقات. كما يختلف الأفراد في إستراتيجيات البقاء في المدينة، كذلك تختلف المجموعات والثقافات الفرعية. تؤمّن كل ثقافة فرعية إستراتيجيات مختلفة نظرًا للاختلاف في الخرائط الإدراكية المكتسبة التي «تصنّف عالم التجارب في طبقات تجمع بين أفرادها علاقات تكافؤ، ما يلغي الحاجة إلى الردّ على كل حدث على حدة في البيئة التي يوجد فيها الأشخاص»[89]. هكذا تصبح بعض المجموعات في المدينة بسبب خلفيتها الإدراكية وتجاربها السابقة ريادية في الأعمال ومثبِتة لوجودها، في حين أن المجموعات الأخرى التي جاءت للمدينة تصبح أكثر سلبية وقلّما تتطوّر قدراتها، إذ تبقى تعمل في مهن محددة محدودة التأثير، وقلّما تسعى إلى الريادة، كما أنها تفتقر إلى المهارات ولا تسعى إلى اكتساب مهارات جديدة. إن البيئة الأصلية التي جاء منها الوافد للمدينة تؤدي دورها في هذه الأبعاد.

---

(87) David Jacobson, «Mobility, Continuity, and Urban Social Organization,» *Man,* vol. 6, no. 3 (December 1971), pp. 630-644.

(88) Abu - Lughod, «Migrant Adjustment to City Life,» p. 31.

(89) Spradley , p. 24.

تستمر الشبكات العائلية الفعلية والموسّعة في تلبية الاحتياجات وأداء الوظائف في المدينة. لكن يبدو أنه مع توسّع الشبكة وتوالد الضغوط الاقتصادية المتعاظمة هناك حاجة لتلبية الاحتياجات المتزايدة، تُضطر العائلة إلى توسيع وظائفها، ما يؤدي إلى إرساء الأسس لصعود الجمعيات العائلية والقروية. تستند هذه الجمعيات إلى الروابط والشبكات غير النظامية، وليست لديها أي وظيفة أخرى ما عدا تعزيز هذه الروابط وتقديم الدعم للأعضاء المعوزين. قد تتخذ هذه الجمعيات التطوعية غير النظامية شكل جمعيات خيرية لتنظيم المآتم أو جمعيات لادّخار الأموال خاصة بقرية معيّنة، ويمكنها أن تساعد الأشخاص غير القادرين في إرسال أولادهم إلى المدارس أو تدعم أولئك العاجزين عن تسديد بدل الإيجار[90]. في الواقع، تؤدّي هذه الجمعيات دورًا مهمًا في الآلية الإجمالية حيث تصبح الشبكات الموسّعة شبكات فعلية؛ أي إن الشبكات الفعلية تُوسِّع نطاقها.

أهمية القضية الفلسطينية

شكّلت الجالية الفلسطينية في الكويت لغاية عام 1990 ثالث أكبر جالية في الشتات الفلسطيني[91]، حيث بلغ عدد أفرادها نحو 380,000 من أصل 1.7 مليون نسمة هو مجموع السكان الكويتيين وغير الكويتيين[92]. وهي بذاتها

---

(90) Abu - Lughod, «Migrant Adjustment to City Life,» p. 26, 31; Jacobson, p. 639.

(91) يستحيل أن نُحدّد بدقّة العدد الإجمالي للفلسطينيين في كل بلد من بلدان الشتات في أنحاء العالم المختلفة لغاية عام 1990، وصل عددهم في الكويت إلى 380,000 فلسطيني، لكن الفلسطينيين في العالم (في فلسطين وخارجها) في ذلك الوقت كانوا حوالى الخمسة ملايين.

(92) في الكويت في عام 1985، ومن أصل إجمالي عدد السكان البالغ1,709,000 نسمة، كان 1,025,000 من غير الكويتيين:

State of Kuwait, Ministry of Planning, Central Statistical Office, *Monthly Digest of Statistics* (April 1985);

آخر إحصاء سكاني منشور عن الفلسطينيين في الكويت كان في عام 1975. كان عددهم آنذاك 204,178 نسمة، وتشير التقديرات إلى أن عددهم وصل إلى 380,000 بحلول عام 1985. (الكويت، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، الإحصاء السكاني، 1975 (الكويت: الوزارة، 1976، ص 187).

شكّلت عيّنة من الشعب الفلسطيني؛ أي إن الفلسطينيين في الكويت انحدروا من المناطق الفلسطينية المختلفة، وانتموا إلى الطبقات الاجتماعية والخلفيات الدينية المختلفة، وإلى جميع العائلات والقرى والبلدات الكبرى.

لم تجرَ حتى الآن بحوث وافية عن الشتات الفلسطيني، على الرغم من أن الدراسات حول هذا الموضوع بدأت بالظهور في سبعينيات القرن العشرين، أبرزها دراسة ريادية لروزماري الصايغ عن سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان. ويجب التوقّف أيضًا عند ثلاث دراسات أخرى: الدراسة **الأولى** لهاني مندس الذي تقصّى أحوال الطبقة العاملة في مخيم تل الزعتر للاجئين (في المخيم نفسه لقي ثلاثة آلاف شخص مصرعهم على الأقل خلال حصاره من القوات اللبنانية في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1976)؛ **الثانية** دراسة قيّمة لسمير أيوب عن الهيكليات الطبقية الفلسطينية في لبنان؛ أما الدراسة **الثالثة**، وهي الأولى من نوعها عن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (1948–1957)، فوضعها آفي بلاسكوف (Avi Plascov). تتقصّى هذه الدراسة العلاقات الفلسطينية - الأردنية وسلوك اللاجئين السياسي خلال تلك المرحلة. ظهرت دراسات أخرى في السبعينيات ركّزت على الاختلاط الاجتماعي والهوية (كورودا ومنصور). فضلًا عن ذلك، كتب دون بيريتز (Don Peretz) عن الطبقية الفلسطينية ومضاعفاتها، وحلّلت أبو لغد تعليم الفلسطينيين في المنفى[93].

نُشِرت دراسات عدة، لا سيما استطلاعات إحصائية وتحاليل ديموغرافية

---

(93) Sayigh, *Palestinians*;

سمير م. أيوب، **البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان** (بيروت: جامعة بيروت العربية، 1978)؛

هاني مندس، **العمل والعمال في المخيم الفلسطيني: بحث ميداني عن مخيم تل الزعتر**، كتب فلسطينية؛ 51 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973)؛

Janet Abu - Lughod, «Summer 1988 Palestinians: Exiles at Home and abroad,» *Current Sociology*, vol. 36, no. 2 (Summer 1988);

Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-1957* (Great Britain: Frank Press and Company, 1981).

عن الفلسطينيين في الخليج، وبشكل خاص الجالية الفلسطينية في الكويت[94]. غير أن النزعة الإجمالية للدراسات كانت التركيز على الفلسطينيين تحت الاحتلال، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية. من الاستثناءات المهمة الدراسة التي وضعتها باميلا آن سميث (Pamela Ann Smith)، والتي تتمحور حول التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت لدى الشتات الفلسطيني بعد عام 1948 [95]. على الرغم من أن الموضوع واسع جدًا ولا تكفي دراسة واحدة

---

(94) للاطّلاع على أعمال أخرى من تأليف الصايغ، يُنظر:

Rosemary Sayigh: «Sources of Palestinian Nationalism: A Study of a Palestinian Camp in Lebanon,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 4, (Summer 1977); «The Palestinian Experience Viewed as Socialization,» Master Dissertation, American University of Beirut, Beirut, 1976; «The Palestinian Experience: Integration and Non-Integration in the Arab Ghourba,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 1, no. 2 (Spring 1979), pp. 96-112;

يُنظر أيضًا:

Alice Kuroda & Yasumasa Kuroda, *Palestinians without Palestine: A Study of Poli Socialization among Palestinian Youths* (Washington, D.C.: University Press of America, 1978);

Yasumasa Kuroda, «Young Palestinian Commandos in Political Socialization Perspective,» *Middle East Journal*, vol. 26, no. 3 (Summer 1972), pp. 253-270;

Sylvie Mansour, «Identity among Palestinian Youth: Male and Female Differentials,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 71-89;

Don Perenz, «Palestinian Social Stratification: The Political Implications,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 7, no. 1 (Autumn 1977);

Ibrahim Abu - Lughod, «Educating a Community in Exile: The Palestinian Experience,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 3 (Spring 1973), pp. 94-111;

كذلك يُنظر:

Khalil Nakhleh & Elia Zureik, *The Sociology of the Palestinians* (New York: St Martin's Press, 1980);

سلافة حجاوي، «الفلسطينيون في لبنان»، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** (بغداد)، العدد 22 (أيار/ مايو – حزيران/ يونيو 1977)؛

عصام سخنيني، «الفلسطينيون في العراق»، **شؤون فلسطينية**، العدد 13 (أيلول/ سبتمبر 1972)، ص 90–116.

(95) بلال الحسن، «الفلسطينيون في الكويت»، *Palestine Monograph*، العدد 97 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974)؛

باسم سرحان، **العائلة والقرابة عند الفلسطينيين في الكويت: نتائج أولية لبحث اجتماعي** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، 1976)؛ =

لإيفائه حقّه (1876-1983)، إلا أنها دراسة مهمة تجسّد، في رأيي، بداية نزعة جديدة تركّز على الشتات الفلسطيني. علاوةً على ذلك، تتطرق دراسة وضعتها سارة غراهام - براون (Sarah Graham - Brown) في عام 1984 إلى تعليم الفلسطينيين، ما يساهم أيضًا في هذه النزعة الجديدة في الكتابات الأدبية، في انعكاسٍ لأوضاع الشتات الفلسطيني. في هذا الإطار قيمة دراسات كدراسة خوسيه أبوٍ طربوش في عام 2000 عن الجالية الفلسطينية في جزر الكناري[96].

يجب أن تتخطّى هذه النزعة الاختلاط الاجتماعي ومكوّنات الهوية الوطنية والوعي الوطني، وأن تتقصّى مجموعة جديدة كاملة من المسائل، على غرار مؤسسات الشتات وأهميتها لتلبية احتياجات الفلسطينيين والعرب في المنطقة وتطوُّر هذه المؤسسات، والدروس والعِبَر المستمدّة منها. يجب التوسّع أكثر في دراسة الأسرة الفلسطينية، والعلاقات الاجتماعية، والمجتمع الجديد الذي ظهر في الشتات. وقد تكون المقارنة مفيدة لتحليل كيفية تأقلم

= وجيه ياسين محمد، «التكيّف الاجتماعي للأسرة الفلسطينية المهاجرة إلى الكويت»، إشراف إسحق يعقوب القطب (رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الآداب والتربية، الكويت، 1978)؛

توفيق فرح، «التنشئة الوطنية للأطفال الفلسطينيين في قطر»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة 5، العدد 19 (تموز/ يوليو 1979)؛

Asaad Abd al-Rahman, «Educational Attainment among the Palestinian Community in Kuwait,» (Paper presented to TEAM International, Part of a Study on the «Economic and Social Situation and Potential of the Palestinian Arab People,» (Beirut, November 1981), Presented in March 1983 to the United Nations Economic Commission for West Asia);

Tawfiq E. Farah, «Political Socialization of Palestinian Children in Kuwait,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 6, no. 4 (Summer 1977), pp. 90-102;

يُنظر أيضًا:

Pamela Ann Smith, *Palestine and the Palestinians: 1876-1983* (New York: St. Martin’s Press, 1984);

Sarah Graham-Brown, *Education, Repression and Liberation: Palestinians* (London: World University Service, 1984).

(96) José Abu Tarboush, «The Palestinian in the Canary Islands: An Approach,» Paper Presented at: Palestinian Refugees in Europe: Challenges of adaptation and identity, St. Anthony’s College, University of Oxford, 5-6th May 2000;

يُنظر أيضًا الكتاب الصادر في الورشة نفسها والذي يحوي دراسة طربوش:

Abbas Shiblak (ed.), *The Palestinian Diaspora in Europe: Challenges of Dual Identity and Adaptation*, Refugee and Diaspora Studies Series no .2 (Palestine: Ramallah, Palestinian Refugee and Diaspora Center, 2005).

الأسرة والمجتمع الفلسطينيَّين مع الأحوال الصعبة. تشكّل علاقة الفلسطينيين بالدولة مجال بحث إضافي أعتبر أنه من المهم تحليله في سياق مقارَن، أي في الأردن وسورية ولبنان والخليج. وقد تطرّقت لوري براند (Laurie A. Brand) لهذا المجال في دراساتها عن الشتات الفلسطيني في الجانب المؤسسي، بالإضافة لتناولها العلاقة الأردنية الفلسطينية ومسألة الهوية، كما يمكن الاستفادة من بعض الجوانب من دراسة جول ميغدال (Joel S. Migdal) حول حالة اللادولة والمجتمع الفلسطيني(97).

فضلًا عن ذلك، من الأهمية دراسة مخيمات اللاجئين، التي لم يُنجَز حولها إلا مجموعة صغيرة من الدراسات عن المخيمات في لبنان. لهذه المخيمات تاريخٌ واقتصاد، مجموعة كاملة من العلاقات المطبوعة بالتجارب الماضية والحاضرة، وهي تشكّل جزءًا لا يتجزأ من التجربة الفلسطينية. لا يمكن تحليل الشتات الأوسع من دون فهم هيكلياته الاقتصادية الاجتماعية وطبقاته. هذه المسائل واسعة النطاق وتقتضي تقصّيًا دقيقًا ومعمّقًا. فكل واحدة منها مرتبطة بظاهرة محدّدة ومهمّة وبارزة لدراسة الشتات الفلسطيني. وتمثّل دراسة ساري حنفي في عام 2001، **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز**، إضافة نوعية لدراسات الشتات، وذلك ضمن إطار نظري واضح ومقاربات مختلفة حول الشتات الفلسطيني في العالم. يضيف حنفي أبعادًا جديدة لفهم دينامية الشتات في إطاره الجامع والمتناثر في الوقت نفسه(98).

---

(97) Joel S. Migdal, «State and Society in a Society without a State,» in: Ben-Dor (ed.);

الدراسة التي وضعها تقصت هذا الجانب، من زاوية إسرائيلية، لكنها لا تخلو من الفائدة والقيمة. إلا أن مفهومه عن العلاقة المفيدة بين الفلسطينيين والدولة لا يفسّر الالتزام والقدرة اللذين أظهرهما الفلسطينيون من خلال بناء المؤسسات والولاء للمؤسسات الخاصة والعامة في أنحاء العالم العربي المختلفة؛

يُنظر أيضًا:

Laurie A. Brand.: «Palestinians and Jordanians: A Crisis of Identity,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 24, no. 4 (Summer 1995); *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (New York: Columbia University Press, 1988).

(98) ساري حنفي، **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز** (رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2001)؛ كما أنصح بكتاب المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: آري كنودسن وساري حنفي (محرران)، **اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي**:=

الجدير بالذكر أن عدد الفلسطينيين تضاعف بالكامل بين عامي 1990 و2016، لكن ضمن توزيعات جديدة، وذلك وفق الإحصاء المركزي الفلسطيني: ستة ملايين بين غزة والضفة الغربية والقدس وفلسطين 1948، وستة ملايين أخرى في الشتات[99].

الهدف من الدراسة

الهدف من هذه الدراسة عن العائلة وسياسات البقاء وبناء اللُحمة الاجتماعية لدى الشتات الفلسطيني في الكويت هو سدّ ثغرة في الكتابات عن الموضوع، فتركّز على مكوِّن أساس واحد لدى هذا الشتات، ألا وهو الأسرة وروابط التضامن الصغرى ودورها. ترتكز هذه الدراسة على عمل ميداني استمر ثلاثة أشهر خلال صيف 1985، وتضمّن نحو 110 مقابلات شخصية (250 ساعة تسجيل)، وكلها مقابلات مفتوحة روى فيها الأشخاص تاريخ حياتهم، تراوحت مدّة المقابلة الواحدة بين ساعة وثماني ساعات. وأُجري أيضًا مسح محدّد الأسئلة شمل مئة شخص. لم ترى المقابلات كلها النور بشكل مباشر في النص، فبعضها تحوّل لجانب مهم من فهم الإطار العام، وبعضها كان ضمن لقاءات جماعية مع عدد من المشاركين والمشاركات، بينما عدد كبير من العينة لم يمانع استخدام قصته وروايته، بل وشهادته. في النهاية، كأي بحث ودراسة، المقابلات المطوّلة تأخذ مجراها بطرق مختلفة، بعضها يسهم في الفهم للباحث المتسائل، وبعضها يجد مكانه في النص الأصلي.

= **الهوية والفضاء والمكان**، ترجمة ديما الشريف، مراجعة جابر سليمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)؛

لحنفي كتابات قيّمة عديدة تُعنى بالشتات الفلسطيني منها:

Sari Hanafi: *Business Directory of Palestinian in the Diaspora* (Jerusalem: Biladi, 1998) (In English, French and Arabic); «Investment by the Palestinian Diaspora in the Manufacturing Sectors of the West Bank and Gaza Strip,» Paper Presented at: Proceedings of the Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on Selected Sectors (Amman: ESCWA, 1999), pp. 26-201.

(99) لمعلومات أكثر تفصيلًا، يُنظر: نتائج الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين، 2015، صادر عن وكالة وفا للأنباء، الرابط:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2357>

هذه ليست مجرد دراسة حالة، وذلك لقيمتها السياسية وارتباطها بعلم أوسع حول الشعوب المهجّرة والمقتَلعة، وبطبيعة الحال لارتباطها بالمسألة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بأبعاده الوجودية والإنسانية كلها. آمل، عبر هذه الدراسة، أن أضيف إلى الكتابات عن إستراتيجيات التأقلم والمجموعات النازِحة وقضايا اللاجئين وشعوب الشتات.

مقترحات أساسية (Propositions)

المقترحات التالية مستقاة، بشكل أساس، من الكتابات التي تطرّقت إليها آنفًا، وسوف يُتعامل معها في الفصول اللاحقة.

الاقتراح **الأول**: عكَس الشتات الفلسطيني قصة معقدة لشعب هُجّر بالقوة، وبخلاف ما هو سائد فإن مناطق اللجوء لم تكن ذاتها مناطق الشتات الأول. فالشتات عكس طول أمد حالة اللجوء والسعي للتأقلم الطويل مع النكبة في مناطق بعيدة عن بلدان اللجوء الأول. لقد نشأ الشتات الفلسطيني الأول في الكويت بسبب توافر التربة التي أمّنت الأساس الاقتصادي والاجتماعي لنشوء شتات يمثّل فئات الشعب الفلسطيني كلها.

الاقتراح **الثاني**: البيئة الحاضنة للشتات الفلسطيني الأول كانت المجتمع الكويتي وقياداته السياسية. لولا توافر الرغبة والإرادة الكويتية لاستيعاب الشتات الفلسطيني الأول لما نشأ الشتات في الكويت.

الاقتراح **الثالث**: استندت النخبة الكويتية في قرارتها الأولى إلى حاجتها لتطوير بنيان الدولة وتنمية المجتمع. وانطلقت من أن مجيء الفلسطينيين بصورة مكثفة لفترة موقتة سيكون عنصر دعم فعّال في مسيرة الكويت نحو الاستقلال عن بريطانيا.

الاقتراح **الرابع**: في وجه النزوح، الهجمات التقسيمية وانعدام الأمان الشديد والمستمر، استخدم الفلسطينيون بشكل أساس العائلة (التي كانت صيغة طاغية في التنظيم الاجتماعي قبل عام 1948) كوسيلة أساسية من وسائل البقاء على المستوى الإنساني والاجتماعي، بل والفردي.

الاقتراح **الخامس**: لولا العائلة ودورها المحوري في سياسة البقاء بعد عام 1948، لكان المجتمع الفلسطيني ليبقى مفكّكًا بالكامل، وربما كان ليغرق في البيئة العربية المحيطة.

الاقتراح **السادس**: كانت العائلة الفلسطينية، في تعاطيها مع الأزمة، متغيّرة مستقلّة وتابعة في الوقت نفسه؛ فاستوعبت التغيير، تأقلمت معه، وأنشأت إستراتيجيات خاصة بها للصمود والبقاء.

الاقتراح **السابع**: إن أي تفاقم في مستوى الأزمة -نزوح قسري أو حرمان اقتصادي أو عدم أمان مثلًا- يحوّل الشبكة الموسّعة وحتى العلاقات الأكثر سُباتًا إلى شبكة فعلية. أما الانحسار في مستوى الأزمة فيشكّل تأثيرًا معاكسًا.

الاقتراح **الثامن**: انخرطت العائلة الفلسطينية من خلال شبكاتها الفعلية والموسّعة انخراطًا نشطًا في عملية صوغ وجودها وعلاقاتها الاجتماعية، ومن خلال القرى والبلدات التي تشكّل امتدادًا لها.

الاقتراح **التاسع**: العائلة هيئة ناشطة. إنها بمثابة عامل مستقل يستوعب التغييرات الناتجة من الأحوال الاقتصادية الاجتماعية، فيما يؤثّر في تلك التغييرات. ومع الفاعلية الإضافية التي اكتسبتها العائلة ومساهمتها في تعزيز التضامن بين أعضائها، باتت تتحلّى أيضًا بالدينامية في تعاملها مع الأزمات.

اختبار هذه المقترحات في الدراسة سيكون عبر تقصّي الطريقة التي تكيّفت بها العائلة مع الضغوط والتغييرات الناجمة عن البيئة الاقتصادية الاجتماعية. سوف تنظر هذه الدراسة أيضًا في ما إذا كانت العائلة قد عمدت، ردًا على النزوح والأزمات المتواصلة، إلى إعادة تعريف حدودها، وتوسيع وظائفها، وتبنّي قيَم جديدة، واكتشاف وسائل تواصل جديدة. سوف نتطرق إلى العلاقة المحتملة بين الأزمة والشبكة العائلية. فضلًا عن ذلك، سنتقصّى تأثير العائلة على صمود القرى والبلدات السابقة في إطار تعاملها مع الأزمات ونتائج النكبة.

الفصل الثاني

1948: في البداية كانت النكبة

بحلول تشرين الأول/ أكتوبر 1948 كان 900,000 فلسطيني من أصل 1.4 مليون قد طُردوا من فلسطين وأصبحوا لاجئين في البلدان العربية المجاورة[1]. قبيل اندلاع القتال، كان العرب الفلسطينيون (سكان فلسطين الأصليون) يشكّلون ثلثَي السكان ويملكون 94 في المئة من الأراضي في البلاد، موزّعة بين ملكية عامة للوطن والأوقاف والقرى والبلديات وملكية خاصة (ملكيات الأفراد). لم يكن إجمالي الأملاك اليهودية يتجاوز 180,000 هكتارًا بحلول نهاية الانتداب البريطاني[2] في فلسطين، أي ما يُمثّل حوالى ستة في المئة من فلسطين.

مع انتهاء المعارك، وبعد اتّفاقات رودس للهدنة مع الدول العربية في عام 1949، «احتلّت إسرائيل 20,850 كيلومترًا مربعًا، أو 77.4 في المئة من المساحة البرية والمائية» من فلسطين[3]. لم يُسمَح للفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم، رغم محاولاتهم الدؤوبة والمستميتة في أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وفي المرحلة التي تلتها، كما وضعت دولة إسرائيل الجديدة يدها على أملاك اللاجئين كلها تحت مسمى «أملاك الغائب». كانت تلك بداية نكبة ممتدة وشتات لا نهاية له، هذا الوضع سيفرض نفسه في موازين الشرق وصراعاته وحروبه وحركاته السياسية القومية والإسلامية أو الوطنية واليسارية.

---

(1) Janet Abu - Lughod, «The Demographic Transformation of Palestine,» in: Ibrahim Abu - Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine: Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict* (Evanston, Ill: Northwestern University Press, 1971), pp. 156-161.

(2) كان الانتداب البريطاني في فلسطين تفويضًا منحته عصبة الأمم لبريطانيا العظمى بعد سقوط الدولة العثمانية واحتلال بريطانيا لولاياتها العربية في فلسطين والأردن والعراق. وقد استمرّ الانتداب من عام 1922 إلى 15 أيار/ مايو 1948. في الواقع، سقطت فلسطين في أيدي البريطانيين في عام 1917، فكانت هذه نهاية حوالى 1300 عام من الحكم العربي والإسلامي عليها.

(3) John Ruedy, «Dynamics of Land Alienation,» in: Abu - Lughod, *The Transformation, pp. 134-135.*

الهجرة الأولى

في مطلع نيسان/ أبريل 1948، شنّت المنظمات الصهيونية في فلسطين هجومًا عسكريًا نجحت خلاله في الاستيلاء على معظم المناطق الساحلية الواقعة بين يافا وعكا، والتي تصل إلى 120 كيلومترًا من الشريط الساحلي، بالإضافة إلى القدس الغربية وطبريا والقرى الواقعة غربها. شمل هذا الهجوم، المعروف بـ«خطة داليت»، مناطق عدّة غير ممنوحة لليهود بموجب خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة، مثل مدينة يافا ودير ياسين والقرى المحيطة بها. بدأ الهجوم قبل أربعين يومًا من الإعلان الرسمي لدولة إسرائيل وما تلاه من تدخّل عسكري عربي في 15 أيار/ مايو 1948 بهدف معلن يتعلق بإيقاف الهجمات اليهودية[4]. وخلال هذه الموجة الأولى التي استمرّت حتى 15 أيار/ مايو 1948، هُجِّر حوالى ثلاثمئة ألف فلسطيني[5]. كان الفلسطينيون الذين يقطنون الساحل والمنطقة الواقعة غرب القدس، وهي المناطق التي شهدت الجزء الأكبر من العمليات العسكرية، يعانون من نقص في الأسلحة والمنظومات الدفاعية[6]، الأمر الذي دفع بقادتهم، ولا سيما الذين ينتمون إلى البلدات التي كانت تتعرّض للهجوم، إلى السعي للحصول على الدعم من الدول العربية المجاورة. وقد عادوا جميعهم بلا نتائج ملموسة، لكنهم حصلوا على تطمينات عن قوّة الجيوش العربية ووعود بمدّهم الدعم مستقبلًا[7].

روت سلوى أبو خضرا واقعة تعكس مدى صعوبة الوضع، وسلوى هي ابنة حلمي أبو خضرا، إذ كانت حاضرة في اجتماع جمع والدها الذي كان وجهًا

(4) Nafez Nazzal, *The Palestinians Exodus from Galile, 1948* (Beirut: The Institute for Palestinian Studies, 1978), pp. 14-17;

Sayigh, *Palestinians*, pp. 73-75;

Walid Khalidi, «Plan Dalet: Master Plan for Conquest of Palestine,» *The Arab World* (October-November 1969), pp. 15-20.

(5) Erskine B. Childers, «The Wordless Wish: From Citizens to Refugees,» in: Ibrahim Abu - Lughod (ed.), *The Transformation*, p. 193.

(6) Sayigh, *Palestinians*, pp. 77-78.

(7) Geoffrey Furlonge, *Palestine Is My Country: The Story of Musa Alami* (London: Murray, 1969), p. 152.

قياديًا في يافا وصديقه وزير الدفاع السوري أحمد الشرباتي. في ذلك الاجتماع الذي عُقِد في سورية قبل شهر واحد من الهجوم الصهيوني، شرح أبو خضرا للشرباتي أن الفلسطينيين ليسوا مسلّحين ولا دفاعات لهم، وحضّه على تزويدهم بالأسلحة والذخائر ليتمكّنوا من الدفاع عن بلداتهم وقراهم. فقال الوزير، الذي لم يكن على دراية بالوضع في فلسطين، لأبو خضرا: «نستطيع السيطرة على فلسطين في هجوم واحد»، وأكّد مرارًا وتكرارًا أن الجيش السوري قادر على هزم الصهاينة ورفض قطعيًا فكرة إرسال أسلحة إلى الفلسطينيين[8].

ساهمت الإجابات المشابهة من البلدان العربية الأخرى في طمأنة الفلسطينيين وتهدئتهم[9]. فعلى الرغم من التفوّق الصهيوني في الأسلحة والتدريب والتنظيم، كان الفلسطينيون على يقين من أنهم سيحصلون على المساعدة الموعودة عندما ينتهي الانتداب البريطاني في بلادهم[10].

كان لمجزرة دير ياسين، في 9 نيسان/ أبريل 1948، والتي حصلت في إطار عمليّات «خطة داليت»، وقع الصدمة على الفلسطينيين. في الواقع، خلال أسوأ النزاعات بين العرب الفلسطينيين واليهود في فلسطين، حافظت دير ياسين على روابط اقتصادية قوية مع المستوطنات اليهودية المجاورة. لم تقع أي حادثة عنفية بين سكان دير ياسين والصهاينة[11]. ولذلك نشرت المجزرة الخوف والهلع في القرى والبلدات الفلسطينية كلها، الشعور الذي تعزّز بعد الإدراك بأن الدعم العربي لن يأتي قريبًا.

(8) سلوى أبو خضرا، حين مقابلتها شغلت منصب الأمينة العامة للاتحاد العام للنساء الفلسطينيات، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(9) Sayigh, *Palestinians*, pp. 64-68;

David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Futura Macdonald, 1978), p. 135.

(10) عندما دخلت الجيوش العربية، وأخيرًا، الحرب في 15 أيار/ مايو 1948، لم ترسل مصر سوى 10,000 جندي، والأردن 4,500، والعراق 3,000، أي ما مجموعه 17,500 جندي في مقابل 55,000 عنصر من الهاجاناه و3,500 من البلماخ و4,000 من الإرغون، أي ما مجموعه 62,500 عنصر؛ يُنظر:

John Bagot Glubb, *Peace in the Holy Land* (London: Hodder and Stoughton, 1971), p. 307.

(11) زهير سمور وآخرون من دير ياسين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

وفق خالد الحسن، الذي أصبح في الستينيات قائدًا أساسيًا في منظمة التحرير الفلسطينية، وهو أحد الوافدين الأوائل إلى الكويت بعد حرب 1948، إن تأثيرات مجزرة دير ياسين على الفلسطينيين كانت هائلة.

«يقول اليهود دائمًا إنه لا يمكنك أن تفهم شعورهم بعد المحرقة النازية إلا إذا كنت يهوديًا. أنا واثق من أن هذا صحيح. لكن لا يمكنك أن تفهم شعور الفلسطينيين بعد مجزرة دير ياسين إلا إذا كنت فلسطينيًا. فبسبب ما حصل هناك وبسبب مجازر شبيهة سيطر خوف كبير على صفوف المدنيين مما دفع بالكثيرين للاحتماء في بلدان وأماكن أكثر أمنًا»[12].

لم يكن هجوم دير ياسين الوحيد الذي استهدف المدنيين. ففي يافا، المدينة العربية التاريخية التي سكنها حينها سبعون ألف عربي فلسطيني، قصف الصهاينة السكان غير المسلحين خلال شهر نيسان/ أبريل 1948 وشنّوا هجمات ضدّهم. تدهور الوضع أكثر فأكثر عندما هاجمت فرقة «إرغون» التابعة لمناحيم بيغن حي المنشية في يافا في 24 نيسان/ أبريل. وقد نفذت بعد ذلك بأيام منظمة «الهاجاناه» هجومًا كبيرًا نجحت عبره في تطويق يافا وقطع معظم طرق الهروب البرّية[13]. بحلول 26 نيسان/ أبريل، سقطت المدينة وسط هلع السكان وبداية هروب عشرات الآلاف منهم بينما تتدافع إلى أحيائها قوات الحركة الصهيونية. الكثير من سكان يافا «فرّوا في المراكب عبر البحر إلى غزة ومصر، وقد غرق منهم الكثيرون»[14].

دفعت سلسلة المجازر في أثناء تقدّم القوات الصهيونية والهجمات المكثَّفة على بقية المدن في صفد وطبريا وحيفا وعكا، في نيسان/ أبريل ومطلع أيار/ مايو من عام 1948، بمئات الآلاف إلى الفرار إلى الشمال والجنوب والشرق. توجّه كثرٌ في منطقة الساحل على متن قوارب إلى لبنان، أملًا في إيجاد ملاذ موقّت، بينما تركوا خلفهم ممتلكاتهم الخاصة ومنازلهم.

(12) Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker*? (London: Sidgwick and Jackson, 1984), p. 141.

(13) Khalidi, *Before Their Diaspora*, p. 336.

(14) Ibid., p. 338.

وكان على الفلسطينيين أن يبحثوا عن الأمان في أماكن لم تشهد معارك، شأنهم في ذلك شأن أي مجموعة غير مسلحة من المدنيين.

اعتقد معظم الفلسطينيين أن المحنة ستنتهي في غضون أيام، وسيُسمَح لهم بالعودة إلى بلداتهم وقراهم. ظنّ الجميع أن العرب أو البريطانيين سيضعون حدًا لسياسة الطرد والتطهير العرقي التي تمارسها الجماعات اليهودية. لم يخطر في بال أي من الفلسطينيين النازحين أنهم سيُضطرّون إلى البقاء في مصر أو الأردن أو سورية أو لبنان، أو في مناطق أخرى لم تصلها القوات اليهودية من فلسطين بشكل دائم، فقد صُدِموا لرؤية دولة إسرائيل الجديدة تسيطر على قراهم وبلداتهم وأملاكهم الشخصية كافة(15). لم يدرك الفلسطينيون حجم المشروع الصهيوني ومدى ضعف العالم العربي، إذ اعتبروا أن حقّهم أن يكونوا في وطنهم حيث مسقط رأسهم هو حقّ لا يمكن نقضه، شأنهم في ذلك شأن أبناء الجنسيات الأخرى(16).

قلّة قليلة من الفلسطينيين أدركت أنهم كانوا على أعتاب مرحلة طويلة ومتواصلة من الشتات، مع العلم بأن بعض من الجيل الشاب ربما فهموا التطوّرات بشكل أفضل.

سلوى أبو خضرا، وهي من يافا وكانت في التاسعة عشرة من عمرها في عام 1948، تتذكّر الحزن الشديد الذي شعرت به بعد هجوم دير ياسين، عندما قرّر والدها أن يصطحبها مع والدتها وأشقّائها الأصغر سنًا إلى دمشق، حيث عاد للمشاركة في الدفاع عن المدينة. تروي سلوى:

«توجّهت مشيًا على الأقدام إلى المدرسة، وإلى كل زاوية كانت تعني لي في يافا. تذكّرت طفولتي، وحدّقت في كل شيء في الحي بعينَين دامعتَين. عرفت أنني لن أراه من جديد. كان جميع أفراد عائلتي واثقين من العودة في غضون أيام

---

(15) Ruedy, pp. 134-138.

(16) حول حقوق الجنسية الفلسطينية والحصول عليها، يُنظر:
Anglo-American Committee of Inquiry, *A Survey of Palestine,* vol. 1 (Palestine: The Government Printer, 1946), pp. 206-208.

قليلة، أما أنا فلم أشاطرهم هذا الشعور. وفيما كنت أركب السيارة التي ستقلّنا إلى دمشق مع والدَيّ وأشقّائي، اصفرّ لوني وكاد يُغمى عليّ. نظرت لآخر مرّة إلى الوراء لرؤية يافا، فيما كانت السيارة تغادر مسرعة. ومنذ ذلك الوقت لم تبارحني الذكريات، إذ سكنني هاجس العودة»[17].

وبالفعل كان الإسرائيليون قد منعوا الثلاثمئة ألف فلسطيني الذين أصبحوا لاجئين بعد الهجوم الصهيوني الأوّل في نيسان/ أبريل 1948 من العودة[18]. وقد انتشر هذا الفوج الأول من اللاجئين بين المناطق الآمنة في فلسطين والتي لم يصلها القتال، كغزة ونابلس واللد والرملة، كما أن بعضهم وصل إلى سورية ولبنان ومصر.

تهجير مستمر

تدخلت الجيوش العربية في 15 أيار/ مايو 1948 لتحرير الأرض التي سيطرت عليها القوات اليهودية بقوات محدودة لم تتجاوز 28 ألف جندي، مقابل أكثر من 60 ألف من القوات اليهودية التابعة للجيش الإسرائيلي والدولة اليهودية الوليدة. لكن في 11 حزيران/ يونيو بدأ العمل بوقف إطلاق النار الأول بين الجيوش العربية التي انضمّت إلى المعركة في 15 أيار/ مايو.

حتى ذلك التاريخ كانت أغلبية الفلسطينيين لا تزال في أرضها. وقد انهار وقف إطلاق النار الأول في 9 تموز/ يوليو 1948. واعتبارًا من الشهر نفسه، بدأ المدنيون الفلسطينيون في الجليل وباقي فلسطين غير المحتلة يجازفون أكثر في أمنهم. فقد اختاروا البقاء على الرغم من المخاطر، فأقام عدد كبير منهم روابط مع القادة اليهود المحليين، ورفعت بعض القرى والبلدات أعلامًا بيضاء. لكن هذا لم يُحدث فرقًا كبيرًا لدى الإسرائيليين الذين تابعوا تقدّمهم. وما عدا استثناءات قليلة،

---

(17) سلوى أبو خضرا، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(18) يُنظر دراسة بيني موريس المستندة إلى أرشيف إسرائيلي بعنوان:

Benny Morris, «The Harvest of 1948 and the Creation of the Palestinian Refugee Problem,» *Middle East Journal,* vol. 40, no. 4 (Autumn 1986), pp. 671-685.

كان الإسرائيليون يأمرون سكان البلدات والقرى بالرحيل بعد جمعهم في وسط البلدة أو القرية، حيث أطلقوا النار على عدد كبير من المدنيين وأردوهم ليكونوا عبرةً لمن كانوا يعاندون في تصميمهم على البقاء. لذلك غالبًا ما كان السكان يهربون في مجموعات كبيرة من القرى والبلدات الواقعة قرب البلدة أو القرية المستهدَفة[19]. وقعت العديد من المجازر (تجاوزت العشرين) الكبيرة والصغيرة على مدى الحرب، الهدف من هذه المجازر كان التطهير العرقي وجعل الناس تترك الأرض في ظلّ مشروع صهيوني هدفه جلب يهود جدد للحلول مكان العرب.

خير مثال على ذلك طرد سكان اللد والرملة في 12 و13 تموز/ يوليو 1948. كانت البلدتان تضمّان ثمانين ألف فلسطيني. فقادة الرملة الذين ألقي القبض عليهم استسلموا رسميًا وسمحوا للقوات الإسرائيلية بدخول المدينة سلميًا بعد انسحاب الجيش العربي المفاجئ من اللد والرملة. وفي اللد المجاورة، ورغم الدخول السلمي للجيش الإسرائيلي بعد استسلام المدينة، أودت مجزرة بحياة 250 مواطنًا فلسطينيًا في 12 تموز/ يوليو. ووفق مذكرات يتسحاق رابين الذي كان القائد العسكري الذي احتل اللد والرملة فإنه نفّذ أوامر دافيد بن غوريون في طرد السكان بعد استسلام المدينة.

قرر سكان البلدتين المكوث في منازلهم رغم المجزرة. لكنّ البلدتين

(19) للاطّلاع على دراسة مثيرة، وانطلاقًا من روايات صهيونية تقرّ بما قامت به إسرائيل لفرض اللجوء على الفلسطينيين استنادًا إلى الأرشيف الإسرائيلي، يُنظر:

Benny Morris, «Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948,» *Middle East Journal,* vol. 40, no. 1 (Winter 1986), pp. 82-109;

Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: One world publications limited, 2007);

لمزيد من المراجع، يُنظر:

Sayigh, *Palestinians*, pp. 81-92;

Nazzal;

Walid Khalidi, «What Made the Palestinians Leave?,» *Middle East Forum in Beirut*, vol. 35, no. 7 (1959), (London: Arab Office of Information, 1963);

E. Childers, «The Other Exodus,» *The Spectator* (12 May 1961), pp. 672-675;

إلياس شوفاني، «لاجئ في بلدي»، **شؤون فلسطينية**، العدد 84 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1978)، ص 95-111.

تعرضتا للنهب من الجيش الإسرائيلي أولًا، ثم على يد المستوطنات اليهودية المحيطة بهما، ووقعت أغلبية الفلسطينيين المطرودين من منازلهم ضحية السرقة من الجنود الإسرائيليين. لقي عشرات الأولاد وكبار السن مصرعهم على الطريق فيما كانوا يسيرون باتّجاه مناطق آمنة تسيطر عليها الجيوش العربية[20].

كتبت روزماري الصايغ: «كان يجب أن يكون ليو تولستوي (Leo Tolstoy) موجودًا لوصف الهجرة. آلاف القرويين المصابين بالذهول والهلع يسيرون على غير هدى، ويُلقون بحزم فرشهم عند قارعة الطريق، وعائلات ينفرط عقدها، وعجائز يموتون من شدّة الإنهاك، وأولاد يحملون أولادًا أصغر منهم، وأطفال يموتون بسبب جفاف المياه من أجسامهم»[21].

طبع تشتّت الفلسطينيين هذا بداية مرحلة مطوّلة من التشرّد طالت العائلات الفلسطينية كلها، فترك الواقع الجديد لحياة اللاجئين ندوبًا عميقة. كانت الحياة مزدهرة في فلسطين، وكانت الأغلبية تنعم بمستوى معيشي جيّد يشمل امتلاك قطعة أرض ومنزلًا من الحجر وشبكة علاقات داعمة. فضلًا عن ذلك، كان القطاع العام الآخذ بالنمو قد بدأ بتغطية حاجات الرعاية الاجتماعية والصحّة والتعليم بحلول ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين[22]. وهكذا تعلّم من فرّوا إلى الأردن أو لبنان أو سورية أو مصر، مجموعة لا تنتهي من الدروس الحزينة في محيطهم الجديد.

قال أحمد ربيع، أحد اللاجئين الذين نزحوا إلى سورية:

«توفّي والدي عندما سقطت القرية في أيدي الصهاينة. سرنا أنا ووالدتي وأشقّائي وشقيقاتي الخمسة مشيًا على الأقدام طوال ثلاثة أيام للوصول إلى الدفاعات العربية.

---

(20) للاطّلاع على مزيد من التفصيلات، يُنظر:

Morris, «Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948,» pp. 82-109.

(21) Sayigh, *Palestinians*, p. 104.

(22) Government of Palestine, *A Survey of Palestine,* vol. 2 (Palestine: The Government Printer, 1946), pp. 609-730;

Ylana N. Miller, *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948* (Austin: University of Texas Press, 1985), pp. 47-118.

وغالبًا ما كنّا نختبئ من القوات اليهودية التي كنّا نصادفها في الطريق. وصلنا الى دمشق ووجدنا مكانا لنا في مخيم أقيم للاجئين الفلسطينيين. كانت أمّي بلا عون في مخيّم اللاجئين في دمشق. كان عمري تسع سنوات، وكنت البكر بين إخوتي. لم يكن لدينا خيار. كان الجزء الأكبر من عائلتنا مشتّتًا. أصبحنا أنا وأمّي متسوّلَين طوال أشهر عدّة قبل عثورنا على أعمامي. كنّا ننتقل من منزل إلى آخر للحصول على الطعام والملابس وحاجيات أخرى. وغالبًا ما كانت أمّي تدوّن أسماء من يعطونها طعامًا وثيابًا، فكانت تقول لهم ’عندما نعود، سوف نُسدّد لكم‘. وقد توفّيت لاحقًا وهي لا تزال تحلم بالعودة»[23].

لم تنسَ ميسّر شاهين، المعلمة الفلسطينية التي هُجِّرت إلى دمشق، كيف كانت تستيقظ كل صباح خلال الأشهر التي تلت «النكبة»، كما يسمّيها الفلسطينيون، على أصوات عمّال الإغاثة في دمشق وهم ينادون مرارًا وتكرارًا: «خبز للفلسطينيين». كانوا يذكّرون الناس في دمشق بتقديم أطعمة للاجئين الفلسطينيين[24]. لكن ميسّر كانت تؤلمها الحالة فتقول: «أين أصبحنا بعد النكبة!».

رفض عدد كبير من اللاجئين الإغاثة لأيام عدّة، إذ كانت رمزًا للتبعيّة الجديدة، وخسارة الوطن وزمن لانهيار الوجود الجماعي. ومع تفاقم التشتّت الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، واجه الفلسطينيون أسوأ وضع ممكن، فقد أصبحوا شعبًا لاجئًا في أماكن كثيرة، إذ خسروا الأرض والوطن والأملاك الخاصة والعامة وأمسوا على الهامش تمامًا على الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إلى جانب غياب القيادة والموارد في ذلك الوقت، فبات أفراد العائلة الواحدة مشتّتين في بقاع مختلفة؛ هذه هي النكبة.

---

(23) أحمد ربيع (اسم مستعار)، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985؛
للاطّلاع على روايات مماثلة، يُنظر:
Sayigh, *Palestinians*, pp. 103-110.

(24) ميسّر شاهين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

الفصل الثالث

النُخبة المهجَّرة

عندما حطّت حرب 1948 رحالها، لم يعد للمجتمع الفلسطيني وجود. أصبح المتعلّمون وغير المتعلّمين، الأثرياء والفقراء، أبناء المدن والفلاحون، الرجال والنساء، الشبّان والشيوخ، المسيحيون والمسلمون، جميعهم فجأةً متساوين في حالة فقدان الوطن. وفي سياق عملية التشتّت، تفكّكت الروابط والشبكات العائلية التي كانت تتمحور حولها البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد.

لقد حدّدت النكبة ودمار المؤسسات الرسمية والاقتصادية وخسارة الأرض في عام 1948 طبيعة الشكل الذي سيتّخذه البقاء الفلسطيني. من الواضح أنه لولا العائلة، لما أُتيحت فرصة لإعادة بناء الروابط الاجتماعية والكيانات الجماعية التي ستمدّ القضية الفلسطينية بروح البقاء في المستقبل، وتمدّ، في نفس الوقت، هذه المجموعة بالمقدرة على التأقلم مع أكثر الأحوال صعوبة وظلمًا. وقد حدد هذا الواقع الخاص مقاربتي النظرية من خلال تركيزي البحثي على العائلة بوصفها المؤسّسة المركزية بعد نكبة 1948 لاستمرار الفلسطينيين في الشتات.

الحركة الباكرة للنُخبة المتعلّمة

كانت الخطوة الأولى بالنسبة إلى الفلسطينيين بعد دمار النكبة لململة جراحهم وعائلاتهم والعثور على عمل يسمح لهم بتحمّل أحوال اللجوء الجديدة. فكانت البلدان العربية الخيار الأكثر منطقية نظرًا للتجاور الجغرافي والتشابه في الثقافة واللغة. لكن، كي يعثروا على وظائف ويكونوا موضع ترحيب في بلد آخر، كان لا بد لهم من تقديم شيء في المقابل يكون البلد المضيف في حاجة إليه. كانت النُخبة المتعلّمة وصاحبة الخبرة من الفلسطينيين المنفيّين تتألّف بشكل أساس من بيروقراطيين إداريين ومدرّسين ومدرّسات، أطباء ومهندسين وعلماء ومحاسبين وضبّاط في الشرطة ورجال أعمال وأكاديميين.

هذه المجموعة من المتعلّمين هم أوّل من تفاعلوا مع محيطهم العربي الجديد. فقد أمّنت الخبرة والعلم لهذه الفئة من الفلسطينيين مفاتيح الصمود والتعامل مع أعمق آلام النكبة، فكونهم يحملون مهارتهم في تجربتهم وعقولهم كان من الأسهل عليهم أن ينتقلوا للعيش في بلدان جديدة. وهكذا انتقل آلاف المهنيين والخبراء ورجال الأعمال الفلسطينيين، ممن كانوا يديرون القطاع العام والخاص الفلسطيني قبل النكبة تحت سلطة الانتداب البريطاني، دفعة واحدة إلى أرجاء العالم العربي كافة، فاتّخذوا بذلك الخطوات الضرورية الأولى لأسباب البقاء في المنفى في المدى الطويل.

قصد الكويت مئات من نُخبة الفلسطينيين المتعلّمين أصحاب الخبرة بين عام 1948 ومطلع الخمسينيات[1]. وليس غريبًا أن تكون الكويت المكان الذي تقصده مجموعة نوعية من الفلسطينيين، إذ كانت الأكثر انفتاحًا في منطقة الخليج في ذلك الزمن، والأكثر قومية وعروبة واستعدادًا للتقدّم والنهوض من قرون ما قبل النفط. لهذا كان من الطبيعي أن يتكون بين الفلسطينيين ميل حاسم للتوجّه إلى الكويت عند المقارنة مع مناطق أخرى في الخليج، التي لم تكن بعد قد بدأت نهضتها إلا في حدود. ستكون الكويت، في الإطار التاريخي، المكان الأول للشتات الفلسطيني وإعادة لم شمل الطبقة الوسطى ونشوئها ما بعد النكبة، كما ستكون موقع ارتكاز تطوّر هذا الشتات بأجواء من الحرية والدفء الوطني القومي، مما سيقدّم للفلسطينيين كشعب ما لا تستطيع أن تقدّمه أي دولة ومجتمع آخر في تلك الحقبة الحساسة والصعبة من خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

إضافة لهذا كلّه، رأت النُخب الكويتية في مجيء الفلسطينيين العرب تدعيمًا وأساسًا مساهمًا في الحفاظ على عروبة الكويت في ظل عملية التحضير لاستقلالها عن بريطانيا. بل كانت الفرضية الكويتية المنتشرة بين النُخب الكويتية هي الاستفادة من الخبرات الفلسطينية لمدة موقتة لحين تأمين

(1) هذا الرقم هو تقدير غير رسمي يستند إلى أبحاث أُجريت في الكويت.

عودة الفلسطينيين لوطنهم خلال بضعة أعوام. لم يكن يدور في خلد أحد بأن الشتات سيكبر وأن العودة لن تتحقق كما كان متوقعًا.

في ما يلي عرض للأحوال التي أحاطت بوصول عيّنة من الفلسطينيين الأوائل إلى الكويت للعمل بعد النكبة. كان هذا التحرّك هو الاستجابة الأولى لواقع النكبة لهذه الشريحة.

ففي سبيل البقاء، كان الفلسطينيون أولاً بحاجة لإيجاد وظائف. في الأردن ولبنان وسورية ومصر، وهي البلدان التي توجّه معظمهم إليها، كانت فرص العمل محدودة، الأمر الذي دفع بهم إلى البحث عن عمل في منطقة الخليج؛ في بعض الحالات في العراق، وخاصة الكويت التي كانت تشهد نموًا وتطوّرًا هو الأول من نوعه بسبب اكتشاف النفط وسياسات التنمية الأولى.

لدى وصول اللاجئين من النُخبة المثقّفة إلى الكويت، ظهرت استجابة ثانية. فبدأ الفلسطينيون يسعون إلى التواصل في ما بينهم وبناء روابط أرست أسس مجتمع الصمود الفلسطيني الجديد. وبدأت هذه الروابط تتكوّن في الطريق التي قادتهم إلى الكويت.

بعد حصولهم على وظائف في الكويت، ظهرت استجابة ثالثة؛ حيث بات هاجس المعايير المهنية العالية يسكن الفلسطينيين. وقد تمكّنوا من خلال توفير خدمات عالية الجودة من اكتسابهم قيمة وأهمية في نظر أصحاب العمل. وهذا بدوره دفع لتأمين وظائف ودخول ثابتة كانت تؤمّن الدعم الاقتصادي لعائلاتهم وإخوتهم اللاجئين. وانبثق من هذا الهم استجابة رابعة تتمثّل بالقلق الشديد في شأن التحصيل العلمي والمستوى التعليمي. وهكذا أصبح التعليم مرتبطًا بمتطلّبات البقاء الأساسية.

أما الاستجابة الخامسة، فقد هدفت إلى معالجة الانفصال الجغرافي لأفراد العائلة عبر لمّ شمل العائلة والأقرباء وإعادة التواصل معهم. وكان القلق الأساس الذي يراود جميع الوافدين الأوائل هو إنقاذ عائلاتهم المباشرة من المعاناة. فالمسؤوليات العائلية هي التي دفعتهم إلى اتّخاذ قرار التوجّه إلى الكويت. وبما أن هذا الهمّ كان الشغل الشاغل للّاجئين الفلسطينيين، كانت

الاستجابة الخامسة، في الجوهر، هي الاستجابة المحورية.

في الوقت نفسه، وبما ينسجم مع الاستجابات السابقة، ظهرت استجابة سادسة. فاستعاد المعلمون والخبراء من الفلسطينيين المهجَّرين هويّتهم الشخصية والثقافية والوطنية، مما يُظهر اعتزازهم بجذورهم وتمسّكهم بحقوقهم التاريخية والسياسية. فالبيئة الكويتية كانت بيئة فيها من أجواء الحرية والقومية ما يشجّع على التعبير الواضح عن آلام النكبة وضرورات العمل لاستعادة فلسطين. بيئة الكويت كانت حتمًا بيئة قومية وعربية، وفي ما بعد ناصرية بامتياز.

تكمن أهمية هذه الأنماط الأوّلية للتفاعل الاجتماعي والسياسي في قدرتها على صوغ تطوّر الشبكات العائلية الفلسطينية والتأثير فيها، وفي تعزيز بقاء المجموعة وتشكيلها لبدايات مجتمع الصمود بعد تجربة اقتلاع مدمِّرة. وكما سيتبيّن لاحقًا، تبنّى باقي الفلسطينيين الذين لا يزالون في مخيمات اللاجئين، أو في الضفة الغربية وغزة والأردن، هذه الاستجابات التي ساعدت أيضًا في قولبة البنية الكاملة للشتات الفلسطيني في الأعوام اللاحقة.

لعلّ التوصيف الأفضل لهذه الأنماط الأوّلية هو أنها الخطوة الأولى في تحويل اللجوء والمنفي من حالة موقتة إلى شتات طويل الأمد. المنفى واللجوء هو انتقال قسري له صفة الموقت، في حين أن الشتات تأقلم طويل مع بيئة جديدة، دون فضّ عرى الحنين بأشكال مختلفة مع البيئة القديمة التي دمرتها حالة استثنائية قسرية[2] . بحسب قاموس «ويبستر» الدولي الثالث، «الشتات» هو «تشتّت شعب ذو أصول وطنية مشتركة أو معتقدات مشتركة». ويُعرَّف أيضًا بأنه «شعب من بلد واحد مشتَّت في بلدان أخرى»، كاليهود والأرمن. من جهة أخرى، النفي هو «الإبعاد أو الطرد من البلد أو الوطن الأم: الإقصاء»، وقد اختبر الفلسطينيون النفي والشتات على حدٍ سواء؛ إذ أُخرجوا بالقوة، ثم مُنعوا من العودة. لكن مع مرور الوقت، يتحوّل المنفى ببطء وبطريقة موجعة إلى شتات.

(2) Abba Eban, *My People: The Story of the Jews* (New York: Behrman House, Random House, 1968), p. 108.

إن استمرار الأحوال التي أدت إلى المنفى القسري تجعل من الشتات آلية طويلة الأمد وقيد التأقلم مع البيئة الجديدة. إن العمل على إيجاد موقع آمن في المنطقة الجغرافية للشتات حافل بالتحدّيات والتعقيدات والاحباطات، كما تُبيِّن تجربة الشتات الفلسطيني.

العثور على عمل: بداية التعامل مع الأزمة

إن الفقر المدقع أصاب الفلسطينيين كافة بعد حرب 1948. حيث ضربت البطالة نُخب الفلسطينيين أيضًا. فمن أجل تأمين البقاء الجسدي، أصبح العمل ذا أهمّية قصوى. من هنا نبعت أهمية الخليج، ولا سيما الكويت في البداية، ثم السعودية ومناطق الخليج الأخرى مع تزايد فرص العمل المتوافرة هناك. وكانت الكويت بشكل خاص خيار عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، كما سبق وأوضحنا.

قبل أن تصبح الكويت بلدًا مأهولًا حديثًا، كانت بلدة صغيرة سكنتها منذ القرن الثامن عشر قبائل عربية قدمت من نجد في شبه الجزيرة العربية. وقد جرى تجاهلها نسبيًا خلال الحقبة العثمانية، وإن كانت أدّت دورًا في مساندة العثمانيين في البصرة والعراق، حيث تطوّرت ببطء خلال النصف الأول من القرن العشرين منذ أن حكمها أمير لديه طموحات تتجاوز البلدة القديمة وتمتد إلى عمق الصحراء والقبائل[3]. خلال الثلاثينيات، لم يكن عدد سكان الكويت يتجاوز السبعين ألفًا[4]. وقد عانى شعب الكويت الأمرّين في عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين لتلبية حاجاته بسبب طبيعة الجغرافيا

---

(3) حول التطوّر الاقتصادي والاجتماعي في الكويت قبل عام 1948، يُنظر:
Jacqueline S. Ismael, *Kuwait: Social Change in Historical Perspective* (New York: Syracuse University Press, 1982), pp. 17-36, 54-78;

نجاة عبد القادر الجاسم، **التطوّر السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين: 1914-1939** (الكويت: جامعة الكويت، 1973).

(4) كان هناك أيضًا فُرس وبحرينيون وعُمانيون وعراقيون، وربما أضافوا 10,000 إلى 15,000 نسمة إلى السكان في عام 1936. وفقًا للإحصاء الأوّل الذي أجرته ووزارة الشؤون الاجتماعية في عام 1957، كان هناك 113,622 كويتيًا.

والمناخ، كما أنه كان مكبَّلًا بعزلته النسبية عن مراكز التغيير والمستجدّات الأساسية في بغداد والقاهرة والقدس ودمشق. وفي عام 1948، الذي شهد تشتّت الفلسطينيين الذين كان بلدهم من الأكثر تطوّرًا نسبيًا في العالم العربي[5]، اكتُشِف النفط في الكويت، فكانت تلك بداية تطوّرها الفعلي.

حظيت الكويت بأمراء لديهم انفتاح ذهني، فمثلًا طلب الشيخ أحمد الجابر من الحاج أمين الحسيني في عام 1936 إرسال بعثة تعليمية لإدخال التعليم الحديث إلى الكويت، وقد جاءت البعثة وعملت عملًا متميزًا. كما أن الكويت تميزت أيضًا بمجتمع كسر العزلة من خلال الانفتاح على تيارات المنطقة العربية، فنشأت حركة قومية وإصلاحية فعالة في الكويت في ثلاثينيات القرن العشرين، كانت تلك الحركة متأثرة في الثورة الكبرى في فلسطين وفي مواجهة الاستعمار في المجتمعات العربية.

بما أن قنوات التوظيف الطبيعية لم تكن مفتوحة في ذلك الوقت، كانت الروابط الشخصية والصداقات القديمة والصلات العائلية مفيدة في العثور على وظائف. صحيح أن المؤهّلات والشهادات كانت مطلوبة للحصول على وظيفة، لكن الروابط الشخصية كانت المدخل للتوظّف، ولو مصادفة أحيانًا. تُسلّط بعض الأمثلة الضوء على آلية التوظيف التي أدّت إلى هجرة عدد كبير من نُخب الفلسطينيين المتعلّمة صاحبة الخبرة إلى الكويت.

---

(5) حول التنمية الاقتصادية السريعة والتمدين اللذين شهدتهما فلسطين بعد عام 1850، يُنظر:

Alexander Scholch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-82,» in: Roger Owen (ed.), *Studies in the Economic and Social History of Palestin*e (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1982), pp. 10-87;

Sarah Graham-Brown, «The Political Economy of Jabal Nablus, 1920-1948,» in: Ibid., pp. 88-176;

عبد القادر ياسين، «التطوّر الصناعي في فلسطين حتى عام 1948»، **شؤون فلسطينية**، العدد 80 (تموز/ يوليو 1978)، ص 81–98؛

Shmuel Avistur, «The Influence of Western Technology on the Economy of Palestine during the Nineteenth Century,» in: Moshe Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem: Magnes Press, 1975), pp. 485-495;

Sarah Graham-Brown, *Palestinians and Their Society: 1880-1946: A Photographic Essay* (London: Quartet Books, 1980), pp. 99-156.

لجأ خيري الدين أبو الجبين إلى مصر، وهو مدرِّس في أوائل العشرينات من عمره، أُرغِم على مغادرة يافا بعد أن اقتحمتها القوات اليهودية، في 27 نيسان/ أبريل 1948 [6]. وقد ارتاع عندما وضعوه هو وعائلته، وخطيبته وعائلتها، وعدد كبير من أصدقائه وأنسبائه ومعارفه في معسكر اعتقال في مصر حمل اسم العبّاسية. وسُجِن والده الذي لجأ إلى مصر بحرًا في معسكر آخر عُرف بالقنطرة. وُضِع الفلسطينيين الآتين من منطقة يافا وجنوب فلسطين في معسكرات مماثلة بذريعة أنه لا داعي لأن يذهبوا إلى القاهرة، لأنهم سيتمكّنون قريبًا من العودة إلى قراهم ومدنهم[7]. أما السبب الحقيقي فكان خشية الحكومة في زمن الملك فاروق من حدوث ردّة فعل غاضبة في حال وصل اللاجئون إلى القاهرة، وأخبروا المصريين هناك عمّا يجري في فلسطين.

أدرك أبو الجبين خلال وجوده في المعسكر بعض الوقائع؛ إذ أصبح لاجئًا، والإسرائيليون المنتصرون يمنعون عودته إلى مسقط رأسه، وبات عليه أن يعيش الآن في المنفى بينما وطنه محتل. كانت أولويّته القصوى خلال وجوده في المعسكر هي الخروج منه. بعد عشرة أيام، لاذ بالفرار وتمكّن من الحصول على العون الذي أسفر عن الإفراج عن عائلته.

بعد تحرّره، تلقّى رسالة من صديق له يدعى محمد نجم كان أيضًا مدرِّسًا في يافا. كان نجم في معسكر القنطرة في مصر. وقد طلب منه في الرسالة أن «يذهب، بما أنه طليق وحر، إلى مدير الدار الكويتية في القاهرة، السيد عبد العزيز حسين، ويقول له إن صديقه محمد نجم يحتاج إلى المساعدة في الخروج من المعسكر ويريد الذهاب إلى الكويت». توجّه أبو الجبين رأسًا للقاء السيد حسين[8]، الذي توسّط لدى السلطات المصرية للإفراج عن نجم. وعندما وصل نجم إلى الكويت في خريف 1948، أرسل على الفور تأشيرات سفر لأبو الجبين ومدرّسين فلسطينيين آخرين.

(6) خير الدين أبو الجبين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(7) رواية مطابقة سُمعت من آخرين مرّوا بتجربة المعسكرات المذكورة.

(8) كانت الدار الكويتية تهتمّ بالمصالح الكويتية، وكانت مسؤولة عن الطلاب الكويتيين في مصر. أصبح عبد العزيز حسين مدير التعليم في الكويت، ثم وزير دولة، ثمّ مستشار أمير الكويت حتى وفاته في عام 1996.

يعود ارتباط محمد نجم بالكويت إلى الروابط القديمة التي أُنشئت بين الكويتيين والفلسطينيين. كان نجم عضوًا لاحقًا لأول فريق تربوي يتألّف من مدرِّسين فلسطينيين أربعة: أحمد شهاب الدين وجابر حديد وخميس نجم ومحمد المغربي ممن وصلوا إلى الكويت وأسّسوا النظام التربوي الحديث في عام 1936 [9]. انضمّ محمد نجم (لا قرابة بينه وبين خميس نجم) إلى الفريق في عام 1938 ومكث في الكويت حتى عام 1942. ويُنسَب إليه الفضل في إنتاج أول مسرحية في الكويت[10]. كانت تُدفع مخصصات هؤلاء المدرسين مناصفة بين المعارف الكويتية من جهة، والهيئة العربية العليا في فلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني التي قادت المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت، من جهة أخرى.

بنى محمد نجم خلال إقامته الأولى في عام 1936 في الكويت علاقات طيّبة مع الشعب الكويتي ومسؤوليه. وقد عزّز انخراطه بشكل خاص، وكذلك انخراط الفريق التربوي الفلسطيني، سلوكًا إيجابيًا في أوساط الكويتيين حيال الفلسطينيين الذين أتوا إلى الكويت في ظلّ أوضاع صعبة للإسهام في بدايات انطلاقة التعليم. وقد انطبع في ذاكرة الكويتيين أن الفلسطينيين مدرِّسون جيدون ومستقيمون وموثوقون[11].

---

(9) صالح جاسم شهاب، **تاريخ التعليم في الكويت والخليج أيام زمان: الجزء الأول**، مج 1 (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1984)، ص 59–125.

(10) المرجع نفسه، ص 170.

(11) أدّى الفريق التربوي الفلسطيني دورًا مهمًّا جدًا خلال الأعوام الستة الأساسية تلك. عندما وصلوا إلى الكويت، استقبلتهم شرائح المجتمع كلها بحرارة (المرجع نفسه، ص 118). جاؤوا إلى الكويت بناءً على دعوة من مجلس التعليم بإدارة الشيخ عبد الله الجابر الصباح، وبطلب من أمير الكويت الذي وجّه رسالة إلى الحاج أمين الحسيني، قائد الحركة الوطنية الفلسطينية ومفتي القدس، سأله فيها عن إمكان اختيار أربعة مدرّسين فلسطينيين ليأتوا إلى الكويت. لكن البريطانيين، فعلوا كل ما بوسعهم لمنع الفريق من الوصول إلى الكويت، وذلك خوفًا من تعاظم مشاعر العداء لبريطانيا في أوساط الكويتيين عندما يُطلِع فريق التدريس الفلسطيني الكويتيين على السياسات البريطانية في فلسطين (المرجع نفسه، ص 97–111). وصل الفريق الأول في 5 أيلول/ سبتمبر 1936. وقد أدخلوا التاريخ والجغرافيا والبيولوجيا والتربية البدنية والكشّافة وعلم الهندسة واللغة الإنكليزية، ومقرّرًا حول التربية المدنية والأخلاقية في منهاج مدرسة المباركية (المرجع نفسه، ص 125). فضلًا عن ذلك، وبناءً على طلب مجلس التعليم في الكويت، اتّصل العضو الرفيع المستوى في الفريق الفلسطيني ومدير مدرسة المباركية، أحمد شهاب الدين، بمدرِّستَين فلسطينيَّتين وطلب منهما القدوم إلى الكويت لإنشاء أوّل= =مدرسة حديثة للفتيات هناك (المرجع نفسه، ص 162). وهكذا وصلت الشقيقتان، وصيفة ورفقا

وهكذا سعى رئيس مجلس التعليم (المعارف) في الكويت، عبد الله الجابر الصباح، العضو البارز في المجلس، وشخصيات كويتية مرموقة أخرى عُرفت بحسّها العربي القومي، سعوا جاهدين إلى فتح الطريق أمام المدرّسين الفلسطينيين اللاجئين للوصول إلى الكويت[12]. وقد تبيّن أن جهدهم لا يتيح فرصة للمدرِّسين وحسب، إنما أيضًا للفلسطينيين من مشارب الحياة المختلفة لإعادة ترتيب أوضاعهم للتعامل مع نتائج النكبة.

تنبع أهمّية هذه العلاقات والشبكات الاجتماعية من الوظيفة التي تؤدّيها في خضم الأزمات الحادّة. خلال مرحلة الإجهاد، على الأقل عندما تشتدّ الأزمة كثيرًا، تصبح الروابط الخاملة جزءًا من شبكة اجتماعية فاعلة تشمل العائلة وغير العائلة. أصبح الأصدقاء والمعارف البعيدون في الكويت (وكانت الكويت بعيدة جدًا نسبة للتكنولوجيا ومواصلات في عام 1948) جزءًا من الشبكة الاجتماعية الفاعلة. الشبكات نسبية، حتى لو كانت بعض أقسامها ثابتة[13]، وفي هذه الحالة السياق هو العلاقة بين الأزمات والشبكة الاجتماعية.

كي نعطي مثلًا آخر نتوقّف عند تجربة هاني القدّومي، وهو فلسطيني آخر من يافا كان موظّفًا إداريًا في دائرة السفر والهجرة في فلسطين، وقد هُجِّر مع عائلته من إخوة وأخوات وغيرهم من الأقارب إلى بلدة نابلس في الضفة الغربية بعد سقوط مدينة يافا[14]. وبعدما خسر عمله ومنزل العائلة، وهو في

عودة، إلى الكويت في عام 1936. وبعد عام واحد، انضمّت إليهما المدرِّسة الكويتية الأولى، مريم صالح. في الإجمال، خلقت الفرق التربوية الفلسطينية التي استمرّت في القدوم إلى الكويت حتى عام 1942 أجواء فكرية وتربوية ذهبت أبعد من مهمّتها التعليمية (المرجع نفسه، ص 159).

(12) خير الدين أبو الجبين وحسين نجم (شقيق محمد نجم وأحد الوافدين الأوائل إلى الكويت)، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(13) Boswell, p. 245;

يُنظر أيضًا:

A. L. Epstein, «The Network and Urban Social Organization,» *Rhodes-Livingstone Institute Journal,* vol. 29 (1961), pp. 29-62.

(14) هاني القدّومي، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

مرحة انتظار وأمل لن يتحقق بعودة سريعة لفلسطين، علِم أن مندوبًا عن دائرة التعليم الكويتية موجود في عمّان لتجنيد مدرِّسين للعمل في الكويت. فقبل نيل الكويت استقلالها في عام 1961 من بريطانيا العظمى، كانت الدائرة مسؤولة عن وظائف الوزارة. وقد علم القدّومي أن المندوب هو صديق لبناني كان يعمل في فلسطين. على الرغم من أن القدّومي لم يتمكن من الوصول إلى عمّان في الوقت الملائم لإجراء المقابلة، شعر أن الفرصة قد تكون سانحة أمامه لإيجاد عمل يساعده في القيام بمسؤولياته العائلية ريثما تسنح الفرصة للعودة إلى فلسطين.

هكذا، وجّه القدّومي رسالة مباشرة إلى أمير الكويت ليطلب إليه وظيفة في وزارة الداخلية، وذلك استنادًا إلى خبرته واتكالًا على توصية من صديقه اللبناني. عُيِّن القدّومي، الذي كان لا يزال في منتصف العقد الثالث من العمر، المدير الأول للإقامة وجوازات السفر في الكويت. وفي خريف 1948 وصل إلى الكويت ليباشر النهوض بأعباء عمله[15]. هذه أمثلة تؤكّد أن جيلًا شابًا في أوائل وأواسط العشرينات من العمر هو من تحمّل المسؤولية المباشرة بعد النكبة تجاه العائلة المنكوبة برمتها.

وجد أعضاء كثر في النخبة المتعلّمة وصاحبة الخبرة وظائف في الدول المحيطة بفلسطين قبل أن يقرّروا البحث عن فرص عمل في الكويت. وأحدهم هو خالد الحسن الذي سيكون في المستقبل من مؤسّسي وقادة «فتح». إن تجربة الحسن معبِّرة جدًا في هذا السياق[16].

عندما سقطت حيفا في 22 نيسان/ أبريل 1948، قرّر الحسن البقاء، فيما غادرت عائلته (أمّه وأشقّاؤه الأربعة وشقيقته) إلى صيدا في لبنان بعد مجزرة دير ياسين. وبعدما عاش شهرين في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي وكانت سلامته

(15) المرجع نفسه.

(16) خالد الحسن، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985؛

للاطّلاع على الرواية نفسها ومزيدًا من التفصيلات، يُنظر:

Hart, pp. 141-149.

مهدّدة باستمرار، قرّر المغادرة على متن سفينة بريطانية متوجَّهة إلى مصر ومن ثم إلى كينيا. فالحسن، الذي خاب ظنّه من غياب الدعم من العالم العربي، وأغضبه ما حلّ بشعبه، أراد الهجرة إلى كينيا. ولدى مروره عبر بورسعيد، اعتقلته السلطات المصرية ووضعته في معسكر اعتقال في سيناء. كانت الأوضاع في المعسكر سيّئة جدًا. لم تُوجَّه إليه أي تهمة، إذ كان لديه تأشيرة سفر صالحة لدخول مصر في طريقه إلى كينيا.

ظلّ الحسن في المعسكر عامًا كاملًا إلى أن نجح في تدبّر عملية هروب قادته إلى الأردن في حزيران/ يونيو 1949، حيث لقي في الأردن، مثل عدد كبير من الوافدين الأوائل، معاملة صعبة من اعتقال وتوقيف وتحقيق. فالشكّ هو أسلوب تعامل الأجهزة العربية مع من لا يحملون أوراقًا ثبوتية، وقلّما تتعامل هذه الأجهزة مع الأحوال الإنسانية للأفراد.

هكذا نلحظ أنه منذ بدأت نكبة الفلسطينيين الجماعية في عام 1948، لم تعد هناك حاجة لتقديم تبريرات لاعتقالهم أو ترحيلهم أو حتى إرغامهم على الانتظار ساعات طويلة في المطارات وعند الحدود. يكفي أن تكون شخصًا من دون دولة وفقدت وطنك، أو مولودًا في فلسطين لتلقى مثل هذه المعاملة السلبية. وهذا بطبيعة الحال يتناقض مع الإعلانات حول التضامن والدعم المنبثقة من العواصم العربية. إن الوعي بحقوق الإنسان ظلّ بدائيًا في العالم العربي، ولا يزال بدائيًا كما تؤكّد الأزمة السورية اليوم، لكن أن تكون عضوًا في دولة وكيان، ثم تفقد هذه العضوية هو الأمر الآخر الذي يتحوّل لمجال تمييز واستثناء.

أدرك الحسن بعد سجنه، وهو لم يبلغ العشرين عامًا، أنه لن يستطيع الهرب من واقع النفي واللجوء، وبعد بحث شاق عن أشقّائه الأربعة الأصغر سنًّا وشقيقته ووالدته، وجدهم جميعًا في لبنان. وبما أنه كان ممنوعًا من العمل، شأنه في ذلك شأن الفلسطينيين كلهم في لبنان، انتقلت العائلة إلى سورية حيث عمل مدرِّسًا وأمين سرّ نائب رئيس مجلس النوّاب السوري.

حاول الحسن خلال عامَي 1950 و1951 إنشاء منظمة فدائية مهمّتها استعادة الحقوق الفلسطينية، لكن جهده لم يتكلّل بالنجاح، فقد كان الفلسطينيون منهمكين بتأمين أسباب البقاء اليومي. يصعب التفكير في التغيير السياسي عندما يكون هناك نقص في الاحتياجات الأساسية للبقاء. وبالتأكيد لم تكن هناك أموال لإنشاء مثل هذه المنظّمة أو وقيامها بمهمّاتها[17]. مجدّدًا أدرك الحسن أن أولوياته تكمن في العمل بكدّ شديد لتلبية حاجات العائلة الأساسية. لم يكن لدى الفلسطينيين خيار آخر في تلك المرحلة؛ فكان همّ البقاء وتأمين كرامة عائلاتهم شغلهم الشاغل.

في أحد الأيام، تغيّر مسار حياة الحسن مصادفة، إذ جاء صديق فلسطيني إلى دمشق واقترح عليه الذهاب إلى الكويت للعمل مع تاجر كويتي. في ذلك الوقت، لم يكن الحسن يملك المال حتى لإرسال برقية قبول، فسدّد صديقه ثمنها. عندما وصل إلى الكويت في حزيران/ يونيو 1952 لم يكن يملك قرشًا واحدًا في جيبه.

دفعت أوضاع مماثلة بمئات الأشخاص من النُخبة المتعلّمة والإدراية الفلسطينية للانتقال إلى الكويت بعد عام 1948. وكانت لدى الجميع حاجة شديدة إلى الحصول على وظيفة موقتة لفترة ما، إلى أن تتغيّر الأحوال ويعود الشعب الفلسطيني إلى وطنه. وفي الحالات كلها، كانت الروابط الشخصية أساسية لإيجاد عمل.

شكّلت هذه الاستجابة الباكرة، المتمحورة حول الحاجة إلى عمل ردّة فعل أوّلية لتجربة التهجير، فكانت الخطوة الأولى في التأقلم مع شتات طويل. إن أغلبية الوافدين الأوائل الذين هاجروا إلى الكويت كانوا في العقد الثالث من العمر (أي في العشرينات، وقلة منهم في أوائل الثلاثينات)، مما يدل على أن الشباب هم أكثر من تمسّكوا بروح الصمود في المنفى.

---

(17) يتطابق هذا مع هرميّة ماسلو عن الحاجات البشرية:

A. H. Maslow, «A Theory of Human Motivation,» in: Jay M. Shafritz & Albert C. Hyde (eds.), *Classics of Public Administration* (Oak Park, Ill.: More Publishing Company, 1978), pp. 80-95.

أحبط النفي معنويات السواد الأعظم من الجيل الذي يفوق سنّه خمسة وأربعين عامًا. فعلى سبيل المثال، توفّي ثمانية عشر شخصًا ينتمون إلى هذه الفئة العمرية في عائلة أبو خضرا من يافا بين عامَي 1948 و1953 [18]. ضيّقت الأمراض المزمنة، والعجز، والكآبة والوفاة بسبب الحزن الشديد الخناق حول هذه الفئة، وفقدَ عدد كبير من أفرادها الأمل بكل بساطة.

تكوُّن مجتمع فلسطيني جديد

تُظهر التجربة التي عاشها خير الدين أبو الجبين في رحلته إلى الكويت كيف تشكّل المجتمع الفلسطيني المرتبط بهؤلاء الوافدين الأوائل، حتى قبل وصولهم إلى هناك. التقى فلسطينيون من يافا أو حيفا أو غيرها بالأصدقاء والأقرباء في طريقهم إلى الكويت، وكانت هذه اللقاءات هي الأولى بعد صدمة 1948. وهكذا، التقى الفلسطينيون الذين أصبحوا منفيين في الأردن والضفة الغربية ومصر ولبنان وسورية أول مرة في طريقهم إلى الكويت أو فور وصولهم إليها. تنبع أهمية هذه اللقاءات في أنها تشكّل السياق الأول الذي أُنشِئت فيه روابط على الفور[19]. فعملية النفي إلى الضفة أو سورية أو لبنان لم تتم وفق أسس منظمة، إذ كان الناس يسيرون في شعاب وجبال أو يصعدون في قوارب وسط البحر هربًا من مجازر وسقوط مدن وملاحقات، فانتهت العائلة الواحدة في مدن وبلدان مختلفة لا يعرف الواحد شيئًا عن الآخرين.

عندما قرّر خير الدين أبو الجبين، المدرِّس الذي هُجِّر من يافا وساعد الأستاذ محمد نجم في الخروج من معسكر الاعتقال، مغادرة مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، كانت الطريق التي يمكن سلوكها لبلوغ الكويت هي السفر في الطائرة إلى بيروت ومن هناك إلى بغداد. سافر أبو الجبين وشقيقته اعتدال وشقيقه الأصغر فاروق من القاهرة إلى بيروت، وفي مطار بيروت

---

(18) سلوى أبو خضرا، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(19) Boswell, p. 295.

التقوا فلسطينيًا آخر من يافا هو هاني القدّومي الذي كان متوجّهًا إلى الكويت بعد تعيينه رئيس دائرة الهجرة وجوازات السفر هناك[20].

كان القدّومي وأبو الجبين زميلَي دراسة في ثانوية الرشيدية في القدس مطلع الأربعينيات. وكان هذا لقاؤهما الأول بعد نكبة 1948. كان اللقاء مشحونًا بالعواطف، فالحزن الذي تسبّبت به خسارة يافا وفلسطين بدا واضحًا طوال الرحلة. لم يكونا يعرفان الكثير عمّا حلّ بالأفراد والعائلات الذين أُرغِموا على اللجوء إلى مناطق أخرى. كانت لدى القدّومي بعض المعلومات عن سكان يافا الذين نزحوا إلى الضفة الغربية والأردن، لكن أبو الجبين كان يملك معلومات عن أولئك الموجودين في مصر فحسب، والناجين من بين الفلسطينيين الذين كانوا محتجزين معه في معسكر العبّاسية.

عندما وصل أبو الجبين وشقيقه وشقيقته والقدّومي إلى بغداد، وتوجّهوا إلى محطة القطار للمغادرة إلى البصرة، اختفى شقيق أبو الجبين الأصغر وسط الحشود. كان ذلك في أثناء موسم الحج بينما المحطة تعجّ بآلاف الحجّاج المتوجّهين إلى مكة المكرمة. بدأ أبو الجبين ينادي اسم شقيقه بصوت عال جهوري وسط ألوف الناس. سمعه شخص آخر عن بعد، إذ تعرّف إلى صوته ابن عمّه يوسف أبو الجبين الذي كان مسافرًا إلى الكويت أيضًا. كان يوسف أبو الجبين يملك مرأبًا لتصليح السيارات في يافا ولديه خبرة في كل ما يتعلق بالسيارات، وكان في طريقه إلى الكويت لتولّي إدارة مرأب الغانم الذي هو من أكبر المرائب في البلاد. هذه لقاءات تُعيد لم شمل الأسرة في أحوال استثنائية، مما يوضح طبيعة النكبة التي حلّت بالفلسطينيين ومدى عمقها.

توسّعت المجموعة رويدًا رويدًا. كان برفقة أبو الجبين أيضًا يوسف سعدي أبو ضهير، صديق خير الدين من يافا. وكان مسافرًا إلى الكويت للعمل محاسبًا في متجر كبير. في البصرة، التقى أبناء يافا السبعة مدرّسين فلسطينيين آخرين في طريقهم إلى الكويت للعمل. وأصبح عدد أفراد المجموعة أحد عشر. كانوا جميعهم يقصدون الاتّجاه نفسه وللدوافع عينها.

---

(20) الروايات التالية عن الرحلة إلى الكويت رُويَت من خير الدين أبو الجبين وهاني القدّومي ويوسف أبو الجبين.

هكذا كان مجتمع جديد يبرز عبر هذه اللقاءات، بين أشخاص عانوا الصدمة والنكبة نفسها. وربما نجد في هذه اللقاءات، التي حدثت مصادفة، جذور التضامن في أوساط فلسطينيي الشتات. ومع ذلك لم يكن يدور في ذهن أي من هؤلاء أن وصولهم إلى الكويت سيتحوّل لبقاء طويل، وأنهم لن يعودوا لفلسطين كما حلموا وتوقعوا. بالنسبة لهم كان المجيء للكويت أمرًا موقتًا لن يتجاوز عامًا أو عامين.

في غضون سنوات قليلة، تشكّل مجتمع من النُخبة الفلسطينية من المتعلّمين والإداريين السابقين الذين كانوا من أوائل الوافدين الفلسطينيين إلى الكويت. تألّف هذا المجتمع من بضع مئات من الأشخاص الذين طوّروا في ما بينهم أفضل العلاقات نظرًا لطبيعة تاريخهم ومأساتهم المشتركة، فكانوا «مثل عائلة كبيرة واحدة»، كما وصفتهم ميسّر شاهين، وهي مدرِّسة كانت من الواصلين الأوائل إلى الكويت؛ فقد كانوا يتساعدون ويعتنون بعضهم ببعض ويعرفون بعضهم بالأسماء ويحتفلون بالأعياد الدينية معًا[21]. تستعمل شاهين عبارة «عائلة كبيرة واحدة» التي تتضمّن معنى القرابة والنسب لوصف علاقة دائمة بين أشخاص ليسوا أقرباء. يُدرِج استخدام مثل هذه العبارات الشبكة الاجتماعية الموسَّعة في أيديولوجيا القرابة، مما يُظهِر حجم الدعم أو التضامن في هذه العلاقات بين أشخاص لا صلة قرابة بينهم.

تضمّن هذا المجتمع الجديد فلسطينيين من البلدات والمدن الفلسطينية المختلفة، فتخالطوا بطريقة لم يسبق لها مثيل. خاضوا المعركة نفسها من أجل البقاء وواجهوا المعضلات عينها، وقد أرست هذه الأرضية المشتركة من التجارب أسس مجتمع فلسطيني جديد في الشتات[22].

كانت أنماط السلوك الكويتية مهمّة جدًا لقدرة الفلسطينيين على تشكيل مجتمعهم الجديد في الشتات. فعبر توظيف الفلسطينيين والترحيب بهم وتسهيل

(21) ميسّر شاهين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(22) بالاستناد إلى مقابلات شخصية مع المتعلّمين الفلسطينيين الذين وصلوا أولًا إلى الكويت، الكويت، صيف 1985.

تأقلمهم في البلاد، ساهمت الكويت إلى حدٍ كبير في تمكين أوائل الوافدين الفلسطينيين من التعامل مع الأوضاع التي فُرِضت عليهم بعد نكبة 1948.

المعايير المهنية والتربوية

خاطب أحمد الشقيري (رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بين عامي 1964 و1968) خلال زيارة له إلى الكويت في مطلع الستينيات، أمير الكويت السابق، الشيخ صباح السالم الصباح، الذي كان لا يزال رئيسًا للوزراء، بالقول: «لا يسعني سوى أن أتوجّه إليكم وإلى قادة الكويت بالشكر على الخدمات والمعاملة التي تمنحونها للفلسطينيين في الكويت». فأجاب الشيخ صباح السالم:

«لا يمكنني قبول ثنائكم. لم نجلب العائلات الفلسطينية ونعرض عليها الإحسان. انظروا إليهم، ففي صفوفهم خيرة الجرّاحين والأطبّاء والمديرين. لولا هذه المهارات، لما عُيِّنوا في هذه المناصب، بل كانوا ليعملوا جامعي نفايات»[23].

بعد توافر الوظائف في الكويت، التزمت النُخبة الفلسطينية الجديدة ممن أتوا أولًا إلى البلاد معيارًا مهنيًا. كي ينجح الفلسطينيون ويتحمّلون التداعيات المترتّبة على حالة فقدان الوطن كان عليهم أن يتحلّوا بالتنافسية. فلو لم يتقيّدوا بآداب معيّنة في العمل، لظلّوا مجموعة هامشية بحاجة مستمرّة إلى الإحسان، فأصبحت المعايير المهنية التي وضعتها النخبة المتعلّمة والإدارية إستراتيجية أساسية للتأقلم في المنفى.

الفلسطينيون الذين انتقلوا إلى الكويت بين عام 1948 ومطلع الخمسينيات، تركوا أثرًا تنمويًا مهمًا جدًا فيها. وكان للفلسطينيين الذين لجأوا

(23) عادل جرّاح –الذي كان آنذاك مدير مكتب وزير الخارجية وكان حاضرًا في هذا الاجتماع. لدى إجراء المقابلة، كان جرّاح سفير الكويت في الاتحاد السوفياتي. توفّي في آذار/ مارس 1986. غالبًا ما كان أحمد الشقيري يتحدّث عن هذا اللقاء في الأعوام اللاحقة– مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

إلى السعودية والخليج والأردن ولبنان وبلدان عربية أخرى تأثير مماثل، فقد تركوا أثرًا كبيرًا في أوجه التنمية كلها تقريبًا، أكانت اقتصادية أم عسكرية أم إدارية أم تربوية، ولا سيما في المرحلة الممتدّة بين عامي 1948 و1965.

تميّزت هذه المرحلة في الكويت بإرساء أُسس البنى التحتية الاقتصادية الحديثة في الكويت، إذ أدّى الفلسطينيون دورًا أساسًا في القوة العاملة في هذا المجال. فمثلًا في عام 1965، كان 48 في المئة من الموظّفين في القطاع العام في الكويت من الفلسطينيين (15,512رجلاً و1,477 امرأة). وفي القطاع الخاص، كان الفلسطينيون يشكّلون 41.4 في المئة من مجموع الموظّفين[24]. ولم يتحقّق توازن في نسب التوظيف بين الفلسطينيين والمصريين والكويتيين وأدوارهم في تطوير البنى التحتية إلا في أواخر الستينيات. تُظهر الأمثلة الآتية أخلاقيات العمل لدى النُخبة الفلسطينية العاملة، لكنها تسلّط الضوء أيضًا على دور هذه المجموعة والمساهمة التي قدّمتها للكويت.

وصل خير الدين أبو الجبين كمدرِّسٍ من يافا إلى الكويت في عام 1948. إلى جانب عمله في التدريس، تولّى أمانةً سرّ اتحاد الرياضة الكويتي بين عامي 1953 و1957. وبين عامي 1957 و1964، شغِل منصب أمين سرّ اتحاد كرة القدم الكويتي[25]. التحق العديد من الفلسطينيين بالنشاط الرياضي، من بينهم زهير الكرمي وجميل الصالح، وكانت لكلَيهما مسيرة مهنية استثنائية في وزارة التعليم الكويتية. فعلى سبيل المثال، ساهم الكرمي خلال الستينيات، ولأكثر من عقد، في تبسيط العلوم من خلال برنامج تلفزيوني بعنوان «الحياة والعلوم»، وكان يلقى نسبة مشاهدة عالية. أما الصالح فأصبح كبير مفتّشي مادة الرياضيات في المدارس الثانوية، فوضع منهاج الرياضيات للصفوف الثانوية، وأدّى دورًا أساسًا في إدخال الرياضيات الحديثة إلى المدارس الكويتية.

كان هاني القدّومي مؤسّس أوّل دائرة حديثة للإقامة وجوازات السفر في عام

(24) بلال الحسن، **الفلسطينيون في الكويت** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز أبحاث، 1974)، ص 30–31.

(25) خير الدين أبو الجبين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

1949 [26]. وفي العام نفسه، عُيِّن أمين سرّ نائب أمير الكويت، الشيخ عبد الله مبارك الصباح. كان يتولّى التنسيق بين الوكالات المختلفة الخاضعة لسلطة نائب الأمير، بما في ذلك الجيش حديث العهد وهيئة الطيران المدني ودوائر الأمن العام والمحطة الإذاعية.

أُسّست أول محطة إذاعية حديثة في الكويت على يد محمد الغصين من الرملة في فلسطين، الذي كان مديرًا لها أيضًا. كان الغصين موظفًا رفيع المستوى في شبكة البث البريطانية في الشرق الأدنى، حيث عمل بها في يافا منذ انطلاقتها خلال الحرب العالمية الثانية. بعد حرب 1948، نقلت الشركة مقرّها إلى قبرص. وفي عام 1956، خلال حرب السويس، استقال الغصين وجميع الموظفين الفلسطينيين والعرب من الشبكة. في عام 1958، طلبت منه الكويت تأسيس أول محطة إذاعية كويتية وإدارتها. وفي غضون عام واحد، رأت أول إذاعة حديثة في الكويت النور بمساعدة موظّفين كويتيين وعرب وفلسطينيين. أحمد عبد العال هو من الفلسطينيين الذين انضمّوا إلى الإذاعة الكويتية في عام 1959 للعمل مترجمًا لحساب وكالة رويترز[27]. وقد أصبح من أبرز المقدّمين الإذاعيين والتلفزيونيين في الكويت.

في الإطار نفسه، كان لشريف العلمي الآتي من فلسطين، والذي استقال مع بقية العاملين من إذاعة **الشرق الأدنى** الممولة من الحكومة البريطانية احتجاجًا على العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، مساهمات نوعية عبّر عنها من خلال تطوير إذاعة الكويت ثم تلفزيونها، كما قدّم برنامج «سين جيم» في عام 1962 في الكويت الذي يمكن اعتباره أول البرامج الجماهيرية في التلفزات العربية الوليدة.

في عام 1962، عندما أُصيب الفلسطيني أشرف لطفي من يافا بجلطة دماغية، والذي كان يدير مكتب أمير الكويت، حلّ هاني القدّومي مكانه. وفي عام 1965، استقال الأخير من منصبه وأطلق مشروعًا خاصًا ناجحًا، حيث أصبحت

(26) هاني القدّومي، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(27) أحمد عبد العال، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

شركته رائدة في تسويق المعدّات الطبية والأدوية. كان أشرف لطفي سابقًا مدير مكتب عبد الله الملا، أمين سرّ الحكومة الكويتية، المسؤول عن العلاقات بين أمير الكويت وشركة النفط. ولدى وفاة الملا، أصبح لطفي مدير مكتب أمير الكويت. ولاحقًا، أصبح لفترة محدودة أمين عام منظمة الدول المصدِّرة للنفط (أوبيك) وممثّل الكويت فيها، إذ كان لطفي واسع الاطّلاع في صناعة النفط[28]. وانضم عدد كبير من الوافدين الأوائل الفلسطينيين إلى دوائر الأمن العام في مناصب إدارية بين عامي 1948 و1953، كان من بينهم أنور الهنيدي وزياد زعيتر وزكريا الكردي وعبد الكريم الشوّا، كما نذكر في التعليم بدر الكالوتي وعشرات الأساتذة المتميزين، فكانت لجميعهم مسيرات مهنية لافتة في القطاعَين الخاص والعام في الكويت.

عبد الكريم الشوا، وهو من عائلات غزة القديمة والقيادية التي توجّهت إلى الكويت في عام 1949، تميّز في إدارة الأمن العام في منطقة الأحمدي تحت قيادة الشيخ جابر الأحمد الصباح، وبعد فترة تولّى منصبًا قياديًا في دائرة النفط قبل استقلال الكويت، ومن ثم في وزارة النفط بعد الاستقلال في مجال الموارد البشرية والتوظيف. انتقل بعدها لإنشاء مجموعة شركات في مجال التجارة والمقاولات تميّزت بالنجاح والفعالية. وما ميّز تاريخ الشوا (كما هو الأمر مع الوافدين الأوائل) هو دعمه للكثير من الفلسطينيين ممن سعوا إلى بناء مستقبل جديد في الكويت بعد نكبة مدمرة. تلك المقدرة على إعانة العائلات بعد النكبة كانت أساسية في تعبير هذه الفئة من الوافدين الأوائل للكويت عن التصاقها بالقضية الفلسطينية وبالنكبة التي حلّت ببقية فئات المجتمع الفلسطيني، ومصدر إلهام لها للمساهمة في بناء نهضة الكويت. من جهة أخرى، جاء إلى الكويت مصطفى الشوّا، وهو شقيق عبد الكريم من غزة في عام 1953، بصفته مديرًا للمحاسبة العامة في مديرية الشرطة والأمن العام بإدارة الشيخ عبد الله المبارك، وعند إنشاء الوزارات الرسمية في الكويت مع الاستقلال، أصبح مصطفى الشوّا مدير الشؤون المالية في وزارة الدفاع، والتي

(28) هاني القدّومي وسواه من الوافدين الأوائل، مقابلات شخصية، الكويت، صيف 1985.

ترأسها الشيخ سعد العبد الله، واستمر في عمله إلى أن تقاعد في عام 1977 بدرجة وكيل وزارة مساعد.

عبد المحسن القطان، كان من أبرز المساهمين في تطوير البنى التحتية الحكومية في الكويت. وصل القطان إلى الكويت في عام 1951 حيث عمل مدرسًا في ثانوية المباركية، التي كانت آنذاك المدرسة الثانوية الوحيدة في البلاد. ثم ذهب إلى الأردن حيث أصبح مسؤولًا عن التعليم التجاري في الضفة الغربية حتى عام 1953. عندما عادت واستقطبته الحكومة الكويتية في عام 1953، كانت وزارة الكهرباء قد أُسّست حديثًا بعد سيطرة الحكومة على شركة خاصّة صغيرة كانت تولّد كمية محدودة من الطاقة الكهربائية [29]. عندما استقال القطان في عام 1963، كان مديرًا عامًا في وزارة الكهرباء.

إلى جانب القطان، شارك مهندس آخر من الوافدين الأوائل يدعى زكي أبو عيد في قيادة وزارة الكهرباء، وهو من قرية قرب يافا، ومن المهندسين الفلسطينيين القلائل الذين تخرّجوا في جامعة في بريطانيا العظمى قبل عام 1948. شارك أبو عيد في الجهد الهادف إلى إنشاء وزارة حديثة وفاعلة للكهرباء. وقد ارتقى، وهو أول مهندس عربي في الوزارة، سلّم المناصب ليصبح كبير المهندسين في الوزارة الجديدة حتى وفاته في أواخر السبعينيات.

بحلول منتصف الستينيات اعتُبر القطان، على غرار هاني القدّومي وعدد كبير من الفلسطينيين الذين كانوا يشغلون وظائف عليا، أن الوقت قد حان للاستقالة من مواقع مختلفة في إدارات دولة الكويت الحديثة. كان الخرّيجون الكويتيون يتطلّعون لملئ المناصب الحكومية الرفيعة التي أصبحت شاغرة. لقد رأى القطان والفلسطينيون الآخرون أن الوقت ملائم للاستقالة. وتزامنت هذه الخطوة مع سياسة حكومية بطيئة، إنّما طويلة الأمد، تهدف إلى «التكويت». في هذا السياق، أدرك عدد كبير من الفلسطينيين الذين يشغلون وظائف حكومية عليا الحدود التي تفرضها هذه السياسة أمام نموّهم، وكانوا قلقين من التداعيات طويلة الأمد لعملية التكويت البطيئة. على الرغم من الرفض الكويتي لهذه

(29) عبد المحسن القطان، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

الاستقالات، استقال عدد كبير من الفلسطينيين الذين كانوا يتولّون وظائف عليا آنذاك وفي العقد الذي أعقب الاستقلال. وقد حصلت نسبة كبيرة من الرواد الأوائل من الخبراء والمتعلّمين الفلسطينيين الذين جاؤوا أولًا إلى الكويت على الجنسية مقابل الخدمات التي قدّموها.

على غرار معظم الفلسطينيين الذين كانوا يعملون مع الحكومة الكويتية، قرّر القطان أن السبيل الوحيد لتحقيق طموحاته يكون من خلال القطاع الخاص. وجاءت هذه الذهنية التي انتشرت لاحقًا في أوساط الشتات لتشكّل تعميقًا واستمرارًا لممارسة استمرّت طوال قرون في المدن الفلسطينية.

في مطلع الستينيات، أطلق القطان شركة الهاني، إذ تمكّن في غضون أعوام قليلة وبرأسمال صغير من إنشاء واحدة من شركات البناء المتقدّمة في الكويت والمنطقة. فقد ضمّت «الهاني» شركات عدّة وامتدّت أعمالها إلى لبنان والسعودية والخليج وشمال أفريقيا.

توسّع الدور الفلسطيني في القطاع الخاص في الخليج إلى حدٍ كبير خلال هذه المرحلة، بدءًا بأول مصنع للأكسجين في الخليج، الذي أسّسه سليم الهنيدي في أواخر الخمسينيات.

في هذا الإطار وصل عبد الرحيم معروف إلى الكويت متعاقدًا مع دائرة المعارف في عام 1951، وعمِل مدرّسًا في مدرستي الأحمدية والمباركية حتى عام 1955، وانتقل إلى بنك التسليف والادّخار ثم إلى ديوان المحاسبة لغاية عام 1966، لكنه مثل آخرين من الشريحة ذاتها، سعى باتجاه القطاع الخاص؛ فكان شريكًا ومديرًا لشركة «برهان» وشركات أخرى. ومن سيرة عبد الرحيم معروف اهتمامه الكبير بالتعليم في صفوف أسرته الممتدة، وكذلك إسهاماته في مجال تعليم الفلسطينيين.

بحسب إبرهيم دبدوب، مدير بنك الكويت الوطني لغاية عام 2014، كان الفلسطينيون في الكويت يعملون في القطاع العام بشكل أساس في الخمسينيات، فنظرًا لوجود قوانين تفرض قيودًا على غير الكويتيين الذين

يقومون بمبادرات حرّة، لم يظهر سوى عدد قليل من الأعمال الفلسطينية. ويستمر دبدوب:

«لكن بحلول منتصف الستينيات، مع إطلاق الكويت برنامجًا إنمائيًا طموحًا، وإصلاح القوانين الكويتية التي تنظّم المبادرة الحرّة، ظهرت أعمال فلسطينية كبرى ذات ملكيّة خاصّة. فأنتجت تلك الحقبة أيضًا مديرين ومصرفيّين ومستثمرين ماهرين مثل خالد أبو السعود، مدير الاستثمارات لدى ولي عهد الكويت، ثم أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد. أصبح للفلسطينيين في فترة قصيرة جدًا دور أساس في قطاعات الهندسة والبناء والتجارة والمأكل والخدمات والاستثمار والإدارة والتصنيع في الكويت»[30].

ساهم الفلسطينيون أيضًا في القطاع التربوي في الكويت بانعكاسٍ لهاجس المعايير المهنية الذي يسكنهم. عُيِّن مدرِّسون فلسطينيون كثر جاؤوا إلى الكويت مديرين ومفتّشين تربويين. وألّف عدد كبير منهم كتبًا مدرسية لوزارة التربية أو أدرجوا مواد تعليمية إضافية في المنهاج. وأسّست رائدات فلسطينيات كثيرات مدارس خاصّة حديثة في البلاد وأنشأت إحداهنّ (سلوى أبو خضرا) أوّل حضانة في الكويت.

تجربة أبو خضرا التي وُلدت في يافا في عام 1929 معبِّرة جدًا. توفّي والداها في دمشق، التي لجأت إليها هي وعائلتها. فقرّرت الانضمام إلى أفراد عائلتها الأقرب الذين لا يزالون على قيد الحياة في غزة (جدّتها وعمّتها). كانت غزة في ذلك الوقت تحت الإدارة المصرية، بينما القدس والضفة الغربية، قد ضُمّتا للأردن. وبما أن اللاجئين الفلسطينيين واجهوا صعوبات جمّة في انتقالهم من دولة عربية إلى أخرى، كان السبيل الوحيد المتاح أمام سلوى لبلوغ مصر وغزة هو من خلال طرق التهريب السائدة بين سورية ومصر، وقد أبحرت من سورية إلى غزة في عام 1954 مع شقيقها الأصغر، حيث عملت مدرِّسة وتزوّجت في عام 1955.

---

(30) إبرهيم دبدوب، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

في عام 1957 وصلت سلوى مع زوجها إلى الكويت. وبعد ملازمة المنزل مع ابنها لمدّة ثلاثة أعوام، قرّرت العمل، على غرار العديد من بنات جيلها الرائدات. وبعد العمل لفترة وجيزة في وزارة الصحّة في الكويت، أدركت أن إحدى المسائل الأكثر خطورة والتي تؤثّر في النساء العاملات هي غياب دور الحضانة التي تعتني بأولادهنّ في أثناء العمل. كانت معظم الفلسطينيات ممن جئن بعد النكبة إلى الكويت من سورية والأردن ولبنان مقطوعات عن عائلاتهن وعن شبكات الدعم، ولذلك لم يكن لديهنّ أقرباء يستطعن الاعتماد عليهم للاعتناء بأطفالهن.

هكذا كتبت أبو خضرا، التي لم تكن لديها أي تجربة في مجال دور الحضانة، رسالة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية الأميركية تطلب فيها معلومات ومراجع عن الحضانات وإنشائها. فحصلت على كتيّبات ومجلاّت وقوائم ببرامج تدريبية، فباشرت بدراسة برنامجًا صارمًا للدراسة الذاتية استمرّ أكثر من عام. في عام 1963، فتحت دار حضانة صغيرة توسّعت بعد أعوام قليلة لتُعرف في ما بعد باسم مدرسة دار الحنان[31].

من الشخصيات المميّزة التي أدّت دورًا بارزًا في تطوّر التعليم في الكويت هو درويش المقدادي[32]. ودرويش شخصية استثنائية وقوية، وذات علاقات عربية واسعة وبُعد قومي، خاصة في العراق. فعُيِّن المقدادي بفضل مهاراته التنظيمية والتربوية الاستثنائية، مدير التعليم في الكويت في عام 1950. كان قد أسّس في الثلاثينيات الكشّافة العراقية وكان رئيس «كلية المعلّمين العليا» في العراق (أعلى منصب تعليمي في البلاد في ذلك الوقت). بعد حرب 1948، سعت وزارة التربية الكويتية إلى استقدام المقدادي الذي كان يقيم في دمشق بعد النكبة للعمل لديها. ومنذ عام 1950، عندما أصبح مديرًا للتعليم

(31) سلوى أبو خضرا، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(32) المعلومات عن المقدادي حُصل عليها من عبد المحسن القطان، أحد الوافدين الأوائل، ومن صهر المقدادي. وسُمعت روايات مماثلة من ميسّر شاهين والعديد من الوافدين الأوائل الآخرين من مقابلات شخصية الكويت، صيف 1985.

في الكويت، حتى وفاته في عام 1962، ساهم إلى حدّ كبير في تقدّم القطاع التربوي في البلاد.

إلى جانب درويش، عُرفت ربيحة الدجاني (زوجة درويش) بمساهمة نوعية في مجال التعليم العام والخاص، كانت ربيحة مؤثرة في مجال التعليم النوعي الذي بدأ يدخل إلى الكويت من كل صوب وجانب، وهذا ينطبق على كوكبة من المدرّسات، منهن فضيلة الدجاني.

لا يمكن تلخيص مساهمات الفلسطينيين بالتعليم، فقد كانت نوعية بكل ما تعني الكلمة، فهم نقلوا تجاربهم التعليمية بكل تفانٍ للمجتمع الجديد في الكويت؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، تُمثّل ضياء السعيد قلعاوي نموذجًا للعديد من الذين تميّزوا في التعليم على مستويات كثيرة، فهي خريجة دار المعلمات في فلسطين في عام 1945، لكنها بعد النكبة لجأت إلى لبنان، وعندما جاء عبد العزيز حسين إلى لبنان طالبًا مدرّسات للعمل في الكويت في عام 1952، وذلك في إطار النهضة التعليمية التي تطوّرت للرجال كما للنساء، تعاقد معها في سلك التدريس في الكويت. وخلال عام أصبحت ضياء السعيد ناظرة للمدرسة التي عملت بها، وقد ساهمت في تأسيس المسرح المدرسي للبنات. قصص هؤلاء الوافدات الأوائل غزيرة ومتنوعة، إذ تركن بصمة كبيرة في مجال التعليم في الكويت.

دخل عشرات الأطبّاء الفلسطينيين الكويت بين عام 1948 ومطلع الخمسينيات[33]، منهم مثلًا سامي بشارة، الذي كان جرّاحًا عمِل في مستشفى يافا قبل عام 1948، وكان من أوائل الأطبّاء العرب والفلسطينيين الذين وصلوا إلى الكويت. كان هناك طبيبان أو ثلاثة فقط في الكويت في ذلك الوقت[34]. في عام 1942، أنشأ يحيى الحديدي، وهو طبيب سوري وأوّل طبيب عربي

(33) الروايات في هذا الجزء جُمعت من الأطباء: علي العطاونة وناظم الغبرا، الكويت، صيف 1985.

(34) بدر الدين أ. الخصوصي، **دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث**. ط 2 (الكويت: ذات السلاسل، 1983)، ص 167.

يأتي إلى الكويت، المستشفى الأميري الذي كان أوّل مستشفى وطني في الكويت[35]، إذ أصبح بشارة لاحقًا مدير ذلك المستشفى.

زاول العديد من الأطبّاء الفلسطينيين مهنة الطب في العيادات التي فُتحت أبوابها في الكويت في مطلع الخمسينيات، إذ شاركوا في جهد التأسيسات الطبّية الأولى في الكويت إلى جانب العدد القليل من الأطبّاء البريطانيين والعرب الذين زاولوا المهنة في ذلك الوقت. نتوقّف في هذا الإطار عند المسيرة المهنية البارزة لكل من ناظم الغبرا من مدينة حيفا وعلي العطاونة من مدينة بئر السبع في فلسطين. عندما وصلا إلى الكويت في عام 1952، لم يكن عدد الأطبّاء فيها كبيرًا، فكُلِّفا على الفور بمهمّات في العيادات وفي المستشفى الأميري. في أواخر الخمسينيات، كانا ضمن مجموعة من الأطبّاء الذين أُرسِلوا إلى بريطانيا العظمى ضمن اتفاق مع وزارة الصحة الكويتية بأن يستمر معاشهما بينما يتخصّصان ويكتسبان خبرة عملية. ولدى عودتهما تولّى كل منهما مجالًا مهمًا في المستشفى الأميري الذي كان المستشفى الوطني الوحيد في الكويت في ذلك الوقت، إذ عمل العطاونة جرّاحًا والغبرا طبيبًا مختصًا في أمراض القلب. في عام 1964، استقال الغبرا وأنشأ عيادة خاصّة لأمراض القلب، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1965، قرّر العطاونة الذهاب إلى الولايات المتحدة لمتابعة تحصيله العلمي والتخصّص في جراحة الأوعية الدموية. ولدى عودته، ظلّ لأعوام عدّة الطبيب الوحيد في الكويت القادر على إجراء مثل هذه العملية الجراحية. واستمرّ في العمل مع الحكومة ليصبح في عام 1977 مدير الدائرة الطبّية العسكرية في الكويت ومساعد نائب رئيس الموظّفين للخدمات الطبية.

في عام 1965، شارك العطاونة والغبرا في الفريق المؤلّف من أربعة أطبّاء الذي أشرف على العلاج الطبّي لأمير الكويت حينها، الشيخ عبد الله السالم الصباح. وكان الغبرا لفترة طويلة الطبيب الشخصي للشيخ صباح السالم، بالإضافة لنشوء صداقة ممتدة معه. كما رافقه في مراحل شتى من حياته، فكان معه في جميع محطات حياته الرئيسية، إذ شغِل مدير دائرة الصحة، ثم وزيرًا للخاجية فوليًا

(35) المرجع نفسه، ص 163–165.

للعهد، وأخيرًا أميرًا بين عامي 1965 و1977. ولفترة طويلة، خاصة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، حقق الغبرا مكانة متقدّمة في علاج أمراض القلب، الأمر الذي حوّل عيادته في شرق المدينة محجًّا لكل من عانى أمراض القلب والباطنية. ربما لا أبالغ لو قلت بأنه لم يبقى أحد من كبار شخصيات الكويت أو من مواطنيها وسكانها لم يذهب لاستشارته في شؤون القلب والباطنية.

في البداية، عمل معظم الفلسطينيين المتخصّصين في المجال الطبي في العيادات. وفي أواخر الخمسينيات، أصبح لأغلبيتهم (وهم فئة كبيرة) مزيد من التدريب والخبرة، فأصبحوا مؤهَّلين للعمل في ميادين الجراحة وطب القلب واختصاصات أخرى. ومن الفلسطينيين الذين تولّوا إدارة منشآت طبّية، كان عادل جرّاح من عكا، الذي أصبح المفتّش العام في المستشفى الأميري بين عامي 1953 و1962، ومن ثم عُيّن المدير الأوّل في مكتب وزير الخارجية ثم سفيرًا للكويت في عواصم عدة منها عاصمة الاتحاد السوفياتي[36].

في مجال التمريض، كانت معظم الممرّضات فلسطينيات مسيحيات تخرّجن من مدارس التمريض التابعة للإرساليات في فلسطين، مثل مستشفى سانت لوك، وتولّين رئاسة معظم أقسام التمريض في المستشفى الأميري حتى مطلع الستينيات.

تُظهر هذه الأمثلة لمجموعة من الوافدين الأوائل أن الفلسطينيين كانوا مسكونين بهاجس التعليم الذي راح يكبر أكثر فأكثر. فقد سعى عدد كبير من الوافدين الأوائل، أكانوا أطبّاء أم مهندسين أم متخصّصين في الصيدلة أم محاسبين، في مرحلة معيّنة في حياتهم المهنية إلى متابعة تحصيلهم العلمي والتخصّصي. تُظهر دراستي الراهنة أن هذا السلوك جاء ردًا على مشاعر عدم الأمان التي ولّدتها تجربة التهجير والنكبة، وما نجم عنها من رغبة في الالتزام بأخلاقيّات عمل رفيعة.

---

(36) عادل جرّاح، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

عمل عدد كبير من أبناء المدن الفلسطينية (في الفصل الخامس شرحٌ لتجارب أبناء الريف) الذين كانوا من أوائل الوافدين إلى الكويت في وظائف أساسية، لكن قطاعًا آخر منهم ممن افتقروا إلى الشهادة الجامعية والخبرة الضرورية، كانوا يُضطرّون إلى القبول ببدء العمل في وظائف حكومية من الفئة الثالثة. لكن بفضل اهتمامهم الشديد بالتعلّم وتمسّكهم بفلسفة أخلاقيات العمل والصرامة والجدية، عرفوا مستوى عاليًا من الحرَكية الاجتماعية في القطاعَين الخاص والعام في الكويت. خير مثال على ذلك عادل رشق من الخليل، فهو نموذج لشخصية عصامية. توفّي والده في عام 1948 في إحدى المعارك في فلسطين، فاضطُرّ رشق، الذي كان في الثانية عشرة من عمره، إلى ترك المدرسة وتحمّل المسؤولية كاملةً في إعالة أسرته المؤلّفة من ثمانية أشخاص حيث عمل حتى عام 1953 فنّيًا كهربائيًا في الضفة الغربية، ثم انتقل إلى الكويت حيث وجد وظيفة كعامل كهربائي. لكنه، وبعيدًا عن الوظائف التي شغِلها، تابع تحصيله العلمي الرسمي، فأخذ دروسًا عن طريق المراسلة من إذاعة «**كوربورايشن أوف أميركا**» ومن مدرسة أميركية متخصّصة في العمل الإذاعي والاتّصالات اللاسلكية. وقد أهّلته مهاراته المعزَّزة للعمل في وزارة التربية في عام 1958، حيث وُظِّف في قسم المرئي والمسموع وساهم في زيادة استخدام الوسائل المرئية والمسموعة في التعليم. كما نظّم حلقات عمل للمدرِّسين من أنحاء الكويت المختلفة.

هذا كله ساعد رشق في عام 1961 في تأسيس «شركة الأدوات الإلكترونية». وبحلول السبعينيات، أصبح للشركة اثنا عشر فرعًا في أنحاء العالم العربي المختلفة، واليابان وفرنسا[37].

لبكري الطبّاع الذي كان يعمل مُعِدّ تصاميم ومخطّطات في وزارة الأشغال العامة في الكويت مطلع الخمسينيات حكاية مماثلة[38]. فقد جمع المال الذي ادّخره وتوجّه إلى الولايات المتحدة لنيل شهادة في الهندسة، وأصبح من أبرز المهندسين في الكويت.

(37) عادل رشق، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(38) بكري الطبّاع، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

بالإضافة لذلك، شارك الفلسطينيون في بلدية العاصمة الكويت وشغلوا مناصب رفيعة فيها. فقد كانت لخالد الحسن الذي كان أيضًا من الوافدين الأوائل إلى الكويت، مساهمة قيّمة فيها. في أيلول/ سبتمبر 1953، بعد عام من وصوله إلى الكويت بسنّ الخامسة والعشرين، عُيِّن مساعد أمين عام مجلس التنمية الذي كان يتولّى إدارة التخطيط وأعمال البناء لتشييد الكويت الحديثة. كانت مشاريع البناء كلها خاضعة لسلطة المجلس، ولا يمكن الشروع في تنفيذها قبل الحصول على موافقته. ضم المجلس جميع أعضاء بلدية الكويت ومساعدي الوزراء وكل الدوائر الحكومية التي شاركت بمشاريع ذات صلة. عندما حُلّ المجلس في عام 1959 ونُقِلت صلاحيّاته إلى بلديّة الكويت، عُيِّن الحسن أمينًا عامًا للمجلس البلدي وبقي في منصبه هذا حتى عام 1969، تاريخ حصوله على الجنسيّة الكويتية تقديرًا للخدمات التي قدّمها للبلاد. في عام 1969، انتُخِب الحسن، وهو عضو مؤسِّس في حركة فتح – التنظيم الفلسطيني الأساسي الذي برز بهدف تحرير فلسطين في عام 1965، عضوًا في اللجنة التنفيذية في منظّمة التحرير الفلسطينية. وأصبح منذ ذلك الوقت من الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية الفلسطينية[39].

قبل الحسن، كان فلسطيني آخر يدعى طلعت الغصين، هو أيضًا من الآتين الأوائل إلى الكويت، شغِل مساعد الأمين العام لمجلس التنمية، ثم أصبح في الستينيات سفير الكويت لدى الولايات المتحدة ثم يوغسلافيا. وهو واحد من ثلاثة سفراء من أصل فلسطيني من الرعيل الأول ممن مثّلوا الكويت في الخارج[40].

من أهم التجارب التي لم يُسلّط عليها الضوء هي تلك التي خاضها سابا جورج شبر، المهندس المعماري من القدس الذي تخرّج في الجامعة الأميركية

(39) خالد الحسن، الكويت، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

لمزيد من المعلومات عن دور الحسن في الحركة الفلسطينية، يُنظر: Hart.

(40) الثاني هو حسن الدباغ، السفير الكويتي لدى سويسرا. والثالث، عادل جرّاح، سفير الكويت لدى الاتّحاد السوفياتي، توفّي في عام 1986.

في بيروت في عام 1944، ثم في MIT للماجستير والحاصل على الدكتوراه من جامعة كورنيل الأميركية في عام 1956. لقد دفعه تعليمه ثم خبرته العملية في مجال تخطيط المدن في أكثر من مدنية عربية للمجيء إلى الكويت وترك بصمة كبيرة. فهو الشخصية الأهم في عمل المخطط المعماري لدولة الكويت الحديثة. لقد وضع سابا شبر خبرته لعمل المخطط الهيكلي الأول لمدينة الكويت الحديثة. إن الشكل الحالي لمدينة الكويت الحديثة لا زال مرتبطًا بالأساس الذي وضعه وأبدعه سابا جورج شبر. لكن التاريخ لم يتحدّث كثيرًا عن سابا، خاصة أنه توفّي مبكّرًا في ستينيات القرن العشرين إثر نوبة قلبية حادة[41].

كانت لرائد فلسطيني آخر، هو وجيه المدني من عكا، مساهمة أيضًا من خلال الجيش الكويتي. شارك المدني، وهو من مواليد عام 1921، برتبة عريف في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية. في ذلك الوقت، لم يكن هناك أي ضابط عسكري فلسطيني في صفوف الجيش البريطاني. وبفضل أداء المدني في الحرب، أُتيحت له فرصة الالتحاق بكلية الصرفند العسكرية البريطانية في فلسطين. في عام 1946، تخرّج برتبة ملازم ثانٍ. ومنذ عام 1946 حتى 1947، تولّى تدريب الجيش السعودي حديث العهد. وكذلك درّب، بالتعاون مع حازم الخالدي، الفلسطينيين الخمسة والثمانين الذين جُنِّدوا ليتخرّجوا برتبة ملازم للدفاع عن فلسطين. ومن هذه المجموعة خرج عدد كبير من الأشخاص الذين أصبحوا لاحقًا القادة العسكريين في فلسطين. لقد نشط المدني في الدفاع عن فلسطين خلال حرب 1948.

عندما وصل المدني إلى الكويت في عام 1952 للعمل في جيشها الذي أنشئ حديثًا، وكان دون الثلاثين من عمره، ضمّ الجيش ثلاثة ملازمين بينهم فلسطيني يُدعى فتحي سدر، الذي كان أيضًا من الآتين الأوائل إلى الكويت، وكان قد حارب في صفوف الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية وألقى

(41) فرح النقيب، بحث غير منشور قدم في مؤتمر Middle East Studies Association، الولايات المتحدة. تشرين الثاني/ نوفمبر، 2012.

الألمان القبض عليه. شارك وجيه المدني في إنشاء عدد كبير من الأقسام والوحدات الأساسية في الجيش الكويتي. فقد وضع خبرته في تصرّف زملائه الكويتيين لبناء جيش حديث. واستمرّت مسيرته المهنية في الجيش الكويتي حتى عام 1984، تخلّلتها فترة انقطاع بين عامي 1965 و1969، كان خلالها القائد الأوّل لجيش التحرير الفلسطيني، الجيش الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية[42]. وقد عُيّن المدني حينها قائدًا لجيش التحرير بتفاهم بين الشيخ عبد الله السالم، أمير الكويت من جهة، والرئيس جمال عبد الناصر ورئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري من جهة أخرى.

قدّم فلسطينيون كثر سواه خدمات أساسية للجيش الكويتي. فعلى سبيل المثال، أسّس عمر زعيتر سلاح المدفعية وتولّى قيادته، وشارك بفاعلية مع القوّات الكويتية في حرب 1973 على جبهة الجولان السورية. وإقرارًا لإنجازاته منحته الكويت الجنسيّة.

فضلًا عن ذلك، خليل شحيبر، وهو ضابط سابق في الشرطة في فلسطين زمن الانتداب البريطاني، أسّس الشرطة الكويتية وتولّى قيادتها في عام 1951. واستمرّ بدوره القيادي حتى تقاعده في مطلع الثمانينيات. ترك شحيبر بصمة كبيرة في بناء هذا الجهاز في بدايات سعي الكويت لنيل استقلالها. في مطلع الخمسينيات، أسّس الموسيقي الفلسطيني طلعت العلمي أوّل فرقة موسيقية في الجيش الكويتي بالتعاون مع موسيقيين آخرين هُجِّروا من القدس.

في قطاع الزراعة كانت مساهمات نوعية أيضًا. تخرّج يحيى غنّام من طولكرم في كلية الزراعة – كلية خضوري في فلسطين قبيل حرب 1948[43]. وبعد وصوله إلى الكويت في عام 1954، خاض معركة خلّاقة وحافلة بالتحدّيات مع الطبيعة من خلال تولّيه منصب مدير دائرة الشؤون الزراعية في الكويت. كان قطاع الزراعة وتربية الدواجن والحيوانات محدودًا في الكويت، ولم يكن هناك الكثير من الأشجار. فاستخدم غنّام مئات المزارعين الفلسطينيين المهجَّرين الذين أحضروا

(42) وجيه المدني، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(43) يحيى غنّام، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

معهم خبرتهم في الزراعة التي تعود إلى قرون خلت. كان من الصعب تحديد الأشجار والمحاصيل التي يمكن أن تنمو في مناخ الكويت الحار، وتربتها غير الخصبة ومياهها المالحة وأمطارها التي تقتصر على الحدّ الأدنى. وقد أدّى يحيى غنّام دورًا حاسمًا في الجهد الذي جعل صحراء الكويت تنبض بالحياة الخضراء. بحلول أواخر الخمسينيات، بدأت الأشجار تحيط بالإسمنت الذي كان يزحف نحو الصحراء، وسُجِّلت زيادة لافتة في تربية الدواجن والحيوانات الأليفة، حيث استورِدت المواشي من الخارج، وشُيِّدت مزارع للدواجن. وإلى جانب إنشاء حديقة للحيوانات وحدائق مدرسية، وُضِعت سياسة تهدف إلى توزيع بذور أشجار وتربة زراعية مجانًا على المنازل.

بقي غنّام في منصبه حتى تعيينه ممثّل الكويت الدائم لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) في عام 1967. وفي عام 1969، طلبت «الفاو» من الحكومة الكويتية تعيينه مديرًا عامًّا لمكتب المنظمة الإقليمي الذي يغطّي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في المجال المالي برز حيدر الشهابي، خرّيج الجامعة الأميركية في بيروت وأحد خمسة أشخاص شكّلوا نواة وزارة المال مطلع عام 1949 في الكويت. عُيِّن الشهابي في البداية مساعدًا لمدير وزارة المال، وعندما تقاعد في عام 1970 لدخول القطاع الخاص، شغِل الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية بوزارة المالية والنفط. حيث ساهم الشهابي في عقدين من العمل والتأسيس للمؤسسات المالية في تحويل عملة الكويت من الروبية للدينار، كما ربط قيمة الدينار بسلة من العملات، بالإضافة لمساهمته في بدايات «صندوق الأجيال القادمة» و«المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية»[44].

إطار تجربة الشتات

تهدف هذه العيّنة الصغيرة والجزئية من الفلسطينيين الوافدين الأوائل للكويت إلى إعطاء فكرة عن الدور الأساس الذي أدّته النُخبة المثقّفة الفلسطينية

(44) حيدر الشهابي، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

في بداية نهضة الكويت. لم أستطع سرد التجارب كلها لشخصيات فذّة عدّة في المجالات كافة، حيث لم تشملها العينة من الذين جاءوا في أواخر الأربعينيات وفي خمسينيات القرن العشرين من مدن ومناطق مختلفة من فلسطين. لدواعٍ تتعلق بطبيعة الدراسة وحجمها اكتفيت بهذه العينة التي أغنت استنتاجات الدراسة. لهذا، فإن الحاجة لكتابات أخرى وتأريخ مفصّل حول هذه التجربة الفريدة لشعب مشتت ينبغي ألا تتوقّف عند هذا الكتاب.

لا بدّ من التوضيح أن الكويت قامت بتجنيس قطاع كبير من هذه الشريحة، والذين وصل عددهم مع عائلاتهم المباشرة المئات في ستينيات القرن العشرين. ينطبق هذا على عدد ممن عُرضت تجاربهم كالقدّومي، القطان، الغبرا، العطاونة، الشوا، المدني، نسيبة، الشهابي، شحيبر، الجرّاح ومعروف وعشرات غيرهم، وينطبق، في الوقت نفسه، على الكثيرين ممن لم نعرض تجاربهم بسبب عدم اتساع هذه الدراسة لذلك.

تُبيِّن هذه الأمثلة من التجارب المذكورة كيف يتبع كل شعب منفيّ في تأقلمه مع بيئة جديدة إستراتيجيات «تعكس الشريحة التي انتمى إليها في المجتمع الأصلي، بما فيها التجارب الثقافية السابقة»[45]. جاءت أغلبية الرواد الأوائل من الفلسطينيين في البداية من المدن الفلسطينية، إذ راكموا تجاربهم في مدن مثل يافا وحيفا وطبريا وعكا وبئر السبع واللد والرملة وغزة ونابلس وطولكرم والقدس، وزوّدهم تحصيلهم العلمي ومعرفتهم باللغات الأجنبية وتجربتهم مع نظام الإدارة المدنية البريطاني بأدوات ساهمت في صمودهم بعد صدمة 1948.

تأثّرت إنجازات الوافدين الأوائل من ذوي الخبرة في النظام التعليمي التنافسي في فلسطين خلال حقبة الانتداب، إذ لم تكن المدارس الثانوية الرسمية، ولا سيما المدرسة الرشيدية والكلية العربية في القدس، تقبل سوى التلاميذ الذين يحصلون على أعلى ثلاثة معدّلات من كل مدينة ومحافظة في

(45) Hirabayashi, Willard & Kemnitzer, «Pan Indianism in the Urban Setting,», p. 86.

فلسطين. ولذلك كان خرّيجو المدارس الثانوية في فلسطين قبل عام 1948 تنافسيين جدًا. كان المتعلّمون الفلسطينيون الذين وصلوا أوّلًا إلى الكويت جزءًا من مجموعة من أصحاب الإنجازات. من جهة أخرى، إن أبناء الشتات الساعين إلى التكيّف مع أوضاع المنفى والشتات، يستثمرون بنسب أكبر في الإنجاز، وذلك عند مقارنة وضعهم مع الشعوب المستقرّة التي تشعر بالكثير من الأمان. فهم وصلوا من وطن جريح وكارثة كبيرة، لهذا عاشوا حلمهم العربي الأول بعد النكبة في الكويت. بالنسبة لهم، كان كل جهد ونمو وبناء وتطوير إرساءً للبنة جديدة في معركة استقلال العرب وتحقيق عودتهم لفلسطين.

بين الإنجاز والعمل والإخلاص، وبين فلسطين والعودة والعروبة تداخلًا سكن الفلسطينيين الذين جاءوا إلى الكويت. كانوا يعلمون من تجربتهم الميدانية أن خسارة فلسطين نتاج ضعف العرب التعليمي والنهضوي، لهذا وجدوا في الكويت الناهضة مكانًا لممارسة مبادئ اكتسبوها جراء نكبتهم، فكانوا نهضويين بطبيعة شتاتهم وتجربتهم الإنسانية.

الفصل الرابع

النُخبة المُهجّرة:

التماسك العائلي - المرأة والهُوية الوطنية

سياسة التماسك العائلي

شكّل المتعلمون والوافدون الأوائل الذين تناولنا بعض أهم تجاربهم في الفصل الثالث، ممن سعوا لإنقاذ عائلاتهم من ظلام النكبة، النماذج الأولى في سياسة التماسك العائلي. فقد مهّد الاجتهاد في العمل الطريق أمامهم، وأمّنوا على الفور لشبكاتهم العائلية الفعلية والموسَّعة حياة أفضل. هذا الفصل يتعمّق في تجارب تلك الشريحة ودورها.

كانت الأولوية القصوى للوافدين الأوائل هي إنقاذ أفراد العائلة من المعاناة. وكان الدافع لتوجّههم إلى الكويت وإلى أماكن الشتات الأخرى هو شعورهم بالمسؤولية حيال عائلاتهم في المقام الأول. كان يقع على عاتقهم جميعًا توفير ضروريات الحياة لأهلهم. وأرادوا أيضًا أن يتابع أشقّاؤهم وشقيقاتهم تحصيلهم العلمي بعدما توقف بسبب الحرب. وهكذا، بدأوا بعد وصولهم إلى الكويت يُرسلون بانتظام قسمًا كبيرًا من أجورهم إلى عائلاتهم في الأردن أو سورية أو لبنان أو مصر، وفي غزة والضفة الغربية والقدس. فلولا سياسة التماسك العائلي، لما كان هناك وجود فلسطيني جماعي. كانت العائلة والمسؤولية والإنجاز هي حجر الزاوية في قدرة الفلسطينيين على إعادة التنظّم وإنشاء شبكاتهم.

في إطار الاستجابة الأولى لحالة النفي، ظهرت نزعة أخرى داخل العائلة؛ فبما أن الوجود المادي للعائلة كان على المحك، شجّع عدد كبير من العائلات الفلسطينية المحافظة مشاركة المرأة الناشطة في القوّة العاملة. فكانت المعنيّات الأساسيات هنّ شابّات يعشن في المدن وينتمين إلى الطبقة الوسطى، ومعظمهن خرّيجات كليات التربية الفلسطينية، وكنّ مستعدّات للابتعاد عن عائلاتهن لأول مرة، إذ انتقلت كثيرات منهن إلى العراق والسعودية وعمّان ودمشق، لكن بعضهن توجّه إلى الكويت. أدّت هؤلاء النسوة دورًا أساسًا في تحسين تعليم الإناث في الكويت في المدارس الرسمية والخاصّة على حدٍ سواء.

في عام 1950، وصلت إلى الكويت الموجة الكبرى الأولى من الفلسطينيات العاملات (وافدات أوائل من النساء) اللاتي وُظِّفن بطريقة مستقلّة، من بينهن ميسّر شاهين وألفة قطيني وفايزة كنفاني[1]. عندما وصلت ميسّر شاهين إلى الكويت، في سنّ الرابعة والعشرين، عُيِّنَت مديرة لواحدة من المدرستَين الثانويّتَين المخصّصتين للإناث في الكويت في ذلك الوقت. كانت شاهين معلّمة في مدرسة ثانوية في القدس، وهي خرّيجة كلية التربية في القدس، وقد تولّت إدارة المدرسة الثانوية طوال أربعة وثلاثين عامًا، فأثّرت تأثيرًا إيجابيًا في تعليم النساء في الكويت حتى تقاعدها في عام 1984.

اكتشفت شاهين، على غرار عدد كبير من النساء الفلسطينيات اللاتي يحملن شهادات جامعية أو ثانوية، أنه لا يكفيهن أن يقمن بإعالة أنفسهن، وأنه تقع على عاتقهن مسؤوليات عائلية أكبر بكثير. وهكذا أصبح دورهن، على غرار دور الرجال الذين كانوا أوائل الوافدين إلى الكويت، إعالة عائلاتهن المنفية. وكانت هذه مسؤولية جديدة بالنسبة إليهن؛ فأول مرّة يصبح الشبّان والشابات مسؤولين عن إخراج عائلاتهم من الأزمة.

في فلسطين، كانت المرأة تُعتبَر عبئًا وجزءًا من المنزل الوالديّ لفترة موقّتة فحسب، أي حتى زواجها. كان الزواج في سنّ مبكرة يُعتبَر نقلًا للولاء والالتزام والإنتاجية إلى عائلة أخرى؛ عائلة الزوج. بعد عام 1948، تغيرت هذه النظرة التقليدية للمرأة إلى حدٍ كبير. أصبحت المرأة رمزًا للتضحية والشجاعة، وولّد دعمها لعائلتها صورة جديدة عنها، عندما لم يكن هناك أي وسيلة أخرى للبقاء.

لقد دشّنت النساء اللواتي أتين إلى الكويت في مطلع الخمسينيات تقليد إعالة المرأة الفلسطينية لعائلتها. كانت هؤلاء النسوة يرسلن الجزء الأكبر من

---

(1) بالاستناد إلى مقابلة مع ميسّر شاهين وفايزة كنفاني اللتين درّستا في الكويت منذ عام 1950، الكويت، صيف 1985؛ وكذلك بالاستناد إلى مقابلة مع سلوى أبو خضرا، الكويت، صيف 1985؛ يُنظر أيضًا:

Yvonne Haddad, «Palestinian Women: Patterns of Legitimation and Domination,» in: Khalil Nakleh & Elia Zureik (eds.), *The Sociology of the Palestinians* (New York: St Martin's Press, 1980), p. 152.

راتبهنّ إلى أهلهنّ المتقدّمين في السن، الذين لم يعد لديهم أيّ وسيلة لكسب معيشتهم بعد الهجرة. تولّين إعالة إخوتهن وأخواتهن الأصغر، وساعدنهم في متابعة تحصيلهم الجامعي، وقد تحلّين بالاستقلالية والحزم. ومن أجل إنجاز هذه المهمّة، قرّر عدد كبير منهن عدم الزواج. خلال مقابلاتي معهن، رفضن التحدّث عن مساهمتهن للعائلة، وقد ساعدني أصدقاء وأفراد آخرون من العائلة في فهم الصورة. فعلى الرغم من أنهن أنقذن عائلاتهن من الكارثة الوشيكة، كن يتردّدن في ادّعاء الفضل لأنفسهن، ويفتخرن بنهوض عائلاتهن على أقدامها من جديد؛ فلأجل مصلحة العائلة كنّ مستعدات للتضحية.

عندما تزعزعت أسس المجتمع الفلسطيني جراء النكبة اهتزّت قيم راسخة ومتجذّرة، وهذا بدوره أظهر دور النساء المعزَّز، فالاقتلاع من الجذور والأزمة الناجمة عنه أصبحا قوّة للتغيير. من الواضح تمامًا أن الحاجة إلى مواجهة الأزمة سمحت بتجاوز العديد من القيم التي كانت سائدة قبل عام 1948، والتي كانت لترفض ربما من الأساس أن تصبح المرأة مركز الشبكة العائلية الفعلية والموسَّعة. في الكويت، وفي كل عائلة، يروي الأشخاص مرارًا وتكرارًا قصصًا عن الشابّات اللواتي أصبحن فجأةً أمّهات وآباء لإخوتهنّ وأخواتهن. وقد ساهم الاحترام الذي حظين به والمشاعر المحيطة بدورهنّ في تكوين نظرة جديدة عن المرأة في المجتمع الفلسطيني.

أرسى هذا الواقع الجديد أساس دور مختلف وأكثر نشاطًا للمرأة في شؤون عائلتها، وتاليًا في المجتمع بشكل عام، فتجربة شخصيات نسائية مثل سلوى أبو خضرا وربيحة الدجاني المقدادي وميسّر شاهين وعشرات غيرهن تثبت ذلك.

النزعة العائلية الأخرى التي ظهرت بعد وصول الوافدين الأوائل إلى الكويت هي الجسر الذي أقاموه لتسهيل وصول شبكاتهم العائلية وأصدقائهم. كانت هذه مرحلة حاسمة جدًا في تكوّن الشبكات العائلية في الكويت[2].

---

(2) وثّق فؤاد خوري آلية مماثلة لدى المهاجرين اللبنانيين إلى غرب أفريقيا:
khuri, «Kinship, Emigration, and Trade Partnership among the Lebanese of West Africa,» p. 389; =

في الواقع، بعد الوصول إلى الكويت، أصبح كل فلسطيني وفلسطينية من الوافدين الأوائل محورًا لعائلته وأقربائه وأصدقائه وأبناء بلدته في الوطن. من وجدوا وظائف وفرصًا أرادوا إتاحة الفرص نفسها أمام الآخرين في شبكاتهم الشخصية. كان يكفي أن يسمع صديق أو قريب مهجَّر أن نسيبًا له موجود في الكويت ليطلب منه تأمين وظيفة له وتزكيته لدى المراجع المعنيّة. وهكذا جاء آلاف الفلسطينيين إلى الكويت بفضل الجهد الذي بذله من وصلوا أولًا.

ففي البداية، وصل شخص أو شخصان من العائلات الفلسطينية المختلفة إلى الكويت، وبعد عقد أو اثنين، ونتيجة «الهجرة المتسلسلة»، أصبح لكلٍ من هذه العائلات مئة أو مئتان من أفرادها في الكويت. فبمجرّد وصول فردٍ من العائلة، أكان من النُخبة المثقّفة أم من الفلاحين أم فقراء المدن، إلى الكويت، أصبح لها موطئ قدم. وفي غضون عقد أو اثنين، أصبحت العائلة الأوسع ممثَّلة وراسخة في أوساط الجالية الفلسطينية في الكويت، وهذا ما أتطرّق إليه في الفصول اللاحقة.

تُظهِر تجربة سعيد خوري من شركة «CCC-Consolidated Conntractors Company» أن قوّة العائلة يمكن أن تكون كبيرة ومحفِّزة جدًا. وفقًا لسعيد خوري، أكسبته محنة عائلته جراء النكبة الدافع لتحمّل الضغوط ومشقّات العمل في الصحراء السورية في أحوال غير إنسانية[3]. وتألّم كثيرًا لرؤية والده يتكبّد عناء الفقر وحالة اللجوء، حيث تحوّل والده من شخصية مرموقة في صفد (فلسطين) إلى لاجئ؛ التجربة الأكثر تدميرًا له نفسيًا.

في عام 1948 ، أنشأ سعيد خوري وحسيب صباغ وكامل عبد الرحمن شركة ارتقت إلى مصاف الأنجح في العالم العربي (كان معهم سليمان فرنجية

= للاطّلاع على أمثلة مشابهة عن المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة والهجرة المتسلسلة يُنظر:

Mary C. Snegstol, «Detroit's Iraqi-Chaldeans: A Conflicting Conception of Identity,» in: Sameer Y. Abraham & Nabeel Abraham (eds.), A*rabs in the New World: Studies on Arab-American Communities* (Detroit, Mich: Wayne State University Center for Urban Studies, 1983), p. 137;

Sameer Y. Abraham, Nabeel Abraham & Barbara Aswad, «The Southend: An Arab Muslim Working-Class Community,» in: Ibid., p. 167.

(3) سعيد خوري، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

شريكًا في الفترة الأولى من إنشائها في أثناء عملها في لبنان). وفي السبعينيات أصبحت الشركة التي بدأت بمثابة متعاقد صغير يعمل من خلال الشركة الأميركية «بكتل» في الخمسينيات، شركة متعدّدة الجنسيّات تبلغ موازنتها السنوية نصف مليار دولار. يرسم صعود الشركة صورة مذهلة عن المجهود الفردي والالتزام الذي بذله ثلاثة فلسطينيين مهجَّرين. ومن خلال الشركة، ساعد سعيد خوري وحسيب صباغ والمؤسِّسون الآخرون، أفراد عائلاتهم وأقرباءهم وأصدقاءهم وأبناء بلداتهم، كما قدّموا دعمًا مماثلًا لعدد كبير من الفلسطينيين في الشرق الأوسط، وذلك من خلال التوظيف والنشاط الخيري.

اتّخذ تعاطي العائلة الفلسطينية مع المعضلة الناجمة عن الحرب أشكالًا مختلفة. وخير مثال على ذلك تجربة عبد المحسن القطّان[4]. عندما سقطت يافا بأيدي الصهاينة، كان القطّان في السنة الأولى في الجامعة الأميركية في بيروت، فكان منقطعًا عن يافا وعائلته. استمرّ طوال أيام في التردّد إلى مرفأ بيروت لرؤية إذا كانت عائلته على متن أحد المراكب التي تحمل آلاف اللاجئين. كان يسأل الآتين من يافا عن والدته وأشقّائه. أخيرًا، وصلته أنباء عن وصولهم سالمين إلى عمّان. ولدى الاجتماع بهم في عمّان قرّر ترك الجامعة والعمل لإعالة أسرته، كما فعل آلاف الطلاب الفلسطينيين، بيد أن والدته أصرّت على تحقيق أمنية والده المتوفّي. فوالده الذي كان جنديًا في الجيش العثماني لم يتلقَّ أي تعليم نظامي، وكان يرغب في تعليم أولاده. كانت أمّه تردّد على الدوام: «كيف نحطّم قيد الفقر إذا كان قيد الجهل يستمرّ بعد كل صدمة؟» على الرغم من الصعوبات، عاد القطان إلى الجامعة الأميركية في بيروت.

الحفاظ على هُوية سياسية

على الرغم من التكيّف الناجح للوافدين الأوائل مع الأوضاع المادّية الصعبة للتهجير، بدا التكيّف النفسي مستحيلًا. ففي كل يوم كانوا يتذكرون

(4) عبد المحسن القطان، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

خسارة الوطن المفجعة. وكانت الصلوات اليومية للفلسطينيين، المسلمين والمسيحيين، تُرفع دومًا ابتهالًا من أجل العودة إلى فلسطين.

على النقيض من تجربة الشتات اليهودي، لم يُقطَع الشتات الفلسطيني كليًا عن الوطن الأم، لأن ما يزيد على 50 في المئة من الفلسطينيين لا يزالون يعيشون في فلسطين، بينما نسبة كبيرة تعيش على تخومها في الدول المحيطة. بالنسبة إلى فلسطينيي الكويت، بما في ذلك النُخبة التي وصلت في البداية، بقيت فلسطين «في قلب أحلامهم»؛ والشتات في الكويت أصبح يومًا بعد يوم وطنًا ثانيًا إلى أن تتهيأ أحوال عودتهم، ففي نظرهم بقيت العلاقة مع فلسطين أساسية لوجودهم واستمراريتهم كجماعة.

إن الهوية الفلسطينية تتمحور حول مسألتين أساسيتين: الأولى، مقاومة المشروع الصهيوني الهادف لإجلاء الشعب الفلسطيني من وطنه في ظلّ استمرار الرابطة التاريخية والإنسانية مع فلسطين أرضًا وتاريخًا؛ هذه المسألة تعود ثانية وتخلق بين الفلسطينيين روابط عديدة تقوم في عمقها على حالة الخسارة التي سببتها النكبة وضرورة تغير الواقع الناجم عنها.

إن وجود عشرات الكنوز الدينية والمزارات والتاريخ الكثيف في فلسطين، كالمسجد الأقصى وكنائس القيامة والمهد والبشارة، ومدن تاريخية كالقدس ويافا والناصرة وطبريا والخليل وبيت لحم، يجعل الارتباط بالارض المقدّسة عاملًا لنوع من الارتباط يصعب فك عُراه، فالثقافة الفلسطينية في الشتات تتمحور حول فلسطين كحالة ذهنية ومفهوم ووطن.

تزامنت عوامل الشعور المستمر بالخسارة والظلم مع تشكّل الهوية السياسية الفلسطينية بعد عام 1948. بحلول منتصف الستينيات، كان الفلسطينيون يعانون غياب القيمة السياسية والاجتماعية والثقافية بسبب التفكّك السياسي والاحتلال المتواصل لبلادهم. فمهما أصبح الشخص ناجحًا، أو مهما كانت الشبكة العائلية متماسكة، كان الفخر والكرامة الوطنيان يتعرّضان دائمًا للإذلال والمهانة. أصبح الفلسطينيون كجماعة على الهامش سياسيًا، وعرضة

لتلاعب الدول العربية بهم. وهكذا نشأ نوع من «التبعية» البغيضة في علاقتهم مع العالم العربي.

كان هذا التهميش السياسي الذي لم يعرفه الفلسطينيون قبل عام 1948 سببًا في إحباط شديد. فقبل عام 1948، كانت للفلسطينيين أحزاب سياسية، حياة سياسية، مؤسّسات اجتماعية وثقافية ومهنية مختلفة، التي لم تكن موجودة آنذاك في العديد من أقطار العالم العربي. وفي مطلع الستينيات، بعدما انتظر الفلسطينيون السياسة العربية أكثر من عقد لإيجاد حلّ لمشكلتهم، بدأوا بتثبيت وجودهم السياسي، كما بدأ المزيد منهم فقدان ثقتهم بالدول العربية في تعاطيها مع المسألة الفلسطينية. لقد أصبح واضحًا لهم أنهم إذا لم ينخرطوا بفاعلية في رسم مستقبلهم السياسي، فسيبقون بلا حقوق وخارج دائرة الإنسانية مطوّلًا.

بحلول عام 1964، بات الفلسطينيون في الكويت وبلدان انتشارهم الأخرى مقتنعين بأنهم بحاجة إلى إنعاش حياتهم السياسية ومؤسساتهم الاجتماعية والثقافية والمهنية، فأكبّوا على إعادة بناء حياة سياسية مستقلّة. تمثّل ذلك في دعم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، أملًا منهم في استعادة حقّهم بوطنهم الأم. هذا التطوّر عنى عمليًا أن روح الانتظار التي سادت في الخمسينيات بدأت تتحوّل لروح التمرّد والثورة، وقد تُوّج ذلك بانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة مطلع عام 1965.

تُظهر الأمثلة التي تُقدِّمها العيّنة المستخدمة في هذه الدراسة كيف عبّر أعضاء النُخبة الجديدة عن الهوية السياسية. فعلى سبيل المثال، انضم عبد المحسن القطان، مؤسس شركة الهاني، إلى المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان الفلسطيني في المنفى) منذ تأسيسه. وانتُخِب رئيسًا للمجلس في دورة عام 1969، وقدّم أيضًا دعمًا مادّيًا مهمًا لمنظمة التحرير الفلسطينية والقطاع التربوي الفلسطيني، وشارك بفاعلية في إنشاء بعض أهم مؤسّسات الشتات الفلسطيني. كما دعى عبد المحسن القطان لإنشاء مؤسسة التعاون في العام 1982. كانت تلك مبادرة منه بالتنسيبق مع شخصيات فلسطينية من قطاع الأعمال الرأسمالي في مناطق مختلفة، كمنيب المصري وحسيب

الصباغ. وبالفعل أُنشِئت مؤسسة التعاون التي تُعنى بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية في فلسطين كلها، إضافة للحفاظ على الهوية والتراث. انضم للمبادرة سعيد خوري والمفكرَين إداورد سعيد وإبراهيم أبو لغد، وانضم إليهم هاني القدّومي ومجموعة مميزة من أصحاب الأعمال. وقد اتفقوا معًا على أن يكون مقر التعاون في سويسرا لتفادي الضغوط العربية. ولم تقتصر مؤسسة التعاون على ذلك الجيل المؤسس، فقد حمل رسالتها الجيل الثاني والثالث من رجال ونساء الأعمال، ومثَل ذلك الجهد نبيل هاني القدّومي. لقد سعى نبيل عبر جهد متواصل منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين لدور قيادي في مؤسسة التعاون للجيل الثاني من رجال ونساء أعمال. في هذا أصبح نبيل رئيس مجلس الأمناء الأول من الجيل الثاني بين عامي 2008 و2014.

سعيد خوري من شركة «CCC»، أصبح عضوًا في الصندوق القومي الفلسطيني الذي يُشرف على الموازنة السنوية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث وفّرت شركته دعمًا قيّمًا للمنظمة، وكذلك للنشاط التربوي والثقافي الفلسطيني. وهذا ينطبق بصورة عميقة على شريكه حسيب الصباغ الذي لازَم مراحل العمل الفلسطيني مع ياسر عرفات، وأصبح عضوًا في اللجنة التفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهاني القدّومي الذي أسس شركة رائدة لاستيراد الأدوية والمعدّات الطبّية، أصبح عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام 1964، وقدّم مساهمة نوعية لحركة فتح في الكويت في مطلع الستينيات (في الأيام الأولى لانطلاقتها).

أصبح خير الدين أبو الجبين، وهو مدرِّس من الوافدين الأوائل إلى الكويت، رئيس المؤتمر الفلسطيني في الكويت في آذار/ مارس 1964، كان نائبه يحيى غنّام الذي أدّى دورًا مهمًا في المجال الزراعي. كان المؤتمر الفلسطيني يمثّل الجالية الفلسطينية عبر تنظيم انتخابات عامّة لرفع مطالب فلسطينيي الكويت إلى أحمد الشقيري، الذي كان يستشير الجوالِ الفلسطينية حول تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية. كما أصبح أبو الجبين أوّل ممثّل لمنظمة التحرير الفلسطينية في الكويت (بين عامي 1965 و1969)، وعضوًا في الصندوق القومي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني.

قدّم ثلاثة أفراد آخرين من هذه العيّنة على وجه الخصوص مساهمة سياسية كبيرة. الأول هو خالد الحسن الذي شارك في تأسيس حركة فتح، وأصبح عضوًا في لجنتها المركزية، وقياديًا في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ترأس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، وأدار قسم الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية. والثاني هو وجيه المدني الذي انضم إلى الجيش الكويتي في عام 1953. وفي أيلول/ سبتمبر 1964، عيّنه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قائدًا أعلى لجيش التحرير الفلسطيني الذي كان قد تشكّل حديثًا. وقد نُقِل المدني من منصبه في الجيش الكويتي بموجب اتفاق مسبق مع أمير الكويت حينها، عبد الله السالم الصباح. يُسجَّل للمدني أنه بنى جيش منظمة التحرير الفلسطينية من الصفر. وقبل مجيئه للكويت بعد نكبة فلسطين، أسّس منظمة فدائية تُعرَف بـ «أبطال العودة» انضمّت لاحقًا إلى منظمات أخرى شكّلت معها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

الشخصية الثالثة هي سلوى أبو خضرا، التي أثّرت تأثيرًا مهمًّا في مشاركة النساء في الوطنية الفلسطينية. كانت أبو خضرا من أولى الناشطات في الجالية الفلسطينية في الكويت. وكان تحدّيًا كبيرًا لها أن تحافظ على عضويّتها السرّية في حركة فتح بين عامي 1966 و1967، إذ كانت الحركة تعمل سرًا حينها. خلال تلك المرحلة كان يصعب على النساء حتى حضور اجتماعات، فكيف إذن بالعودة في ساعة متأخّرة بعد الاجتماع. بعد عام 1976 وصعود الحركة الوطنية الفلسطينية، تغيّر هذا الوضع من نواحٍ عدّة. في هذا السياق، كانت أبو خضرا جريئة في الجهد الذي بذلته للمساعَدة في إنشاء معسكرات التدريب الأولى للنساء الفلسطينيات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي حالات عدّة، كانت مقنعة جدًا للعائلات الفلسطينية المحافظة التي كانت تعترض على سفر بناتها إلى سورية أو الجزائر أو لبنان للعمل في المخيمات التدريبية أو الكشفية الصيفية الفلسطينية.

كما شاركت أبو خضرا مع ميسّر شاهين في الستينيات في تأسيس الفرع الكويتي من الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات، الذي أصبح الأكثر فاعلية بين

المؤسسات والاتّحادات الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الكويت؛ مما يعكس دور المرأة في المجتمع الفلسطيني الجديد، وخاصة في الكويت، حيث طبقة وسطى كبيرة ومتوقّدة، وحيث الفرصة للتفكير في القضية الوطنية من مكان بعيد عن ساحات القتال والجبهات على الحدود. فضلًا عن ذلك، أنشأت أبو خضرا، انطلاقًا من مدرسة الحنان التي أسّستها، مركزًا فلسطينيًا كان له تأثيرًا كبيرًا في الوعي الوطني لدى جيل كامل من الشابّات والشبّان. وفي مطلع السبعينيات، أصبحت عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، والأمين العام للاتحاد العام للنساء الفلسطينيات في العالم.

شارك الأشخاص الآخرون في العيّنة في سلسلة من الاتّحادات والنقابات والجمعيات، مثل نقابة الأطبّاء (1968)، ومنظّمة الهلال الأحمر الفلسطيني (1969). ساعد العديد منهم في إنشاء صندوق التعليم العالي الفلسطيني في عام 1961، الذي ساهم في تعليم مئات الطلاب في الجامعات وكلّيات الدراسات العليا. وكذلك كانت لأفراد العيّنة مشاركة فاعلة أو دعم مالي في عدد كبير من المؤسّسات المماثلة؛ المحلية في الكويت أو المنتشرة في الشتات.

علاوةً على ذلك، شكّلت هذه العيّنة الجسر الأول بين منظمة التحرير الفلسطينية والكويت. وكان العديد من أعضاء هذه المجموعة يشكّلون صلة الوصل الأولى بين منظمة التحرير الفلسطينية وناشطي حركة فتح التي كانت تعمل سرًّا في مطلع الستينيات من جهة، والقادة الكويتيين من جهة أخرى. وليس غريبًا أنه في مكان مثل الكويت، وفي بيئة كبيئتها الفكرية والاجتماعية، ستجد حركة فتح، السرية آنذاك، مكانًا لها؛ بل إن بعض قادتها الأهم سيكونون قد وجدوا طريقهم إلى الكويت للبدء في التفكير والتخطيط لتفجير ثورتهم، كذلك للبدء بالعمل في مقاولات وأعمال تساهم في تحقيق الإمكانات المالية التي ستستخدم لمصلحة المقاومة في مراحلها الأولى، إذ وصل إلى الكويت ياسر عرفات، أبو إياد (صلاح خلف)، خالد الحسن، سليم الزعنون وآخرون، وعقدت «فتح» مؤتمرها الأول قبل عام 1965 في الكويت. من هنا، يمكن

القول إن المجموعة الفلسطينية في الكويت كانت صاحبة أهم تأثير في الحركة الوطنية الفلسطينية.

أنماط البقاء الأوّلية: سياق مقارَن

لم يكن الوافدون الأوائل من الذين انتقلوا إلى الكويت ودول خليجية أخرى بعد عام 1948 ينتمون في أغلبيتهم إلى النُخبة الفلسطينية التقليدية؛ الاقتصادية والسياسية والمالكة للأراضي. في الواقع، فقدت النُخبة السابقة من العائلات القوية المتنفذة في القدس وحيفا ويافا وطبريا واللد والرملة وصفد وعكا وغيرها مصادر نفوذها التقليدية بعد عام 1948، إذ كانت تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية، وقد أثّر هذا التغيير المفاجئ وخسارتها لسلطتها في خياراتها الفورية.

إثر حرب 1948، خلال المرحلة الأهم في نمو أنماط البقاء والولادة من جديد لدى الفلسطينيين، أبدت العائلات صاحبة النفوذ في فلسطين ثقة غير مبرّرة بإيجاد حلّ سريع من شأنه أن يسمح للفلسطينيين بالعودة وتقرير المصير. اعتقد كثرٌ بينهم أن الإسرائيليين سيُضطرّون في غضون أشهر - أو سنة أو سنتين في أقصى الأحوال - إلى الإذعان لقرارات الأمم المتحدة وضغوط دولية أخرى ويسمحون للفلسطينيين بالعودة. وتعزّزت هذه الثقة المفرطة بفعل قدرة أفراد هذه النُخبة على كسب معيشتهم من استثماراتهم، بانتظار أن يُتوصّل إلى مثل هذا الحل. كان الانتظار لسان حال النُخبة التقليدية.

لكن، تبيّن أن هذا السلوك مؤذٍ لهذه الطبقة من الناس؛ إذ تقلّصت استثماراتها، وتضاءلت آمالها، وتزايدت مسؤوليّاتها، فأصبحت حاجتهم إلى العمل ملحّة بقدر حاجة المجموعات الاقتصادية الاجتماعية الأخرى. وقد اختار كثرٌ العمل في أماكن قريبة من فلسطين كي يتمكّنوا من العودة في حال سنحت الأوضاع. وكانت لبعضهم صِلات عربية فتحت أمامهم فرصًا اقتصادية وتجارية وسياسية. وكانت لآخرين استثمارات كبيرة تبيّن أنها مفيدة في إطلاق أعمال تجارية. فكما تؤكّد باميلا سميث، أبلى بعض أفراد هذه الطبقة بلاءً حسنًا

في البلدان المحيطة بفلسطين، ولا سيما أولئك الذين نقلوا أموالهم قبل حرب 1948 إلى لبنان والأردن[5].

لكن هذا الأمر يبقى في إطار نسبي. فمن خلال انتظار الحل في العواصم العربية، عانى الجزء الأكبر من هذه الطبقة تراجع تأثيره ومقتنياته المالية ونفوذه. بدأت منازل بعضهم الموقتة، في لبنان وسورية، التي كانت تعجّ بالزوار تعاني من قلة السائلين. شيء ما بدأ يتغيّر. رويدًا رويدًا خسروا الموقع القيادي في المكوّنات الثقافية والسياسية والاقتصادية والفكرية لسياسة البقاء الفلسطيني مع انتقال هذا الموقع إلى قوّة اجتماعية مختلفة من المتعلّمين وحملة الشهادات من المُعدمين المستعدين للعمل ليل نهار بروح عصامية لبناء حياة كريمة في أماكن بعيدة كالكويت ومنطقة الخليج.

برزت النُخبة االمتعلّمة الرائدة في الواجهة؛ النُخبة التي أتت أولًا إلى الكويت بدأت تمثّل نُخبة جديدة للفلسطينيين، بل إن الوطنيون الذين أنشأوا الحركة الوطنية الفلسطينية في ما بعد في أواسط الستينيات، كما الكتّاب والمفكّرون والشعراء من الطبقتين الدنيا والوسطى، ارتبطوا بضرورات العمل في الأماكن البعيدة، كالكويت، بهدف إعادة بناء الذات. شكّل تحدّي البقاء، وكذلك ردّة الفعل ضدّ إخفاقات العائلات الأساسية السابقة، حوافز للقوى الفلسطينية الجديدة ذات الحس العصامي. في الفصل التالي سرد لتجارب شرائح أخرى من الطبقات الشعبية التي جاءت إلى الكويت في الفترة نفسها، وبشكل خاص في الخمسينيات من القرن العشرين.

لهذا، بالإمكان الاستنتاج أن الرواد الأوائل الذين أتوا إلى الكويت شاركوا، من دون علم منهم، في تحوّل اجتماعي واسع شمل طبقات وتشكيلات المجتمع الفلسطيني التقليدي. كان معظم أعضاء النُخبة المثقّفة الذين أتوا أولًا إلى الخليج من الطبقتين الوسطى أو الدنيا. وكان معظمهم حائزين على شهادة ثانوية وجامعية بالإضافة لمعرفة باللغة الإنكليزية، كما كانت لبعضهم تجربة

---

(5) Smith: *Palestine and the Palestinians*, pp. 112-143; «The Palestinian Diaspora, 1948-1985,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 15, no. 3 (Spring 1986), pp. 90-108.

في العمل، ولم تكن لديهم استثمارات خارج فلسطين. لم يكونوا يملكون شيئًا عندما انتهت الحرب. كانوا بحاجة إلى البدء من جديد لتحمّل مسـؤوليات عائلاتهم الكبيرة. وقد منحتهم خبرتهم في العمل وتحصيلهم العلمي وكونهم من فئة الشباب، الموقع الأوّل في العثور على وظائف وبناء هيكليّة الشتات.

ينطبق ذات الأمر، بنسب متفاوتة، على أبناء الطبقة المتنفذة، خاصة حملة الشهادات العليا في الطب والسياسة والاقتصاد، إن وجدوا في المؤهل العلمي ما يساعدهم في حياة جديدة بعد أن فقدوا المال والأرض والنفوذ. من خلال إرادة الإنجاز، كما يقول إدوارد سعيد، «أسّسوا في الواقع مجتمعًا، إنما ليس في فلسطين [...] السمة الأبرز في هذا المجتمع الذي نشأ في المنفى هي برجوازيّته النافذة»[6].

كان الوافدون إلى الكويت والخليج في أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن العشرين، والذين عُرضت تجاربهم في هذا الفصل والفصل السابق، رجالًا ونساءً، عصاميّين يتمتّعون بإرادة وذكاء استثنائيَّين. قبلوا أحوال العيش القاسية في الكويت وتحمّلوها، الأمر الذي لم تُبدِ النُخبة السابقة التي بقيت في محيط فلسطين بانتظار حلّ استعدادًا للقيام به. يشرح حسين قلعاوي الذي وصل إلى الكويت في عام 1950 وافتتح فندق قصر الشرق، ثاني فندق عصري يُشيَّد في الكويت، فيقول: «في حيفا، خسرت عملي الذي كان عبارة عن تجارة أسّسها جدّي وتوسّعت في أيامه وأيام والدي. خسرت كل شيء، العمل والميراث وبلدي. كان عليّ أن أبدأ من الصفر. كان جيلي عصاميًا»[7].

بيد أن هذه الشريحة الجديدة من الفلسطينيين وجدت أن المنظومة التقليدية التي كانت سائدة قبل عام 1948، والتي كانت تعتمد على العائلات المتنفذة والأملاك لحماية الامتيازات الفردية، لم تعد موجودة كنتيجة لتجربة

---

(6) Edward Said, *After the Last Sky*: Palestine Lives, with Photographs by Jean Mohr (New York: Pantheon Books, 1986), p. 120.

(7) حسين قلعاوي، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

المنفى، فكان التعليم والاجتهاد في العمل هما التذكرتَين الجديدتين للبقاء. ما بنوه في الشتات كان هيكليّة جديدة مستندة إلى الكفاءة. وفي الوقت نفسه، لا تنفصل هيكلية الشتات الفلسطيني الجديدة عن العائلة. فقد أعادت النُخبة المثقّفة الصاعدة، التي وصلت أولًا إلى الكويت ثم إلى منافي ومناطق أخرى، بناء الشبكة الاجتماعية والعائلية.

الفصل الخامس

نكبة الفلاحين والشتات

من بين شرائح المجتمع الفلسطيني المختلفة، دفع الفلاحون والريفيون الفلسطينيون الثمن الأغلى جراء النكبة، إذ عاشوا إرباكًا أكثر حدّة، وكانت الخيارات المتاحة أمامهم بعد اللجوء أكثر محدودية من تلك المتوافرة لمجموعات اللاجئين الفلسطينيين الأخرى من الأعلى تحصيلًا علميًا من سكان المدن. بعد عام 1948، وُضِعت الأكثرية منهم في مخيمات لاجئين، ومن لم يُقتلَعوا من جذورهم، أي سكان الضفة الغربية، تكبّدوا ضربة اقتصادية قويّة، فلم يكن معظمهم يجيد العمل سوى في الزراعة، مع العلم أن بعضهم عمل في الصناعات الساحلية الفلسطينية.

كان الفلاحون الفلسطينيون مرتبطون بقوّة بالأرض والمجتمع، وقد استمدّوا هذا الرابط من حياتهم في القرية نفسها وعلى قطعة الأرض نفسها لقرون طويلة. كانت العائلات تعيش معًا في المنزل نفسه - الوالد والوالدة والأولاد المتزوِّجون - فكانت العائلة الموسَّعة هي الشكل الاجتماعي الطاغي لدى الفلاحين حتى عام 1948. كان لكل شخص مكان في المنظومة العائلية، وكان الجميع بحاجة ماسّة إلى الحفاظ على مجتمع يتمحور حول عائلات تتشاطر قرية واحدة[1]. حتى عندما غادر كثرٌ منهم القرية قبل عام 1948 للعمل في مدينتَي حيفا ويافا الساحليتين، أو في منشآت بريطانية على الساحل الفلسطيني، كانت الأغلبية تتنقّل يوميًا من قريتها إلى العمل، وتمضي العطل والمواسم الزراعية في القرية مع عائلاتها[2].

شكّل الفلاحون الفلسطينيون المجموعة الكبيرة الثانية التي وصلت إلى الكويت في مطلع الخمسينيات. كانت لديهم مشكلات مختلفة وأكثر صعوبة من تلك التي واجهتها الفئة المدينية الإدارية والمتعلّمة الأولى. كان عليهم أن يتعلّموا التأقلم مع العمل في المدينة التي تقع وراء الأفق والصحاري البعيدة. كان معظمهم يعمل في الأرض ليوم النكبة واللجوء الكبير. كي يعيشوا ويستمرّوا في الكويت، كان عليهم ألّا يبقوا فلاحين ومزارعين كما اعتادوا عبر

---

(1) Sayigh, *Palestinians*, pp. 13-14.

(2) Ibid.

أجيال متلاحقة. هكذا تحوّل الكثير منهم، خاصة من الشبان، إلى طبقة دنيا تنشد عملها وقوتها اليومي كعمال وبناءين. على الرغم من أن التركيز في هذا الفصل سيكون حصرًا على الفلاحين، إلا أن عددًا كبيرًا من الفقراء أو اللاجئين من أبناء المدن ممن فقدوا كل شيء ولم يمتلكوا القدرات التعليمية التي تسمح لهم بنيل وظيفة اتّبع الإستراتيجيات نفسها.

ابتداءً من عام 1948، طوّر الفلاحون المهجَّرون إستراتيجيات للبقاء، وظهرت أنماط عدّة من التأقلم، كما كان الحال مع النُخبة المتعلّمة والمثقفة، فشكّل كل واحد من هذه الأنماط ردًّا على الأحوال التي اصطدموا بها بعد عام 1948. ويتيح التركيز في هذا الفصل على هذه الاستجابات فهمًا أفضل للتطوّرات اللاحقة التي طرأت على سياسة البقاء الجماعي الفلسطيني.

لقد اضطُر الفلاّحون إلى سلوك طريق محفوفة بالمخاطر للعثور على عمل لتأمين الحاجات الأساسية لأنفسهم ولعائلاتهم. كانت الرحلة الطويلة إلى الكويت في الخليج عبر خط التهريب تمثّل الخطر الأساس الأوّل عليهم. فالمجيء الشرعي إلى الكويت لم يكن ممكنًا للأغلبية نظرًا لصعوبة استصدار موافقة بريطانية، بصفتها الدولة المسؤولة عن الهجرة للكويت في ذلك الزمن قبل استقلالها. كان المسؤولون البريطانيون يعتقدون بأن الفلسطينيين، رغم حاجة الكويت في بدايات نهضتها، سينقلون معهم لغتهم الغاضبة ضدّ بريطانيا أينما حلّوا. ما إن وصل الفلاحون إلى الكويت حتى بحثوا عن أقاربهم وأبناء قراهم الذين وصلوا قبلهم بأشهر. وهكذا، استندت إستراتيجيتهم الأولى للبقاء إلى الشبكات القروية والعائلية الشخصية.

على الرغم من أن الروابط مع العائلات القروية الآتية من فلسطين أدّت دورًا حاسمًا في عثور الفلاحين الذين وصلوا لاحقًا إلى الكويت على وظائف، إلا أنه كانت للنخبة الإدارية والمتعلّمة الفلسطينية مشاركة ناشطة أيضًا في هذه العملية.

في ما يأتي سرد للتجارب التي عاشها الفلسطينيون الريفيون وأبناء فقراء المدن الذين لجأوا إلى الضفة الغربية، بالإضافة إلى سكان الضفة الغربية الذين

اختاروا الهجرة إلى الكويت، وتوضيح لأساليب الصمود الأولى التي استعانوا بها. أغلبية الفلسطينيين الذين وصلوا مباشرةً بعد النُخبة المتعلّمة كانوا من الضفة الغربية (لاجئون ومقيمون). شكّلت هذه الفئة، مع أفراد عائلاتهم الذين وصلوا عبر التهريب أو بصورة قانونية في الستينيات والسبعينيات، حوالى 60 في المئة من الجالية الفلسطينية الناشئة في الكويت.

الفلاحون في الضفة الغربية بعد عام 1948: الإطار

عندما حطّت الحرب رحالها وبدأت نتائج النكبة التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني تتّضح، تعرّضت الضفة الغربية لأزمة اقتصادية رهيبة. فقد تدفّق اللاجئون إلى الضفة الغربية بأعداد هائلة (وهي الجزء المتبقي من فلسطين الشرقية والذي ضمّه الملك عبد الله –ملك الأردن– لمملكته في عام 1949). وأقام 363,689 لاجئًا بحثوا عن الملاذ والحماية في الضفة الغربية، في المخيمات والقرى والمدارس والمساجد[3]. فأصبحوا عبئًا على اقتصادها وسكانها البالغ عددهم 400,000 نسمة.

إلى جانب المشكلات التي تسبّب بها تدفّق اللاجئين، عاد الآلاف من أبناء الضفة الغربية الذين كانوا يعملون في مدن فلسطينية ساحلية سقطت تحت الاحتلال الإسرائيلي إلى قراهم، مما تسبّب بمزيد من الاكتظاظ[4]. فضلًا عن ذلك، قُطِعت الضفة الغربية، لأول مرة، عن البحر الأبيض المتوسّط وحيفا ويافا وبقية المراكز الاقتصادية في فلسطين. لطالما اعتمدت الضفة الغربية، وهي منطقة جبلية، على السهول الساحلية لاستخدامها في زرع المحاصيل، كما اعتمدت على موانئ فلسطين لتصدير منتوجاتها.

تعرّضت بلدات جنين وطولكرم وقلقيلية والقرى المحيطة بها لضربة

---

(3) TEAM International, «The Economic and Social Situation and Potential of the Palestinian Arab People in the Region of Western Asia,» The United Nations Economic Commission for West Asia, 1983, p. 71.

(4) هاني حوراني، «مقدمات نشوء الطبقة العاملة والحركة النقابية في الأردن (1950–1957)»، **شؤون فلسطينية**، العدد85 (كانون الأول/ ديسمبر 1978)، ص 80.

قاتلة، إذ كانت تعتمد على الأراضي الواقعة في السهول والوديان التي استولى عليها الإسرائيليون في عام 1949 عقب إبرام اتفاق رودس مع الأردن، فقد وسّعت إسرائيل حدودها من الجهة الأردنية، ما أدّى إلى خسارة الأراضي والوديان الخصبة كلها التي كانت ملكًا لتلك للبلدات والقرى[5]. حتى إن بعض القرى، على غرار بيت صفافا، قُسمت لقسمين؛ فاحتلّ الإسرائيليون نصفها وتركوا النصف الثاني تحت السيطرة الأردنية.

علاوةً على ذلك، هطلت كمية ضئيلة من الأمطار بين عامي 1949 و1951، مما أدّى إلى تلف الجزء الأكبر من الزراعة المتبقّية في الضفة الغربية. يتذكّر عبد الإله قاسم كم كانت نشأته صعبة في قرية سنجل في الضفة الغربية منذ عام 1948 حتى مطلع الخمسينيات. اشتهرت قريته بأصناف العنب التي تنمو فيها، لكنها خسرت فجأةً كل شيء عندما قضى وباء على العنب كله. يُسمّي الفلاحون هذه المرحلة «سنوات البلح»، فقد كانت الحكومة العراقية ترسل إليهم البلح لإغاثتهم[6]. كان الناس بالكاد يستطيعون تأمين الحدّ الأدنى من قوتهم.

كانت أعداد كبيرة من اللاجئين تحاول يوميًا العودة إلى منازلها وقراها المحتلّة في فلسطين[7]. لكن كان يُقبض عليهم من الإسرائيليين دائمًا فيُطردون، أو يُقتلون في حالات أخرى. كانت الدوافع لعبور الحدود مختلفة؛ فقد أراد كثرٌ العودة نهائيًا إلى فلسطين بأي ثمن، في حين كان آخرون يسعون إلى الاطمئنان على ممتلكاتهم التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية. وكان البعض الآخر يعود لإحضار الطعام والفرش لعائلاتهم من منازلهم المهجورة[8].

---

(5) تكررت الروايات ذاتها حول هذه الخسارة في المقابلات الميدانية التي أُجريت خلال هذا البحث. لكن دراسة آفي بلاسكوف توضح الأمر من زاوية أكاديمية:
Avi Plascov, «The Palestinians of Jordan's Border,» in: Owen (ed.), *Studies in the Economic*, pp. 203-206.

(6) عبد الإله قاسم من سنجل، مقابلة شخصية (ومع فلاحين كانوا يعيشون في الضفة الغربية في ذلك الوقت)، الكويت، صيف 1985.

(7) Simha Flapan, «Israelis and Palestinians: Can They Make Peace?,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 15, no. 1 (Autumn 1985), p. 27, 58.

(8) للاطّلاع على دراسة موثّقة عن موضوع منع الفلسطينيين من العودة، يُنظر:=

عندما منعت إسرائيل العودة منعًا باتًا، وباتت الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية لا تُطاق، سعى اللاجئون وسكان الضفة الغربية على حدٍ سواء إلى إيجاد طرق للعيش تسمح لهم بتحمّل النكبة التي حلّت بهم. أصبح مصير عائلات بكاملها في أيدي الشبّان الذين كانوا قادرين على السفر والعمل، إذ تنوّعت أنماط الحركة السكانية فيما راح الناس يحاولون الهروب من المأزق الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. إلى جانب الانتقال إلى مدينة عمّان، تطوّر خطّان في الهجرة: **الأوّل** في قرى القدس ورام الله وبيت لحم، حيث واصل الفلسطينيون بأغلبيتهم الكبرى الهجرة إلى الولايات المتحدة؛ **الثاني** هو من مناطق نابلس الجبلية وجنين وقلقيلية وطولكرم إلى الخليج.

كان مسيحيون كثر في طليعة الهجرة من رام الله وبيت لحم والقدس إلى الولايات المتحدة. إذ دشّنوا طريق الهجرة باتّجاه الولايات المتحدة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، حيث أفاد المسلمون الذين كانوا يعيشون في البلدات والقرى نفسها من روابطهم مع الأصدقاء المسيحيين والأقرباء الذين هاجروا قبلهم، إذ ساعدتهم في السفر إلى الولايات المتحدة[9]. وتوجّه سكان بعض القرى في تلك المنطقة، مثل سلواد، حصرًا إلى الخليج الذي كان الوصول إليه أسهل بكثير ويمكن التأقلم فيه بسهولة أكبر.

إن أغلبية العمّال غير المحترفين والفلاحين وفقراء المدن ممن دفعوا ثمن النكبة، والذين كانوا يعيشون في الضفة الغربية، وجدوا الملاذ الوحيد الذي يبحثون عنه في الامتداد الطبيعي للجغرافيا والثقافة والتاريخ الذي كانت تؤمّنه الكويت، إذ كانوا قد سمعوا عن الكويت ونفطها وفرص البقاء المتاحة هناك.

= Morris, «The Harvest of 1948 and the Creation of the Palestinian Refugee Problem,», pp. 671-685;

يُنظر أيضًا:

Nazzal, pp. 28-64;

Sayigh, *Palestinians*.

(9) اكتشفت خلال أبحاثي أن الفلاحين الآتين من هذه المنطقة لم يكونوا موجودين بأعداد كبيرة في الكويت كما في باقي الضفة الغربية. أطلعني عبد الإله قاسم على روايات كثيرة عن نزعة الهجرة إلى الولايات المتحدة. فقد كان يعمل محقّقًا في شرطة مرقاب، المنطقة الكويتية التي أقام فيها معظم الفلاحين الفلسطينيين، مما سمح له بالاطّلاع على قدر كبير من المعلومات المفيدة.

خط التهريب إلى الكويت

لنتمعّن في هذه القصة للروائي الكبير غسّان كنفاني والذي عاش أعوامًا ستة ضمن محطته الكويتية وهو شاب في خمسينيات القرن العشرين:

«لي ابن عم يدعى حسنين، هُرّب مرّة عبر الحدود، وبعد مسير أكثر من عشر ساعات، حَلَّ الظلام... عندها أشار المُهرّب إلى مجموعة من الأضواء البعيدة وقال: تلك هي الكويت.. تصلونها بعد مسيرة نصف ساعة... أتدري ما الذي حدث؟ لم تكن تلك الكويت.. كانت قرية عراقية نائية! أستطيع أن أروي لك آلافًا من القصص المشابهة. قصص رجال تحولوا إلى كلاب وهم يبحثون عن نقطة ماء واحدة يغسلون بها ألسنتهم المشقّقة... وماذا تحسب أنه حدث حين شاهدوا خيام البدو؟ لقد اشتروا جرعة الماء، بكلّ ما يملكون من نقود أو خواتم زواج أو ساعات...»[10].

في البداية، لم يكن أمام الفلاحين من وسيلة لبلوغ الكويت سوى عبر الطريق السرية الخاصة بالتهريب. لم تكن أغلبية الفلسطينيين تملك أوراقًا ثبوتية كي تُقدِّمها للقنصلية البريطانية في القدس أو بغداد التي كانت مسؤولة عن إصدار تأشيرات السفر بموجب إجراءات صارمة في الفترة التي كانت فيها الكويت محميّة بريطانية. ولم يكن للفلاحين ما يقدّمونه باستثناء اعتزازهم بجذورهم والوعد بالتأقلم، والتعلّم بسرعة، وإثبات قدراتهم في العمل في الكويت كما سبق أن فعلوا في الريف الفلسطيني. لم يكن لدى معظم الفلاحين واللاجئين معارف لمساعدتهم؛ كان أقرباؤهم بشكل عام مغلوبين في أمرهم، مثلهم تمامًا.

على غرار النُخبة المتعلّمة والإدارية التي أتت أولًا إلى الكويت، كان معظم الفلاحين الساعين للمجيء للكويت شبّانًا في مطلع العقد الثالث، ومنهم من في سنّ المراهقة وأواخر العقد الثاني من العمر. وهؤلاء الأشخاص، كيفما نظرنا إلى تجربتهم الإنسانية، هم من أنقذوا في نهاية المطاف عائلاتهم

---

(10) كنفاني، «رجال في الشمس»، ص 111–112.

وإخوتهم وأهلهم من نتائج كارثة وهزيمة عام 1948[11]. فكما كانت الحال مع النُخبة المتعلّمة، اعتمد الشبّان على الشبكة العائلية الفعلية والشبكة العائلية الموسّعة التي انبثقت من الأزمة.

في هذا كلّه، تظهر بوضوح قوّة العائلة ودورها في ضبط السلوك الفردي وتحفيزه. بالنسبة إلى أغلبية الآتين عبر طريق التهريب الخطِرة، كان الدافع وراء انتقالهم هو مسؤوليات عائلية والحاجة إلى تحسين حظوظهم الاقتصادية.

بناءً عليه، أصبح الانضواء تحت حملة تهريب مسألة مهمّة جدًا للعائلة الفلسطينية. ولدى وصولهم، يكون بعض أفراد العائلة ممن سبقوهم إلى الكويت جسرًا بين الطرف المرسِل والطرف المتلقّي. كان أعضاء العائلات الذين رحلوا إلى الكويت يرسلون معلومات عن الرحلة لأنسبائهم في القرية. وكانوا يصفون الرحلة وتكاليفها، ويذكرون حتى أسماء من ساعدهم في الطريق لتفادي الأجهزة الأمنية السورية ثم العراقية للوصول إلى صحراء الكويت. كما يصفون لهم الكثير من المواقع والقرى البدوية والريفية في سورية والعراق لطلب المساعدة منها في حال وجود مشكلات.

لم تكن المجموعات التي تقوم بالرحلة تتألّف من الأقرباء فحسب، على الرغم من أن الأقارب كانوا يلتحمون معًا في معظم الأحيان. كما كان أفراد من القرية نفسها أو مخيّم اللاجئين نفسه أو من قرى مجاورة يُرتِّبون رحلات معًا. وفي معظم الوُجهات التي كان الفلسطينيون يقصدونها، كان هناك من ينتظرهم. وكان أوائل المغادرين الأكثر مغامرةً على الإطلاق، إذ كان لكل قرية روّادها الذين غادروا الوطن من دون أن يكون هناك من يساعدهم في وُجهتهم.

بين عام 1951 ومنتصف الخمسينيات، نقلت طرق التهريب آلاف الفلاحين إلى شمال سورية عند الحدود التركية. ومن القامشلي في شمال سورية، كانوا يتوجّهون إلى قرية تل كوشك عند الحدود السورية – العراقية حيث كان يُقدّم لهم القرويون المتعاطفون المساعدة عادةً لعبور الحدود. كانوا

(11) المعلومات المستخدمة بخصوص طريق التهريب السرية تستند إلى مقابلات مع عشرين ريفيًا فلسطينيًا تحدّثوا عن تجاربهم وتجارب آخرين يعرفونهم.

يسيرون عبر الأراضي الزراعية في شمال غرب العراق طوال خمس عشرة إلى عشرين ساعة قبل الوصول إلى قرية أو تجمع منازل بدوية حيث يمكنهم طلب المساعدة. بعد أيام عدّة يختبئون فيها نهارًا ويسيرون ليلًا، كانوا يصلون إلى مدينة الموصل الواقعة شمال العراق على بعد 130 كيلومترًا من تل كوشك. ومن هناك، كانوا يتوجّهون إلى بغداد ثم إلى البصرة في القطار.

لدى وصولهم إلى البصرة، كان عليهم إيجاد شخص ينقلهم عبر الصحراء إلى الكويت. وكان هؤلاء الأدلّاء يكونون عادةً في فنادق البصرة. كان مئات الفلسطينيين يصلون إلى هذه الفنادق الشعبية حيث يوضعوا في غرف مكتظة بلا أدنى مقومات للنوم. ويوميًا، كان الرجال والفتيان يخرجون من الفندق ويتوجّهون إلى المنطقة الحدودية بعد إجراء الترتيبات اللازمة مع الدليل، فيعبرون الصحراء الممتدّة لمسافة 120 كيلومترًا سيرًا من البصرة إلى الجهراء (التي تبعد 30 كيلومترًا عن مدينة الكويت). كانت الرحلة محفوفة بالمخاطر، فعليهم تجنّب الدوريات الكويتية والعراقية، ولذلك غالبًا ما كانوا يسيرون مسافات أطول وسلوك طريقٍ متعرجة للوصول إلى الكويت.

لقي أشخاص كثر من القرى الفلسطينية المختلفة حتفهم في الصحراء. وفي حالات عدّة، كان الدليل يهجُر المجموعة أو يكذب ويقول لهم إن الأضواء التي يرونها ليلًا هي من مدينة الكويت أو الجهراء. في إحدى المرّات، ضلّ تسعة فلاحين من سلواد طريقهم، فأبلغ أقرباؤهم في الكويت السلطات الكويتية، وعندما وجدهم الجيش، كانوا قد توفّوا بسبب قساوة العوامل الطبيعية في الصيف[12]. حتى الفلسطينيون الذين غادروا بحرًا كانت المعاناة بانتظارهم. كانت طريقهم البحرية تمرّ عبر منطقة الفاو في الجهة العراقية من شطّ العرب، قرب الحدود الكويتية. كان بإمكان الأدلّاء أن يخدعوا الفلسطينيين المسافرين بحرًا عند هبوط الليل بسهولة، فغالبًا ما كانوا يعطونهم معلومات غير صحيحة عن ضحالة المياه ويقولون لهم إن الشاطئ قريب. وهكذا، عندما كان الفلاحون يدخلون المياه ظنًا أنهم سيصلون إلى وجهتهم بعد السباحة أو السير لمسافة

(12) إبرهيم حرب من سلواد، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

قصيرة في مياه ضحلة، كانوا يكتشفون أن المياه عميقة جدًا، والمكان المقصود بعيد جدًا. فيغرق كثرٌ بينهم، إذ يبتلعهم البحر.

أُلقي القبض على مئات الفلسطينيين في سورية والعراق والكويت بعد تهريبهم إلى هذه البلدان، أو فيما كانوا يحاولون دخولها. بعد الاعتقال والترحيل، كانت الأكثرية اليائسة تكرّر المحاولة لانعدام بدائل أخرى. بحلول منتصف الخمسينيات، عندما تحسّنت العلاقات الأردنية - العراقية، لم يعد التهريب السِّري يمرّ عبر سورية. فقد أصبح بإمكان الفلسطينيين السفر مباشرةً إلى بغداد، ثم إلى البصرة.

لم يُعرَف العدد الإجمالي للفلسطينيين الذين أتوا إلى الكويت عن طريق التهريب، لكنه يُقدَّر بالآلاف. استمرّت طريق التهريب حتى أواخر الخمسينيات، وبعد ذلك لم تعد هناك حاجة إلى تأشيرات سفر أو أذون دخول للسفر بين الكويت والأردن. حتى عند إعادة العمل بتأشيرات السفر، لم تُستعمل طرق التهريب من جديد نظرًا لتحسّن أوضاع الشعب الفلسطيني.

يتذكّر محمد سعيد منصور من قرية بلعة في طولكرم، والذي خدم في الجيش الكويتي طوال عشرين عامًا، طريق التهريب التي سلكها. لم يتمكّن من الذهاب إلى العراق مباشرةً من الأردن. كان السبيل الوحيد المتاح أمامه السفر عبر سورية إلى القامشلي في شمال البلاد ومن هناك الانتقال إلى قرية المشرفية عند الحدود العراقية - السورية. في أيار/ مايو 1953، بعد تمضية الليلة في منزل شيخ البلدة، ساعده أهل البلدة مع فلسطينيَّين آخرين في الوصول إلى مكان يدعى مركز ربيع. لكن في طريقهم إلى مدينة الموصل، أوقفتهم الشرطة العراقية. وقد التقوا في السجن عددًا كبيرًا من الفلسطينيين الذين سُجِنوا بسبب وصولهم عبر التهريب. كان بينهم بكري الصدّيق الذي أصبح لاحقًا متعهّدًا ناجحًا في الكويت. وقد جرى ترحيل الفلسطينيين الأحد عشر الذين كانوا في الزنزانة نفسها إلى تل كوشك على الحدود العراقية - السورية حيث مكثوا في سجن سوري لبضعة أيّام.

بعد ترحيله إلى سورية، كرّر منصور المحاولة عبر الحدود العراقية مع الأردن. لدى وصوله إلى الحدود العراقية، فيما كان يحاول الدخول بصورة قانونية، اكتشف أن اسمه أُدرج في اللائحة السوداء بسبب محاولته السابقة. طلب من الضبّاط المسؤولين السماح له بالذهاب إلى بغداد برفقة الشرطة لتنظيف سجلّه، فوافقوا. لم يتمكّن من الحصول على إذن للبقاء في العراق، لكنه نجح في الهرب، وتوجّه بعد ذلك إلى البصرة حيث انضمّ لمجموعة تنوي الوصول إلى الكويت عبر التهريب، لكن المجموعة لم توفّق في إيجاد مُهرّب يساعدها في عبور الصحراء.

في البصرة، أقام منصور في فندق دجلة الشعبي الذي كان مالكه يساعد الفلسطينيين في الوصول إلى الكويت. في غضون شهر، توافر له وللمجموعة دليل يساعدهم في العبور. فانتقل منصور والعديد من الفلسطينيين إلى مرفأ الفاو. لكن الدليل خدعهم وتركهم هناك في العراء عند المرفأ لمدّة يومين من دون طعام ولا مياه قبل أن يظهر من جديد. يبدو أن الدليل كان لديه عمل آخر، وهو يعرف أنه سيعود ويجدهم بانتظاره. أبحر أربعون شخصًا طوال يومين إلى أن بلغوا شواطئ السالمية على بعد تسعة كيلومترات جنوب مدينة الكويت[13].

يروي أحمد مسامح، الذي وصل إلى الكويت في كانون الثاني/ يناير 1954 عندما كان في السادسة عشرة، ذكرياته عن طريق التهريب أيضًا. وُلِد مسامح في الشويكة قرب طولكرم. اضطُر إلى ترك المدرسة بسنّ العاشرة لإعالة أسرته بعد وفاة والده في عام 1948. كان يعمل من الشروق حتى الغروب في طولكرم مقابل 1.5 قرش في اليوم، أي ما يساوي ثلاثة دولارات فقط. فقرّر الذهاب إلى الكويت. سافر بحرًا إلى السالمية، وكان برفقته خمسة وعشرون فلسطينيًا من قرى ذنابة والشويكة ودير الغصون الواقعة قرب طولكرم. تمكّنت المجموعة لدى وصولها من الحصول على المساعدة لبلوغ مدينة الكويت. عند بوابة المدينة الرئيسية، قبضت السلطات على بعض الفلسطينيين، لكن مسامح تمكّن من الهرب.

(13) محمد منصور، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

في عام 1955، عاد مسامح إلى الضفة الغربية لرؤية والدته وأشقّائه وشقيقاته. وبما أنه لم يتمكّن من إيجاد وظيفة هناك، قرّر العودة إلى الكويت. لم تكن لديه تأشيرة سفر ولا إقامة، لذلك كان عليه أن يستعمل طريق التهريب من جديد. هذه المرّة، سافر برًا، والتقى في الزبير قرب البصرة بدوًا ساعدوه في عبور الصحراء. فعبَر هو وصديقه خليل زينة من غزة الصحراء ليلًا على ظهر جمل طيلة يومين، وكانا يختبئان نهارًا خوفًا من دوريات الحدود العراقية والكويتية. كان مسامح يفكّر دائمًا في سخرية القدر التي دفعت به إلى الصحراء بفعل قوى خارجة عن سيطرته بعد نكبة فلسطين[14]، فيقول لنفسه:

«ما هذه النكبة التي دفعت بنا دفعًا إلى الصحاري لوحدنا بلا عائلتنا وبلا والدينا وبلا إخوتنا؟ ما هذه النكبة التي اقتلعتنا إلى أماكن لا نعرفها وإلى مناطق بعيدة؟»

لإبراهيم حرب من قرية سلواد في الضفة الغربية (أصبح يُطلق عليها الضفة الغربية في عام 1949 بعد أن ضمّها الملك عبد الله –ملك الأردن– للأردن) قصّته أيضًا مع طريق التهريب. في عام 1948 هُجِّر حرب من قريته الواقعة في شرق فلسطين إلى حيفا التي كان قد انتقل إليها بداعي العمل. بعد العودة إلى سلواد، على غرار كثر من أبناء قريته الذين كانوا قد عملوا في حيفا ويافا عمّالًا يدويين وحرفيين، أدرك أنه لا أمل لديه في إيجاد وظيفة. فلم يكن أمامه من خيار سوى الذهاب إلى الناصرة (التي احتلتها إسرائيل في عام 1948) كل أسبوع أو أسبوعين عبر الأسلاك الشائكة والطرق التي يستخدمها المهرِّبون ليطلب المال من شقيقَيه هناك.

أخيرًا قرّر السفر عبر التهريب إلى الكويت. توجّه إلى القامشلي، ومن هناك إلى تل كوشك. لكن قبل أن يتمكّن من عبور الحدود، اعتقله السوريون مع مجموعة كبيرة من الفلسطينيين. مارس القرويون السوريون ضغوطًا على المسؤولين المحلّيين، فأُفرِج عنهم. ثم استقدم أبناء قرية تل كوشك دليلًا لاصطحاب المجموعة عبر الحدود إلى العراق. بعد السير لمدّة ثلاث عشرة

(14) أحمد مسامح، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

ساعة، وصلوا إلى تجمع مضارب بدوية صغيرة. ترك الدليل المجموعة في عهدة البدو الذين حرصوا على وصولها بأمان إلى مدينة الموصل شمال العراق، وأكملوا طريقهم في القطار إلى بغداد والبصرة[15].

جميل درسية، بدوي فلسطيني عمره ستة عشر عامًا من وادي الحوارث، الواقعة بين يافا وحيفا، بعد أن هُجِّر في عام 1948 قرر السفر عبر طريق التهريب السرية، وذلك بعدما ضرب ضابطًا أردنيًا خلال تظاهرة حاشدة للاجئين في طولكرم (الضفة الغربية) في عام 1953. حدثت التظاهرة احتجاجًا على الأحوال السيئة للمخيمات، والقمع الذي كان (ولا زال النهج الذي تعرفه معظم الأجهزة العربية). كان الهروب هو السبيل الوحيد لتجنّب السجن وسوء المعاملة. وهكذا انضمّ جميل درسية إلى مجموعة من خمسة وعشرين رجلًا من ذنابة وعتيل وقرى أخرى حول طولكرم كانوا يتوجّهون إلى الكويت عبر التهريب[16].

انفصال ونهاية منظومة

حُفرت التجربة الحزينة التي عاشها أبناء القرى الفلسطينية الذين سافروا إلى الكويت مستخدمين طريق التهريب الخطِرة في أذهانهم. إن السفر بهذه الطريقة والانفصال عن العائلات ترك أثرًا كبيرًا في أنفس آلاف القرويين الذين انتقلوا إلى الكويت. ولعلّ الذكريات الأكثر حزنًا التي انطبعت في ذاكرتهم هي عن يوم مغادرتهم قراهم، ولا سيما عشيّة الرحيل. في تلك الأمسية، حضر أشخاص من القرية وعدد كبير من الأصدقاء والأقارب من القرى المجاورة إلى جانب جميع أفراد العائلة إلى منازل المغادرين لوداعهم. من بقوا في القرى رأوا في رحيل الشبّان بداية مرحلة ستؤدّي رويدًا رويدًا إلى استنزاف القرى الفلسطينية من خيرة أبنائها، بيد أن الجميع كانوا يدركون أن رحيلهم ضروري لإنقاذ العائلة من أوضاع اقتصادية غير محمولة بعد النكبة.

(15) إبرهيم حرب، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(16) جميل درسية، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

أما الصعوبة الكبرى فقد واجهها الأهل الذين مكثوا في القرى. كانت العائلة الموسَّعة تشكّل الوحدة الأساسية للبقاء الاقتصادي والعائلي[17]. فكان جميع الأولاد، بما في ذلك الرجال المتزوِّجون وزوجاتهم، يعيشون في منزل الوالد، حيث الكلّ يحترمه ويكنّ له طاعة كاملة لا جدال فيها، وتشكّل العائلة الكبيرة مصدر فخر وتحقيق للذات بالنسبة إلى الوالد[18]. كان للوالدة أيضًا تأثير كبير في العائلة الموسَّعة، إذ تسود على أبنائها وتدبِّر زيجاتهم وتتحكّم بشؤونهم، فتحرص على أن يتزوّجوا نساءً يُطِعْنها ويحترمنها ولا يُبعدن أبناءها عنها ويكنّ نساء صالحات[19]. كانت الأم هي السلطة العليا بين أبنائها وبناتها، فأفضل أيامها هي تلك التي تكون محاطة بأبنائها الذين نادرًا ما يبتعدون عن المنزل[20].

كان انهيار هذه المنظومة العائلية والتغييرات الفجائية في التجارب الاقتصادية والاجتماعية لأبناء القرى الفلسطينية أمرًا مؤلمًا. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أن هذا الانهيار لم يطل القرى كلها بالتساوي، كما أنه لم يضع حدًا نهائيًا للمنظومة العائلية الموسَّعة، كما تُبيِّن دراسة أجراها عبد الله لطفية عن قرية في الضفة الغربية في عام 1966 [21].

ارتبط انهيار المنظومة العائلية التقليدية دائمًا بنسبة الهجرة في كل قرية ومدى حجمها وطبيعة المناطق التي تتجه إليها الهجرات. فعلى سبيل المثال، كانت نزعات الهجرة في قرى الخليل أضعف، الأمر الذي ساهم ربما في بقاء منظومة العائلة الموسَّعة لفترة أطول هناك. لكن في حالة اللاجئين الذين اقتُلِعوا من جذورهم مع النكبة والآلاف من سكان الضفة الغربية الذين هُجروا

(17) Sayigh, *Palestinians,* pp. 20-23.

(18) للاطّلاع على وصف للعائلة الشرق أوسطية الموسَّعة، يُنظر:

H. Ammar, «The Social Organization of the Community,» in: Lutfiyya & Churchill (eds.), pp. 109-134.

(19) Haddad, p. 152.

(20) Ibid.

(21) Abdulla M. Lutfiyya, *Baytin, A Jordanian Village: A Study of Social Institutions and Social Change in a Folk Community* (London: Mouton, 1966), pp. 142-167.

من قراهم ومدنهم بحثًا عن العمل في مناطق بعيدة، كان الانهيار البنيوي للعائلة الموسّعة شاملًا.

هكذا راح الجيل الأكبر في قرى الضفة الغربية التي ضربتها الهجرة، يشاهد أبناءه يغادرون، ولا يعودون إلاّ في زيارات قصيرة. وكان على الفتيات المتزوّجات أن يبقين بمفردهن بعد رحيل أزواجهن إلى الخليج. فجأةً، تفكّكت بنية العائلة الموسّعة وبقي الوالدان وحيدَين في المنزل. لقد انتهت منظومة كاملة، فلأوّل مرة، انقلبت العلاقة بين الأجيال رأسًا على عقب؛ بات الجيل الأكبر يعتمد على دعم أولاده الشبان الصغار في الكويت. هكذا خسر الكبار السلطة الاجتماعية والاقتصادية، وخسروا عائلاتهم، فكان ثمن النكبة الفلسطينية باهظًا جدًا عليهم. يتذكّر أحمد مسامح، وكثرٌ سواه ممن شهدوا تفكّك العائلة الموسّعة في مطلع الخمسينيات، فيروي كيف كان الأهل المتقدّمون في السن يسيرون في شوارع القرية وقد أغرورقت عيونهم بالدموع في الأشهر الأولى بعد رحيل أبنائهم. كان ابن الشويكة يعتبر الذهاب إلى نابلس أو كفر قدوم المجاورة «غربة»، فما بالنا بالسفر إلى الخليج في الجانب الآخر من الصحراء العربية[22]؟

عندما كان الشبّان يصلون إلى الكويت، وترد إلى قريتهم أو مخيّم اللاجئين في الضفة الغربية أنباء وصولهم بالسلامة، كان أهلهم وأفراد عائلتهم يتلقّون زيارات وتهاني من جميع أبناء البلدة. وعندما كانت تصل إلى القرية أخبار عن فقدان أحدهم أو وفاته في الصحراء، كان الحزن يلفّ القرية بأسرها فيما يعيش أهله وعائلته الأسى واللوعة تفجّعًا لغيابه[23].

الوصول إلى الكويت: تجارب الفلاحين الأولى

خاض الفلاحون الأوائل الذين وصلوا إلى الكويت نضالًا حافلًا بالتحدّيات من أجل البقاء. كانوا روّادًا عبّدوا الطريق لأنفسهم ولعائلاتهم عبر السير، بالمعنى الحرفي للكلمة، نحو «نهاية العالم» بحثًا عن حياة لائقة وكريمة.

(22) أحمد مسامح وآخرون، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(23) المرجع نفسه.

وقد طبّقوا مجموعة من الإستراتيجيات الأساسية. ولما وصلوا إلى مدينة الكويت، أرست هذه الإستراتيجيات أسس تحوّلهم الاقتصادي والاجتماعي.

كان أوّل شيء يفعله كل فلاح يصل إلى الكويت هو البحث عن أفراد العائلة وأبناء البلدة الذين وصلوا قبله. عزّز هذا السلوك الروابط والدعم المتبادل على مستويَي القرية والعائلة. كان الواصلون كلهم يحملون معهم عنوان قريب أو ابن قرية أو مخيم موجود في الكويت[24].

عندما كان القروي يجد قريبه الذي يبحث عنه، يصبح التكيّف مع الكويت والبيئة الجديدة أسهل. كان الواصلون الجدد يُعبّرون عن مدى حزنهم لتركهم عائلاتهم وقراهم، لكنهم يبدون ارتياحهم الشديد للقائهم أصدقاء وأقرباء وأنسباء من القرية، إذ كانوا عنصر أمان بالنسبة إليهم، وبوابة عبور جيدة إلى الكويت. فمن خلال هذه العلاقات، تعلّم الفلاحون كيف يديرون شؤونهم اليومية ويؤمّنون حاجاتهم الأساسية. وبواسطة هذه الروابط القروية، تعرّف الواصلون الجدد إلى الحياة في الكويت وشعبها وثقافته وعاداته.

في المرحلة الأولى للوصول توجّب الاهتمام بمسألة السكن، فوفّرت الشبكات العائلية والقرية مكانًا لاستقبال الواصلين. وشكّل السكن المشترك الخطوة الأولى نحو توفير شكل من أشكال الأمن الجماعي، وعبره أيضًا قُطِع الشوط الأوّل نحو التأقلم مع الحياة في الكويت.

مع وصول الفلسطينيين إلى الكويت، آتين من قرى الضفة الغربية أو مخيماتها، بدأ ينشأ مجتمع من الأعزاب الشباب في «المنازل العربية القديمة» في منطقة المرقاب في مدينة الكويت. كانت كل غرفة في منزل، أو كل منزل، أشبه بقرية أو عائلة، إذ إن الريفيين الذين تربطهم صلة الدم نفسها أو ينتمون إلى القرية نفسها كانوا يعيشون معًا. وكانت كل غرفة تضم أكبر عدد يمكن أن تتّسع له من الأشخاص والأسرّة[25].

---

(24) بالاستناد إلى مقابلات مع عشرين شخصًا استعملوا طريق السرية.

(25) بالاستناد إلى مقابلات مع فلاحين، وكذلك مع عبد الإله قاسم الذي كان المحقّق في شرطة مرقاب خلال الستينيات، الكويت، صيف 1985.

على سبيل المثال، كان بعض القرويين من قرية بيت صفافا يعيشون في منزل يُعرَف بـ«منزل الأربعين» خلال الخمسينيات، لأنه كان يأوي أربعين شخصًا من العائلة نفسها. وكان القرويون يُطلقون على منزل آخر تقيم فيه عائلة الحسين من بيت صفافا، اسم «منزل القطّان» لأنه كان يُشبه منزلاً من طابقَين يقع على تلّة في قرية فلسطينية[26].

فور تشكّل الشبكة العائلية للريفيين عقب وصولهم إلى الكويت، يبدأون البحث عن عمل. ومجددًا كانت الروابط مع الأقارب وأبناء القرية أساسية في العثور على وظيفة، فيؤمّنون لهم المعلومات التي يحتاجون إليها لإيجاد عمل. ويُرشدون أنسباءهم الواصلين حديثًا في قلب العاصمة الكويت حيث كانت سوق العمل غير الرسمية. وفي هذه الأماكن، كان مئات الفلاحين الآتين تهريبًا يتجمّعون أملًا في إيجاد من يستخدمهم من المقاولين. وقد وجد عدد كبير منهم وظائف في الدوائر أو ورش البناء نفسها التي كان يعمل فيها أقاربهم وأبناء قريتهم.

في مراحل التأقلم الأولى، بدأ مفهوم العائلة يكتسب معنى جديدًا. فأبناء الأعمام الذين كانوا على خلاف في القرية التي جاؤوا منها قرّروا أن يتصالحوا في المكان الجديد. والأنسباء والأقرباء الذين لم يكونوا على علاقات قوية في ما بينهم في القرية تقاسموا الغرفة نفسها. مجددًا، أعادت الأزمة إحياء الروابط الخاملة التي تحوّلت علاقات فاعلة.

تُقدِّم أنماط التأقلم الأولى بواسطة الشبكة العائلية برهانًا إضافيًا على قدرة العائلة على المساهمة في التعافي من تداعيات كارثة وطنية كنكبة 1948؛ ففيما دُمِّرت مؤسّسات أخرى، صمدت العائلة أمام هول الصدمة وأدّت دورًا طليعيًا في أعقاب النكبة. وكما في هجرة الفلاحين في أفريقيا وأميركا اللاتينية، كانت للعائلة مساهمة مهمّة في جلب الفلسطينيين إلى البيئة الجديدة وتسهيل وصولهم ومساعدتهم في التكيّف مع الحياة في الكويت.

---

(26) أحمد عثمان، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

العلاقات بين الفلاحين والنُخبة الجديدة

المصدر الأهم لتوظيف السواد الأعظم من الفلاحين الواصلين إلى الكويت تحقّق أساسًا بفضل جهد للمسؤولين الحكوميين الكويتيين والمتعاطفين مع القضية الفلسطينية، يضاف إلى ذلك مساعدة المستثمرين الكويتيين في القطاع الخاص الذين أظهروا تعاطفًا كبيرًا مع الفلسطينيين المهجَّرين، إذ شعرت القطاعات الأكبر من الكويتيين بضرورة الحفاظ على عروبة الكويت في زمن السيطرة البريطانية وتمهيدًا للاستقلال. لهذا، من الصعب أن تكون بلورة فهم دقيق لدور الكويت في بنية الشتات الفلسطيني دون معرفة بجذور المجتمع الكويتي بصفته مجتمعًا تأثر في القضايا القومية العروبية، وصاحب حس واضح تجاه الاستقلال عن بريطانيا في ظلّ رفض سياساتها في العالم العربي. لقد التزم الكويتيون، وقيادات الكويت، نهجًا تنمويًا منفتحًا تجاه تجديد الكويت. لهذا وجدا في الهجرات الفلسطينية الأولى، عنصر قوة لا عنصر إضعاف، وإضافة نوعية لمشروعهم الوطني والعربي لا عبء عليه.

في الوقت نفسه، كان للرواد الأوائل من المتعلّمين الفلسطينيين المقيمين في الكويت دورًا كبيرًا في بناء هذا الوضع تعاطفًا مع المحنة التي شملت الفلسطينيين كلهم. كانت النُخبة الفلسطينية الآتية إلى الكويت في أواخر الأربعينيات وبدايات الخمسينيات تنسّق جهدها مع المسؤولين الكويتيين لترتيب أوضاع الوافدين الفلسطينيين الجدد. أدّى التوسّع التنموي الطموح للكويت لتوظيف آلاف الفلاحين، وبالتالي إلى صعود مجتمع فلسطيني جديد في الكويت تتقاطع فيه العلاقات بين الفلاحين وأبناء المدن.

من أجل تلبية حاجات البلاد الإنمائية، أُجريت مقابلات توظيف مع عدد كبير جدًا من هؤلاء الفلاحين، حيث تولّاها بشكل أساس فلسطينيون عُيِّنوا بناءً على مستوى تحصيلهم العلمي. خلال المقابلة، يُسأل الفلاح إذا كان يجيد القراءة والكتابة، وإذا كانت لديه أي خبرات مهنية سابقة. كان عدد كبير منهم لا يزال في السادسة عشرة من العمر، وليست لديه أي خبرة مهنية خارج قطاع الزراعة. ومباشرةً بعد المقابلة، كان طالب الوظيفة يُعيَّن مساعد طاهٍ أو عاملًا

بسيطًا في ورشة بناء، أو سائقًا أو مصلّح أنابيب أو مساعد رئيس عمّال، بحسب مهاراته وخبرته المهنية السابقة[27].

أصبحت الوظيفة الجديدة تجربة تعليمية وتدريبية رائعة، وهذا ما أراده لها بالضبط مستخدِمو الفلاحين الواصلين حديثًا إلى الكويت. في غضون أشهر قليلة، أصبح العمّال الجدد ماهرين وقادرين على العمل من دون إشراف، وقد أثبتوا قدرات كبيرة في التعلّم والتأقلم. وخلال أعوام معدودة، أصبحوا رؤساء عمّال أو فنّيين كهربائيين.

يتذكّر جميل درسية من وادي الحوارث تلك التجربة، إذ وصل إلى الكويت في سنّ السادسة عشرة في عام 1953. بعد لقاء أقاربه، قصد رئيس المهندسين في وزارة الأشغال العامة، وكان هناك فلسطينيًا يدعى محمد خلف[28]. وقد وظّفه عنده إلى جانب عدد كبير من الفلسطينيين، إذ كانت وزارة الأشغال العامة بحاجة إلى أيدٍ عاملة، وكان آلاف العمّال الفلسطينيين يتدفّقون إلى البلاد.

يتذكّر يوسف أبو الجبين الذي أتى من يافا، كيف كان العديد من الشبّان الفلسطينيين يقصدونه يوميًا في مكان عمله لسؤاله عن فرص عمل[29]. وكان يشغّلهم، فيُفاجأ بمدى كدّهم في العمل وسرعتهم في التعلّم وحدة ذكائهم الفطري. في مرحلة معيّنة، كانت وزارة الأشغال العامّة، حيث عمل أبو الجبين مشرفًا منذ عام 1953، بحاجة إلى متخصّصين في الميكانيك لتلبية الطلبات الناجمة عن زيادة أعداد السيارات والشاحنات والجرّارات في الوزارة. أبلغ أبو الجبين رؤساءه في الوزارة أنه سيحلّ المشكلة في غضون شهرين. وفي اليوم التالي توجّه إلى ورشة العمل، ووجد مئات الفلاحين الفلسطينيين ينتظرون للحصول على وظيفة، فشغّل على الفور العدد الذي يحتاج إليه للعمل

(27) بالاستناد إلى مقابلات مع عشرين ريفيًا وصلوا عبر طريق التهريب السرية. وقد ذُكرت رواية مماثلة على لسان أعضاء النُخبة المثقّفة الذين نشطوا في إجراء مقابلات توظيف مع الفلسطينيين أو استخدامهم.

(28) جميل درسية، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(29) يوسف أبو الجبين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

كمساعدي ميكانيكيّين، وبعد شهرَين من التدريب الميداني، أصبح لديه جيش من العمّال الميكانيكيين.

من خلال هذه التجارب تحوّل الفلاحون عمّالًا شبه ماهرين وماهرين. ومع مرور الوقت، تطوّرت بين المتعلّمين الفلسطينيين الأوائل من مهندسين ومسؤولين من جهة، والفلاحين من جهة أخرى علاقة متبادلة من الدعم والتكافل في القطاعين العام والخاص. وقد عبرت هذه العلاقات حدود المدن والقرى والبلدات، وأمّنت رابطًا ضروريًا جدًا بين الشرائح الفلسطينية المختلفة التي كانت تشرع في إعادة بناء هيكليّاتها.

هذه التطوّرات هي عمليًا بداية بناء الشتات الفلسطيني الأول بعد النكبة. كان هؤلاء الأشخاص من المدينة والريف ومن فئة المتعلّمين القيادية وفئة الريفيين الذين تحوّلوا لعمال في البداية، ثم لعمال مهرة، ثم لخبراء في مجالهم في عالم البناء والأشغال، يتشاطرون التاريخ والمظالم ومشاعر عدم الأمان والأحلام نفسها، ويجمع بينهم الانتماء إلى الوطن نفسه وحالة اللجوء التي يعيشونها. ولذلك كان هناك ما يشدّهم إلى اطمئنان بعضهم على بعض واعتناء بعضهم ببعض، فأرسوا في الشتات رابطًا مع المجتمع الفلسطيني الذي كان قائمًا قبل عام 1948. وخلال الخمسينيات، ترسّخ الشكل الجنيني لمجتمع فلسطيني جديد في الشتات.

آداب العمل والتعليم: جواز عبور لبقاء العائلة

اقتضت عملية التحوّل التزامًا بأحوال العمل الصعبة في الكويت. كان كثرٌ يعيشون في ورش البناء، وكانت أحوالهم صعبة جدًا، ولا سيما خلال فصل الصيف، عندما كانت درجة الحرارة تتراوح من 110 إلى 120 درجة فهرنهايت (43 إلى 48 درجة مئوية). كان الجميع يريدون العمل أكبر قدر ممكن من الساعات لإعالة الأسرة في مخيم اللاجئين أو القرية. وكان كثرٌ يشغلون وظيفتين، فيعملون خمس عشرة إلى ستّ عشرة ساعة في اليوم. صُدِم سعيد خوري، وهو من فلسطين ومؤسس شركة «CCC»، بحجم العمل الذي

يقوم به هؤلاء الأشخاص. ففي اليمن حيث كانت شركته تعمل في منتصف الخمسينيات، استخدم مئات الفلاحين الفلسطينيين الذين ذهبوا إلى هناك.

يقول سعيد خوري:

«عندما كنت أشغّلهم عشر ساعات من العمل اليومي، لم يكن ذلك ليرضيهم، كانوا يريدون المزيد. وعندما أرفعها إلى خمس عشرة ساعة، يظلّون يطالبون بأكثر. أرادوا العمل بلا انقطاع، ليل نهار، للتعويض عن الخسائر والمآسي التي تكبّدتها عائلاتهم. كان لكلّ منهم والد ووالدة وأجداد، وثمانية أو سبعة إخوة وأخوات عليه الاهتمام بإعالتهم، كنت أحترمهم وأشعر بالألم لطبيعة النكبة التي حلّت بنا جميعًا»[30].

ذُهِل يحيى غنّام الذي ترأس الدائرة المسؤولة عن التنمية الزراعية في الكويت حينها بهذه الظاهرة أيضًا[31]، مما دفعه إلى استخدام مئات المزارعين الفلسطينيين للعمل في مشاريع زراعية في الكويت. وبما أنه كان يعرف المزراعين والفلاحين من أبناء بلده فلسطين، فقد استطاع توظيف الأفضل بينهم. كان الجميع يعملون بكدّ، ومن لم يكن مستعدًّا للاجتهاد في العمل لم يكن يأتي إلى الكويت، لأن أحوال العيش فيها كانت صعبة للغاية. فقد كانت تُعرَف بأنها بلد العمل الشاقّ والمتواصل، وبأنها تحوّلت ورشة بناء.

سمح الاجتهاد في العمل للفلاحين بتحقيق إنجازين مهمَّين إلى جانب إعالة أسرهم، إذ تأقلموا مع العمل في المدينة، وتحوّلوا من عمّال غير ماهرين إلى عمّال شبه ماهرين وماهرين. حصل هذا التحوّل لدى الأغلبية الساحقة من العمّال الفلسطينيين المبتدئين في الكويت. ارتقى كثرٌ بينهم شيئًا فشيئًا في هرميّة القطاع العام، فأصبح عدد كبير منهم موظّفين صغارًا أو كبارًا في شركات النفط، وتولّى آخرون إدارة أقسام بحسب مهاراتهم التقنية المكتسَبة.

---

(30) سعيد خوري، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(31) يحيى غنّام، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

نجح عدد كبير من المزارعين السابقين في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، أصبح أحمد مسامح من الشويكة الذي جاء عبر طريق التهريب الشاقّة في عام 1954، رائد أعمال ثريًا[32]. كان مسامح يعمل في مطحنة ويوزّع المكسّرات على درّاجة. وبعدما تعلّم المهنة، اشترى المعدّات اللازمة وبدأ يوزّع المكسّرات من منزله، وسرعان ما تطوّر عمله. فبحلول عام 1955، أطلق واحدة من أولى المطاحن في البلاد التي تعمل على تحميص البُن والمكسّرات والبهارات وطحنها وبيعها (المطحنة الدولية). وهكذا فإن الصبيّ الذي اضطُر إلى إعالة أسرته وهو لا يزال في سنّ الثانية عشرة بعد وفاة والده، تمكّن في الثمانينيات من تقديم هبة كبيرة لبناء مدرسة في قريته في الضفة الغربية. ولا تزال «المطحنة الدولية» التي أسّسها من الأنجح في مجالها.

عاش بكري الصدّيق من قرية ذنابة (قرب طولكرم)، والذي قدِم عبر التهريب سيرًا في الصحراء إلى الكويت، تجربة مماثلة لتلك التي مرّ بها مسامح[33]. فقد أصبح مالك شركة بناء في الكويت. ولم يكن يملك في البداية سوى إرادة النجاح وذهنية ريادة الأعمال. فعندما كان رئيسًا للعمال في القطاع العام، تعاقد على حسابه الخاص لإعادة إعمار بعض المنازل العربية القديمة التي دمّرتها الأمطار الغزيرة في الكويت في عام 1954. فكان هذا المشروع انطلاقة مسيرته المهنية. وفي هذه الأثناء، تواصل مع معهد مصري ونال شهادة خوّلته أن يصبح مساعد مهندس بناء. بحلول الستينيات، استطاع أن يقدّم دعمًا ماليًا للحركة الوطنية الفلسطينية الجنينية. ودعم أيضًا قطاع التعليم الفلسطيني عبر المشاركة في تأسيس جمعية «مبرّات الصدِّيق» والمساهمة فيها.

من أبرز إنجازات هذه الشريحة من الريفيين الفلسطينيين، إضافة إلى تحوّل المزارعين السابقين عمّالًا ماهرين ومتخصّصين فنيّين ومالكي أعمال، هي مساهمتهم الأساسية في دعم التحصيل العلمي لأفراد العائلة. في الواقع، ولّدت تعقيدات الحياة في الكويت وبلدان الشتات الأخرى هاجس التعلّم لدى الفلاحين الفلسطينيين أيضًا. فعندما أصبحت خسارة الأرض واقعًا، بات

(32) أحمد مسامح، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(33) بكري الصديق، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

الاستثمار في العقل الذي لا تستطيع أي قوّة اقتلاعه وسيلة للبقاء. وأصبح هاجس التعلّم أقوى بعد عام 1948، إذ راح كل فرد في العائلة يخبر إخوته وأخواته الأصغر سنًا، أو أبناءه وبناته، عن تجاربه وتجارب أصدقائه وأقاربه في ظلّ النكبة. وكانت هذه الروايات تسلّط الضوء على الفارق بين المصاعب التي يواجهها الفلسطينيين الذين لا يحملون شهادات، والفرص الأكبر المتاحة أمام اللاجئين الأفضل تعليمًا.

أرسل جيل المزارعين الذين دخلوا الكويت عن طريق التهريب أشقّاءهم الأصغر في الضفة العربية والمخيمات إلى المدرسة، وموّلوا على الأقل التحصيل الجامعي لبعض إخوتهم وأخواتهم. بحلول مطلع الستينيات، كان جيل جديد من الفلسطينيين الريفيين قد تخرّج في الجامعات. وقد حصل عدد كبير من هؤلاء الخرّيجين على تأشيرات سفر، ووصلوا إلى الكويت للعمل في الصيدلة أو الطب أو الهندسة أو واضعي مخطّطات وتصاميم أو متخصّصين فنيين أو مدرِّسين. وبعد أعوام قليلة، بدأوا تمويل التحصيل العلمي لأولاد أشقّائهم الأكبر سنًا، فتواصلت الدورة[34].

بفضل هذه النزعة، أصبح المستوى التعليمي لدى الفلسطينيين متقدمًا. في الواقع، بلغت نسبة الطلاب الفلسطينيين إلى مجموع السكان الفلسطينيين عشرين في الألف في عام 1976[35]. أمّا النسبة في العالم العربي ككل، في العام نفسه فكانت أربعة في الألف، وفي الولايات المتحدة في عام 1975 ثلاثين في الألف، وفي الاتّحاد السوفياتي ثمانية عشر في الألف[36].

---

(34) بالاستناد إلى مقابلات مع العيّنة المؤلّفة من عشرين شخصًا وصلوا إلى الكويت عبر طريق التهريب السرية.

(35) Muhammad Hallaj, «The Mission of Palestinian Higher Education,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 9, no. 4 (Summer 1980), p. 77;

يُنظر أيضًا:

Nabeel Shaath, «High Level Palestinian Manpower,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 2 (Winter 1972), pp. 80-95;

Muhsin D. Yusuf, «The Potential Impact of Palestinian Education on a Palestinian State,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 8, no. 4 (Summer 1979), pp. 70-93.

(36) Hallaj, p. 76.

سعى الجيل الأكبر من الفلاحين إلى التعلّم. لقد فوجئ يوسف أبو الجبين عندما اكتشف بعد خمسة عشر عامًا أن بعض الأشخاص الذين استخدمهم للقيام بأعمال يدوية وكانت لا تزال أمامهم سنوات عدّة لإنهاء المرحلة الثانوية، تخرّجوا لاحقًا في الثانوية أو نالوا شهادة جامعية. فقد كانوا يدّخرون المال، وتسجّلوا في الجامعة بعد حصولهم على شهادة ثانوية عن طريق الدراسة المسائية[37].

يقول جميل البديري، الذي كان في أواسط الثمانينيات مساعدًا لأمين عام صندوق التعليم العالي الفلسطيني: «تتعلّم الشعوب المنفيّة التي تعاني الاضطهاد باستمرار عبر تخزين قدراتها في عقولها»[38]. في هذا السياق، وجد روفن برينر (Reuven Brenner) ونيكولاس كييفر (Nicholas M. Kiefer) أن التشابه النسبي في الهيكليات التعليمية والمهنية بين الفلسطينيين والدول العربية المجاورة قبل عام 1948 تبدّل إلى حدٍ كبير بعد هذا التاريخ[39]. فمنذ عام 1948، يبدو أن الفلسطينيين في البلدان العربية طوّروا هيكلية تعليمية أكثر تطوّرًا إثر نكبتهم وشتاتهم[40].

يعتبر دون بيريتز أن ما يفسّر «التعطّش الفلسطيني للتعلّم» هو أن «معظم الفلسطينيين، بما في ذلك اللاجئون، كانوا يعيشون في المدن أو قربها»[41]، ممّا أتاح لهم أن يتأقلموا بسرعة «مع حياة المدينة العصرية، فنشأت لديهم تطلّعات إلى التحرّك صعودًا في المجتمع وتحقيق الأمن الاقتصادي الذي تنعم به الأقليات الحديثة كلها في المدن»[42].«على غرار يهود الشتات وأرمن الشتات،

---

(37) يوسف أبو الجبين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(38) جميل البديري، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(39) Reuven Brenner & Nicholas M. Kiefer, «The Economics of the Diaspora: Discrimination and Occupational Structure,» *Economic Development and Cultural Change,* vol. 29, no. 3 (April 1981), p. 518.

(40) Ibid.

(41) D. Peretz, A. M. Wilson & R. J. Ward, *A Palestine Entity* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1970), p. 32.

(42) Ibid.

أصبح الفلسطينيون فئة نوعية في العديد من البلدان العربية مثل الكويت وليبيا ودول نفطية أخرى كانت تفتقر إلى العمّال الماهرين»[43].

إطار التجربة الريفية في الكويت

عانى الفلاحون الفلسطينيون الذين وصلوا إلى الكويت. كانت وسيلتهم الأساسية للبقاء في العاصمة الكويت هي قوّتهم الجسدية التي اكتسبوها من العمل في الأرض، وقد استخدموها في أداء وظائفهم اليدوية. لكن من أجل النجاح في الكويت ومواجهة التحدّيات التي تعترضهم، كان عليهم تغيير الكثير من أساليبهم القديمة، فكان عليهم أن يعملوا بجهد أكبر بكثير مما تقتضيه أي وظيفة في الزراعة في فلسطين قبل النكبة. كما اضطُروا إلى قبول وظائف (مثل السمكرة) كانت تُعتبَر متدنّية المكانة في فلسطين. امتحن سعيهم إلى البقاء والصمود عددًا كبيرًا من مفاهيمهم عن العمل والمكانة والأسرة والشباب.

كان الفلاحون الذين وصلوا أولًا إلى الكويت رأس الحربة في تطوّر الشبكات العائلية. وقد أحضر هؤلاء الروّاد عائلاتهم إلى الكويت وأخذوا على عاتقهم تعليم إخوتهم وأخواتهم الأصغر سنًا. مع مرور الوقت، أنشأت كل عائلة شبكتها الخاصة هناك. كانت العائلة نقطة الارتكاز الأساسية في اتّخاذ قرار القدوم إلى الكويت، وعبور طريق التهريب الخطِرة وتجارب التأقلم الأولى. في الشتات الفلسطيني، أصبح للشبكة العائلية دور مركزي في آلية التعامل مع تحدّي النكبة.

لكن البُعد الأهم في هذه التجربة للريفيين الفلسطينيين ارتبط بمقدرتهم على التفاعل وطنيًا مع النُخبة المتعلّمة التي سبقتهم إلى الكويت، وقد أدّى هذا التفاعل إلى نشوء بنيان اجتماعي اقتصادي معنوي فلسطيني جديد؛ هكذا تطوّر الشتات الفلسطيني الأول.

---

(43) Ibid.

الفصل السادس

العائلة: كيان عابر للأوطان

لا يمكن فهم كيفية تعامل المجتمع العربي الفلسطيني مع النكبة وأثرها بعيدًا عن العائلة الفلسطينية وروحيتها الجاذبة للتضامن وشبكة العلاقات التي وُجدت فيها. أحد أبرز نتائج النكبة هو نمو الشتات الواسع عبر دول ومجتمعات وأوطان مختلفة، لكن في قلب هذا الشتات ستتطوّر العائلة الفلسطينية بصفتها منظومة عابرة للأوطان. لقد أدّت الحوادث الفريدة التي عصفت بالفلسطينيين إلى تشتّتهم وأثّرت في العائلة، فاستقرّت في مجموعات في بلدان الشتات المختلفة. على الرغم من أن حركة التهجير الأولى كانت كلها باتّجاه الضفة الغربية ولبنان وسورية وغزة ومصر والأردن، إلا أنه بعد نحو عقد جعلت الهجرة التي أصبحت بدافع البقاء والعمل والتعليم والنهوض العائلات في الضفة الغربية أو مناطق اللجوء الأولى جزءًا من شبكة أوسع. لقد ساعد الفلسطينيون الذين قصدوا الكويت في استقدام جزء كبير من عائلاتهم إليها. وهذا ما فعله أيضًا أولئك الذين توجّهوا إلى الكويت والسعودية أو قطر والإمارات، تشيلي أو ديترويت في الولايات المتحدة وأوروبا. لكن في الحالات كلها لم يحصل ولن يحصل لمّ شمل كامل ودائم للعائلة كما كانت قبل عام 1948.

إن تحوّل العائلة الموسَّعة كيانًا عابرًا للأوطان، مشتّتًا في أنحاء الشرق المختلفة وفي أفريقيا وآسيا والعالم الغربي، جعل الحفاظ على تضامنها تحديًا كبيرًا. ففي العائلة الفلسطينية منذ عام 1948 سوف يتطوّر وضع جديد. كل عضو في هذه العائلة سيحمل أوراقًا ثبوتية مختلفة، ما يعني جنسيّة مختلفة بعد مدة من الزمن. في العائلة العربية يصعب بشكل خاص على الأهل الانفصال عن أبنائهم وبناتهم البالغين، لكن في الحالة الفلسطينية أصبح الابتعاد والسفر والبحث عن الفرص والتشتت في بلدان العالم هو الأساس.

تمثّل الشبكات العائلية بعد النكبة المنتشرة في العالم والمرتبطة بالشبكات التي أُسّست في الكويت نموذجًا لحالة العائلة الفلسطينية بعد النكبة. تُبيِّن دراسة الحالات الثلاث في هذا الفصل هذا النمط الديموغرافي السائد عمومًا. فهي تُظهِر كيف أن وصول شخص واحد إلى بلد معيّن يُهيِّئ الساحة لهجرة

متسلسلة. كما يسلّط هذا الفصل الضوء على حجم التشتّت في قلب كل عائلة ويتطرّق إلى الجنسية ومستندات السفر التي يحملونها معهم.

عائلة قمر

آل قمر، عائلة مسيحية من القدس هُجِّرت في عام 1948. وُلِد الجد، بنايوت قمر، في القدس في عام 1850. لا تعرف العائلة الكثير عن والد بنايوت وأجداده. كان بنايوت صانع سلاح في القدس حتى وفاته في عام 1917. في عام 1884، بنى منزلًا في حيّ المصرارة العربي في القدس الغربية، وبدأ تكوين أسرته[1].

وُلد ابن بنايوت، إبراهيم، في عام 1888. وفي عام 1910 تخرّج في كلية التربية التابعة لمعهد «سي إم إس» في فلسطين، وبدأ على الفور التدريس في غزة. في عام 1914، أضاف طبقة ثانية إلى المنزل الذي شيّده والده وتزوّج نظيرة جهشان، ابنة إحدى العائلات العربية المسيحية في غزة. في العام نفسه، عاد إلى القدس وأقام فيها حتى عام 1938. وهناك زاول التدريس في العديد من المدارس الخاصة والرسمية.

لقد ذاع صيت إبراهيم في أنحاء فلسطين المختلفة مدرِّسًا ناجحًا للرياضيات، وذلك عندما كان التعليم الثانوي أقصى مرحلة يبلغها الطالب (عادة ما كان الطلبة يذهبون إلى بيروت ودول أخرى من أجل التحصيل الجامعي). في عام 1938، توجّه إلى غزة ليتولّى التدريس هناك في معهد «سي إم إس». ظلّت عائلته في القدس، وكان يتنقّل إلى عمله ذهابًا وإيابًا حتى وفاته في عام 1942.

وُلِد أبناء إبراهيم، وعددهم أحد عشر، ونشأوا في القدس في منزل العائلة في المصرارة. كان جميعهم يحملون جنسية فلسطينية وجوازات سفر فلسطينية.

(1) جورج قمر، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985؛
عيسى قمر وماري قمر فرح، مقابلة شخصية، أوستن، تكساس، خريف 1985.

لكن في عام 1948، عندما ازدادت الضغوط العسكرية الصهيونية على القدس الغربية في أعقاب مجزرة دير ياسين، لجأت العائلة إلى القدس الشرقية وعاش أفرادها معًا في غرفة للّجوء أمّنتها لهم الكنيسة اللوثرية. كما انتقلت اثنتان من بنات إبرهيم، ماري وفهيمة، اللتان كانتا متزوّجتين وتعيشان في البقعة الفوقا (حيّ عربي في القدس الغربية) مع عائلتَيهما للعيش مع والدتهما وإخوتهما وأخواتهما في الغرفة نفسها في الكنيسة في القدس الشرقية.

خلال إقامتهم حيث لجؤوا في القدس الشرقية، والتي استمرّت شهرًا ونصف الشهر، أنجبت فهيمة توأمًا؛ كميل وكميليا، فازدادت الغرفة اكتظاظًا. وفي أثناء وجودهم في الجانب الشرقي من القدس سقط الجانب الغربي بيد القوات اليهودية التي قامت من جانبها بطرد العرب وبمنع أي عربي من العودة لمنزله. وبما أن العودة إلى القدس الغربية حيث منزل العائلة أصبحت مستحيلة، لم تجد العائلة من ملاذ سوى البقاء في غرفة الكنيسة. وعندما انتقل القتال للقدس الشرقية دمّر القصف جزءًا من الغرفة التي تقطنها العائلة، فانتقلت الابنتان مع زوجَيهما إلى عمّان. أما باقي أفراد العائلة فقد توجّهوا إلى العيزرية (المرتبطة بالقدس) حيث وجدوا ملاذًا في الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

ضاقت آفاق البقاء أمام الأسرة. كانت الابنة الكبرى، جوهرة، هي العضو الأكثر نضوجًا في العائلة، والأقدر على قيادتها خلال الأعوام الأولى بعد عام 1948. بحلول أواخر عام 1948، انتقلت جوهرة إلى دمشق، وباشرت العمل في التدريس لتؤمّن دخلًا للأسرة المكوّنة من والدتها وإخوتها وأخواتها الأصغر سنًا، وعددهم ثمانية. كانت جوهرة خرّيجة إحدى كليات التربية في القدس ولديها خبرة في هذا المجال، فحملت على كاهلها عبء العائلة بكاملها، تمامًا كما فعلت نساء كثيرات في الشتات بعد نكبة 1948. فهي لم تكن مجرّد امرأة مثقّفة تُعيل نفسها، بل كانت مسؤولة أيضًا عن باقي أفراد العائلة. لم تكن هذه المسؤوليات جزءًا من دور المرأة قبل عام 1948.

إن سلوك جوهرة هو خير تعبير عن أنماط البقاء الأوّلية التي اعتمدها الفلسطينيون، بما في ذلك الوافدون الأوائل إلى الكويت. كان التركيز على

بقاء العائلة قويًّا جدًا. هكذا استطاعت جوهرة بفضل شهادتها العلمية أن تقود أسرتها من الكارثة إلى الأمان. وعلى غرار مئات النساء الفلسطينيات اللواتي أنقذن عائلاتهنّ بعد الحرب، لم تتزوّج جوهرة.

كان انتقال جوهرة إلى دمشق حافزًا لشقيقاتها، جورجينا وسلمى وعفاف وكوكب وسهيلة، وشقيقها عيسى ووالدتها، فتبعوها إلى هناك. في دمشق سُجِّلوا جميعًا بأنهم لاجئون (لم يكن في هذا خيار لهم بعد النكبة) وانتُزِع جواز سفرهم الفلسطيني واستُبدِل بوثيقة السفر التي تشير إليهم كلاجئين؛ لا دولة لهم. (أصدرت سورية ولبنان ومصر والعراق والأردن[2] مستندات مماثلة للاجئين الفلسطينيين في عام 1948).

بُعيد انتقال العائلة إلى دمشق، بدأت جورجينا، التي تزوّجت قبل مغادرة القدس الشرقية، تكوين الأسرة المستقلّة الثانية في سورية، وتبعتها عفاف. بعد فترة قصيرة، تزوّجت كوكب ألمانيًا كان يعمل في بيروت، فانتقلا لاحقًا إلى ألمانيا وكوّنا فرعًا ألمانيًا من عائلة قمر. في غضون عامين، أتمّ عيسى دراسته الثانوية في دمشق ثم قصد الولايات المتحدة حيث ارتاد الجامعة الميثودية الجنوبية في دالاس في ولاية تكساس. تخرّج مهندسًا، ومكث في الولايات المتحدة، وهكذا أنشأ فرعًا عائليًا جديدًا في قارّة أخرى، ومع الوقت حصل عيسى على الجنسية الأميركية.

لم يأتِ اثنان من الأشقّاء (والشقيقتان المتزوّجتان اللتان ذهبتا إلى عمّان) إلى دمشق مع جوهرة وباقي العائلة في عام 1948. كان بنايوت، ابن إبراهيم البكر، قد أُرسِل إلى الجامعة في الولايات المتحدة في عام 1937. تخرّج في عام 1941 مهندسًا مدنيًا في جامعة كاليفورنيا في بركلي، ثم تزوّج ومكث في الولايات المتحدة، فأسّس فرعًا أميركيًا آخر للعائلة.

كان الشقيق الآخر، جورج، يدرس في بريطانيا العظمى خلال حوادث عام 1948. عندما تخرّج في عام 1950، جاء إلى دمشق حيث عمل وساعد

(2) أصدر الأردن جوازات سفر للفلسطينيين بعد إعلان وحدة الضفتين في عام 1950، ليصبحوا بذلك مواطنين أردنيين.

عائلته. وفي عام 1957، سافر جورج إلى الكويت مع زوجته الفلسطينية التي هُجّرت من مدينة حيفا، ومكث فيها فأسّس فرعًا لعائلة قمر هناك.

بقيت فهيمة التي ذهبت إلى عمّان مع زوجها من آل فرح في عمّان. أما ماري وزوجها، وهو أيضًا من عائلة فرح التي تعود جذورها إلى غزّة، فقد عادا إلى القدس الشرقية في عام 1950 (الضفة الغربية) بعد سقوط معظم فلسطين وإعلان الهدنة. وهناك عمل كلاهما مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) حتى منتصف السبعينيات. وعندما كبر أولادهما وذهبوا إلى الولايات المتحدة للدراسة، وأصبحت ضغوط الاحتلال الإسرائيلي لا تُطاق بعد عام 1967 واجهت الأسرة معضلة أخرى. فبعد إتمام دراستهم، لم يتمكّن أولادهم من إيجاد عمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يبقَ أمامهم من خيار سوى البحث عن عمل في أماكن أخرى. وقد مُنِع أحدهم من العودة إلى مسقط رأسه لأنه لم يُجدّد إقامته في الوقت الملائم بالرغم من أن فلسطين وطنه. لكن السياسة الإسرائيلية تعامل الفلسطينيين في فلسطين على أنهم أجانب. في عام 1980 قرّرت هذه الأسرة وجميع أفرادها الهجرة إلى كندا.

وهكذا، وجد أحد عشر شقيقًا وشقيقة أنفسهم مشتّتين بين سورية والأردن والكويت وكندا والولايات المتحدة وألمانيا. كان أفراد العائلة الذين مكثوا في دمشق مع عائلاتهم يملكون وثائق سفر تشير إلى أنهم لاجئون، في حين توزّعت جنسيات الآخرين بين أردنية وألمانية وكندية وأميركية.

خسرت العائلة أملاكها كلها في فلسطين عندما احتل الإسرائيليون القدس الغربية، وصادروا ممتلكاتهم عبر «قانون أملاك الغائبين»[3] الإسرائيلي الذي أُقرّ

(3) قانون إسرائيلي صدر في عام 1950 بعد مجموعة من إجراءات نقل ملكية الأراضي والممتلكات من الفلسطينيين لمصلحة الدولة. صادرت إسرائيل بموجبه أراضٍ وممتلكات خاصة للفلسطينيين بحسب تعريف القانون لـ«غائب». يُعتبر هذا القانون والمصادرات المترتبة بموجبه من أكبر السرقات المنظّمة التي قامت بها دولة بحقّ شعب آخر. للاطّلاع على المزيد يُنظر توم سيغيف، المؤرّخ الإسرائيلي، الذي وثّق أساليب مصادرة الأراضي والأملاك بعد قيام إسرائيل:
Tom Segev, *1949: The First Israelis* (New York: The Free Press, 1986).

رسميًا في إسرائيل في العام 1950، حيث صودرت أملاكهم بلا أدنى تعويض. ولم يُسمَح لعائلة قمر بالعودة إلى منزلها الذي لا تزال تحتلّه عائلة يهودية. لكن على الرغم من كل شيء، حافظ أفراد عائلة قمر على أواصر علاقة قوية وتواصل في ما بينهم، ومدّوا بعضهم بعضًا بالدعم باستمرار، كما فعلوا في أعقاب التهجير في عام 1948.

عائلة سمّور

آل سمّور من دير ياسين، وهي من العائلات الكبرى المسلمة في القرية. في عام 1948، كانت العائلة تضمّ العديد من الأسر الممتدة. في كل أسرة، كان الأهل يعيشون مع أولادهم المتزوّجين والأعزاب، وكان متوسّط مجموع كل أسرة ثلاثين إلى أربعين عضوًا. في ما يأتي سرد لحكاية واحدة من هذه الأسر.

تحوّلت هذه الأسرة، التي تقدّم مثلًا إضافيًا عن الأسرة الأبوية، كيانًا آخر ينتشر أفراده في بلدان مختلفة، وتتألّف من أربعة أشقّاء وزوجاتهم وأولادهم إلى جانب الأحفاد المتزوّجين وقريناتهم (وعددهم جميعًا خمسة وخمسون). كان للأشقّاء الأربعة سبعة وعشرون ولدًا، استُشهد أحدهم في مجزرة دير ياسين، وتشتّت الباقون على الشكل الآتي: أربعة في الضفة الغربية، عشرة في الضفة الشرقية لنهر الأردن، خمسة في السعودية، أربعة في الكويت، اثنان في قطر وواحد في باريس[4].

راحت العائلة تتّسع أكثر فأكثر مع إنجاب المتزوّجين مزيدًا من الأولاد، وزواج آخرين من أفرادها بعد عام 1948. وبحلول عام 1985، كان قد أصبح للعائلة 133 فردًا يتحدّرون من نسل الذكور. ويرتفع المجموع إلى 170 إذا أضفنا المتحدّرين من نسل الإناث. تزوّج أربعة من الأبناء السبعة والعشرين بنات أعمامهم الذين كانوا يسكنون معهم في منزل الأسرة. وتزوّج معظم الباقين أشخاصًا من أسر أخرى من آل سمّور، أو من دير ياسين. وهكذا أصبح

(4) زهدي سمّور، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

الأشقّاء الأربعة والمتحدِّرون منهم مواطنين أردنيين، ما عدا واحدًا حصل لاحقًا على الجنسية الأميركية.

كان الأشقّاء الأربعة أبناء سموّر موسى سمّور الذي بنى منزل العائلة في دير ياسين. وُلِد سمّور في قرية دير ياسين في عام 1880 وتوفّي في عام 1925. كان آل سمّور يملكون مقالع في دير ياسين وكانوا ينعمون بالرخاء في فلسطين قبل عام 1948، مما أتاح لهم تعليم أولادهم. وكان سبعة عشر ولدًا من الأولاد السبعة والعشرين الذين أنجبهم الأشقّاء الأربعة الذين كانوا يملكون المنزل ذكورًا. ثلاثة عشر من هؤلاء يحملون شهادات جامعية أو تمكّنوا من متابعة تحصيلهم العلمي والحصول على شهادات جامعية مباشرة بعد عام 1948 (ثلاثة منهم أطبّاء، وواحد نال شهادة دكتوراه، وأربعة حصلوا شهادات ماجستير أو ما يعادلها، واثنان أصبحا مهندسَين، وثلاثة يحملون إجازات بالمحاماة).

من جهة أخرى لم تحصل أي من النساء اللواتي كنّ جزءًا من الأسرة قبل عام 1948 على تعليم نظامي أبعد من المرحلة الابتدائية، بسبب الوضع الذي كان عليه تعليم الفتيات في فلسطين قبل عام 1948، ولا سيما في القرى. أصبحت الفتاة الأولى في عائلة سمّور والتي وُلِدت بعد عام 1948، وتُدعى نعمة، مدرِّسة في قطر. وهي أول من ينال شهادة بين نساء العائلة.

أنجب الأبناء والبنات السبعة والعشرون للمؤسّسين الأوائل أولادًا انتقلوا بدورهم إلى مراكز الشتات المختلفة بحثًا عن فُرص. وهكذا توسّع انتشار آل سمّور في الشتات أكثر فأكثر. منذ عقود، وبعد النكبة، يجتمع شملهم كل صيف تقريبًا في عمّان. يأتي الجميع للتلاقي والحفاظ على العلاقة الوثيقة التي يفتقدونها كثيرًا.

بفضل هذا الترابط بين أفراد الأسرة، ظلّت ذكريات دير ياسين حيّة بقوّة. على الرغم من أن هذه العائلة كانت أوفر حظًا من عائلات كثيرة، إلا أن هول الفاجعة ظلّ مطبوعًا في ذاكرتها. فالنساء لم ينسين كيف اعتُقِلن بعد المجزرة وتعرّضن للإهانات وسُرِقت منهن مقتنايتهن الشخصية كلها. استولى

الإسرائيليون على جواهرهن وأموالهن قبل أن يضعوهن في شاحنات اقتادتهن عبر مستوطنة مجاورة حيث راح أشخاص يرمون النفايات ويُلحقون بهن الإهانات إلى أن سُلِّمن إلى الصليب الأحمر. هذه الذكريات محفورة عميقًا في أنفس أفراد العائلة وتساهم في تضامنهم وشعورهم بإرث المعاناة المشترك[5].

عائلة أبو الجبين

تعود جذور آل أبو الجبين إلى الشيخ إبراهيم أحمد المتبولي الذي وُلِد في الحجاز في عام 1660، وكان شخصية دينية وعالمًا. هاجر الشيخ إبراهيم أوّلًا إلى مصر، ثم إلى غزّة في عام 1700 حيث بقي فيها وسط سكانها حتى وفاته في عام 1730. كان للشيخ إبراهيم ثلاثة أبناء، عاد أحدهم إلى مصر، وتوفّي الثاني، حسن، باكرًا على ما يبدو أو لم ينجب أولادًا، ووُلِد الثالث، عبد الواحد المتبولي، في عام 1690 وكان عمره عشرة أعوام عندما ذهب والده إلى غزة. وفي غزة، أصبح عبد الواحد تاجرًا وشخصية دينية، إذ تخرّج في جامعة الأزهر في مصر. تزوّج فلسطينية من غزة واندمج كلّيًا مع سكان المدينة الفلسطينيين وشبكة العلاقات ونمط الحياة فيها[6].

في عام 1715، أنجب عبد الواحد ابنًا في غزة سمّاه محمد. تخرّج محمد، على غرار والده وجدّه، في جامعة الأزهر وأصبح شخصية دينية (شيخًا)، كما كان تاجرًا ناجحًا. كان يختلف عن جدّه ووالده بأنه وُلد في غزة وترعرع فيها واحدًا من أبنائها. تزوّج غزّية وكان أول من أُطلِقت عليه كنية «أبو الجبين» أي

---

(5) لمزيد من المعلومات عن حوادث دير ياسين، يُنظر:

Hirst, pp. 123-129;

Jacques de Reyner, «Dair Yassin: April 10, 1948,» in: Walid Khalidi (ed.), *From Heaven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 761-766.

(6) تستند معظم المواد في هذا الفصل عن عائلة أبو الجبين إلى مقابلات مطوّلة وبيانات حصلتُ عليها من نادر أبو الجبين الذي جمع كمًّا هائلًا من المعلومات عن عائلته. نادر، المولود في عام 1950 هو الابن البكر لخير الدين أبو الجبين الذي كان من الآتين الأوائل من الفلسطينيين إلى الكويت (يُنظر الفصل الثاني). ويستند هذا الفصل أيضًا إلى مقابلات مع خير الدين أبو الجبين ويوسف أبو الجبين في الكويت في صيف 1985.

«الرجل ذو الجيبين» في إشارة إلى سخائه. فكانت هذه انطلاقة آل أبو الجبين العرب الفلسطينيين.

تجدر الإشارة إلى أن عمّ محمد الذي عاد إلى مصر أسّس عائلة هناك تحمل كنية المتبولي، لكن الصلة بالعائلة في غزّة لم تستمر. كان لمحمد أربعة أبناء. وقد دفعت الفرص التجارية بثلاثة منهم إلى الهجرة إلى مناطق أخرى في فلسطين، فساهموا بانتشار عائلة أبو الجبين في أنحاء البلاد المختلفة.

هاجر ابن محمد البكر، عبد الواحد أبو الجبين، إلى يافا. ولدى تخرّجه في الأزهر، أصبح تاجرًا ناجحًا وشيخًا محترمًا. توفّي في عام 1820. وانتقل ابن محمد الثاني، عبد الله، إلى الظاهرية قرب الخليل، الذي وُلد في غزة في عام 1763 وتخرّج في الأزهر وأصبح شيخًا أيضًا. وتوجّه الابن الثالث المولود في عام 1766 إلى بلدة صفد الفلسطينية في عام 1780. وقد كان أيضًا خرّيج الأزهر لكنه اشتهر في عمله في التجارة. بقي شقيق واحد في غزة، أحمد. وكان هو أيضًا شيخًا تخرّج في الأزهر.

ضربت جذور فروع أبو الجبين عميقًا في الأرض. تزوّج كل من الأبناء الأربعة فتيات ينتمين إلى عائلات البلدات التي هاجروا إليها، وانضمّوا إلى الشبكة الاجتماعية في مكان إقامتهم.

على سبيل المثال، أنجب عبد الواحد أبو الجبين، الابن البكر لمحمد، الذي هاجر إلى يافا، ابنًا في عام 1800. وأصبح هذا الابن، محمد، كبير التجّار في مدينة يافا وكان من أوائل الأشخاص الذين بنوا منزلًا خارج جدران المدينة القديمة. ولاحقًا عُرِفت المنطقة التي شيّد فيها منزله بشارع أبو الجبين. وكان شقيقه، حسن، الذي وُلِد في عام 1810 موظّفًا في الإدارة الفلسطينية تحت الحكم العثماني يملك مفاتيح بوّابات يافا.

في العموم، قدرة الثقافة الفلسطينية الأصلية على استيعاب الوافدين إليها موثّقة جيدًا. فمثلًا، على الرغم من أن الصليبيين لم يسعوا قط إلى الاندماج، إلا أن عددًا كبيرًا ممّن مكثوا في المنطقة استوعِبوا في الثقافة الفلسطينية

العربية. كما أن كثرًا من الأوروبيين الذين هاجروا إلى فلسطين، مثل الألمان الذين أنشأوا مستعمرة قرب حيفا ومستوطنات أخرى قرب القدس، اندمجوا في الثقافة الأصلية العربية الفلسطينية. وعلى غرار الصليبيين، لم يرد الصهاينة الذين أتوا إلى فلسطين أن يصبحوا جزءًا من الثقافة المحلية، إذ هجّروا السكان العرب الأصليين من أجل فرض تصوّرهم الخاص عن فلسطين.

كان أفراد عائلة الجبين، وجميعهم مواطنون فلسطينيون، موجودين في يافا أو غزة أو الظاهرية أو صفد عشيّة نكبة 1948. معظم أفراد العائلة الذين هُجِّروا من صفد انتهى بهم الأمر في مخيمات اللاجئين في لبنان أو سورية. أما فرع يافا فقد هُجِّروا إلى مصر أو الضفة الغربية والأردن، وحصلوا على أوراق سفر خاصة باللاجئين في مصر، وانضمّ عدد كبير من أفراده إلى الشتات بحثًا عن عمل. لكن كثرًا مكثوا في غزة عندما خضعت للحكم المصري بعد حرب 1948، ثم أصبحت تحت الاحتلال الإسرائيلي اعتبارًا من عام 1967. وبما أن الظاهرية تقع في الضفة الغربية، حصل أفراد العائلة المقيمون فيها على الجنسيّة الأردنية، لكن منذ عام 1967، يخضع هذا الفرع أيضًا للاحتلال الإسرائيلي.

بعد عام 1948، فرضت حاجات البقاء على آل أبو الجبين أن يعيدوا ترتيب وجودهم في شتات واسع جدًا. انتقل عدد كبير من أفراد العائلة، ولا سيما الشباب، إلى الكويت ودول خليجية أخرى في الخمسينيات والستينيات. توجّه البعض إلى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بحثًا عن فرص عمل، لكن كثرًا منهم مكثوا في الأردن أو لبنان أو سورية أو غزة أو مصر. وهكذا بعد التشتّت الجغرافي الأوّل جرّاء التهجير في عام 1948، عرفت العائلة تفرّقًا أوسع نطاقًا فرضته سياسة الصمود والبقاء في ظل وضع تميز بفقدان الوطن والأرض.

وفق إحصاءات جمعتُها في أواسط الثمانينيات من أفراد العائلة، تتألّف عائلة أبو الجبين من ثلاثة فروع (لا أملك بيانات عن فرع الظاهرية) من 349 شخصًا يحملون جنسيات ووثائق سفر مختلفة. 163 شخصًا من آل الجبين هم مواطنون في دول مختلفة، في حين أن 186 هم لاجئون من دون دولة يملكون وثائق سفر

من أربع دول عربية مختلفة (يُنظر الجدول 1). وبما أن امتلاك وثيقة سفر أو جنسية بلد ما لا يعني بالضرورة، في الحالة الفلسطينية، أن الشخص يقيم في البلد المعنيّ، يتوزّع أفراد العائلة على مجموعة أوسع من الدول (يُنظر الجدول 2).

قد تساعد الأمثلة عن المستويات العلمية والتوزيع المهني لهذه العائلة العابرة للأوطان في فهم أبعادها المتعدّدة. بلغ أفراد عائلة أبو الجبين مستويات عالية في تحصيلهم العلمي. فعلى سبيل المثال، عاش 107 أعضاء من فرع يافا الذي يضم 242 شخصًا في الكويت في عام 1987، ويشكّلون العدد الكامل لعائلة أبو الجبين في الكويت لغاية عام 1990، إلى جانب أربعة أشخاص فقط من فرع صفد عاشوا أيضًا في الكويت. ونجد أن 45 في المئة من أفراد آل أبو الجبين فوق سنّ الواحدة والعشرين ممن كانوا في الكويت لغاية عام 1990 خرّيجون جامعيون، و36 في المئة أنهوا دراستهم الثانوية، و19 في المئة بلغوا المرحلة التكميلية. من أجل دراسة التغييرات في التحصيل العلمي لدى آل الجبين في الكويت بين عامي 1948 و1987، احتُسِبت المستويات التعليمية بحسب الأجيال.

الجدول 1 : الجنسيات ووثائق السفر التي يحملها آل الجبين

الجنسية/ وثيقة السفر	عدد حامليها
الجزائر	2
مصر	3
بريطانيا العظمى	5
العراق	8
الأردن	82
الكويت	4
لبنان	6
المغرب	1
سورية	34
الولايات المتحدة الأميركية	18
وثائق سفر مصرية	89
وثائق سفر كويتية	3
وثائق سفر لبنانية	66
وثائق سفر سورية	28
المجموع	349

الجدول 2: أماكن إقامة آل أبو الجبين

البلد	عدد المقيمين
الجزائر	1
مصر	7
غزة	47
بريطانيا العظمى	6
العراق	7
الأردن	33
الكويت	107
لبنان	49
قطر	10
السعودية	9
سورية	58
الولايات المتحدة الأميركية	14
الضفة الغربية	1
المجموع	349

تنوعّت المهن التي عمِل بها أفراد فرع يافا المنتشرون في أنحاء العالم المختلفة. فمن أصل 78 موظّفًا وصاحب عمل من أبناء عائلة أبو الجبين الآتين من يافا: 12 في المئة مهندسون؛ 22 في المئة مديرون؛ 17 في المئة يملكون عملهم الخاص؛ 3 في المئة أطبّاء؛ 1 في المئة فنّانون؛ 33 في المئة موظّفون حكوميون؛ 6 في المئة مدرِّسون و6 في المئة عمّال فنّيون.

بلغت نسبة مشاركة نساء أبو الجبين المنتميات إلى فرع يافا في القوّة العاملة في عام 1987 إلى 14 في المئة، إذ عملن موظّفات ومدرِّسات وعاملات في مهن مختلفة. على الرغم من ارتفاع المستوى العلمي لدى نساء العائلة، استمرّت الأغلبية الساحقة في التخلّي عن وظائفها، ولا سيما بعد الزواج، لكن في مطلع الثمانينيات، بدأ عدد أكبر من النساء يحتفظن بوظائفهن بعد الزواج، أكانت الأسباب اقتصادية أم ناجمة عن التغييرات في القيم أم اجتماع الأمرين معًا، إذ بدأت هذه نزعة تنمو شيئًا فشيئًا في أوساط النساء الفلسطينيات.

حافظ كل من الفروع الأربعة لعائلة أبو الجبين على روابط مع الفروع الأخرى. صحيح أن جميع أبناء آل الجبين في الكويت هم تقريبًا من فرع يافا، إلا أن هناك تواصلًا بينهم وبين فرعَي العائلة في غزة وصفد. رُسِمت شجرة للعائلة في عام 1978 التي أتت ثمرة التواصل بين الفروع. ولاحقًا بدأ فرع الظاهرية الذي كان قد فقدَ التواصل مع العائلة الواسعة التواصل مع فرع يافا.

الفصل السابع

الشبكات العائلية : الديناميات الاجتماعية والبقاء

كانت العائلة والبقاء المادي بعد حرب 1948 قوّتين محفِّزتَين دفعتا بالمتعلّمين والفلاحين الفلسطينيين إلى التوجّه للكويت. كانت أولويّتهم الملحّة التخفيف من معاناة أسرهم، إذ كان يقع على عاتقهم تأمين ضروريات الحياة لأهلهم وإخوتهم وأخواتهم، كما تأمين المال كي يتمكّن أشقّاؤهم وشقيقاتهم من متابعة تحصيلهم العلمي بعدما توقّف بسبب الحرب. أصبح هؤلاء الروّاد طليعة الجالية الفلسطينية في الكويت، فقد سهّل وجودهم هجرة عدد كبير من أفراد عائلاتهم وأصدقائهم المشتَّتين وساعدوا أسرهم في إعادة وصل ما انقطع من الخيوط الاجتماعية والجغرافية. بعبارة أخرى، أرسى الفلسطينيون الذين جاؤوا إلى الكويت بعد النزوح وخلال الخمسينيات أساس هيكلية كبرى في الشتات جديدة ومختلفة عن تلك القائمة في الوطن الفلسطيني.

استندت الهيكلية الجديدة إلى تطوّر شبكات العائلة الفلسطينية في الشتات. تشكّلت شبكات عائلية جديدة، وقد حافظت في الجوهر على تماسك العلاقات الشخصية والعائلية غير النظامية التي كان يمكن أن تُدمَّر بالكامل عقب الاقتلاع في عام 1948. لقد سهّلت الشبكة الاجتماعية والعائلية الفلسطينية بقاء المجموعة عبر توفير منظومة دعم وقاعدة ينطلقون منها في الحياة العملية.

نتناول في هذا الفصل شبكات العائلة الفلسطينية بعد عام 1948. نحاول هنا أن نشرح الوظائف والأنماط السلوكية التي تظهر لدى الشبكات العائلية الفلسطينية في الكويت وفي العالم العربي والعالم الأوسع، وأن نحلّل العلاقة بين هذه الشبكات والقرى والمدن التي انبثقت منها في ظلّ امتداداتها في بلدان أخرى وفي الأراضي المحتلة. لقد أصبحت العائلة الفلسطينية بعد عام 1948 عالمًا معقَّدًا من العلاقات والشبكات المتفاعلة مع بعضها البعض ومع البيئات التي وفدت إليها. اتّبعت كل عائلة إستراتيجيات وظّفت العلاقات الممكنة كلها لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه اللجوء. وعبر القيام بذلك، أدّت العائلة الفلسطينية دورًا مركزيًا في بقاء الفلسطينيين كمجموعة.

كانت للشبكة العائلية التي تطوّرت في كل مركز للشتات وظائف معيّنة في المجتمع. تطوّرت الشبكات وجرى الحفاظ على العلاقات العائلية عن طريق منظومة من الواجبات والخدمات والالتزامات. تجعل هذه الشبكات تلبية الواجب العائلي المنتظم والتقليدي من الأسرة علاقةً مستمرّة ومتطوِّرة على مستويين؛ المحلّي والعابر للأوطان. في الموت والزواج، العائلة حاضرة للدعم أو العزاء أو الاحتفال. وفي الزيارات والعلاقات الاجتماعية الأسبوعية، كما في المناسبات الدينية، تكون العائلة مصدرًا للنضوج الاجتماعي والعاطفي. في أنماط السكن والمبادرة الاقتصادية، تؤمّن العائلة الروابط والتشجيع، وفي مواجهة تحدّي تعليم الأولاد والبنات، أو التعامل مع الشيخوخة، أو التصدّي لأزمة اقتصادية أو شخصية، تُوفّر العائلة منظومة الدعم.

أدّت العائلة أيضًا دورًا مهمًا في التنشئة الاجتماعية والسياسية، مما ضمن لها دورًا مركزيًا في الحفاظ على علاقة مستمرّة مع الوطن الأم. بعبارة أخرى، أصبحت العائلة في الكويت وفي مناطق الشتات أكثر بكثير من مؤسّسة للبقاء الفردي؛ إذ تحوّلت مؤسّسة تحمي النسيج الاجتماعي الفلسطيني بعد النكبة بينما تعيد اللُحمة إليه في الشتات، مما يسمح للفلسطينيين بأن يكون لهم وجود متماسك على المستوى الجماعي.

السكن

الشبكة العائلية حاضرة أيضًا كعامل دمج في أنماط السكن الجديدة. فقد سعى الفلسطينيون عن طريق السكن في كل مكان وصلوا إليه إلى الحصول على الأمن العائلي الجماعي. في الكويت، وهي نموذج هذه الدراسة، وجد كل وافد جديد مسكنًا وسط أعضاء الشبكة العائلية الفعلية المباشرة طوال المدّة الضرورية. وكذلك في أحياء الأعزاب السائدة في أوائل الخمسينيات لغاية عام 1967 في مدينة الكويت القديمة، ولا سيما في حي المرقاب، وجد كل وافد جديد من الفلاحين والفقراء الآتين من المدن مسكنًا من خلال الشبكة العائلية الفعلية.

عندما توسّعت العاصمة الكويت، انتقل الأفراد والعائلات الفلسطينية الواصلة حديثًا. في الواقع، خلال الستينيات، ولا سيما بعد عام 1967، بسبب سقوط ما تبقى من فلسطين التاريخية بيَد القوات الإسرائيلية (القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة)، أصبح مجتمع الأعزاب المكوّن من الفلسطينيين في الكويت مستوطنة عائلية خارج الأبواب الأصلية للمدينة. فقد سمحت الكويت لكل مقيم فيها بجلب أسرته المباشرة للكويت. فعلى سبيل المثال، جاء أعضاء أسرة صافي من قرية المالحة للعيش بجوار بعضهم البعض في منطقة النُقرة في الكويت[1]. وفي حالات عدّة، وصلت أُسر من مجموعة عائلية أكبر للعيش في منازل متحاذية في حي معيّن. وجد رجا سمرين من قالونيا أن العيش مع زوجته وأولاده في الشارع نفسه الذي يقيم فيه شقيقه ونسيباه وعائلاتهم مفيد جدًا في ترسيخ الأمن العائلي عن طريق التفاعل اليومي[2].

لم تعد الترتيبات السكنية أبوية بالضرورة، فالقرب من عائلة الزوجة المباشرة شائع أيضًا. تشبه الأجواء من نواح عدّة تلك التي كانت موجودة في القرية الفلسطينية التقليدية، لا سيما أن أولاد العائلة الفعلية التي تجمع بين أفرادها روابط وثيقة يعتادون اللقاء يوميًا.

في معظم الحالات، عندما تنتقل عائلة نواة إلى شقّة جديدة، تترقّب شغور شقق أخرى في الشارع أو المبنى. وعند شغور شقّة ما، تحجزها هذه العائلة لأسرة أخرى تربطها بها صلة نسب، مثلًا شقيق يقيم في شقّة مع عائلته ويحجز شقّة مجاورة لشقيقته وعائلتها. يمتلئ الحي تدريجًا بأشخاص من العائلة نفسها. في أحياء حولّي والنُقرة والسالمية وخيطان والفروانية، حيث عاش معظم الفلسطينيين في الكويت في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بعض المباني يشغلها أفراد عائلة واحدة بنسبة 30 إلى 60 في المئة. وفي حالات كثيرة، يقود شارع ضيّق إلى مجموعة من المباني

(1) إبراهيم صافي، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(2) رجا سمرين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

الصغيرة حيث يشغل أقرباء شققًا كثيرة. تشكّل هذه الأحياء حاليًا ضواحي مدينة الكويت.

المهم هنا هو دور الترتيبات السكنية في تعزيز الشبكة العائلية الفعلية والموسَّعة في الكويت. يتّضح من البيانات أن الأشخاص الذين يعيشون على مقربة من بعضهم البعض (في المبنى أو الشارع أو الحي نفسه)، يتفاعلون عادةً أكثر من أولئك الذين يعيشون متباعدين، فيتقاسمون حتى الوجبات، إذا كانوا يعيشون في المبنى نفسه أو في شقق متجاورة، وغالبًا ما تتعاون ربّات المنازل للنهوض بالمسؤوليات اليومية.

لكن، لا يعيش أفراد الشبكة العائلية الفعلية كلهم في مساكن متجاورة، لعدد من الأسباب، بينها تكلفة إيجار البيوت ومدارس الأولاد ومكان العمل. بحسب البيانات التي أعدّها باسم سرحان في عام 1976، الأستاذ في جامعة الكويت، أشار 19 في المئة من أرباب الأُسر المئة الذين شملهم الاستطلاع أن أنسباءهم يعيشون في الحي نفسه؛ وذكر 4 في المئة أنهم يعيشون في الشارع نفسه؛ بينما أشار الباقون أن أقاربهم موزَّعون في أماكن مختلفة في الكويت[3].

يجب النظر إلى هذه البيانات عن السكن في سياقها الصحيح. لو طُرِح السؤال على العائلات نفسها في عام 1968، لتبيّن أن النسبة المئوية للعائلات التي يعيش أفرادها في الشارع أو الحي نفسه أعلى. نظرًا لتدفّق اللاجئين الجدد في عام 1967، تقاسمت عائلات كثيرة شقّة طوال عام أو اثنين. ولو طُرِح السؤال نفسه في عام 1986، لأظهرت البيانات، على الأرجح، زيادة في نسبة العائلات الفلسطينية التي يعيش أفرادها معًا، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عانت منها العائلات، بما فيها ارتفاع الإيجار بمعدّل الضعفين أو ثلاثة أضعاف منذ عام 1978.

ربما تسبّبت التغييرات في نمط الحياة أو الأجر أو مكان العمل بالتباعد الجغرافي بين أفراد بعض العائلات بسبب انتقال بعضهم إلى مناطق أخرى في

(3) سرحان، ص 61–62. شملت الدراسة مئة فلسطيني موزَّعين على الشكل الآتي: 71 رجلًا و29 امرأة؛ 92 منهم مسلمين، و8 مسيحيين؛ جمعيهم متزوّجون؛ و53 من القرى و47 من المدينة.

مدينة الكويت. لكن عائلات كثيرة، ولا سيما ضمن فئات أصحاب الدُخول المتدنّية، اختارت الحلّ المتمثِّل في العيش في المنزل أو الشقّة نفسها. فتُعِدّ هذه العائلات الطعام معًا، تأكل معًا وتتشاطر المنافع العامة وتسديد الفواتير والإيجار. إنه شكل من أشكال تعزيز الشبكات وتأمين استمراريّتها من خلال الأنماط السكنية.

الزواج

بعد عام 1967، لم تعد الهيكلية الاجتماعية للجالية الفلسطينية في الكويت والخليج تتألّف في أغلبيتها الساحقة من الأعزاب. وقبل ذلك الوقت، أي قبل حرب 1967، ولا سيما في أوساط الفلسطينيين من أصل قروي (أغلبية الفلسطينيين الذين عاشوا في الكويت في ذلك الزمن)، كان الأولاد والنساء يمكثون في القرية أو مخيم اللاجئين، فيما يأتي الأزواج للعمل في الكويت. الوافدون الأوائل من الفئة المتعلّمة الريادية هم من أنشأوا في البداية (منذ الخمسينيات) حالة عائلية واستقرارًا أُسريًا. فكان معظم الرجال الفلسطينيون الذين يعيشون في الكويت من الذين أتوا من الضفة الغربية ومخيمات اللاجئين، خاصة من أبناء الريف، يذهبون عادةً إلى الضفة الغربية وغزة أو إلى الأردن ولبنان للزواج بنساء فلسطينيات[4]. وبعد الزواج، يعودون إلى الكويت ويزورون زوجاتهم مرّة واحدة فقط كل عام أو عامين.

بعد احتلال الضفة الغربية وغزة في حزيران/ يونيو 1967، توقّفت هذه الظاهرة. فالحرب والموجات الجديدة من اللاجئين دفعت بالأزواج كلهم الذين يعملون في الكويت إلى جلب عائلاتهم الصغيرة معهم. لهذا، بعد عام 1967 ولأوّل مرّة، أصبحت لدى الفلسطينيين في الكويت نسبة متكافئة من الأزواج والزوجات، ومن الذكور والإناث. فأثّر تأسيس عائلات النواة في الموقع الجغرافي نفسه تأثيرًا في نمط التعارف بهدف الزواج[5]. فبدلًا من أن يذهب الرجال الفلسطينيون إلى الضفة الغربية أو غزة أو الأردن للزواج من

(4) Abd al-Rahman, p. 8.

(5) Ibid.

قريبة لهم أو فتاة من القرية، بدأوا يبحثون عن عروس تكون جزءًا من عائلتهم أو قريتهم وتعيش في الكويت. فأدّى ذلك إلى زيادة الزيجات بين الفلسطينيين في الكويت. في هذا نشوء أعمق للشتات كما تطوّر في الكويت.

لهذا، فإن تدبّر الزيجات مسألة جدّية للغاية، على غرار شنّ حرب أو عقد صفقات تجارية كبرى[6]. أتزوّج الشاب والفتاة باختيارهما أو بطريقة مدبَّرة، تسبق كل زواج بين الفلسطينيين في الكويت مفاوضات بين العائلتين، أو في زيجات كثيرة بين أفراد من العائلة نفسها. تتشابه الزيجات في المدينة والريف في البلدان العربية في قدرتها على جمع عائلتين، وتساهم العملية التي تقود إلى الزواج في إعادة اصطفاف الشبكات.

تقتضي آليات الدمج بين عائلتين تجمعهما أو لا تجمعهما صلة قرابة، ضلوع أفراد أسرة كل من العروس والعريس بواجبات تقليدية. الخطوة الرسمية الأولى يقوم بها الرجال في عائلة العريس الذين يتوجّهون للقاء الرجال في عائلة العروس. خلال اللقاء، يطلب والد العريس يد الفتاة للزواج. عادةً، يضم هذا الاجتماع الأجداد والأعمام والأخوال والأقارب الذكور الآخرين من جهتَي الوالد والوالدة في كل أسرة.

هذا الاجتماع هو بمثابة اختبار، فإذا شعرت كل عائلة بميل إلى العائلة الأخرى، واكتشفتا قواسم مشتركة بينهما، وحتى روابط دم بعيدة، فهذا يُبشّر بالخير بالنسبة إلى الخطوات اللاحقة؛ وإلا، فتدور مزيد من المفاوضات المعقّدة. إذا كان العروسان يعرفان بعضهما بعضًا، تكون العائلتان تحت وطأة ضغوط أكبر للتوصّل إلى أرضيّة مشتركة. الاجتماع هو نوع من الضمانة يؤكّد أقارب العريس من خلاله أنه شاب مسؤول جاهز للزواج ويحظى بموافقة عائلته ودعمها[7].

---

(6) Hildred Geertz, «The Meaning of Family Ties,» in: Clifford Geertz, Hildred Geertz & Lawrence Rosen (eds.), *Meaning and Order in Moroccan Society: Three Essays in Cultural Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 363, Quoted in Bill & Leiden (eds.), p. 92.

(7) للاطّلاع على سياق يتعامل مع العائلة في الشرق الأوسط، يُنظر:=

تعقب الاجتماع مشاورات عائلية تضم الشبكة العائلية التي تعيش في الضفة الغربية وغزة ولبنان وعمّان. هذه المشاورات مهمّة لأن الزواج لا يعني الشخصَين اللذين يستعدان لعقد قرانهما فحسب، فعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على العلاقات الفلسطينية في الزمن الحديث، لا تزال معظم العائلات تشعر بأهمية الاستشارة العائلية، خاصة في ظلّ وجود عمّات وخالات وأعمام وغيرهم في دول مختلفة ومواقع شتات مختلفة.

خلُصت الدراسة التي أجراها سرحان في عام 1976 إلى أن 39 في المئة من أصل مئة ربّ أسرة شملهم الاستطلاع قالوا إنهم يستشيرون عائلاتهم دائمًا في المسائل المهمة مثل الزواج والطلاق، وقال 35 في المئة إنهم يستشيرونها أحيانًا، و4 في المئة نادرًا، وقال 17 في المئة إنهم لا يستشيرون عائلاتهم، فيما امتنع خمسة في المئة عن الإجابة.

في المجموع، قال 64 في المئة من المشاركين في العيّنة إن الاستشارة هي آلية يستطيعون من خلالها أن يقوِّموا بطريقة أكثر تنوّرًا بما هم مقبلون على القيام به. قال 13 في المئة إن الاستشارات هي لإعلام أفراد العائلة وتفرضها صلات القرابة. وقال 6 في المئة إنهم لا يسعون للحصول على الموافقة من أقربائهم، وامتنع 17 في المئة عن الإجابة. وفي حال وجود خلاف بين الفرد وباقي العائلة حول مسار تحرّك معيّن؛ قال 63 في المئة إن رأي العائلة لا يُلزِمهم، وأجاب 16 في المئة بأنهم يلتزمون آراء العائلة، وقال 15 في المئة إنهم يبحثون عن تسوية، بينما امتنع 6 في المئة عن الإجابة[8].

يحاول الفلسطينيون الحفاظ على وجودهم الاجتماعي الجماعي عبر الإصرار على أن يكون طرفا الزواج فلسطينيَّين في معظم الأحيان. ففي استطلاع أجراه وجيه ياسين محمد في سياق إعداده لرسالة الماجستير في جامعة الكويت (1978)، وشمل عيّنة من 300 شخص، قال 96 في المئة إنهم

= Ibid, pp. 363-377;

Eickelman, pp. 124-128;

Daniel Bates & Amal Rassam, *Peoples and Cultures of the Middle East* (Englewood Cliffs N.J,: Prentice-Hall, 1983), pp. 201-204.

(8) سرحان، ص 70-71.

يفضّلون زوجًا فلسطينيًا لبناتهم، فيما اعتبر 8 في المئة فقط أنه لا يهم إذا كان فلسطينيًا أو غير فلسطيني. وقال 80 في المئة إنهم يفضّلون زوجة فلسطينية لأبنائهم، فيما قال 5.3 في المئة إنهم يفضّلون زوجة عربية، و1 في المئة زوجة أجنبية، وقال 13.7 في المئة إنه لا فرق عنده[9].

تؤخَذ مسائل مهمّة أخرى في الاعتبار في المشاورات التي تسبق الزواج. فوضع أسرة العريس وسمعته عاملان مهمّان في القرار الذي تتّخذه أسرة العروس بالموافقة أو عدم الموافقة على الزواج. وفي هذا السياق، تُولّى أهمية للطبقة أو القرية أو المدينة التي يتحدّر منها الشخص، ومستواه المهني والتعليمي ومسائل أخرى مرتبطة بوضعه الاجتماعي.

عندما توافق أسرة العروس على عرض الزواج، تسير الأمور بسلاسة. قبل عام 1948، كان المهر مهمًا جدًا[10] (مبلغ من المال أو حاجيات تُنقَل من عائلة العريس إلى عائلة العروس). أما في الشتات فقد توقّفت عائلات فلسطينية كثيرة عن تقاضي المهر. ولكن نظرًا لأن المهر مستمدّ من الشريعة الإسلامية تقوم بعض العائلات بدفع مهر رمزي. وتتوقّع عائلات أخرى جواهر وجهازًا للعروس. ويُفرَض جزء من المهر كنفقة للزوجة في حال الطلاق.

أصبح المستوى التعليمي طاغيًا في النقاشات العائلية حول عروض الزواج. والمفاجئ هو أنه أصبح أكثر أهمية من الخلفية العائلية والوضع الاجتماعي على الرغم من أنهما كانا العنصرين الأكثر حسمًا قبل عام 1948. في الكويت، أصبح التعليم الجسر الذي يربط بين عائلات من خلفيات وأوضاع اجتماعية وقيَم مختلفة. جمع رباط الزواج بين عائلات من المدن وأخرى من الريف؛ وبين عائلات أرستقراطية سابقة وأُسر كانت محدودة الدخل. أول مرة في المجتمع الفلسطيني، يتخطّى الزواج تلك الخطوط الفاصلة بين القرية والمدينة، وبين الطبقات والعائلات[11].

(9) محمد، ص 219.

(10) Bates & Rassam, pp. 202-203.

(11) من نتائج النقاشات مع أفراد من العينة التي أُجريَت معهم مقابلات في صيف 1985.

عادة تكون المفاوضات بهدف إتمام زواج بين أُسرتين من خلفيّتين مختلفتين أكثر صعوبة. فقد تكون للعائلتين مفاهيم مختلفة حول الترتيبات المناسبة في حفل الزفاف أو القواعد التي يجب مراعاتها في فترة الخِطبة. وفي الإجمال، يحاول العروسان التوسّط لتسوية التضارب في القيَم، فيضلعان في هذه الحالة بدور أكثر نشاطًا في المفاوضات.

عندما تُبلِغ أسرة العروس أسرة العريس بموافقتها على طلب الزواج، يُحدَّد عادةً موعد الخِطبة. مع تقدّم فترة الخِطبة، التي هي بمثابة مرحلة تجريبية لجميع المعنيّين، واقتراب موعد الزفاف، تصبح العائلتان أكثر انخراطًا. لكن أعضاء الشبكتين العائليتين؛ الفعلية والموسّعة، لا يلتقون جميعًا إلا في حفل الزفاف.

بعد الحفل، تتغيّر طبيعة العلاقة بين الشبكتين العائليتين. فالاندماج بينهما يتعزّز من خلال الشبكة التي يرسيها الزوجان الجديدان. يبقى مستوى التفاعل بين الشبكتين العائلتين رهنًا بخلفية كل منهما ووضعه الاجتماعي وقيَمه. بيد أن المهم في عملية تشكّل الشبكات العائلية الجديدة هو أن يبني العروسان مجموعات جديدة من العلاقات حولهما[12] .

تتّسم الزيجات بين الفلسطينيين اليوم بطابع عابر للأوطان. عادةً يصل الأعمام والعمّات والأخوال والخالات وأبناؤهم والأجداد من جهتَي الأم والأب في عائلتي العروسَين إلى الكويت أو إلى أي من الأماكن التي يتفقون عليها قبل أسابيع أو أشهر من عقد القران. يشاركون في التحضيرات ويلتقون أعضاء الأسرة الأخرى. ومن خلال هذه اللقاءات في حفلات الزفاف تتعزّز الروابط والتضامن بين أفراد الشبكة العائلية المحلية في الكويت وشرائح مهمّة في الشبكة العائلية الموسّعة تعيش في بلدان أخرى، لا سيما الضفة الغربية وغزة والأردن والولايات المتحدة وأوروبا. وفي هذه المناسبات يلتقي الأقرباء وجهًا لوجه منذ أعوام. ويستعيدون لأيام عدّة الذكريات التي عاشوها في فلسطين،

(12) Springborg, p. 73;
Bill & Leiden, p. 92.

ويتشاطرون أخبار الفروع العائلية الموزَّعة في أماكن مختلفة، كما أن الحديث السياسي شأن دائم في كل وسط فلسطيني. باتت احتفالات الزواج من أبرز المحطات التي تجمع شمل العائلات الفلسطينية بعد عام 1948.

احتفالات الارتباط الزوجي

«الرقص هو الشيء الأساس في هذه الأمسيات [الزواج]. مباشرة بعد انقشاع القمر، يُسمَع غناء النساء وأهازيجهن في القرية؛ إنه مؤشّر لانطلاق الاحتفال... بعد هذا التجمّع التمهيدي، يحتشد سكان القرية؛ تدخل النساء المنزل حيث يرقصن طيلة الأمسية، أما الرجال فيقفون في الخارج ويشعلون النار لتحضير القهوة وللإنارة... في هذه الأثناء، تكون رقصة الرجال قد بدأت»(13).

ح. غرانكفيست (Hilma Granqvist)، فلسطين، 1933

كتبت غرانكفيست هذا الكلام في عام 1933. على الرغم من التشرّد، استمرت حفلات الزفاف الفلسطينية، في استقطاب المشاركة من القرية بكاملها في حفلات زواج الفلسطينيين في الكويت. فعلى سبيل المثال، عندما يتزوّج شخص من قرية المالحة أو الشويكة، يحضر الزفاف أفراد شبكة المالحة أو الشويكة كلهم تقريبًا في الكويت(14). يشارك الجميع من الأعمار المختلفة، رجالًا ونساء، أكان هناك فصل بين الإناث والذكور في حفل الزفاف (النساء في قاعة، والرجال في أخرى) أم وُجدوا معًا في القاعة نفسها. بدلًا من الاحتفال في ساحة القرية كما في الأيام الغابرة، تحصل حفلات الزفاف في الكويت في قاعات مستأجَرة.

---

(13) Hilma Granqvist, *Marriage Conditions in a Palestinian Village,* vol. 2, Commentationes Humanarum Litterarum 6.8 (Helsingfors: Societas Scientiarum Fennica, 1935), pp. 35-36.

هليما غرانكفيست 1890 – 1972: فنلندية سويدية، هي أول باحثة تقوم بدراسة إثنوغرافية (دراسة الأعراق الإنسانية) في قرية أرطاس الفلسطينية الواقعة قرب مدينة بيت لحم. عاشت في القرية قبل النكبة بين عامي 1925 و1931، وعادت لفترة أخرى لاحقًا. أطلق عليها سكان القرية اسم «حليمة» لحبها لسكان القرية. تعلمت اللغة العربية وتحدثت بلهجة أهالي أرطاس، وكتبت خمسة كتب عن حياة الإنسان الفلسطيني، متخذة من أهالي أرطاس نموذجًا.

(14) أحمد مسامح من الشويكة وإبراهيم صافي من المالحة، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

تُوفّر حفلات الزفاف بشكل خاص فرصة فريدة لأفراد العائلة كي يُجدّدوا الروابط القروية، إذ تكون الجموع غفيرة عادة. تراوح عدد السكان في معظم القرى الفلسطينية في الكويت لغاية عام 1990 من بضع مئات إلى ستة أو سبعة آلاف نسمة. حتمًا من الصعب جمع الأفراد كلهم، فالتكلفة في هذا الإطار سترتفع. لكن خلال الحدث، ينقسم الحضور إلى مجموعات صغيرة لتجاذب أطراف الحديث والسؤال عن العمل والحياة اليومية والأولاد.

انطلاقًا من تمسّك الأهل الفلسطينيين الشديد بانتمائهم وجذورهم، يجدون في حفلات الزفاف مناسبة لتعريف أولادهم إلى الشبكة القروية. وعندما يضمّون أولادهم إلى الشبكة، يشعرون باعتزاز شديد.

وفقًا لأحمد عثمان من بيت صفافا:

«عندما أحضر تلك الحفلات، يُعرّفني الآباء دائمًا إلى أولادهم. على الرغم من أنه قد لا تكون لديّ علاقة مستمرة مع عدد كبير من العائلات الحاضرة، يُبقي حفل الزفاف روابطنا حيّة، ويولّد بشكل خاص روابط جديدة بالاستناد إلى مشاركة صغار السن. في الواقع، الشبّان أكثر حماسة من الكبار لحفلات الزفاف القروية. لهذه الحفلات طابع غامض في نظرهم، ويتملّكهم الفضول للقاء أبناء قريتهم»[15].

الأهم هو أن حفل الزفاف يعيد إحياء الأجواء الفولكلورية في القرية، أكانت القرية قائمة اليوم في فلسطين أم دمرتها إسرائيل بعد عام 1948. يُنشد المشاركون أغانٍ شعبية ويؤدّون رقصات تقليدية. عدد كبير من حفلات الزفاف هو نسخة عن الحفل التقليدي الذي كان يُقام في القرية في تفصيلاته المختلفة. لكن فيما كان المهرجان في القرية يستمر أسبوعًا كاملًا، يدوم حفل الزفاف الفلسطيني في الكويت عادةً ثلاث إلى خمس ساعات فقط[16]. تختار عائلتا العروسَين عمدًا إعادة خلق الأجواء الاحتفالية القروية في الكويت؛ فبالنسبة

(15) أحمد عثمان، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(16) مقابلات ميدانية مع أفراد من العينة، تشمل أحاديثهم الكثير من الملاحظات ذات المضمون الاجتماعي، الكويت، صيف 1985.

إليهم هي مصدر للهويّة والاعتزاز بإرثهم[17]، وجزء من وجودهم المستمر.

يتعلّم الشبّان الرقص والغناء. ومن لديهم أصوات جميلة يصبحون مطربين شعبيين جيّدين[18]. في الواقع، تتعلّم أغلبية الصغار الفولكلور الفلسطيني عن طريق حفل الزفاف. من النادر أن نجد فتى أو فتاة لا يعرف على الأقل بعض الأغاني والرقصات الخاصّة بقريته، حتى لو كان قد وُلد وترعرع في الكويت، أو حتى لو كانت قريته من بين أكثر من 400 قرية دُمّرت بالكامل في عام 1948.

تجمع بين العائلات التي تحضر حفل الزفاف روابط قائمة على العيش في القرية نفسها منذ قرون والزواج المختلط بينها. الجميع في القرية أقرباء بطريقة أو بأخرى، مما يزيد من قوّة بقاء القرية وتماسكها. تتداخل القرية مع مفهومهم عن العائلة. بعبارة أخرى، القرية هي الشبكة الممتدّة للشبكة العائلية. إنها الوحدة الاجتماعية التي تتوسّط بين العائلة والمجتمع الأوسع. فمن هنا، يوفّر الزواج وحفلات الزفاف فرصة لإعادة إنتاج القرية والحفاظ عليها في الشتات.

يشكّل حفل الزفاف أيضًا مناسبة للتعارف الذي قد يؤدّي إلى مزيد من الزيجات داخل القرية الواحدة، إما يأخذ الشاب المبادرة بحثًا عن زوجة، وإما تتولّى والدته المهمّة[19]. وكل زواجٍ جديد بين شخصَين من القرية نفسها يعزّز روابط الزواج التقليدية القائمة أصلًا بين العائلات المختلفة[20].

يتفوّق الزواج على العلاقات الأخرى في كونه يشكّل عامل ربط قويًا لدى المجتمعات العربية، إذ يولّد تحالفًا بين عائلتَين وشبكاتهما. ويذهب تأثيره أبعد بكثير من العروسين. في الواقع، الزواج مهمّ جدًا إلى درجة أن العائلات لا تترك العروسين يتّخذان القرار بنفسيهما. صحيح أن النفوذ الذي تمارسه العائلة

(17) Lutfiyya, *Baytin*, p. 135;
Granqvist, *marriage conditions,* pp. 30-138.

(18) مقابلات ميدانية، الكويت، صيف 1985.

(19) Taghreed Alqudsi-Ghabra, «City and Village in a Palestinian Wedding Song,» (unpublished study, Austin, Texas, Fall 1948).

(20) Abd al-Rahman.

الفلسطينية في هذه القرارات ينحسر منذ عام 1948، لكنّها لا تزال تؤكّد حقّها في الموافقة على زواج معيّن أو فرض «فيتو» عليه.

تأثيرات إضافية في الاختلاط الاجتماعي

تساهم مناسبات اجتماعية أخرى في تعزيز الشبكة القروية. فعلى سبيل المثال، بعد ولادة طفل في الكويت، يأتي عدد كبير من أبناء القرية لتهنئة العائلة. وفي حالات كثيرة، يُدعى رجال القرية إلى غداء، وتستقبل الأمّهات الزوّار لفترة ممتدّة بعد الولادة. في فلسطين قبل عام 1948، كانت النساء يتلقّين التهاني في منازلهن بعد الولادة[21]، وكان يُنتظَر من الرجال توزيع الحلوى في نادي الرجال إذا كان المولود صبيًا[22].

يؤمّن وصول أفراد من العائلة من الضفة الغربية أو عمّان أو غزة في زيارات موقّتة إلى الكويت، رابطًا إضافيًا. ففي الكويت، تلاقيهم القرية بكاملها، ويسألهم أبناؤها عن الأقارب في الضفة الغربية أو غزة، الذين يبعث عدد كبير منهم رسائل وهدايا إلى عائلاتهم مع الزائر. يصبح المنزل، حيث يقيم الضيف الزائر، بيتًا لأبناء القرية، أو حتى ناديًا خلال فترة مكوثه في الكويت. يأتي الناس للقائه ودعوته للغداء في منازلهم، فيتعزّز التواصل على المستوى المحلّي. حتى القرويون الذين أتوا إلى الكويت من قرى مجاورة في فلسطين يأتون للسؤال عن الزائر، فتتجدّد بذلك الروابط بين القرى.

الأعياد

«يتنقّل الرجال من منزل إلى آخر في القرية لإلقاء التحية على جيرانهم. في هذا اليوم، يقيم جميعهم صداقات. تسمّيه الست لويزا عيد التكفير الكبير. يتعانق الرجال ويتصالحون. وخارج المنازل، تلقي النساء التحيّة على أقربائهن

(21) Hilma Grnqvist, *Birth and Childhood among the Arabs: Studies in a Muhammadan Village in Palestine* (Helsingfors: Soderstrom and Co. Forlagsaktiebolag, 1947), pp. 89-92.

(22) Ibid., pp. 79-80.

الذكور المارّين من هناك، ويقبّلن أيديهم ويرفعنها إلى جبينهن، بعد أدائهم الصلاة في المسجد».

ح. غرانكفيست، فلسطين 1930-1931 [23]

تؤدّي مناسبات دينية عدّة وظائف تُعزّز الاختلاط في المجتمع الفلسطيني، مثل عيد الميلاد وأعياد دينية أخرى لدى المسيحيين، وعيدَي الفطر والأضحى لدى المسلمين. يستمر عيد الفطر ثلاثة أيام يحتفل المسلمون خلالها بنهاية شهر رمضان، أما عيد الأضحى فهو أوج موسم الحج. تركّز الأمثلة الآتية على وظائف العيد.

في اليوم الأول لعيد الفطر في الكويت، بعد أداء صلاة العيد صباحًا في المسجد، يبدأ رجال القرية جولة على المنازل تستمر يومًا كاملًا. ينتقل الأشقّاء المتزوّجون والأعزاب مع آبائهم وأولادهم من منزل إلى آخر. وفي كل شقّة، يمضون ربع أو نصف الساعة يحتسون خلالها القهوة ويتمنّون عيدًا سعيدًا لأفراد العائلة. على سبيل المثال، يمضي الدكتور خليل الخطيب، وهو طبيب أتى من قرية قرب مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة (الساوية) للعمل في الكويت، اليوم الأول بكامله في كل عيد في زيارة أبناء قريته. يزور هو وأشقّاؤه الأربعة المتزوِّجون وأولادهم خمسة عشر منزلًا على الأقل[24].

اليوم، وبدلًا من زيارة كل منزل في الكويت، تختار معظم العائلات مجموعة من المنازل لزيارتها. فعلى سبيل المثال، ترمز زيارة الشقيق الأكبر أو الشخص الأكثر مكانة في عائلة معيّنة إلى تلبية الواجب تجاه تلك العائلة[25]. يقول إبراهيم صافي، عضو المجلس الإداري في صندوق قرية المالحة في الكويت (احتُلت المالحة في عام 1948، وأصبح سكانها لاجئين في ذلك

---

(23) Hilma Granqvist, *Muslim Death and Burial: Arab Customs and Traditions Studied in a Village in Jordan,* Commentationes Humanarum Litterarum, XXXIV, 1 (Helsinki: Societas Scientiarum Fennica, 1965), p. 184.

(24) خليل الخطيب، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1984 وصيف 1985.

(25) ينبع هذا من الرمزية الواسعة والتقيد الشديد بالبروتوكول في العلاقات بين العائلات في الشرق الأوسط.

الوقت، ولا زالت الكثير من منازلها قائمة استوطنها يهود إسرائيليون منذ عام 1948):

«خلال فترة العيد، يزور أبناء القرية بعضهم بعضًا بصورة انتقائية. أولًا، يزورون أقاربهم كلهم، ثم يزورون المتقدّمين في السن والأشخاص الأكثر احترامًا من العائلات المختلفة في الكويت»[26]. وبحلول نهاية اليوم الأول أو الثاني من العيد، يكونون قد زاروا الجزء الأكبر من الشبكتين العائليتين؛ الفعلية والموسّعة.

هكذا يؤدّي العيد، على غرار الزواج، وظيفة الربط بين الأشخاص على مستوى القرية. تكمن أهميته في قدرته على إعادة إرساء الروابط التقليدية في قرية أو بلدة فلسطينية مهجَّرة إلى الكويت، وذلك عبر تعزيز حسّ الانتماء والوحدة والتماسك.

الموت

«لا تنتهي العادات المرافِقة للوفاة بدفن الجثمان. حتى بعد الدفن، تُنظَّم مراسم وواجبات عدّة. تقام سلسلة من المآدب ومظاهر التعبير عن الأسى، وزيارات تعزية من الأقرباء، كما يصل المعزّون من رجال ونساء من أجزاء أخرى من البلاد، ومن قرى أخرى».

ح. غرانكفيست، فلسطين، 1925-1927 [27]

مثلما تعلّم الفلسطينيون في الكويت تقاسم فرحتهم عبر شبكات الشتات، تعلّموا أيضًا تشاطُر الأسى في ما بينهم. يلتقون كمجموعة للتعبير عن حزنهم على وفاة أحد أبناء الجالية الفلسطينية أو أحد أقربائهم في فلسطين أو في أماكن أخرى. وعبر مواصلة الأعراف التقليدية المرافِقة للوفاة، يُثبتون هويّتهم واستمرار الروابط القديمة. وبما أن الروابط هي جزء من تعريفهم لذواتهم، يساهم تعزيزها في ترسيخ الوحدة الثقافية واللُحمة الاجتماعية.

(26) إبراهيم صافي، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(27) Granqvist, *Muslim Death and Burial*, p. 87.

في أيام الحداد الثلاثة (وفي بعض الحالات يكون الحداد المعلن لمن يريد تقديم العزاء أقصر) التي تعقب وفاة أحد أبناء القرية، تحيط القرية بكاملها في الكويت بعائلة الفقيد، وتمدّها بالدعم العاطفي والاجتماعي(28). في الواقع، ما إن يعلم الأشخاص بوفاة شخص ما عن طريق الشبكة القروية حتى يبدأون على الفور بالتجمّع في المنزل الذي تقام فيه التعازي. إذا كان الشخص المتوفّي يعيش في الكويت، تقام التعازي عادةً في منزله؛ وإلا في منزل النسيب الأقرب إليه. وإذا لم يكن شخص تجمعه بالفقيد صلة قرابة وثيقة، تقام التعازي في منزل شخص تربطه به قرابة بعيدة.

يقول جميل درسية الذي شارك في تأسيس «صندوق الحوارث» في الثمانينيات، والذي يقدم دعمًا لحوالى 6,500 فلسطيني من قبائل الحوارث (من أصل بدوي) في الكويت:

«عندما تحدث وفاة ونلتقي بعضنا بعضًا خلال فترة التعازي. حتى لو كان هناك خلاف بين المتوفّي وعائلته من جهة، وعائلات أخرى من الحوارث من جهة أخرى، نشارك في التعازي. عند الوفاة، توضَع الخلافات كلها جانبًا»(29).

لوجود المعزّين في فترة قبول التعازي دلالات عدّة. تبدي العائلات المختلفة احترامها للمتوفّي وعائلته، تخفّف مشاركتها من وطأة الأسى. على غرار المجتمعات العربية، يلتفّ أعضاؤها بعضهم حول بعض، يتشاطر الفلسطينيون من خلال إحاطة الآخرين بهم شعورًا بالأسى، فيشعرون بالتالي بالارتياح. من يموتون في أماكن حيث لا وجود لأفراد من العائلة أو القرية ليتقبّلوا التعازي بوفاتهم، يكونون موضع شفقة.

الجانب الأهم في الحداد هو تأثيره في الشبكة الاجتماعية. خلال فترة التعازي، يتجمّع أفراد الشبكة القروية، التي هي جزء لا يتجزّأ من الشبكة الاجتماعية الموسَّعة. تتجدّد الروابط، ويعاد تأكيد وجود القرية ككيان ملموس

---

(28) المقابلات الميدانية التي أُجريت تؤكد هذا الأمر.

(29) جميل درسية، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

في الكويت وفي الشتات. على غرار الأعياد وحفلات الزفاف، تَجمع الوفاة الكبار والصغار معًا، على الرغم من أنها حدث مؤسف، فيعاد شحن العلاقات.

فضلًا عن ذلك، فترة التعازي هي شكل من أشكال التفاعل القروي المكثَّف ذي الوظائف الموجَّهة سياسيًا. يتحدّث المعزّون في السياسة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، وكذلك عن الفقيد ومآثره[30]. يتبادلون الأحاديث عن الهموم التي تشغلهم، ولا سيما التحدّيات التي يواجهونها في المنفى أو في الضفة الغربية وغزة المحتلّتَين.

فيما يتقبّل أبناء القرية في الكويت التعازي بفقيدهم، يشارك أفراد آخرون في الأردن والضفة الغربية والخليج وباقي العالم في الحداد، كل في مكان إقامته. وفي حالات كثيرة، يُنشَر خبر الوفاة في الوقت نفسه في صحف عدّة في أنحاء العالم المختلفة، لا سيما إذا كان الفقيد شخصًا مرموقًا أو لقي مصرعه في معركة قتالية أو غارة جوّية، أو تظاهرة في غزة أو الضفة الغربية فيكون شهيدًا في سبيل فلسطين والوطن السليب. تُنشَر أخبار الوفيات في صورة شبه يومية في الصحف الكويتية. فعلى سبيل المثال، نشر أشخاص من قرية قالونيا (هُجِّر سكان قالونيا وعددهم ألف نسمة في عام 1948، وهُدمت القرية وصودرت جميع ممتلكات سكانها) خبرًا في صحف كويتية وأردنية في أيلول/ سبتمبر 1982 للإعلان عن وفاة طالب جامعي لقي مصرعه في القتال في لبنان خلال اجتياح 1982 [31]، وقد ورد في الخبر الذي نُشِر في صحيفتَي «**القبس**» و«**الرأي العام**» الكويتيتين:

«يأسف أبناء قرية قالونيا في القدس المقيمون في الكويت والضفة الغربية وفي الشتات لفقدان شهيد الحقّ والواجب: محمد رجا سمرين، الذي وافته المنية في القتال في ميدان التضحية في بحمدون في لبنان. نتوجّه بأصدق مشاعر التعزية لعائلة الفقيد ونسأل الله عزّ وجلّ أن يمدّ عائلته بالصبر والسلوان. إنّا لله وإنّا إليه راجعون».

---

(30) مقابلات ميدانية.

(31) **الرأي** (الأردن)، أيلول/ سبتمبر، 1982؛ **الرأي العام** (الكويت)، 12 أيلول/ سبتمبر 1982؛ **القبس** (الكويت)، 12 أيلول/ سبتمبر 1982.

من أوجه الحداد لدى الشتات الفلسطيني الإعلانات اليومية (إعلانات عدّة في يوم واحد)، والتي تُنشَر في الصحف الخليجية والأردنية وصحف عربية أخرى. فهي تعلن أن أفراد العائلة يتقبّلون التعازي في الأراضي المحتلّة وأنحاء الشتات المختلفة بسبب فقدان شخص عزيز.

العلاقات المتبادلة

«قالت عليا: 'الفرح دَيْن، والموت دَيْن'.

ست لويزا: 'يعني هذا أن وجبة الفرح دَيْن، ووجبة الموت دَيْن'. أردفت عليا: 'ما أُعطي لهم يجب إعادته. كل شيء هو قرض. كل شيء هو دَيْن، حتى آثار الأقدام، وحتى الدمعة في العين. إذا شاركتني النحيب، أشاركك النحيب'».

ح. غرانكفيست، فلسطين، 1925 – 1927 [32]

تمنح الزيارات خلال الأعياد والمشاركة في حفلات الزفاف ومراسم الدفن والمناسبات القروية الأخرى شعورًا بالراحة. فعندما يشارك المرء في كل من المناسبات الأساسية في القرية، أكان في الأفراح أم الأحزان، يعامله الآخرون بالمثل. ويشعر كل شخص بالأمان، إدراكًا منه أن تأديته لهذه الواجبات تجلب له ولأفراد عائلته دعمًا متبادلًا من الآخرين عند وفاته أو زواجه أو في أي مناسبة أخرى.

تخضع العلاقات بين العائلات وأبناء القرية لمبدأ المعاملة بالمثل، فإذا لم يراعى هذا المبدأ تتراجع العلاقات. في الواقع، من لا يحترمون قيَم القرية وعاداتها يُتَّهَمون بالغطرسة وعدم المبالاة. يصبحون خارج كيان القرية، على الرغم من أن عائلاتهم تظل جزءًا راسخًا منه. هذا البعد غير النظامي لا يقتصر على أسرة معينة أو شخص محدد[33].

(32) Granqvist, *Muslim Death and Burial,* pp. 87-88.

(33) حول المقاطعة الاجتماعية وعلاقتها بالضبط الاجتماعي، يُنظر:=

الزيارات نشاط آخر يُعيد شحن الشبكة العائلية في الكويت، فهي ممارسة أسبوعية، وأحيانًا يومية بالنسبة إلى كثر. في الاستطلاع الذي أجراه سرحان، أجاب 4 في المئة من أرباب الأُسر الفلسطينية لدى سؤالهم عن الوتيرة التي يزورون بها أنسباءهم في الكويت، أنهم يزورونهم يوميًا؛ وأجاب 17 في المئة أنهم يزورونهم مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع؛ وأجاب 37 في المئة مرة في الأسبوع؛ وأجاب 26 في المئة مرة في الشهر؛ بينما أجاب 14 في المئة من حين لآخر (في حالات الوفاة والزواج والأعياد)[34].

في العينة التي استطلعها وجيه ياسين محمد، والمؤلفة من 300 ربّ أُسرة، قال 74 في المئة إنهم يزورون أقاربهم باستمرار؛ و24.3 في المئة أحيانًا؛ وقال 1.7 في المئة إنه ليس لديهم أنسباء في الكويت[35]. وحتى لدى سؤالهم عن تمضيتهم لأوقات الفراغ، قال 72.7 في المئة إنهم يمضونها مع أقربائهم؛ و20 في المئة مع فلسطينيين آخرين؛ و7.3 في المئة مع الأصدقاء[36].

يُعزّز الأفراد والعائلات الروابط عبر تمضية ساعات طويلة معًا[37]. ويمكن أن تحصل الزيارة في المناسبات الخاصة مثل ولادة طفل أو تخرّج ابن أو ابنة في الثانوية أو الجامعة. وعندما يغادر فلسطينيٌّ الكويت، يُتوقَّع من أفراد العائلة أن يزوروه ويودِّعوه. ولدى عودته، يتجمّع أفراد العائلة لتهنئته بعودته سالمًا. بيد أن الزيارات تحصل أيضًا من دون سبب معيّن، بل لمجرّد أنها عادة أسبوعية أو يوميّة.

=Richard T. Antoun, «Pertinent Variables in the Environment of Middle Eastern Village Politics: A Comparative Analysis,» in: Richard Antoun & Iliya Harik (eds.), *Rural Politics and Social Change in the Middle East* (Bloomington: Indiana University Press, 1972), p. 133.

(34) سرحان، ص 61-62.

(35) محمد، ص 217. بحسب محمد، نسبة الأشخاص الذين ليس لديهم أنسباء في الكويت هي 7.3 في المئة، لكنني غيّرتها إلى 1.7 في المئة، لأنه إذا جمعنا النسب التي ذكرها محمد، يكون الحاصل 105.6 في المئة، وعلى الأرجح أن السبب هو خطأ مطبعي.

(36) المرجع نفسه، ص 217-218.

(37) يُنظر العدد الخاص من فصليّة:

Anthropological Quarterly, vol. 47, no. 1: *Visiting Patterns and Social Dynamics in Eastern Mediterranean Communities* (January 1974).

تستمتع معظم الفئات في المجتمع الفلسطيني بالزيارات وتشجّعها، مع أنها تستهلك الكثير من الوقت والمجهود. لكن بما أن الفلسطينيين يهتمّون كثيرًا ببلوغ أولادهم مستويات تعليمية متقدّمة، نظّم عدد كبير من الأهالي تفاعلاتهم العائلية حيث لا تؤثّر سلبًا في قدرة أولادهم على الدراسة.

شهر رمضان المبارك، الذي يصوم فيه المسلمين من شروق الشمس حتى غروبها، هو نموذج عن المناسبات المنتظمة التي توفّرها الطقوس الدينية للزيارات العائلية. خلال فترة الصوم التي تمتد لثمانية وعشرين إلى ثلاثين يومًا، تجتمع العائلة مرة واحدة على الأقل في منزل كل واحد من أفرادها وقت الإفطار، وكثيرًا ما يأتون مساءً لسهرة تمتد ليتناولون الطعام تحضيرًا للصوم في اليوم التالي. وتنظّم بعض العائلات لقاءاتها حيث يستضيف كل فرد في العائلة باقي أفرادها كل بضعة أيام. وتتحوّل هذه الأمسيات جلسات يتبادلون فيها الأحاديث والنقاشات السياسية.

تمتدّ الزيارات أيضًا لتشمل أعضاء الشبكة العائلية الموسَّعة الذين يعيشون في الشتات أو في الأراضي المحتلّة. فمعظم العائلات الفلسطينية في الكويت لديها أقارب يأتون لزيارتها من أماكن بعيدة كل عامين أو ثلاثة[38]، وعلى الرغم من عبء النفقات، تعتبر العائلات في الكويت أن زيارة الأقرباء في البلدان الأخرى هي واجب عائلي. يريد كل أب وأم أن يجمع رابط قوي بين أولادهم والعائلة الكبرى داخل الكويت وخارجها.

أظهر الاستطلاع الذي أجراه باسم سرحان وتيرة هذه الزيارات، فردًّا عن أسئلة تتعلّق بالسفر إلى خارج الكويت للقاء الأقارب، أجاب 6 في المئة من العينة المؤلفة من مئة شخص أنهم يفعلون ذلك أكثر من مرة في العام؛ وأجاب 29 في المئة أنهم يزورون أنسباءهم خارج الكويت مرة في العام؛ و18 في المئة مرة كل سنتَين (لأنه يحقّ لهم عطلة واحدة كل سنتين)؛ و17 في المئة مرة كل ثلاثة أعوام؛ 27 في المئة فقط قالوا إنهم لم يزوروا أقاربهم منذ عامين[39].

(38) سرحان، ص 62.

(39) المرجع نفسه، ص 62-63.

يمكن أن تصبح الزيارات أكثر تعقيدًا. بما أن كل عائلة فلسطينية موزَّعة في بلدان عدّة ويحمل أفرادها بطاقات لاجئين أو جنسيات عربية وأوروبية وأمريكية من أماكن مختلفة، هناك دائمًا أشخاص لا يستطيعون المجيء إلى الكويت أو مناطق أخرى في الشرق الأوسط. فالإخوة والأخوات الذين هاجروا إلى بلدان بعيدة جدًا بعد عام 1948 لم يتمكّنوا من الالتقاء طوال عقدَين أو ثلاثة عقود. ناهيك عن أن القيود المفروضة على اللاجئين الذين لا يملكون جنسية ويحملون وثائق سفر فحسب في الدول العربية، كسورية ولبنان ومصر والعراق، حالت دون القدرة على القيام بمثل هذه الزيارات.

هكذا أوجد الفلسطينيون المشتّتون في بلدان عدّة طرقًا لتعويض عجزهم عن الالتقاء كلما رغبوا في ذلك. خير مثال على ذلك هو اجتماع شمل عائلة كنفاني في صيف 1983 في قبرص[40]. آل كنفاني من يافا هُجِّروا في عام 1948 وصُودِرت منازلهم وأملاكهم. توجّه معظم أفراد العائلة إلى سورية ولبنان، وبقي عدد قليل منهم في الأراضي التي تحوّلت ملكيّتها إلى إسرائيل في عام 1948. وبما أن الحاجة إلى العمل طالت كل فرد في العائلة، انتقل كثر إلى بلدان أخرى مثل دول الخليج وكوبا والدنمارك.

وصلت فايزة كنفاني، إلى الكويت للعمل في التدريس في عام 1950. وفي عام 1953 تزوّجت المدرِّس الفلسطيني حسين نجم الذي وصل إلى الكويت في عام 1948، وهو شقيق محمد نجم الذي جاء للكويت في عام 1938 [41]. فايزة هي شقيقة الروائي الفلسطيني الكبير غسّان كنفاني، الذي اغتاله الموساد الإسرائيلي إثر تفجير سيارته في عام 1972، وكانت معه ابنتها لميس البالغة من العمر 17 عامًا. لأفراد العائلة، شأنهم في ذلك شأن كل العائلات الفلسطينية، وثائق سفر وجنسيات مختلفة. وهكذا أبقت الحدود التي تفصل بين الدول على الانفصال بينهم. عندما يُقرّر الإخوة والأخوات والأنسباء في عائلة كنفاني الالتقاء لا يجدون مكانًا يجتمعون فيه. فعادة، وفق التجربة

---

(40) فايزة كنفاني وزوجها حسين نجم، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(41) المرجع نفسه.

الفلسطينية، معظم أفراد العائلة أو مجموعة كبيرة منهم لا يستطيعون الحصول على تأشيرات سفر إلى أي دولة عربية، وذلك بسبب القيود التي تضعها الدول العربية في تنقّل حملة الوثائق أو جنسيات عربية محددة حسب المناخ الأمني والسياسي.

نظرًا للأزمات والاعتبارات الجغرافية، أُرجئ اجتماع شمل عائلة كنفاني مرّات عدّة. كان الوضع محبطًا جدًا لدرجة أنهم قرّروا، مع عائلات أخرى، لقاء أنسبائهم على متن سفينة في المتوسّط. أخيرًا، أنشأت العائلة مركزًا للالتقاء في قبرص، وقد تحوّل لاحقًا منزلًا لعائلة كنفاني.

في عام 1983، سافروا جميعًا إلى قبرص في فترات زمنية مختلفة. وصلت عمّة فايزة من بيروت برفقة عائلات بناتها وأبنائها المتزوّجين. بعضهم حمل الجنسية اللبنانية وبعضهم الآخر وثيقة سفر تُشير إلى وضعهم كلاجئين لا جنسية لهم. ووصل اثنان من أبناء عم فايزة إلى جانب أشقّاء الأقرباء الآتين من لبنان مع زوجاتهم وأولادهم من عكا، إذ حملوا جوازات سفر إسرائيلية. وجاء أبناء عم فايزة الذين يعملون في الكويت مستخدمين مستندات وجوازات سفر لبنانية للقاء أهلهم الآتين من بيروت. استطاع أحد أشقّاء فايزة، وهو يعيش ويعمل في كوبنهاغن، الوصول إلى قبرص مستخدمًا جواز سفر دنماركيًا. وحضر أيضًا فرد آخر من العائلة يعمل في كوبا ويحمل الجنسية الكوبية. وكل أسبوع، كان عدد كبير منهم يغادر قبرص ويحلّ مكانهم آخرون لأسبوع أو أسبوعَين. طوال ذلك الصيف المطبوع في الذاكرة، كان أفراد العائلة السبعة والثلاثون الذين ينتمون إلى الشبكة الفعلية في طرفَي العائلة يجتمعون من وقت إلى آخر في قبرص.

تعكس أنماط الزيارات في الشبكة الفلسطينية أنماط الزيارات لدى العائلة العربية بشكل عام، على الرغم من أن أحوال الالتقاء أصعب في الحالة الفلسطينية. لقد ساهمت هذه الأنماط من التواصل، إن كانت بمناسبة وفاة أو زواج، في تعزيز وترسيخ الروابط التي تبني الشبكات العائلية في الشتات الفلسطيني. وهكذا تساهم هذه الزيارات، بحسب توصيف هيلدرد غيرتز

(Hildred Geertz) للتجربة المغربية، في زيادة «التعليقات العامة عن هذه الروابط. يتواصل نقاش الشؤون الشخصية من دون أن يعطّله التشتّت المكاني. لا يُسمَح للعلاقات بأن تضعف بسبب ضعف التواصل المباشر، فيما تُجتذَب باستمرار مراكز بعيدة إضافية إلى الشبكة الفاعلة من الواجبات والتوقعات والمساعدات والانتقادات»[42]. يعزّز تقليد الزيارات، أكانت في حالات الوفاة أو المرض، الزواج أو الطلاق، الأفراح أو الولادة أو الأعياد المسلمة أو المسيحية، شبكة العلاقات التي تساهم في وحدة العائلة وتضامنها وتماسكها.

الوساطة في النزاعات

يؤدّي التغيير الاجتماعي حتمًا إلى صعود التوتّر، فهو يغذّي عدم الأمان والخوف والنزاع. إن التغيّر الاجتماعي الذي شهده الفلسطينيون منذ عام 1948 كان حادًّا جدًا بسبب الاقتلاع وسرعة الحوادث وكثرة الانتقال. فقد عرفت فروع مختلفة من العائلات كانت تفصل بينها قبل عام 1948 الفروق في الوضع الاجتماعي والثروة، تغييرات كبرى في العلاقات بينها بعد عام 1948. عندما يتحسّن الوضع التعليمي والمادّي لفرع عائلي أكثر فقرًا من سواه، يحصل تعديل أساس في العائلة، وقد يتسبّب أحيانًا بنزاع. قد تنجم النزاعات عن تفاوت في احترام الواجبات العائلية؛ ويمكن أن تدور حول مسائل الزواج أو الطلاق أو السيطرة. كما أن الأشقّاء الأكبر الذين لا يزالون يعتقدون أنهم يحتلّون المرتبة الثانية في الهرمية القيادية بعد أبائهم قد يتنازعون مع أشقّائهم وشقيقاتهم الأصغر سنًا الذين أصبحوا أكثر استقلالية وتعليمًا. وبسبب التأخّر الثقافي، ظلّ كثر يعتقدون أن العادات القديمة ربما لا تزال صالحة للتطبيق مع العلم بأنها لا تنسجم مع الأوضاع الجديدة، الأمر الذي يتحوّل مصدرًا للنزاع والخلاف في العائلة. من الطبيعي أن يحاول الناس أولًا تأكيد الأنماط القديمة للسلوك، فلا يحاولون تغييرها واستنباط طرق جديدة إلا بعد الإخفاقات المتكرّرة. وفي الانتظار، يحصل تشنّج حول المسائل التي لم تحلّ بعد.

---

(42) Geertz, p. 335.

تؤثّر هذه الأنواع من النزاعات في العلاقات العائلية لمستوى معيّن. وقد يشارك فيها الإخوة والأخوات والأهل والأولاد أو أي شخص في الشبكة العائلية. وفي بعض الحالات أيضًا، قد تُطبِّق العائلة الكبيرة نفسها منظومة التضامن على بعض فروعها، فيما تحجبها عن فروع أخرى بسبب النزاع.

لكن، على الرغم من هذا كلّه، نادرًا ما تُدمَّر العائلة كمنظومة. فالأهم هو قدرة العائلة على تسوية التوتّر والتأقلم. كان هذا النوع من المرونة الذي يتيح التكيّف والتوصّل إلى حلّ وسط في صلب بقاء العائلة في الشتات. فالعائلة في حوار وتبادل مستمرَّين مع البيئة الديناميكية المحيطة بها. لم يعد بإمكان العائلة الفلسطينية أن تظلّ متصلّبة وغير مرنة ومقيَّدة بالتقاليد كما كانت قبل عام 1948.

ساهمت المخاطر والأزمات في تعزيز الروابط داخل كل عائلة. في حالات كثيرة، وعلى الرغم من الخلافات بين أفراد في العائلة، استمرّت العلاقة بفضل الدور الجامع والموحِّد الذي يؤدّيه أفراد آخرون من العائلة نفسها. هناك دائمًا قدر من التوتّر في العلاقات البشرية، لكنه لا يؤثّر في المنظومة العائلية الأساسية والوظائف التي تؤدّيها للفلسطينيين المهجَّرين من أرضهم منذ عام 1948.

عندما يحصل توتّر بين أشخاص من العائلة الفلسطينية نفسها، وفي الحالات التي تكون هناك كراهية شخصية، يبدو أن المعنيّين يدركون أنهم ملزَمون بعضهم حيال بعض بطريقة أو بأخرى، وعليهم بالتالي أن يتمكّنوا من التعامل مع خلافاتهم. ومع استمرار الأزمة، يصبح واجب الالتزام أعمق، ويجد أفراد العائلة أنفسهم مضطرّين إلى الاعتماد أكثر فأكثر بعضهم على بعض نظرًا لأنهم يتقاسمون محنة مشتركة. وهكذا تحافظ العائلة، من خلال الآليات العائلية المرتبطة بالزواج والوفاة والزيارات والدعم الاقتصادي، على قدرتها للتخلّص من الكثير من تشنّجاتها الداخلية.

عندما يعلم أفراد العائلة بخلاف ما، يبدأ جهد الوساطة؛ فالخلاف يهدد الجميع. يبدي أفراد العائلة، ولا سيما كبار السنّ بينهم، اهتمامًا فوريًا بالوساطة خشية أن يُجرّوا إلى نزاع قد يؤدّي إلى انفراط عَقد الأسرة.

قد تحصل المصالحة خلال وفاة أو زواج أو عيد ديني، أو لدى ولادة طفل جديد. تحاول العائلة تسوية الخلاف بأكبر قدر ممكن من الإنصاف ومن دون الإساءة إلى أي من طرفَي النزاع. وعلى الفريقَين أن يُقدِّما تنازلات.

وفقًا للدراسة التي أجراها سرحان، قال 78 في المئة ردًا على سؤال عن الخلافات العائلية حول المسائل المالية والإرث والزواج أو لأي سبب آخر، إنهم يحلّون النزاع ضمن إطار العائلة؛ وقال 18 في المئة إنهم لا يفكّرون في اللجوء إلى المحكمة إلا بعد إخفاق الوساطة؛ وأجاب 1 في المئة أنهم يطلبون من أحد القادة في القرية حلّ المشكلة؛ وقال 2 في المئة فقط إنهم يحتكمون على الفور إلى المحاكم؛ وامتنع 1 في المئة عن الإجابة[43].

لكن كما تؤكّد أندريا روغ (Andrea Rugh) في موضوع التجربة العائلية المصرية، «يتجنّب الأشخاص ترك تشنّجات عالقة داخل دائرة علاقاتهم الوثيقة. وأحد الأسباب هو أنه عندما يكون هناك توتّر، يخسر الشخص الطاقة الكاملة التي تؤمّنها علاقات الدعم؛ لا يستطيع المرء مواجهة العالم من دون مجموعة متماسكة تسانده»[44].

للوسطاء المستقلّين من خارج العائلة دور أيضًا. فهناك حالات ساهم فيها هؤلاء الوسطاء في فضّ النزاعات بين أفراد العائلة الواحدة، أو بين أشخاص ينتمون إلى قرى أو بلدات فلسطينية مختلفة.

في الكويت، ساهم الحاج خليل موسى الزير في جهد الوساطة[45]. ينتمي الزير، المولود في عام 1917 والذي وصل إلى الكويت في الستينيات، إلى قبيلة التعامرة التي كانت تضم (في الكويت) خمسة آلاف نسمة في عام 1986، وتُعتبَر من أكبر القبائل البدوية الفلسطينية (لا يزال معظم أبناء قبيلة التعامرة يقيمون في الضفة الغربية في منطقة بيت لحم). غالبًا ما يستمع إلى

---

(43) سرحان، ص 66.

(44) Andrea Rugh, *Family in Contemporary Egypt* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press 1984), p. 105.

(45) خليل الزير، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

قضايا تتعلّق بحادث سيارة أو نزاعات مالية أو خلافات عائلية أو مسائل أخرى. عندما تُحال إليه قضية ما، يشرح لهم كيف تكون الوساطة (القَبَلية) التقليدية ويطلب «عطوة» (هدنة) بين المتناحرَين. يبدأ بجمع الوقائع، وإجراء مقابلات مع الأشخاص والتحقيق إلى أن يحصل على كل المعلومات ذات الصلة. ثم يشرع في مباحثات مع الأشخاص المعنيّين وعائلاتهم وأصدقائهم في محاولة للوصول إلى أرضية مشتركة، وبعد ذلك يُقدِّم حلًا تقرّ الأطراف كلها بإنصافه.

«رؤى العودة»

تعزيز الأواصر الاجتماعية القروية الذي يختبره الأشخاص خلال المناسبات الاجتماعية هو مجرد مظهر واحد من مظاهر الالتزام الفلسطيني بالوطن الضائع. فهم يستمدّون قوّة دمج إضافية من تمسّكهم العاطفي بالقرية الأم. توق الفلسطينيين للعودة إلى القرى والبلدات التي هُجِّروا منها في عام 1948 هو جزء لا يتجزّأ من آلية التضامن والوجود للقرويين في الشتات. تُعزّز القوّة الشديدة لهذه المشاعر البشرية الروابط القروية بين الفلسطينيين في الكويت[46].

القرية الأم والبلدة الأم هما عامل موحِّد، لدرجة أن أبناء القرية أو البلدة نفسها يتحدّون الصعاب لحماية ذاكرتهم وماضيهم وتاريخهم وأغانيهم ولهجتهم المتمايزة وتقاليدهم وروابطهم. فيطوّرون منطقًا راسخًا للعودة عبر إحاطة القرية القديمة بهالة خاصة (حتى لو تحوّلت إلى ركام جراء تدمير إسرائيل لها). يصبحون «صهاينة» بقدر أولئك الصهاينة القدامى الذين ترجموا «التطلّعات والمشاعر إنجازات وأعمالًا»[47]. في نظر الفلسطيني، إعادة إنشاء قالونيا أو المالحة أو دير ياسين ممكن، تمامًا مثل إنشاء المستعمرات والمستوطنات الإسرائيلية الحالية في فلسطين على مرّ مئة عام من الاستيطان.

(46) A.L. Tibawi, «Visions of Return: The Palestine Arab Refugees in Arabic Poetry and Art,» *Middle East Journal,* vol. 17, no. 5 (Autumn 1976), pp. 507-526.

(47) .Ibid., p. 509

للعائلة دور سياسي تؤدّيه في تثقيف الأولاد حول تاريخهم؛ إذ يصبح التعليم السياسي مسؤولية العائلة. يُقدِّم الأهل والأقارب والعمّات والخالات والأشقّاء والشقيقات الأكبر وأصدقاء العائلة معلومات حيّة ومفصَّلة للصغار عن فلسطين. وتُعطى معلومات غير رسمية عن تاريخ القرية وتاريخ فلسطين، والصدام مع الاستعمار الصهيوني ردًا على الأسئلة التي يطرحها الأولاد. وفي حالات كثيرة، تنقل الحكايات الشعبية والروايات التي تُمرَّر من جيل إلى آخر معلومات عن الجغرافيا والزراعة والمناظر الطبيعية والبلدات والمدن في الوطن.

أحد الجوانب الأهم في الحياة العائلية في الكويت هو الطريقة التي تبدأ بها التجمّعات العائلية وتنتهي، ولا سيما لدى الأشخاص الآتين من القرى. تُعقَد هذه الاجتماعات العائلية عادةً كل أسبوع أو أسبوعَين. وغالبًا ما تتم بصورة أكثر كثافة بين الفلاحين الناشطين اجتماعيًا والذين يملكون شبكة علاقات واسعة. يلتقون بوجود الأولاد، ويصغون باهتمام إلى ما يقوله من يعرفون فلسطين والقرية عمّا حلّ بالفلسطينيين وبلادهم. علمًا أن المجتمع الفلسطيني مجتمع مُسيّس، وهو أكثر المجتمعات العربية تسيّسًا بحكم تاريخه ونكبته.

في بداية التجمّع، يتحدّث المشاركون عن مشكلات العمل والأزمة الاقتصادية والطقس والحوادث السياسية والسياسة العربية ومشكلات الحياة اليومية في الشتات. يغطّون الموضوعات المختلفة من الحقوق إلى الإيجار وتصاريح الإقامة والمستقبل. بيد أن الموضوع الأساس للنقاش يتحوّل عادةً نحو الحديث عن ذكريات الماضي. يصبح المزاج تفاؤليًا مرحًا ومفعمًا بالأمل؛ يتحدّثون عن الحياة في القرية القديمة – الزيجات، المهرجانات التي تستمر أسبوعًا كاملًا، الحصاد والأجواء الاجتماعية – ويتكلّمون عن الأرض بحيوية شديدة؛ الزعتر الذي يغطّي التربة، والبساتين وأشجار الزيتون التي تزيدها جمالًا. القصص عن جوانب الحياة المختلفة في فلسطين قبل عام 1948 كثيرة وطويلة[48].

(48) بالاستناد إلى مقابلات أُجريت مع العائلات الفلسطينية في الكويت، صيف 1985. غالبًا ما كنّا نتطرّق إلى خصائص التجمّعات العائلية خلال المقابلات. أنا مدين لإبراهيم أبو حجلة لتعليقاته المعمَّقة حول هذا الموضوع. خلال الأعوام القليلة الماضية، جمع أبو حجلة بيانات عن الثقافة والفولكلور في القرى قبل عام 1948. وقد حصد مجموعة كبيرة من الروايات والموضوعات والأقوال المأثورة والتواريخ العائلية عبر الإصغاء إلى ما يقال خلال التجمّعات وتسجيله بعناية شديدة.

أصبحت هذه التجمّعات والأحاديث التي لا تنتهي عن هويّة الفلسطينيين ولماذا لا يملكون بلدًا خاصًا بهم، تقليدًا. والأهم من ذلك، تُرسَم للأولاد صورة عن فلسطين قبل عام 1948 مخالفة تمامًا للواقع الراهن. يُقارَن أمن الماضي دائمًا بعدم الأمان الذي يعانون منه في الحاضر. تزداد أهمية هذا التعليم غير النظامي ومغزاه عندما يلتقي الأولاد الفلسطينيون بأتراب غير فلسطينيين تكون لديهم أفكارهم الخاصة حول الانتماء الفلسطيني.

لقد وثّق توفيق فرح دور العائلة الفلسطينية في تعليم الأولاد عن فلسطين في استطلاع أجراه للتلاميذ الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم من أحد عشر إلى ستة عشر عامًا في قطر. فقد وجد أن 55 في المئة يعتبرون دور الأب حاسمًا؛ في حين قال 23 في المئة إن للوالدَين دورًا أساسًا؛ وقال 9 في المئة إنهم تعلّموا الولاء الوطني من أمّهاتهم. وتعلّم 3 في المئة عن فلسطين من إخوتهم أو أصدقائهم أو من الإذاعات. 9 في المئة فقط قالوا إنهم تعلّموا الولاء الوطني من مدرِّسيهم. وردًا على سؤال عن حجم النقاشات السياسية حول الفلسطينيين وفلسطين، قال 37 في المئة إنهم يناقشون المسألة الفلسطينية مع أهلهم طوال الوقت؛ وقال 16 في المئة إنهم يناقشونها معظم الأوقات؛ و40 في المئة أحيانًا؛ و5 في المئة نادرًا؛ وقال 2 في المئة إنهم لا يناقشونها أبدًا. ومن أصل مئة تلميذ ولدوا أغلبيتهم إما في الأردن أو في قطر، ويعيش معظمهم في قطر منذ سن العاشرة، أجاب 97 في المئة «فلسطين»، أو سمّوا قراهم وبلداتهم السابقة ردًا على السؤال «من أين أنت؟»[49].

لقد ساهمت هذه العوامل في صوغ هوية فلسطينية شديدة الارتباط بوطن الأجداد. الذكريات، على غرار عاشوراء بالنسبة إلى الشيعة، أو ذكريات اليهود عن الحياة في فلسطين خلال السبي البابلي في القرن الخامس قبل الميلاد، أو

(49) توفيق فرح، «التنشئة الوطنية للأطفال الفلسطينيين في قطر»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة 5، العدد 19 (تموز/ يوليو 1979)، ص 44-45؛

يُنظر أيضًا دراسة مماثلة:

Farah, pp. 90-102.

ذكريات النوبيين عن النوبة[50]، هي استعادة وتشكيل للذاكرة، إذ تتحوّل الذاكرة من نواحٍ عدّة إلى العزاء الوحيد للفلسطينيين خلال تشرّدهم.

الحدث المهم الآخر الذي يؤمّن الربط بين أفراد العائلة هو الزيارة الصيفية التي يقوم بها الأولاد الذين يعيشون في الكويت إلى منزل أجدادهم في الضفة الغربية أو غزة. هذه الزيارات شائعة أيضًا لدى أبناء الضفة الغربية وغزة، وكذلك لدى اللاجئين الذين لديهم عائلات تعيش في مخيمات اللاجئين. في استطلاع أجريته في صيف 1985، شمل 102 ولدًا فلسطينيًا تتراوح أعمارهم من تسعة إلى سبعة عشر عامًا، وقد وُلِدت أغلبيتهم الساحقة في الكويت وينتمي معظمهم إلى الحركة الكشفية الفلسطينية والاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين في الكويت، قال 75 إنهم زاروا فلسطين؛ وقال 33 منهم إنهم زاروا بلداتهم وقراهم الأم في فلسطين مرّات عدّة تصل إلى ثماني أو عشر مرات في حالة البعض.

صحيح أن الزيارات قصيرة إذ لا تسمح لهم السلطات العسكرية بالمكوث لأكثر من شهر أو شهرين، إلا أن لها تأثيرًا كبيرًا في العائلة. ينمو لدى جيل الأبناء تآلف مع القرية، وتتّخذ جذورهم شكلًا ملموسًا. يتحوّل ما سمعوه عن الأرض والحوادث والإسرائيليين والاحتلال واقعًا أقرب. لا تصبح الأرض أو القرية أو المخيم حقيقة فحسب، بل أيضًا النشاط التقليدي مثل الزرع والحصاد[51]. وتعزّز تجربة زيارة عم أو ابن عم في سجن إسرائيلي، أو شهادة عِقابٍ جماعي في إحدى القرى، أو عمليات التفتيش والاعتقالات الليلية، شعورهم بالتضامن مع عائلتهم ومع القضية الأوسع. فلاحقًا عندما يسمع الشاب الفلسطيني في تقرير إخباري كويتي أن حظر تجوال فُرِض في قرية برقة أو مدينة نابلس أو غزة، وأنه جرى اعتقال عدد كبير من الأشخاص، يتماهى إلى درجة عالية جدًا مع الأشخاص المعنيّين ومع المستجدّات[52].

---

(50) للاطلاع على دراسة شائقة عن النوبيين وعلاقتهم بوطنهم، يُنظر:
Hussein M. Fahim, *Egyptian Nubians: Resettlement and Years of Coping* (Salt Lake City: University of Utah Press, 1983).

(51) بالاستناد إلى نقاشات مع أفراد وعائلات من العينة.

(52) المرجع نفسه.

يُدرك الأولاد والبنات، من خلال هذه الزيارات، معنى «الوطن» الأعمق والأغنى الذي ترسّخه الروابط مع الأجداد. بعد انتهاء فصل الصيف، يعودون إلى مدارسهم في الكويت وقد تزوّدوا عن كثب بمعارف عن فلسطين. تتعزّز حاجة العودة إلى وطن أجدادهم، وتُنقَل إلى فتيان وفتيات آخرين في المدرسة والحي.

تشكّل هذه الزيارات، التي تشبه الحج بالنسبة إلى أغلبية الفلسطينيين الذين عاشوا في الكويت لغاية عام 1990، وعددهم التقريبي 380,000 نسمة، محطات خاصة. يتمكّن عدد كبير من البالغين وعائلاتهم من زيارة منازلهم السابقة في حيفا أو طبريا أو الرملة أو القدس والتي تحتلّها حاليًا عائلات يهودية. خلافًا للزيارات التي يقوم بها الأولاد إلى أجدادهم، والتي تساعدهم في تنمية معارفهم، هناك احتمال أكبر بأن تسبّب هذه الزيارات صدمة للأشخاص الذين يلمسون عن قرب واقع التشرّد المؤلم. يصاب عدد كبير من المنفيّين الفلسطينيين الذين يرون منازلهم السابقة أول مرة بعد ثلاثين عامًا أو أكثر، بنوبة قلبية أو انهيار جسدي. على سبيل المثال، جاءت عائلة عبد الفتّاح المؤلّفة من أب وأم وخمسة بنات وأولاد إلى الكويت في الخمسينيات. وقرّروا زيارة منزلهم في حيفا في صيف 1972. بعد السماح لهم بزيارة قصيرة، شعر الوالد خليل عبد الفتّاح بإجهاد كبير على سلالم منزله المحتل من عائلة يهودية إسرائيلية في مدينة حيفا. وقد أصيب في اليوم نفسه بنوبة قلبية توفّي إثرها[53].

في عام 1978 قرّر إبراهيم صافي، وهو فلسطيني متقدّم في السن من قرية المالحة يعيش في الكويت منذ عام 1954، أن يصطحب زوجته وأولاده إلى قريته المحتلّة التي يسكنها مستوطنون يهود منذ عام 1948. في أثناء وجوده في القرية، وفيما راح يُري أولاده منزله الذي يحتلّه يهود مغاربة، ويشير إلى أملاك عائلته وعائلات أخرى في القرية، أبدى مستوطنون كثر انزعاجهم من الزيارة. وكان بينهم يهودي عراقي، وقد تبادل مع صافي الحديث الآتي، الذي يُظهر طبيعة المشكلة المتعلقة بحقّ العودة وعلاقة الفلسطينيين العاطفية بقراهم وبلداتهم الضائعة:

(53) سهير عبد الفتاح (ابنة خليل)، مقابلة عبر الهاتف، لوس أنجلس، ربيع 1987.

المستوطن: «لماذا جئت لتري منزلك لأولادك؟ هل منزلك أعزّ على قلبك من منزلي الذي تركته في بغداد؟ سلّمت اثنَي عشر مفتاحًا لمنزلي المؤلّف من اثنتَي عشرة غرفة إلى الشرطة العراقية. عندما أعطيت العريف العراقي مفاتيحي، قال لي: «يا ابن الكلب، ارحل من هنا». انتزعوا المفاتيح مني بفظاظة، وغادرت إلى إسرائيل. منزلك هنا ليس أعزّ عليك من منزلي في بغداد».

صافي: «تذكّر، أنت ذهبت إلى مركز الشرطة لتسليم مفاتيح منزلك، أما مفاتيح منزلي فلا تزال معي. لم أتخلَّ عن شيء، لا عن منزلي ولا عن أرضي ولا عن قريتي ولا عن حقوقي. أنت لا تعتبر العراق موطنك، أما أنا فلطالما اعتبرت فلسطين وهذه القرية وطني الوحيد. ولنفترض أنك واجهت مشكلة في العراق أو في أوروبا، هل من المعقول أن تحلّ مشكلتك على حسابي، وهل تم حلّ المشكلة؟ أجل، جئت إلى هنا لأري أولادي أرضهم، أرض أجدادهم التي حرثوها وزرعوها بأشجار الزيتون طوال مئات السنين. قلت لهم 'عندما أموت، أروا هذه الأرض حيث جذوركم، لأولادكم'. من المؤكّد أن منزلي أعزّ عليّ مما هو منزلك بالنسبة إليك. منذ غادرتَ بغداد، أنت مسرور وراضٍ في منازلنا ووطننا. أما نحن الفلسطينيين فقد طُرِدنا من أرضنا عنوةً، ولم نستقرّ قط، ولم نعرف السعادة، ولا نتوقّف أبدًا عن التَفكير في ما أخذتموه منا»[54].

قصص كثيرة تشمل ألوف الفلسطينيين ممن يعودون في زيارات لأطلال القرى التي دمّرتها إسرائيل بعد أن هجّرت أهلها في عام 1948 وأخفتها عبر زراعة غابة أو بناء مستعمرة في مكانها. إن آثار هذه القرى لا زالت قائمة بوجود بِئر البلدة أو مقبرتها أو كثافة الحجارة العائدة للمنازل المهدّمة وشجر الصبار المنتشر في كل مكان؛ الصبار الذي زرعه الفلسطينيون بكثافة قبل النكبة، يعود وينمو بعد اقتلاعه في المكان ذاته. يحدثني أحد الآباء الذي لم يذكر الكثير لأولاده عن قريته الأصلية، وذلك كي لا يترك بين أولاده جروحًا تجر معاناة كما حصل معه، فقد أقنعهم أنهم أميركيون من أصل عربي. لكن في أثناء زيارة له لفلسطين، هي الأولى مع أولاده وزوجته، قال له ابنه وهو

(54) إبراهيم صافي، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

يقف أمام أطلال البلدة: «هل نستطيع أن نقول عن هذا المكان منزلنا، بيتنا ووطننا.» اهتزّ الأب، فوجئ وصُدم، فما كان منه إلا أن قال لابنه: «نعم، هذا هو مكاننا».

منذ بدء الشتات، وفّرت العائلة الوسائل التي تحمي الهوية الفلسطينية وتحافظ عليها. تنبع قيمة العائلة في أذهان الفلسطينيين من مسقط رأسها ومؤسِّسها وتاريخها. تتداخل قطعة الأرض الفعلية مع التمسّك بالتراث الفلسطيني. ولذلك لا معنى لتعريف عائلة فلسطينية بمعزل عن قريتها أو مدينتها الأم. لا وجود لآل أبو الجبين من دون يافا وغزة والظاهرية وصفد؛ ولا وجود لآل سمّور من دون دير ياسين؛ ولا لعائلة قمر من دون القدس؛ ولا لعائلة سمرين من دون قالونيا. تُرجِع العائلات الفلسطينية وجودها إلى مئات السنين، وأحيانًا إلى الحقبة الرومانية. وتُرجِع الدراسات البحثية أصول العرب الفلسطينيين إلى الفلسطينيين والكنعانيين الأوائل الذين استوطنوا الأرض. فعلى سبيل المثال، تنتمي عائلة رماحة من قرية سلمة التي كانت تقع قرب يافا قبل عام 1948، إلى «حمولة» أوسع تعود أصولها إلى الحقبة الرومانية. كانت العائلات الأخرى في القرية تنادي أفراد الأسرة «الرومان». بطبيعة الحال، تكتسب الجذور في القرى والبلدات في الجليل والضفة الغربية، أو في مدن يافا واللد والرملة قيمة كبيرة بالنسبة إلى هذه العائلات[55].

ثقافة العائلة في محيط عربي تضع وطن الأجداد، خاصة عندما يكون مكانًا منكوبًا ومحتلًا، في قلب الخريطة. عزّزت تجربة النكبة بكلّ ما فيها من تهجير تمسّك الفلسطيني بالأرض. في التجربة اليهودية، كان الكنيس والعائلة يمثّلان المؤسّستَين اللتين بثّتا الانتماء اليهودي؛ أما في التجربة الفلسطينية، فقد أدّت العائلة والتاريخ والشعور بالظلم والإرث العربي والإسلامي والمسيحي الدور الأكثر محورية في بثّ الانتماء الفلسطيني والتعلّق القوي بفلسطين[56].

لا تزال فلسطين ما قبل عام 1948 تعيش في عقول أبناء القرى والبلدات

(55) Granqvist, *Muslim Death and Burial*, pp. 87-88.

(56) Ilene Beatty, «The Land of Canaan,» in: Khalidi (ed.), *From Heaven*, p. 3-23.

في الكويت[57]. خريطة فلسطين ما قبل عام 1948 متجذّرة. إذا سُمِح للفلسطينيين بالعودة، فمن شأن كل قرية دُمِّرت في عام 1948 أن تمتلك القدرة على الانبعاث من جديد حول العائلة نفسها والروابط القروية نفسها التي كانت الحياة تتمحور حولها قبل النكبة. بعبارة أخرى، بنى الفلسطينيون في الشتات وفي الكويت هيكليّة كبرى حول خطوط القرى والبلدات في وطنهم الأم فلسطين. ولعل الرغبة في العودة وتفعيل هذه الهيكلية هي القوّة العاطفية الأكثر عندًا وتذليلًا للصعاب لدى الشتات الفلسطيني.

حلم العودة قد لا يكون أمرًا واقعيًا أو ممكنًا في حياة الأشخاص، لكنه يتحوّل لحافز وتوازن ذاتي ونفسي، وامتداد معنوي وطريقة للتعايش مع الأم النكبة والسعي للمطالبة بالحقوق. فكرة العودة فكرة محفّزة ومقوية ومحافظة على مبادئ الحقوق الفلسطينية دون الالتفات للأحوال المحيطة ومصاعبها؛ إنها حالة معنوية تحفّز عملية البحث عن عدالة مفقودة وظلم تاريخي.

العائلة: مؤسسة الشتات الأولى

أثبتت العائلة بالنسبة إلى الفلسطينيين المشتّتين والمقتلَعين من جذورهم أنها مؤسّسة حاسمة منخرطة في الحفاظ على مجتمعهم. لولا العائلة، لا سيما في الأعوام التي أعقبت حرب 1948، لم يكن المجتمع الفلسطيني ليتجاوز تجربة التشتّت ويحافظ على وجود ذي مغزى. على الرغم من أن الفراق الجسدي وفداحة الخسارة كانا حادَّين جدًا (مجازر، لاجئون، خسارة الوطن والتشرّد من دون دولة)، حافظت العائلة والعلاقات الأساسية على طابعها الجوهري. فقد صمدت العلاقات الاجتماعية والشخصية والأساسية في الوقت الذي دُمِّرت فيه كل المؤسّسات الفلسطينية الرسمية. وعلى الرغم من أن العائلات عانت من الخسائر الشخصية

(57) حول وجود خريطتين لفلسطين؛ واحدة إسرائيلية والأخرى فلسطينية، يُنظر:
Meron Benevisiti, *Conflicts and Contradictions* (New York: Villard Books, 1986), pp. 197-202.

والتباعد والحرمان، كان من المستحيل محو رابط الدم. لقد حافظت أوتار المنظومة الاجتماعية على اللُحمة بالرغم من تبعثرها وتعرّضها للاستنزاف. إذ أتاح ذلك للعائلات بأن تجتهد وتتكيّف مع الأحوال الجديدة وتنخرط في عملية قادتها إلى حبك نسيج اجتماعي فلسطيني جديد. تُثبِت حالة الشتات الفلسطيني في الكويت أن الشبكات العائلية الفلسطينية أضفت نظامًا ومعنى على المجتمع الفلسطيني بعد عام 1948.

نجحت العائلة التي أصبحت أكثر عملية وأقل تصلّبًا واكتسبت معنى سياقيًا، في خلق شبكات جديدة لبقائها في الكويت وأنحاء الشتات المختلفة على حدٍ سواء. وغالبًا ما وجدت الوسائل للحفاظ على بنيتها العابرة للأوطان، تمامًا كما حافظت على بنيتها المحلّية. كما أبقت العائلة على علاقة قوية مع امتدادها في فلسطين، حيث عزّزت شبكة متطوّرة من العلاقات التماسك والاستمرارية العائليَّين من خلال أنماط مرتبطة بالوفاة والزواج والزيارات والسكن والمشاريع الاقتصادية والصناديق العائلية والنوادي والمراكز. وهكذا، أصبحت الآليات العائلية إطارًا للتحرّك الجماعي لدى الأشخاص الذين يعتبرون أنهم جزء من عائلة واحدة.

لقد اعتبرت هذه الدراسة الأزمات والتحدّيات النابعة من بيئة غير متوقَّعة أساسية في تماسك الشبكات العائلية الفلسطينية، إن اتّخذت الأزمة شكل أذى جسدي أو حرب أو تشرّد أو محنة اقتصادية، تبقى عاملًا رئيسًا في التوازن الداخلي الديالكتيكي للتضامن في الشبكات العائلية الفلسطينية. بناءً عليه، نجد في الغالب ترابطًا بين الأزمة وفاعلية الشبكات العائلية.

كل مظهر من المظاهر الأساسية للتضامن والتماسك العائليَّين هو جزء من المنظومة العائلية الكاملة. ففيما يلبّي كل جانب في المنظومة حاجات اقتصادية أو نفسية أو شخصية مهمة، يساهم في تعزيز تماسك العائلة وتضامنها. وهكذا، حافظت العائلة على الروابط الاجتماعية للجيل الأكبر سنًا الذي يسمّيه الفلسطينيون «جيل النكبة» وأنقذته من الانهيار الكامل، ووفّرت، في الوقت

نفسه، التضامن والشعور باللُحمة الاجتماعية للأجيال الشابة التي لا تزال تلجأ إلى العائلة لمعالجة الأزمات التي تمرّ بها. وهكذا، فإن العائلة الفلسطينية، ومن خلال تكييف التقاليد العريقة مع مقتضيات الزمن المعاصر، موجودة في عملية مستمرة لإعادة تثبيت حضورها.

الفصل الثامن

إستراتيجيات التأقلم الاقتصادية والاجتماعية

أرست الروابط التي أُعيد بناؤها وعُزّزت بين أفراد العائلات وأبناء القرى والبلدات القائمة، الأساس اللازم لظهور آلية بقاء إضافية تتمثّل في صناديق القرى والبلدات. منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، ظهرت مئات الصناديق المماثلة في الشتات. إن تأثير هذه الصناديق في تماسك القرى أو البلدات السابقة كبير. ففي الواقع، برز تنافس ودّي بين القرى والبلدات الفلسطينية في الكويت، كما هو الحال في مناطق أخرى في الشتات، من أجل إنشاء هذه الصناديق.

لبّت الشبكات العائلية، الفعلية والموسّعة، حاجات كثيرة وأدّت وظائف أساسية في الشتات وفي تجربة الكويت الناشئة منذ النكبة، إلا أن الحاجات الأخرى اقتضت أشكالًا أكثر تقدمًا من التنظيم. فقد أدّت الضغوط الاقتصادية المتعاظمة إلى المزيد من الحاجات مما اضطُر العائلة إلى توسيع وظائفها. وبدورها أدّت هذه الوظائف الموسَّعة إلى ظهور الصناديق القروية. تستند هذه الجمعيات إلى روابط وشبكات غير نظامية، وهي موجودة لتعزيز هذه الروابط ودعم الأشخاص المعوزين. قد تكون الجمعيات التطوّعية غير النظامية عبارة عن جمعيات للمساعدة في الجنازات أو جمعيات لادّخار المال خاصّة بقرية أو بلدة معيّنة. ويمكن للصناديق أن تساعد العائلات التي لا تستطيع إرسال أولادها إلى المدرسة، أو تدعم أشخاصًا عاجزين عن تسديد الإيجار.

كتبت جانيت أبو لغد أن تأقلم المهاجر في البيئة المدينية الجديدة «يصبح أسهل فأسهل بفعل المؤسسات النظامية وغير النظامية التي يطوّرها داخل مجتمعه الصغير، وإحداها... [هي] الجمعية القروية الخيرية»[1]. في القاهرة، «يُعدّد دليل الوكالات الاجتماعية [...] ما يزيد على مئة جمعية قروية خيرية». هذه الجمعيات «تمدّ أعضاءها بالعون» و«تؤمّن حاجيات الدفن»[2]. بالنسبة إلى العائلة المهاجرة، يصبح صندوق القرية آليّة دعم إضافية مهمة تنبع من الروابط القروية السابقة. ويشكل أرضية للقاء تندمج عائلات عدّة من خلالها في كيان

---

(1) Abu-Lughod, «Migrant Adjustment to City Life,» p. 31.

(2) Ibid.

أوسع يتمثّل في الجمعية القروية. تساهم هذه الجمعيات والصناديق في استقرار العلاقات الاجتماعية بين أبناء القرى والبلدات في مدن الهجرة والشتات. فبالنسبة إلى شعب يختبر حرَكية جغرافية شديدة وما ينجم عنها من اختلالات، تمنحه هذه الجمعيات «مكانًا وهوية في المجتمع المديني بغض النظر عن دخوله إلى مراكز مدينية مختلفة وخروجه منها»[3].

يتناول هذا الفصل صناديق القرى والبلدات انطلاقًا من خلفية سكان القرى والبلدات الفلسطينية والمهن التي يشغلونها. وقد اختيرت حالات تمثيلية لصناديق تشمل فلسطينيين من مناطق جغرافية مختلفة، ومن القرى والبلدات، ومن المجتمعات البدوية كما وُجدت وازدهرت في الكويت لغاية عام 1990.

الصناديق العائلية: دور الأسلوب التنظيمي الحديث

ردًا على الأزمات الاقتصادية والمسؤوليات العائلية الإضافية، توحّدت الشبكات العائلية الفعلية والموسَّعة في الكويت بعد عام 1976 لإنشاء صناديق لأهداف محدّدة أو للحالات الطارئة. الصندوق (مؤسّسة أو جمعية) هو في الواقع التعبير الأسمى عن التماسك والقوّة العائليَّين. فهو يدفع بالعلاقات الأقل أهمية في الشبكة العائلية، مثل القرابة البعيدة جدًا، نحو المركز. وبحكم عملياته، يُضطر أفراد العائلة إلى الالتقاء كلما كانت حاجة يفرضها الصندوق. ومن خلال هذا الواجب يصبح الكل منخرطون، ويُحمَّل أفراد الشبكة العائلية جميعهم مسؤولية الإرادة الجماعية للعائلة بصورتها الموسعة.

بحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين، وإزاء التحدّيات الجديدة الاقتصادية التي واجهتها الجالية الفلسطينية في الكويت، شكّلت العائلات الفلسطينية صناديق تهدف إلى التصدّي للأزمة. فقد اصطدمت العائلات الفلسطينية بتحدّيات إضافية تمثّلت في ظهور بنى عائلية متطوّرة بالكامل في الكويت بعد عام 1967، لكنها لا تملك سوى كمًا ضئيلًا من الاستثمارات أو الموارد. لقد واجهت العائلة الفلسطينية، على غرار العائلات العاملة في الكويت

(3) Jacobson, p. 639.

ذات الدخل المتوسط والضعيف، مشكلات في السكن والإيجار والتقاعد والمدارس الرسمية والإعاقة والترمّل والتقاعد[4]. الفلسطينيون، من بين جميع الجوالِ في الكويت، كانوا جالية عائلية مستقرة ومجتمعًا متكامل الأبعاد يتفاعل مع الدورة الاقتصادية في مجال الشراء والصرف والاستثمار. لهذا فكل تغيّر وكل قانون جديد يترك فيهم أكبر الأثر. يختلف هذا عن مجتمعات مكونة من الأعزاب والعاملين الموقتين فحسب.

لكن التحدّي الأساس كان في التعليم الجامعي. أصبح الالتحاق بالتعليم العالي، الذي تحوّل هاجسًا عائليًا مباشرةً بعد تجربة الهجرة، أكثر صعوبة في سبعينيات القرن العشرين. بطبيعة الحال كان ذلك نتيجة تضييق الفرص التعليمية المتاحة أمام الفلسطينيين في العالم العربي، فبينما كان القبول في الجامعات العربية ميسرًا في الستينيات والسبعينيات، إلا أنه أصبح أكثر صعوبة لعجز الجامعات العربية عن استيعاب مواطنيها بالأساس. راح الفلسطينيون في الكويت والشتات يتطلّعون أكثر فأكثر إلى أوروبا والولايات المتحدة وبلدان أخرى لمتابعة التحصيل الجامعي، مما ألقى بضغوط على الموارد العائلية وجعل التعليم العالي مهمّة صعبة. فكل طالب يُرسَل إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراسته الجامعية هناك يكلّف عائلته الكثير. وهكذا أفلست عائلات أو عاشت على الكفاف من أجل تعليم أولادها. ففي الكويت مثلًا ومنذ

(4) «الفلسطينيون في سن الستّين وكابوس اسمه التقاعد»، **الأنباء** (الكويت)، 27 حزيران/ يونيو 1985؛

«جولة في اهتمامات الفلسطينيين في الكويت»، **الأنباء** (الكويت)، 1 آب/ أغسطس 1984؛

يُنظر أيضًا: عدد **الأنباء** (الكويت)، 2 آب/ أغسطس 1984؛

«الفلسطينيون في الكويت»، الرأي العام (الكويت)، 30 آذار/ مارس 1985؛

وللاطّلاع على مقال شائق يختصر المعضلات التي يواجهها المغتربون، يُنظر:

T. Farah, F. al-Salem & M. K. al-Salem, «Arab Labour Migration: Arab Migrants in Kuwait,» in: Talal Asad & Roger Owen (eds.), *Sociology of Developing Societies: The Middle East* (New York: Monthly Review Press, 1983), pp. 42-53;

يُنظر أيضًا:

Eric Rouleau, «The Palestinian Diaspora of the Gulf,» MERIP Reports: The Future of the Gulf, no. 132 (May 1985), pp. 13-15;

Smith, *Palestine and the Palestinians*.

الثمانينيات، بدأ يلتحق 7 إلى 10 في المئة فقط من أصل أربعة آلاف خرّيج ثانوي فلسطيني بجامعة الكويت، على الرغم من نيلهم معدّلات علامات مرتفعة[5]. فقد خصّصت جامعة الكويت حصّة 10 في المئة فقط لخرّيجي المدارس الثانوية غير الكويتيين وغير الخليجيين[6]، ومع الوقت، قلّت هذه النسب. ويتابع ألف طالب على الأقل، من أصل أربعة آلاف يتخرجون في الثانوية الكويتية من الفلسطينيين تحصيلهم الجامعي في الولايات المتحدة الأميركية[7]. وينتمي عدد كبير منهم إلى عائلات محدودة الدخل. خلال المقابلات التي أجريتُها، قال ربّ أسرة عندما سُئل عن كيفية تدبّر العائلة لأمورها: «انتقلنا إلى شقّة أصغر، وببساطة خفّضنا كمية الطعام وبعض الحاجيات الأخرى التي نستهلكها».

لا يحقّ لهذه العائلات غير الكويتية، ولا سيما تلك التي قدِمت إلى الكويت بعد عام 1961، الالتحاق بالتعليم الرسمي المجاني، بل إن هذا التعليم الرسمي سوف يصبح مع الوقت حكرًا على المواطنين فحسب، وذلك نظرًا للأعداد الكبيرة من المواطنين التي لم تعد مؤسسات التعليم الحكومي قادرة على استيعابهم. وبما أنه لا يُسمَح للأجانب بالتملّك أو الإفادة من تقدمات التقاعد، بات العبء الاقتصادي على كاهل العائلات الفلسطينية منخفضة الدخل، والتي تشكّل نحو ثلث الجالية الفلسطينية في الكويت، مدمِّرًا.

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، واجهت العائلة التحدّيات التعليمية وسواها من التحدّيات بطريقة عفوية، لكن منذ منتصف

(5) وزارة التربية، دائرة الإحصاءات، في عام 1983: تخرّج 3,974 فلسطينيًا في المدارس الثانوية في الكويت. وبين عامي 1984 و1985، ارتفع العدد إلى 4,264.

(6) Abd al-Rahman, p. 20;
Graham-Brown, *Education,* p. 136.

(7) جين سويني، مقابلة عبر الهاتف، الكويت، صيف 1985: وفقًا لمعاون القنصل جين سويني في السفارة الأميركية في الكويت، حصل 1,150 طالبًا فلسطينيًا في الكويت وحدها على تأشيرات سفر بين تشرين الأول/ أكتوبر 1982 وتشرين الأول/ أكتوبر 1983 للدراسة في الولايات المتحدة. كان المعدّل السنوي ألف طالب خلال ثمانينيات القرن العشرين.

السبعينيات، تطوّرت جمعيات عائلية أكثر نظامية وتنظيمًا، إذ أُسّست مئات الصناديق العائلية في الكويت. وكان هدف هذه الصناديق الأوحد هو مساعدة العائلة على التعامل مع أزمة الشتات الضاربة بقوة في ثمانينيات القرن العشرين.

الرجال العاملون في العائلة هم مصدر التمويل الأساس للصناديق العائلية؛ لكن بعض الصناديق مختلَط، أو تشارك النساء فيه عن طريق لجنة منفصلة. ونجد أن خلفية العائلة وتجارب التثاقف السابقة ومستويات التحصيل العلمي فيها وعدد النساء العاملات في الأسرة تتحوّل لعوامل تؤثّر في مشاركة المرأة في هذه الصناديق.

إلى جانب الأدوار النظامية (التي ترتبط بالتعليم والسكن والإعاقة والتقاعد والوفاة والترمّل)، توفّر الصناديق العائلية بصورة غير مباشرة وأقل نظامية الارتباط المستمر بين أفراد العائلة، كما تعزّز الصلات بينهم بينما تحمي المنظومة العائلية. فعلى سبيل المثال، أنشأت الأُسر الست والثلاثون التي تتألّف منها عائلة طه في قرية بديا في الضفة الغربية، صندوقًا في الكويت من أجل الدعم والتعليم والاعتناء بالمرضى والمعوَّقين في العائلة. مثلًا، في عام 1981، أرسل من خلال الصندوق مالًا لفرد من العائلة في بديا لإجراء عملية جراحية. وفي الاجتماع الشهري لأعضاء الصندوق، تُناقَش مسائل عائلية محلّية مثل تصاريح الإقامة، التقاعد، المرض، التعليم والأحوال الاقتصادية، حتى المسائل التي تتعلّق بأفراد العائلة في القرية وفي مناطق أخرى من الشتات يجري التطرق إليها[8]. ولا تغفل هذه الاجتماعات الشؤون السياسية، لأن المشكلات السياسية النابعة من تشرّدهم المستمر هي التي تقف بشكل أساس خلف الحاجة التي دفعتهم إلى تشكيل صندوق عائلي.

يملك آل أبو الجبين من يافا صندوقًا عائليًا أيضًا. بقي الوافدان الأوّلان، خير الدين ويوسف، على تواصل وثيق منذ وصولهما إلى الكويت عام 1948. في أواخر الستينيات، قاد كلاهما مشروعًا، إذ وجّها من خلاله دعوة إلى ثلاثين

(8) عماد طه، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

ربّ أُسرة من الفرع العائلي في الكويت للمشاركة في اجتماع يهدف إلى إنشاء صندوق خاص بعائلة أبو الجبين. يدفع كل فرد في العائلة عشرة دنانير كويتية شهريًا. وبعد ثلاثة أشهر، يحصل أحد أفراد العائلة على الأموال التي تُجمع كقرض. وقد وفّر الصندوق، في غضون عامَين من تأسيسه، قروضًا للزواج والتعليم وحاجات أخرى قدرها عشرة آلاف دينار (حوالى 30,000 دولار أميركي). في عام 1982، تمكّن الصندوق من استثمار أموال في البورصة وتحقيق أرباح لكل عضو فيه. وفي عام 1983، أُنشئ صندوق موازٍ للجيل الأصغر سنًا الذي لم ينضم إلى الصندوق الأصلي، إذ شارك فيه سبعون فردًا من العائلة، وجميعهم رجال عاملون في العائلة مع زوجاتهم أو سيدات عاملات مع أزواجهن[9].

يمكن فهم هذه الصناديق التي أنشئ المئات منها في الكويت في سياق دور العائلة الآخذ في التوسّع في قلب الشتات الفلسطيني. فإلى جانب الجهد الذي يبذله الأب أو الشقيقة أو الشقيق العامل، أصبح التعليم أيضًا مسؤولية على عاتق الأفراد الأكثر يُسرًا في كل عائلة. صحيح أن ذلك الجهد بات تقليدًا عائليًا، لكن الصناديق العائلية منحته شكلًا أكثر مأسسة. فمن يتخبّطون في أزمة اقتصادية عميقة باتوا يجدون حلولًا أكثر جهوزية لمشكلاتهم من خلال هذا التنظيم الرسمي للدور العائلي الموسَّع. لقد ناقشنا في هذا الكتاب الجوانب المهمة في الدعم العاطفي (الوفاة والزواج والزيارات) إلا أن الجانب الاقتصادي في العلاقة ليس أقلّ أهمية.

تُبيِّن دراسة سرحان من جديد كيف يُقدِّم أفراد العائلة والصناديق الدعم الاقتصادي. تُظهِر الدراسة أن الدعم المالي لا يُعتبَر مسؤولية الأفراد الميسورين فحسب في كل عائلة. في الواقع، يُبدي أشخاص ذوو دخل محدود جدًا استعدادًا لتكبّد عناء كبير لمساعدة قريب أو شقيق. وفقًا لدراسة سرحان، قال 27 في المئة من المستطلَعين الذين سئلوا عن استعدادهم لمساعدة قريب معوز إنهم جاهزون لمساعدة أنسبائهم حتى لو تسبّب لهم ذلك بصعوبات

(9) يوسف أبو الجبين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

اقتصادية؛ وقال 69 في المئة إنهم مستعدّون للمساعدة إذا كانوا مقتدرين مادّيًا؛ وقال 2 في المئة إنهم يساعدون قريبهم إذا كان قد ساعدهم من قبل فحسب.

ردًا على سؤال عن حالات الدعم الفعلية، قال 60 في المئة إنهم تبادلوا الدعم مع أقاربهم أو دعموا نسيبًا معوزًا مرّات عدّة؛ قال 25 في المئة إنهم دعموا أنسباء لهم بضع مرات؛ وقال 9 في المئة إنهم نادرًا ما دعموا قريبًا لهم، وقال 4 في المئة إنهم لم يفعلوا ذلك قط؛ وامتنع 2 في المئة عن الإجابة. لدى سؤالهم عن مدى عفوية الدعم قال 19 في المئة إن الدعم للأقارب جاء نتيجة طلب من القريب المعوز؛ وقال 16 في المئة إنهم قدّموا الدعم عندما طلبه أحد كبار العائلة؛ وأجاب 39 في المئة أن الدعم كان عفويًا بعدما أدركوا أن القريب في عوز؛ وقال 22 في المئة إن الدعم كان عن طريق الصندوق العائلي؛ وامتنع 3 في المئة عن الإجابة.

لدى سؤالهم عن نوع الدعم الذي قدّموه، قال 62 في المئة إنه كان «مادّيًا»، وإنهم أعطوه لأقاربهم ولم يطلبوا استعادته؛ وقال 22 في المئة إنه كان التزامًا بصندوق العائلة، و7 في المئة إنه كان عبارة عن قرض؛ وقال 3 في المئة إنه كان نوعًا من الرعاية المالية، بينما أحجم 6 في المئة عن الإجابة[10].

عند السؤال عن الدافع وراء تقديم مساعدة مالية لأفراد آخرين في العائلة، قال 32 في المئة إنهم يساعدون أقاربهم في حال وفاة ربّ الأسرة؛ و19 في المئة في حال المرض؛ و14 في المئة في حال البطالة؛ وقال 10 في المئة إنهم يساعدون أنسباءهم إذا كان دخلهم متدنّيًا؛ وذكر 25 في المئة كل تلك الأسباب مجتمعة[11].

ليست هذه الصناديق مجرّد صناديق محلّية للشبكة العائلية في الكويت. لهذا، فعندما تنتهي بسبب أزمة كبرى كما سيقع في الكويت في عام 1990 ستستمر في مناطق الشتات. فهناك عادةً صناديق مشابهة تابعة للعائلة نفسها في الأردن أو غزة أو الضفة الغربية. وفي حالات كثيرة، حفزت الصناديق العائلية في الكويت ظهور صناديق مماثلة في الأردن أو الضفة الغربية؛ وفي حالات

(10) سرحان، ص 63-65.

(11) المرجع نفسه، ص 65.

أخرى يحصل العكس. النقطة الأساسية هي أن ما يحدث في الشبكة العائلية في مكان ما له تداعيات على العائلة في أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال، تملك عائلة خطيب من قرية الساوية في الضفة الغربية صندوقًا، هو ثمرة الجهد الذي بذله أربعة أشقّاء عاملين وأولادهم البالغون الذين يعملون في الكويت. بفضل الصندوق سدّدوا أيضًا نفقات دراسة أولاد شقيقهم الذين لا يزالون يعيشون في الضفة الغربية.

تمثّل هذه الصناديق وسيلة لإعادة تدوير العلاقات بصورة مستمرّة، وتحويلها من علاقات موسّعة إلى علاقات فعلية، ومن علاقات فضفاضة إلى علاقات متماسكة، على الرغم من أن الباحث المتميز والأستاذ الجامعي فؤاد خوري يورد في وصفه للجمعيات العائلية في ضاحيَتين من ضواحي بيروت أن هذه الصناديق العائلية موقّتة، ومرتبطة بوجود أزمة اقتصادية أو وجودية[12]. صحيح أن عددًا كبيرًا من الصناديق العائلية الفلسطينية التي تشكّلت في الستينيات ومطلع السبعينيات لم يدم طويلًا، لكن تلك التي أُنشِئت بعد ذلك هي ذات طبيعة أكثر ديمومة. يبدو أن الحاجات الفورية والقضايا المعقَّدة وطول الشتات والتباساته أرغمت العائلة اللجوء إلى حلول أكثر تنظيمًا واستمرارية. عدد كبير من أفراد العائلات الذين عارضوا فكرة الصناديق في مطلع السبعينيات بدأوا يطالبون بتشكيلها في الثمانينيات. من جديد، تبدو الأزمة قوة محفِّزة أساسية في السلوك العائلي الفلسطيني.

المراكز العائلية

وجدت عائلات كثيرة أنه من أجل الحفاظ على لُحمة العائلة ونقل ذلك التماسك إلى الشباب، تحتاج إلى مركز أو ديوان عائلي. كان إنشاء هذه المراكز حكرًا على الشبكات العائلية في الأردن. يشترون منزلًا أو يبنون واحدًا

(12) Fuad I. Khuri, "A Profile of Family Associations in Two Suburbs of Beirut," in: J. G. Peristiany (ed.), *Mediterranean Family Structures* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), pp. 81-100.

أو يستأجرونه، ثم يحوّلونه مركزًا عائليًا، أي شكل حديث من أشكال الديوان التقليدي. تتحوّل هذه المراكز في الأردن إلى مراكز للعائلة برمّتها في أنحاء الشتات المختلفة. يوزّع بعضها نشرات إخبارية عن العائلة، وتشهد هذه المراكز عددًا من السهرات وحفلات الزفاف والحفلات الأخرى التي تنظّمها العائلات. تنبع أهمّية المراكز من موقعها من جملة أمور أخرى. فبما أن العديد من الزوّار يأتون إلى الأردن أو يمرّون عبره في طريقهم إلى الضفة الغربية أو منها، سهّلت المراكز العائلية التواصل عبر الأقطار. وفي حالات كثيرة، تشكّل هذه المراكز امتدادات للجمعيات العائلية النظامية وتملك فروعًا في الكويت وبلدان الشتات الأخرى.

مثال على ذلك، عائلة النتشة من مدينة الخليل، وهي من عائلاتها الكبرى والتي يعود تاريخها في المدينة إلى أكثر من ثمانمئة عام. هذه العائلة القديمة لم تكتفِ بالمحاولات غير النظامية لجمع شمل العائلة، بل قرّرت تنظيم جهدها. أراد أفرادها الحفاظ على الروابط في ما بينهم ونقل الحرص على التماسك العائلي إلى الجيل الشاب. لهذا افتتحوا ديوانًا في عمّان إلى جانب الديوان الموجود في الخليل. في هذا الديوان يحيون سهرات، إذ يجتمع رجال العائلة في أيام محددة من الأسبوع، وتُجرى اجتماعات مماثلة للنساء في بعض أيام الجمعة. فيلتقي أفراد العائلة اللذين يقيمون في الأردن أو يزورونه أو يعبرونه في طريقهم إلى الضفة الغربية على مائدتَي الغداء والعشاء في هذا الديوان.

يشارك عدد كبير من الأصدقاء في هذه التجمّعات حيث تتجدّد الروابط، ويتعرّف الشباب إلى باقي أفراد العائلة. واللافت هو أن هذه الاجتماعات كانت وراء علاقات كثيرة تطوّرت إلى الزواج، مثل الزيجات بين أشخاص من آل النتشة يقيمون في الولايات المتحدة أو الضفة الغربية وآخرين من العائلة نفسها يقيمون في قطر أو الكويت.

وجدت عائلة غوشة (من القدس) أيضًا أن الطريقة الفضلى للحفاظ على تواصل عائلي موسَّع هي في إنشاء مركز عائلي[13]. المركز هو ملك لرابطة آل

(13) صبحي غوشة، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

غوشة التي تؤدّي، من خلال اللقاءات في عمّان، إلى العديد من الوظائف المهمّة مثل تأمين المنح الدراسية لأفراد العائلة أو تقديم الدعم المالي للمعوزين في أنحاء الشتات المختلفة. كذلك يمارس أفراد العائلة (ولا سيما الشباب بينهم) الرياضة والنشاط الاستجمامي في المركز. على غرار مركز النتشة العائلي، فهو مكان يلتقي فيه أفراد آل غوشة الآتين من الكويت والخليج وبقية الشتات ومن القدس، وتُنظَّم فيه أيضًا السهرات وحفلات الزفاف وسواها من اللقاءات.

تؤدّي رابطة آل غوشة وظيفة إضافية. فهي تُصدر نشرة إخبارية تُوزَّع على أفراد العائلة في الضفة الغربية وكذلك في أميركا اللاتينية والولايات المتحدة والخليج (الكويت) وأوروبا. تتضمّن النشرة معلومات عن الوفيات والولادات والإنجازات العلمية والنجاحات والمناسبات الاجتماعية والعديد من المسائل العائلية الأخرى، وتحتوي أيضًا على عناوين أفراد العائلة. علاوةً على ذلك، تُكرِّم الرابطة مرّة في العام الطلاب المنتمين إلى الفروع العائلية المختلفة الذين يتخرّجون في المدرسة الثانوية مع درجات تقدير. وإذا لم يتمكّن المكرَّمون من حضور الحفل في المركز، تُرسَل الجائزة إليهم. تدفُّق التواصل والمعلومات حول الوضع في كل جزء من الشتات، وكذلك في القرية أو المدينة الأم، أمر طبيعي في هذه المراكز. وفي حالات كثيرة، تشكّل مكانًا للنقاش السياسي والنشاط القومي. خلال الأزمات تنظم هذه المراكز حملات لجمع الأموال وتوزيعها على المعوزين في الشتات أو الضفة الغربية[14].

صحيح أن وظائف المراكز العائلية تبدو متشابهة، لكن هناك بعض الاختلافات. فبعض المراكز العائلية يستخدمها الشباب بكثرة ويطغى حضورهم فيها، في حين يطغى حضور كبار العائلة في مراكز أخرى التي تخضع لقواعد وتنظيمات أكثر تقليدية، وتطبّق بعض المراكز الفصل الكامل بين الجنسَين خلافًا لمراكز أخرى. هذا الاختلاف هو وليد التجربة الثقافية السابقة ودرجة التديّن العائلي، كما يرتبط بالخلفية الاجتماعية التي تتحدّر منها العائلة في المجتمع الفلسطيني.

---

(14) مقابلات شخصية مع أشخاص كانت لهم مشاركة ناشطة في هذه المراكز، الكويت، صيف 1985.

توفّر هذه المراكز نقطة ارتكاز من أجل شبكة عائلية فعلية وموسّعة أقوى وأكثر لُحمة. وتضم بين أعضائها أفراد العائلة لجهتَي الأب والأم، وتمثّل العلاقات العملية في الشبكتَين العائلية الفعلية والموسَّعة، بحسب تعريفها في هذه الدراسة.

أبناء الخليل

سكان الخليل الذين يشكّلون نموذجًا في التضامن هم إلى حد كبير، وكما يبدو، المجموعة الأكثر تنظّمًا وتكاملًا بين فلسطينيي الشتات. على النقيض من قرى وبلدات كثيرة دُمِّرَت في عام 1948، احتُلَّت الخليل مع الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة في عام 1967. وعلى غرار باقي البلدات والقرى في الضفة الغربية وغزة، عانى سكانها من التهجير الجزئي. لا يزال أكثر من نصف أبناء الخليل يعيشون في مدينتهم. ويشكّلون كامل سكان المدينة، ما عدا عددًا يتزايد من المستوطنين اليهود.

في الكويت والأردن والسعودية وباقي بلدان الشتات، نجح أبناء الخليل في إنشاء منظومة دعم شديدة الفاعلية. في الواقع، شكّل أبناء الخليل نموذجًا في التضامن بعد نكبة 1948. وفيما راحت أعدادهم في الشتات تكبر أكثر فأكثر، حملوا معهم ولاءهم لعائلاتهم وبلدتهم. واشتهروا في أوساط الفلسطينيين بقربهم وتفانيهم حيال أبناء مدينتهم، وعنادهم في مواجهة تحدّيات الشتات المعقّدة، وقد اكتسبوا وعيًا جماعيًا خاصًا يميّزهم. يقول رباح النتشة، رئيس صندوق الخليل في الكويت: «تجربة الخليل نقطة إيجابية كبيرة في الشتات. ولو حذا أبناء البلدات الفلسطينية كلها حذو سكان الخليل، لتعزّزت قدرتهم»[15].

تماسُك أبناء الخليل وتنظّمهم هما إلى حدٍ كبير تأثير الطبيعة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني الذي يجسّد مزيجًا من الحداثة والتقليد. فعلى سبيل المثال، كانت العلاقة بين القيَم والمهن التقليدية والولاء العائلي من جهة، والقيَم والمهن الحديثة والتعليم الحديث من جهة أخرى تميل بقوّة نحو

(15) رباح النتشة، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

التقليد في أوساط الفلسطينيين من أصل قروي، ولا سيما في خمسينيات القرن العشرين. أما في أوساط الفلسطينيين الآتين من المدن مثل حيفا أو القدس، فكان الخليط يميل نسبيًا نحو المهارات والمهن الحديثة والتعليم الحديث، بينما تجد هذا التوازن بين القديم والجديد قويًا في الوسط المنحدر من الخليل.

أبناء الخليل، الذين يشتهرون بمهاراتهم التجارية والحِرَفية التقليدية، يتحدّرون بشكل أساس من مدينة قديمة حافظت على علاقاتها العشائرية ومنظومتها العائلية (تجمع الحمولة بالتحديد عائلات عدّة تتشاطر السلف نفسه من جهة الأب). لقد ساهم قربهم من صحراء النقب، حيث كان يعيش معظم البدو الفلسطينيين، وروابطهم التجارية القوية مع الخليل، في تعزيز منظومة الحمولة في المدينة[16]. والعامل الآخر هو وتيرة التغيير الاقتصادي في الخليل التي كانت أبطأ منها في القدس ويافا وحيفا قبل عام 1948. لكن منذ عام 1948، أدّت هذه المجموعة الفريدة من التناقضات إلى قولبة أبناء الخليل. فهذا التوازن بين تقاليد الحمولة والتعليم الحديث منحهم قدرة استثنائية على البقاء في الشتات.

عبّر أبناء الخليل الأوائل الذين وصلوا إلى الكويت بعد عام 1948 عن مهاراتهم التجارية وتنافسيتهم. وقد وجد الكثير منهم متنفّسًا في القطاع الخاص الكويتي، بينما شغِل الكثير منهم وظائف تجارية أو حكومية أو مهنية. لقد دعم أبناء الخليل بعضهم بعضًا في خلق فرص لبعضهم، فباتوا يتركّزون في قطاعات اقتصادية معيّنة كتجارة المواد بالجملة والنقل عبر بلدان الشرق الأوسط. بحلول السبعينيات، كانت نسبة كبيرة من أبناء الخليل العاملين في الكويت تعمل في مهن تتعلق بالتجارة والشحن، ويُقدَّر العدد الإجمالي لأبناء الخليل في الكويت في ذلك الوقت بثمانية آلاف نسمة[17]. ولذلك فإن بعضًا من أفضل وأكبر الشركات العاملة في مجال نقل السلع بين الكويت والسعودية والعراق والأردن ولبنان، مثل «يللي وعليان»، يملكها أبناء الخليل.

---

(16) Scholch, pp. 51-52.

(17) تقديرات «رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل» في الكويت.

التضامن القوي بين أبناء الخليل جعلهم روّادًا في المجهود الهادف لإنشاء جمعية خاصّة بهم. يعود هذا الجهد في الأردن والضفة الغربية إلى خمسينيات القرن العشرين. وفي الكويت، بدأت الحركة في عام 1976 [18]. قبل ذلك، كانت شبكة التضامن غير النظامية بين العائلات تتفاعل مع أبناء الخليل. لكن في عام 1976، ولّدت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الشتات المطوّل حاجة إلى هيكلية دعم نظامية. يقول عبد المجيد النتشة، وهو محامٍ من الخليل شارك في تأسيس «صندوق الخليل الخيري» و«رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل» في الكويت:

«قبل حرب 1967، بحث أبناء الخليل عن عمل موقّت في الكويت على أمل أن الوضع في فلسطين سيتغير والحقوق ستعود. وبعد الحرب سقطت الخليل بيد الاحتلال الإسرائيلي، ونتج عنه منع إسرائيل لعودتهم إلى الخليل. فكانت هذه بداية شتات أعمق صعب لجميع أبناء الخليل في المنفى. في عام 1967، بدأت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذا الإبعاد تؤثّر تأثيرًا عميقًا في أبناء الخليل، الأمر الذي حوّل التضامن بينهم نتيجة طبيعية لواقع ما بعد عام 1967 في الكويت»[19].

برزت فكرة إنشاء صندوق لأبناء الخليل في الكويت عندما توفّي أحد أبناء البلدة وكان يتمتّع بمستوى معيشي جيّد إلى حدٍ ما. خلال فترة التعازي الممتدة لثلاثة أيام، تبيّن أنه لم يترك شيئًا يُذكَر لعائلته المباشرة، الأمر الذي فاجأ أصدقاءه وأقاربه[20]. على غرار أغلبية الفلسطينيين في الكويت، كانت العائلة تعتمد على راتب الزوج في معيشتها. وبما أنه لا يحقّ لغير الكويتيين التملّك أو الإفادة من تقدمات التقاعد، تصبح العائلة مغلوبًا على أمرها بالكامل

(18) حمدي حموري، رئيس المجلس الإداري في «رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل» في الكويت؛ محمد ملحم، نائب الرئيس؛ عبد المجيد النتشة، أمين السر، مقابلات شخصية، الكويت، صيف 1985.

(19) عبد المجيد النتشة، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(20) حمدي حموري ومحمد ملحم وعبد المجيد النتشة، مقابلات شخصية، الكويت، صيف 1985.

عندما يتوفّى معيلها[21]. فجأةً تجد صعوبة في تسديد أقساط الجامعة والإيجار، أو حتى تسديد نفقات التعليم ما قبل الجامعي. وما يزيد الأمور تعقيدًا هو أن الأجانب الذين وصلوا إلى الكويت بعد عام 1961 وليسوا مهندسين وأطبّاء، أو لا يعملون لحساب وزارتَي الصحة والتعليم، لم يتمكّنوا منذ عام 1979 من تسجيل أولادهم في المدارس الرسمية المجانية. كما تسبّب قانون الإيجارات الذي صدر في عام 1978 وأجاز لـ«مالك الأرض زيادة بدل الإيجار بنسبة لا تزيد عن مئة في المئة بعد خمس سنوات» بأزمة خطِرة[22].

تداعى العديد من أبناء الخليل المعروفين بالتزامهم حيال مجتمعهم إلى اجتماع على الفور بعد تلك الوفاة في عام 1976، حضره ستّون من الشخصيات القيادية منهم. وقد تمكّنوا من تشكيل فرع كويتي لصندوق الخليل الخيري. منذ عام 1976، استطاع مجلس الصندوق استقطاب دعم حاشد من أكثرية أبناء الخليل في الكويت[23]. في الواقع، أظهر العمل الميداني في الكويت أن عددًا قليلًا من أبناء الخليل لم يُجدّد عضويّته في الصندوق. فعلى سبيل المثال، في مبنيَين متجاورَين في منطقة حولّي تسكن فيهما خمس عشرة عائلة من الخليل، لم تدفع عائلتان فقط رسوم العضوية السنوية، وقيمتها اثنا عشر دينارًا.

يدعم الصندوق أعضاءه في حالة الوفاة أو الأزمة الاقتصادية أو العجز الكامل[24]. إذا كان المتوفّي أو الشخص المصاب بالعجز غير متزوِّج، تحصل العائلة المباشرة على ألف دينار (نحو 3,000 دولار أميركي)؛ وإذا كان متزوّجًا، تُعطى ألف وثلاثمئة دينار فورًا لزوجته وأولاده. وتحصل الزوجة على ثلاثمئة دينار إضافية[25]. وفي كل حالات العجز أو الوفاة التي تصيب والدًا عاملًا أو والدة عاملة، يموِّل الصندوق التحصيل الجامعي للأولاد المسجّلين في الجامعة، والذين يبدون استعدادًا لتسديد هذا القرض لدى تخرّجهم من

---

(21) Farah, F. al-Salem & M. K. al-Salem, pp. 42-53.

(22) Abu-Lughod, «Migrant Adjustment to City Life,» p. 232.

(23) حكاية إنشاء الصندوق رواها لي عبد المجيد النتشة. وأكّدها محمد ملحم وح. حموري.

(24) صندوق الخليل الخيري: النظام الأساسي، (1980)، ص 12.

(25) المرجع نفسه، ص 20–21.

دون أن تترتّب عليهم أي فوائد[26]. ساهم الصندوق أيضًا في تعزيز التضامن غير النظامي بين أبناء الخليل بطرق أخرى، إذ ينظّم الصندوق حفلًا سنويًا لأبناء الخليل الذين يتخرّجون في المدارس الثانوية في الكويت[27].

لقد شجّع نجاح الصندوق أعضاءه ومؤسّسيه على إنشاء فرع لرابطة الجامعيين بمحافظة الخليل في الكويت في عام 1980. تعمل هذه الرابطة التي تنحصر عضويّتها بالخرّيجين الجامعيين من أبناء الخليل على تشجيع التعليم في أوساط أعضاء الجالية في الكويت. فتُقدِّم «دعمًا ماديًا ومعنويًا للطلاب» و«تبذل كل الجهد اللازم لتحسين المعايير الاجتماعية والعلمية والتربوية في الخليل»[28]. ومنذ تأسيسها حتى عام 1985، موّلت الرابطة التعليم الجامعي لثلاثين طالبًا من الجالية في الكويت[29].

لصندوق الخليل في الكويت طابع عابر للأوطان، شأنه في ذلك شأن كل العلاقات العائلية والقروية الفلسطينية. يبدو، بحكم الطبيعة، وكأن الشعب المشتّت لا يستطيع إلا أن يعكس من خلال روابطه وجمعياته تماسكه الجوهري. إن انتشار الأفكار وأساليب مواجهة التحديات يتأثّر إلى حدٍ كبير في التبادل المستمر بين الجوالِ الفلسطينية الموزَّعة في بلدان مختلفة. فعلى سبيل المثال، عندما يبدأ صندوق عائلي أو قروي بالعمل في الكويت أو عمّان، يصبح معنيًا بجمهوره المحلّي والخارجي. الجماعة المشتّتة بكاملها مهمّة جدًا لأن كل الأعضاء يعتبرون أنفسهم جزءًا من شبكة أوسع من الروابط العائلية والقروية.

إذًا، لكل صندوق مركز رئيس إلى جانب الفروع المحلّية. يمكن أن ينطلق الصندوق في الكويت أو عمّان أو الضفة الغربية، لكن مع توسّع الاحتياجات والأفكار، تصبح له شيئًا فشيئًا فروعًا في بلدان أخرى. لهذا سيزدهر الصندوق

(26) المرجع نفسه، ص 21.

(27) عبد المجيد النتشة، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(28) رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، فرع الكويت: النظام الأساسي، ص 3.

(29) محمد ملحم، «رابطة الجامعيين في محافظة الخليل في الوطن والمهجر»، في **رابطة الجامعيين في محافظة الخليل: مسيرتها خلال ثلاثين عامًا**، أيلول/ سبتمبر 1953 إلى أيلول/ سبتمبر 1983 (عمّان: رابطة الجامعيين، 1984)، ص 114-115.

في الكويت لغاية عام 1990، عام غزو صدام للكويت وبداية نهاية التجربة الشتاتية الفلسطينية كما عرفناها منذ عام 1948 في الكويت. على سبيل المثال، أُسّست رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل بعد زيارة قام بها رئيسها ومؤسّسها في الأردن إلى الكويت. وهكذا، فإن التشجيع من قيادة الرابطة وإدراك فلسطينيي الخليل في الكويت للحاجة إلى مثل هذا الصندوق جعلا من الممكن إنشاء فرع محلّي.

رابطة الجامعيين: سياق أوسع

توضيحًا للسياق الأوسع لعدد كبير من صناديق القرى والبلدات في الكويت، من المفيد التوقّف عند المثل الذي تقدّمه رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، التي تعمل في مدينة الخليل وفي الشتات كمؤسسة تربوية ناجحة منذ أيلول/ سبتمبر 1953، ويقوم بإدارتها مجلس منتخب من هيئتها العامة مكوّن من تسعة أشخاص يقومون بخدمتها تطوّعًا في كل مكان. أما فرع الكويت فقد أُسّسَ في عام 1980. أطلقها مؤسِّس الرابطة، عبد الخالق يغمور، وهو محامٍ معروف، كجمعية تطوّعية تهدف إلى تحسين المستويات التعليمية المتدنّية في الخليل في مطلع خمسينيات القرن العشرين[30]. وقد وجّه يغمور جهده نحو إنشاء مدرسة ثانوية. منحت هذه المدرسة أربعة آلاف من أبناء الخليل شهادة التوجيهي المصرية بين عامي 1955 و1967[31]. والأهم من ذلك، أتاح جهد يغمور والدعم المادّي من الرابطة لعدد كبير من خرّيجي الثانويات متابعة تعليمهم الجامعي في مصر[32].

إلى جانب توفير التعليم الثانوي، كان سجلّ الرابطة إيجابيًا. في عام 1955، أسّست الرابطة أوّل مكتبة عامّة في الخليل[33]. وفي عام 1966،

---

(30) عبد الخالق يغمور، مقدمة، رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، ص 3.

(31) رجب مصطفى التميمي، **رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل**، ص 109، (رسم، ص 13).

(32) رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، ص 11–15.

(33) المرجع نفسه، ص 15.

أنشأت الرابطة مدرسة ثانوية ومتوسّطة كاملة التجهيزات في الخليل. وفي عام 1978، أنشأت معهدًا تقنيًا هناك، مدّة الدراسة فيه سنتان، حيث تخرّج فيه مئات الأشخاص المؤهَّلين[34]. عن طريق المعهد التقني، ومن أجل تحسين مستواه، يُرسَل ثمانية طلاّب سنويًا إلى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى للحصول على شهادة ماجستير أو دكتوراه[35]. وقد بنى فرع الرابطة في عمّان مركزًا لسكن الطلاب على أرض اشترتها الرابطة. ضمّ هذا المركز في عام 1986، 120 طالبًا فلسطينيًا يأتون من الضفة الغربية للدراسة في عمّان[36]. كما يُقدِّم المركز خدمات إضافية مثل إيجاد شقق للطلاب الفلسطينيين الآتين من الضفة الغربية[37]. فضلًا عن ذلك، موّلت الرابطة منذ عام 1980 طباعة العديد من الكتب عن فلسطين والتي نفدت من المكتبات[38]. ونظّمت أيضًا فاعليات ثقافية وتجمّعات اجتماعية، ورَعَت متحدّثين حول مجموعة متنوّعة من الموضوعات[39]. (لا تزال الرابطة قائمة وولديها مؤسساتها التعليمية إلى يوم نشر هذا الكتاب في عام 2018).

إلى جانب قوة الشبكة غير النظامية لأبناء الخليل وفاعلية جمعيتهم النظامية، جاء عامل مهم آخر ليعزّز تأثير الصناديق التي أنشأها أبناء الخليل في الخليل وعمّان والكويت. لقد أدّت قدرة المؤسّسة على إنشاء هيكليّات ديمقراطية دورًا أساسيًا في قوّتها ونموّها. يقول محمد عياش ملحم الذي شارك في تأسيس فرع الرابطة في الكويت:

«يعود نجاح الرابطة إلى التزام رئيسها، عبد الخالق يغمور، وحياده وتفوّق روح الحوار الديمقراطي وآلية تصويت عادلة. استقطبت هذه العوامل أكبر عدد ممكن من الأعضاء للمشاركة الناشطة في فروع في دول أخرى.

---

(34) المرجع نفسه، ص 17–25.
(35) المرجع نفسه، ص 23–24.
(36) المرجع نفسه، ص 28–29.
(37) المرجع نفسه، ص 30.
(38) مثلًا، أعادت الرابطة إصدار «**بلادنا فلسطين**» الكلاسيكي بقلم مصطفى م. الدباغ.
(39) رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، ص 33.

وهكذا أصبحت الرابطة نموذجًا يُحتذى لعدد كبير من الصناديق والجمعيات والمؤسسات في الشتات»[40].

انتشار الصناديق

صندوق الخليل الخيري في الكويت هو وليد حاجة عميقة. بيد أن إطلاقه تأثّر مباشرةً بوفاة أحد أبناء الخليل في عام 1976. إنه لأمر لافت كيف يولّد حادث صغير قدرًا كبيرًا من النشاط. عدد كبير من هذه الصناديق التي أنشئت بين عامي 1970 و1975 لم يستمر لأكثر من عام أو عامَين في ظلّ غياب الأحوال الملائمة[41]. وفي حالة أبناء الخليل، فإن الوفاة التي تزامنت مع ضغوط اجتماعية واقتصادية صعبة أدّت مباشرةً إلى إنشاء مئات الجمعيات الفلسطينية النظامية في أنحاء الكويت المختلفة. لقد اتّخذت القرى والبلدات الفلسطينية في الكويت من صندوق الخليل الخيري ورصيد الخليل الطويل في التنظّم في الشتات نموذجًا يحتذى.

من أبرز الأمثلة عن الصناديق التي تأثّرت في تجربة الخليل هي صندوق القدس، إلا أن الأخير يستند إلى روابط فضفاضة وأقل نظاميّة. يهدف الصندوق الذي أُسّس في عام 1980 إلى مواصلة الدعم للفلسطينيين في القدس ولجالية أبناء القدس في الكويت. من أجل إنشاء الصندوق، كان على المؤسّسين الاستعانة بشبكة أبناء القدس في الكويت. وقد تأثّر إنشاؤه في تعلّق أبناء القدس الشديد بمدينتهم. ولدى تأسيسه، أرسلت عائلات مثل الدجاني والحسيني والخالدي والنشاشيبي والبديري والدقاق وعبدو وغوشة ممثّلين عنها إلى الاجتماع[42].

---

(40) المرجع نفسه، ص 115.

(41) عبد الإله قاسم، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985. عبد الإله قاسم مؤسّس مشارك لجمعية سنجل ومحقّق في شرطة المرقاب في مطلع الستينيات.

(42) صبحي غوشة – رئيس صندوق القدس، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

يركّز صندوق القدس على الدعم لمدينة القدس، ولا سيما من خلال تنظيم العديد من الحفلات لجمع الأموال بمؤازرة من أبناء القدس الذين يعيشون في الكويت، وعددهم 15 ألفًا[43]. وأول حفل لجمع الأموال خُصِّص لدعم جمعية مسؤولة عن مدارس الأقصى في القدس. وقد جرى إنشاء مدرسة جديدة، وتوسيع مدارس أخرى، وتأمين نقل التلاميذ في القدس. في عام 1984، جُمِع 80 ألف دينار (نحو 240,000 دولار أميركي) لتوسيع مستشفى في القدس، كما حصلت العائلات المعوزة في القدس على الدعم عن طريق منظّمات خيرية فلسطينية محلّية. وأنشئت بواسطة الصندوق فرقة للطلبة والطالبات لتأدية أغانٍ تقليدية من القدس، تماشيًا مع سياسة الصندوق الهادفة إلى تعزيز الارتباط بالمدينة. بالإضافة لحثّ الأبناء على كتابة موضوعات إنشائية حول بيوتهم وأحيائهم في القدس، تعزيزًا لهويتهم وتأكيدًا على أصولهم فيها.

نابلس، حذت حذو القدس عبر إنشاء صندوق في الكويت في عام 1982. وقد كرّس القائمون على صندوق نابلس جهدهم بشكل خاص لمؤازرة الأرامل والطلاب الذي يحتاجون إلى التمويل لمتابعة تحصيلهم العلمي. وحصلت مئتا عائلة على الأقل على الدعم من الصندوق بين عامي 1982 و1986، وذلك من خلال تسديد بدل الإيجار أو فاتورة الكهرباء أو أقساط ولد في المدرسة الابتدائية[44]. ستستمر هذه التجربة لغاية عام 1990 في الكويت لكنها ستجد لها متنفسًا في مواقع أخرى في الشتات.

المنافسة كحافز

يُشير مَيْل القرى والبلدات لإنشاء صناديق متعددة إلى حجم المأزق الذي يواجهه الشتات الفلسطيني، كما يشير إلى حجم المنافسة بين البلدات والقرى

(43) خلص المجلس الإداري للصندوق، بالاستناد إلى قوائم الأعضاء وإلى أرقام حصل عليها من أبناء القدس في الكويت، إلى أن عدد الفلسطينيين الوافدين من القدس في الكويت يناهز الخمسة عشر ألف نسمة. ويشمل الرقم الفلسطينيين الذين هُجِّروا من الضفة الغربية في عام 1948.

(44) عدلي التيتي – رئيس صندوق نابلس ولجنة الزكاة التابعة له، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

في تحسين أوضاع سكانها في الشتات. في المجتمع العربي، تنظر العائلات إلى نفسها بالمقارنة مع العائلات الأخرى. وينطبق الشيء نفسه على القرى والبلدات والأحياء، فمن المهم بالنسبة إليها أن لا تتخلّف عن المركب.

إذا درسنا تطوّر التعليم أو الهجرة إلى الكويت من هذه الزاوية بالذات، نجد أدلّة وافية لدعم هذه الظاهرة. فعلى سبيل المثال، إذا أرسلت بلدة أو عائلة في فلسطين أولادها إلى مدرسة في مدينة معيّنة، تحذو القرى والعائلات الأخرى حذوها. وإذا باشرت عائلة في قرية ما عملًا جديدًا، تبدأ المنافسة بين العائلات عبر ظهور مشروعات مماثلة. وبعد أعوام قليلة، تتبع قرى أخرى الظاهرة نفسها. في عشرينيات القرن العشرين، كان يكفي أن يرسل شخص واحد في القرية ابنه أو ابنته إلى المدرسة، ليعمد حتى الأكثر تردّدًا في العائلة والقرية إلى فعل الشيء نفسه بعد بضعة أعوام، ليقول الناس «سيصبح ابنه موظّفًا حكوميًا ويجني أموالًا توازي كل ما تكسبه عائلتنا مجتمعة»، وقد صُدِّر هذا التنافس إلى الكويت.

يمكن أن تكون لهذه المنافسة نتائج إيجابية وسلبية على حدٍ سواء. تستمر العائلات والقرى والبلدات في الالتزام بعضها حيال بعض من خلال هذه المنافسة. والحاجة الفورية ليست العامل المحفِّز الوحيد. فبعض الذين أتوا إلى الكويت من الضفة الغربية في مطلع الخمسينيات جاؤوا بدافع المنافسة بين العائلات والقرى الأخرى، إذ أدركوا أن من غادروا أولًا قد يُغيِّرون لدى عودتهم هيكلية السلطة في القرية. كانت الحاجات والمصالح طويلة الأمد على المحك.

يظهر تأثير هذا النوع من المنافسة في المبادرة الحرّة، والنشاط السياسي، وفي ميادين الحياة كلها تقريبًا. ولهذا الجانب قوّة محفِّزة ذات تأثير هائل في الفلسطينيين وكل المجتمعات المعتمدة على العائلة. في حين أن المنافسة الفردية في الغرب هي المسيطِرة. يبدو أن المنافسة العائلية والقروية تُضاف إلى المنافسة الفردية في الشرق وتتداخل معها.

بناءً عليه، ينظر أبناء القرى والبلدات إلى أهمية بقاء قريتهم أو بلدتهم بالمقارنة مع القرى والبلدات الأخرى. يضطرب أبناء القرية عندما يعلمون

أن بلدة أخرى تُشكِّل جمعية في حين أن هذا لا يحصل في قريتهم. وعندما أراد رجا سمرين إقناع ممثّلي عائلات قالونيا المختلفة في الكويت بالحاجة إلى إنشاء صندوق، قال لهم إنه على قالونيا أن تُظهر تضامنًا في الروح مشابهًا لتضامن الشبكات القروية الفلسطينية الأخرى في العاصمة الكويت. فقد شعر، شأنه في ذلك شأن أبناء قريته، أنهم يحتاجون إلى الصندوق ليس لرفع التحدّيات الاقتصادية المهمّة والضاغطة فحسب، إنما أيضًا مواكبة للتضامن القروي.

الغزّيون في الكويت

على النقيض من أبناء الخليل، ليس لمن أتوا إلى الكويت من غزة تاريخًا في إنشاء جمعيات رسمية. لكن على غرار أبناء الخليل، كانت لديهم شبكة عائلية وثيقة ومتضامنة. لجميع العائلات المهمة تقريبًا في قطاع غزة أفراد في الكويت[45]، بما في ذلك في بلدتَي خان يونس ورفح، ومن هذه العائلات: الزعنون، الشوّا، الريّس، العلمي، أبو غزالة، الفرّا، الآغا، زعرب، الأسطل، الخازيندار، أبو ناهية وبركات، وعائلات كثيرة بعضها كبير العدد وبعضها صغير العدد لا يتسع المجال لذكرها.

في أوساط الغزّيين في الكويت، والذين تراوح عددهم في أواسط ثمانينيات القرن العشرين بحدود ستين ألفًا، صمدت منظومة من العلاقات العائلية المتواصلة والدعم والمساعدة المستمرَّين[46]. صحيح أنهم لم يطوّروا جمعية نظامية في الكويت، لكنهم نجحوا، من خلال التواصل بين العائلات

(45) حسني زعرب من خان يونس (غزة) (عمِل على إنشاء صندوق خان يونس، كما نشِط في المؤسّسات والاتّحادات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الكويت؛ وهو مدرس قديم للغة العربية وأحد القيادين في حركة فتح في الكويت)، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(46) ليست هناك إحصاءات موثوقة حول أعداد فلسطينيي غزة في الكويت. معظم الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات توقّعوا أن يكون العدد بين 50 و60 ألفًا، وهو ما أكّدته تقديرات منظمة التحرير الفلسطينية التي وضعها سليم الزعنون (أبو الأديب) عند مقابلته في الكويت، 1985. الزعنون هو ممثّل حركة فتح في دول الخليج وعضو في لجنة فتح المركزية ونائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (حتى ذلك التاريخ).

وداخل العائلة الواحدة في التضامن عبر الزواج والأعياد والوفاة ومناسبات اجتماعية أخرى[47]. علاوةً على ذلك، وعلى غرار أبناء الخليل، بل معظم الفلسطينيين، ساهم دعم بعضهم بعضًا في التوظيف وفي أوقات الحاجة، في ترسيخ التضامن بينهم في المنفى.

كما أن مستواهم المتقدّم في التحصيل العلمي زاد من تضامنهم في الكويت. لقد فتحت الجامعات المصرية أبوابها أمام جميع المقيمين في غزّة مباشرةً بعد حرب 1948، فمَكّن هذا الآلاف من الالتحاق بالجامعة، مما أتاح لهم سدّ الثغرة الهائلة بينهم وبين معظم المدن الفلسطينية الأخرى. أغلبية الغزّيين في الكويت والخليج هم خرّيجو جامعات ومعاهد تربوية، ويعملون مدرِّسين وأطبّاء ومهندسين. السبب الوحيد وراء النسبة الضئيلة من العمّال اليدويين والفنّيين والعاملين في المهن المماثلة بين أبناء غزّة في الكويت والخليج هو غياب الفرص. إن جميع الغزّيين يحملون وثائق مصرية للّاجئين الفلسطينيين، بالتالي هم من دون جنسية، مما يحدّ من قدرتهم على دخول مصر والخروج منها. ولأسباب جغرافية، لم تتمكّن الطبقة الشعبية في غزة من الوصول إلى الخليج. لهذا، لم يصل إلى الكويت سوى الطبقة التي حصّلت التعلّم والخبرة. فكانت أغلبية الوافدين إلى الكويت من غزة مهنيّين وصلوا بموجب عقد خلال الخمسينيات والستينيات للعمل في وزارة التعليم أو وزارة الصحة، ووكالات أخرى بحاجة إلى موظّفين[48]. 50 في المئة أو أكثر من أهل غزة عملوا مدرِّسين في المدارس الرسمية أو الخاصّة[49]، وعملت أغلبية الغزّيات أيضًا في التدريس، مما أثَّر في هيكلية العائلة وحجمها[50]. سيتغير هذا الوضع بالنسبة لأهل غزة في الكويت منذ عام 1990 (كما سنوضح لاحقًا).

---

(47) حسني زعرب، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(48) سليم الزعنون (أبو الأديب)، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(49) المرجع نفسه.

(50) حسني زعرب، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

الفلاحون والجمعيات القروية

قرية قالونيا

كما البلدات والمدن، كانت لدى القرى أيضًا حوافز لإنشاء صناديق. في الواقع، امتلكت أغلبية القرى في الكويت في ثمانينيات القرن العشرين صناديقًا. على سبيل المثال دمّر الجيش الإسرائيلي قرية قالونيا الواقعة غرب القدس في عام 1948، فهي واحدة من أكثر من 400 قرية فلسطينية دُمّرت وهُجّر أهلها بالكامل في عام 1948. أصبح سكانها كلهم لاجئين، وضُمَّت القرية وأراضيها إلى إسرائيل[51]. فتوجّه أبناؤها إلى عمّان والضفة الغربية والخليج والولايات المتحدة. وقد بلغ عدد سكان القرية المبعَدون عن أرضهم في أواسط ثمانينيات القرن العشرين حوالى 7,000 نسمة[52]. تقيم الأغلبية في الضفة الغربية والأردن. وقد عاش 450 من أبناء قالونيا في الكويت، وحوالى 350 في الولايات المتحدة، خاصة في شيكاغو. وأقام عدد كبير منهم في الخليج، وبعضهم في المملكة المتحدة.

في عام 1976، تشاور الدكتور رجا سمرين من قالونيا مع كبار السن في القرية والعاملين في الكويت حول الحاجة إلى معالجة المشكلات التي يواجهها الشتات[53]. كان واضحًا أن الروابط الاجتماعية في القرية لم تكن كافية لحل مشكلات التقاعد والمرض والحوادث والوفاة والتعليم، على الرغم من أن جزءًا كبيرًا منها كان يُعالَج عن طريق العائلة وبعض الصناديق العائلية. وهكذا، التقى أربعون شخصًا من أبناء القرية مرّات عدّة ضمن ما أطلقوا عليه

(51) رجا سمرين (شاعر فلسطيني شارك في تأسيس الجمعية العمومية لقرية قالونيا)، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985؛

يُنظر أيضًا:

Harry Levin (1948), «The Attack on the Arab Village Kolonia, April 12, 1948,» in: Khalidi (ed.), *From Heaven*, pp. 767-770.

(52) رجا سمرين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(53) تستند الرواية عن إنشاء صندوق قالونيا إلى مقابلات شاملة مع رجا سمرين، الكويت، صيف 1985.

اسم «الجمعية العمومية لقرية قالونيا في الكويت»، مما أسفر عن إنشاء جمعية قالونيا للتنمية الاجتماعية، فانتُخِبَت لجنة تنفيذية من سبعة أعضاء. في عام 1980، وصلت أخبار الجمعية إلى أبناء القرية في شيكاغو وعمّان، فشكّلوا على الفور جمعيّات مماثلة. وقد أقيم مقر الجمعية الموقّت في عمّان.

ينقسم القرويون في قالونيا إلى ثلاث حمائل مترابطة إلى حدٍ كبير[54]. تُقسَم كل من هذه الحمائل إلى عائلات عدّة أصغر عددًا، يُطلَق عليها اسم مؤسّسها الذي يكون عادةً الجدّ الخامس في سلالة الحمولة. وتنقسم عائلة عسكر التي تتبع حمولة خطاب إلى عائلتَي سمرين ومطر[55].

لقالونيا مخاتير (أعلى منصب في القرية) كما كان الحال قبل عام 1948[56]. يقيم المخاتير في الأردن وتعترف بهم السلطات الأردنية[57]. ويكون هؤلاء المخاتير محطّ إجماع من عائلات القرية كافة. سلطتهم رمزية إلى حدٍ كبير، لكنهم يؤدّون بعض الوظائف الأساسية على مستوى القرية، فيوقّع المختار المعيَّن لكل عائلة شهادات الوفاة والولادة. في الواقع، هؤلاء المخاتير هم الوحيدون القادرون على التثبّت بصورة قانونية من كل شهادات الولادة العائدة للجيل المولود قبل عام 1948.

قرية المالحة

قصة قالونيا مشابهة تمامًا لقصة مئات الشبكات القروية الفلسطينية في الكويت. تضاف المالحة إلى سلسلة القرى التي سقطت بأيدي الإسرائيليين في

(54) بالاستناد إلى مقابلة مسجَّلة أجراها رجا سمرين مع الحاج محمد سمرين الذي كان مختارًا للقرية قبل عام 1948، والحاج محمد مطر من قالونيا.

(55) المرجع نفسه.

(56) ظهر المخاتير الأوائل في القرى في فلسطين بعد عام 1864 إثر صدور قانون عثماني فرض ربط القرى بالسلطات عن طريق المخاتير. وفي معظم الحالات، كان مختار القرية أو مخاتيرها يمثّلون التوازن العائلي والعائلات الأكثر تأثيرًا في القرية. قبل ذلك، كانت القرى تخضع حصرًا لحكم المشايخ، أي كبار السنّ في القرية، يُنظر:

Gabriel Baer, «The Economic and Social Position of the Village Mukhtar in Palestine,» in: Ben-Dor (ed.), pp. 101-117.

(57) رجا سمرين، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

عام 1948[58]. المالحة من القرى الكبيرة قرب القدس وبارتفاع تجاوز 700 متر مربع عن سطح البحر، هجّرت القوات الإسرائيلية جميع سكانها، وأقامت إسرائيل في مكان المالحة مجموعة مستعمرات، كما أنها استخدمت منازلها وحولتها لمؤسسات إسرائيلية أو مساكن لمهاجرين إسرائيليين، وقد ضُمّت للقدس الغربية. بلغ سكان المالحة في أواسط السبعينيات خمسة آلاف نسمة موزَّعة بين الضفة الغربية والأردن والخليج والولايات المتحدة. وفي الكويت، كان في أواسط الثمانينيات 1,200 شخص يتحدّرون من المالحة. في عام 1982، أُسّس صندوق المالحة في الكويت. فاستقطب الدعم على الفور من أغلبية أبناء القرية. كان الصندوق في الواقع فرعًا في منظمة رئيسية خاصة بقرية المالحة مقرّها في عمّان ومسجَّلة فيها.

إلى جانب الالتزامات المالية، ساهم الصندوق في الكويت في تعزيز الاندماج القروي. فعلى سبيل المثال، عقد مجلس القرية المنتخب في صندوق المالحة اجتماعًا شهريًا مع إحدى عائلات القرية في الكويت. وخلال الاجتماع، يناقش المجلس والعائلة مشاغلهما وآراءهما. بفضل هذه الاجتماعات، يتعرّف كل أبناء القرية إلى أعضاء المجلس، ويكتسب المجلس معرفة خاصة تقترن بإدراك أعمق للمعضلات التي يواجهها الأفراد والعائلات في الكويت.

عندما تصل شخصية مرموقة أو متقدِّمة في السن من أبناء القرية من الولايات المتحدة أو عمّان أو الضفة الغربية، يستقبلها أعضاء المجلس في المطار ويشجّعون أبناء القرية على زيارتها بعد وصولها. باختصار، وعلى غرار المجالس الأخرى التي نشأت منذ عام 1976، أضاف مجلس المالحة إلى وظائفه المادية، التزامه تعزيز القيَم القروية التقليدية واللُحمة بين أبناء القرية والارتباط بالأرض والقرية التي احتُلّت في عام 1948.

---

(58) إبراهيم صافي (الرواية عن المالحة رواها من إبرهيم صافي، ابن مختار القرية السابق (بين عامي 1926 و1943). شارك صافي في تأسيس صندوق المالحة في الكويت)، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

قرية سنجل

في أثناء مقابلاتي وبحثي التقيت مجموعة من أبناء قرية سنجل ممن بدأوا بتأسيس صندوقًا للقرية، مما يعكس سرعة انتشار الصناديق ومضمونها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتقع سنجل في قضاء رام الله في الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967، وتشهد تاريخًا يشبه تاريخ قرى كثيرة في فلسطين. مثلًا، يُقال إن فيها تلك البئر التي أُلقي فيها يوسف من إخوانه، كما يسود اعتقاد أنها كانت موقع معركة كبيرة بين الفلسطينيين وبنى إسرائيل قبل أكثر من 4,000 عام، وأن اسم القرية يعود للعهد الصليبي. وتُقدِّم جمعية سنجل مثلًا إضافيًا عن صندوق بدأ في الكويت وجمع مبالغ طائلة من أبناء القرية، ثم نقلها كلها إلى عمّان لإنشاء جمعية سنجل في عمان[59].

قرية ترشيحا

لم تؤسَّس في ترشيحا جمعية في تلك المرحلة من ثمانينيات القرن العشرين، لكنها أنشأت آلية أخرى لترسيخ الروابط القروية. يتمتّع أبناء بلدة ترشيحا بمستوى معيشي جيّد نسبيًا، ولذلك لم يهتمّوا كثيرًا بتأسيس جمعية قروية، شأنهم في ذلك شأن أبناء غزّة[60].

تقع ترشيحا شمالًا في فلسطين. في عام 1948، سقطت ترشيحا، وقُتل عدد من أبنائها وبناتها، وهُجّر الكثير من سكانها إلى لبنان، حيث استقر الكثير منهم في مخيم اللاجئين في برج البراجنة. لكن البلدة الأصلية لم تُدمّر تمامًا، وأُعيد بناء ما دُمّر منها وبقيت مثلها مثل عشرات القرى والبلدات الفلسطينية داخل إسرائيل. على مر السنين، تمكّن الجزء الأكبر من لاجئي ترشيحا ممن لجؤوا إلى لبنان من الدراسة في الجامعات، وانتقلوا إلى الخليج أو الأردن حيث عملوا موظّفين حكوميين أو مهندسين أو أطبّاء.

---

(59) عبد الإله قاسم، مؤسس مشارك في جمعية سنجل، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(60) المعلومات عن ترشيحا رواها محمد سمارة من ترشيحا، الذي عمل في إدارة مكتب مساعد ديوان المحاسبة في الكويت.

في ثمانينيات القرن العشرين انتشر حوالى 11 إلى 13 ألف شخصًا من أبناء ترشيحا في أنحاء العالم المختلفة، وحمل الأغلبية مستندات سفر من دون جنسية، صادرة عن الحكومة اللبنانية بعد عام 1948، لكن الكثير منهم بقي في فلسطين في ترشيحا وهم يحملون الهويات الإسرائيلية، بينما آخرون يحملون أوراقًا وجنسيات أخرى وذلك بفضل دافع التعليم والانتشار الذي ميّز حياة أبناء وبنات البلدة بعد النكبة. ترشيحا بقيت في ذاكرة أبنائها في الشتات، وذلك عبر الأغنية والموسيقى والمسرح والذكرى واللغة. لهذا، هي رغم تهجير جزء من أهلها وإقامة مستوطنة معالوت على جزءًا من أراضيها، بقيت صامدة في الأرض وظلّت حية في أرواح وأحلام أهلها في كل مكان.

إن تصميم أبناء ترشيحا على التعلّم نموذجًا يُحتذى لفلسطينيي الشتات. فمن أصل واحد وأربعين مُعيلًا لعائلة من ترشيحا أقاموا في الكويت في عام 1986، حمل اثنان وعشرون شهادة جامعية، وأظهروا مهارة عالية جدًا في عملهم، مما منحهم الكثير من فرص الإنجاز. فضلًا عن ذلك، حصل 70 في المئة من أولاد هذه العائلات الذين تجاوزوا سنّ الثامنة عشرة، وعددهم 88، على شهادات جامعية.

بلغ إجمالي عدد أبناء ترشيحا في عام 1986 في الكويت نحو 252 نسمة. كانت هناك في البداية 41 عائلة نواة تنتمي إلى أربع عائلات أكبر. لكن مع زواج الشبّان والشابّات ازداد عدد أسر ترشيحا في الكويت إلى 84 أسرة. وبدلًا من إنشاء صندوق قروي، قرّر أهالي ترشيحا في الكويت الاستثمار في الحفاظ على اللُحمة بينهم بطرق أخرى، فاعتادوا الالتقاء مساء كل خميس في منزل أحد أبناء البلدة. وخلال هذه اللقاءات، يجتمعون للعب الشطرنج ومناقشة المسائل الاجتماعية والثقافية والسياسية. ومن يفوّت عليه أحد اللقاءات الأسبوعية يكون موجودًا في الأسبوع التالي. تعزّز هذه الأمسيات التضامن والروابط الاجتماعية بين أبناء ترشيحا في الشتات.

لدى ترشيحا سجلّ لافت في حضور حفلات الزفاف والأعياد والمشاركة في المآتم ومناسبات أخرى كثيرة. عشيّة المقابلة التي أجريتها مع محمد سمارة

لأغراض هذه الدراسة في عام 1985، شارك في تجمّع لعدد كبير من أبناء القرية وأصدقائها احتفالًا بحصول شابّة من ترشيحا على علامة تفوّق (من الأوائل في الكويت) في امتحان المرحلة الثانوية.

لم تقتصر هذه التجمّعات على أبناء ترشيحا. ففي كل عام، تجتمع العائلات والأصدقاء من القرى والبلدات عندما ينال عضو في العائلة أو القرية علامة عالية في المدرسة الثانوية. فهذا النجاح هو نموذج يُحتذى للشبّان والشابات. وتسعى عائلات القرية إلى تسليط الضوء على هذا النموذج لتشجيع الطلاّب على الاجتهاد في دروسهم. لولا هذه المنافسة، لما نجح سوى عدد ضئيل فقط من الفلسطينيين في دخول الجامعات العربية والعالمية التي تتشدّد في شروط القبول وتفرض حصصًا محدودة جدًا. ولذلك ليس مفاجئًا أنه طوال أكثر من عقد، شمل ثمانينيات وسبعينيات القرن العشرين تقريبًا، شكّل الفلسطينيون 75 إلى 95 في المئة من الطلاب الذي يحصلون على الخمسين الأوائل في الامتحان السنوي في نهاية المرحلة الثانوية في الكويت[61].

قبائل الحوارث البدوية

يُعرَف البدو الفلسطينيون بروابطهم الوثيقة إنما غير النظامية. كان الحوارث قوة أساسية في بناء هيكلية راسخة أكثر نظاميّة بين البدو السابقين الذين يعيشون الآن في الكويت. في الواقع، يملك الحوارث في الكويت وعددهم 6,500،

---

(61) بحسب عبد الرحمن، حصل الفلسطينيون في الأعوام الأخيرة، في المعدّل، على 75 من أصل مئة أعلى علامة في الامتحانات العلمية والأدبية على حدٍ سواء في المرحلة الثانوية. وفي عامَي 1979 و1980، كان 82 فلسطينيًا بين الطلاب المئة الأوائل في الامتحانات، يُنظر:

Abd al-Rahman, p. 20;

وجدتُ أن هذه النزعة مستمرّة، ففي عامَي 1983 و1984، حل 48 فلسطينيًا بين أول خمسين طالبًا في الامتحانات. لا تعود هذه الإنجازات بالضرورة إلى خاصّية تُميّز الفلسطينيين دون سواهم، بل إلى الأوضاع التي ترغم الشتات والمنفيّين على الاستثمار بقوّة في التعليم؛

يُنظر أيضًا:

Shamlan Y. Alessa, *The Manpower Problem in Kuwait* (London: Kegan Paul International, 1981), p. 110;

James Markham, «Palestinians, People in Crisis Are Scattered and Divided,» *The New York Times*, 19/2/1978.

واحدة من الشبكات الأكثر ترابطًا بين الفلسطينيين كافة، شأنهم في ذلك شأن البدو السابقين في فلسطين. ويتفوّقون على أبناء القرى والمدن في شعورهم بالمسؤولية بعضهم حيال بعض. ولا غبار أبدًا على ولائهم للعائلة واستعدادهم لتخصيص الموارد والوقت والمجهود دعمًا لبعضهم البعض. اعتزاز البدوي بقدرته على تقديم المساعدة لأبناء قومه هو جزء لا يتجزأ من الضمير الجماعي.

قبل عام 1948، كان الحوارث يسكنون في المنطقة الواقعة بين حيفا ويافا غرب طولكرم. لقد أقاموا طوال مئات السنين في منازل مصنوعة من جلد الجمال، تُعرَف ببيوت الشعر، في الوادي الذي أصبح معروفًا بوادي الحوارث. وقد أُطلِق اسم الحوارث على كل البدو الذي كانوا يقطنون في الوادي، بما في ذلك من هاجروا إليه على مرّ السنين. إذًا، صحيح أن الحوارث الأوائل منحوا الوادي اسمه، لكن القبائل الأخرى التي سكنت في الوادي سُمّيت نسبة له[62]. كان الحوارث مستقرّين في الوادي وفخورين جدًا بنمط حياتهم المستقل. كان بعضهم يغادرون في فصول معيّنة في السنة لاصطحاب ماشيتهم إلى قريتَي عتيل والشويكة[63]، إلا أنهم كانوا يعودون دائمًا للوادي.

في ظل الانتداب البريطاني (1920–1948)، استمر الحوارث في حراثة الوادي وتربية المواشي وصيد الأسماك. وعملوا أيضًا في وظائف يدوية في معسكرات الجيش البريطاني. عندما انحسر التوتّر لفترات مع المستوطنين اليهود، عملوا في المستوطنات الساحلية[64]، بينما عمل كثرٌ بينهم لحساب مالكي بساتين فلسطينيين في المناطق الساحلية.

في عام 1948، سقطت أراضي الحوارث في أيدي الإسرائيليين وهُجِّروا جميعًا. وقد نزحت الأكثرية إلى مخيمات لاجئين أُنشِئت في الضفة الغربية،

(62) محمد أبو يونس – نائب مدير نادي العودة الرياضي الذي يديره الحوارث في الكويت، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(63) جميل درسية، (شارك في تأسيس نادي العودة وصندوق الحوارث والفرق الموسيقية الفولكلورية، والناطق باسم الحوارث في الكويت)، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985. قدِم درسية إلى الكويت بسنّ السابعة عشرة عبر خط التهريب عبر العراق في عام 1953.

(64) المرجع نفسه.

ولا سيما مخيم طولكرم. ليست هناك تقديرات دقيقة عن عدد الحوارث عند تهجيرهم، لكنه لم يكن يقلّ عن ثمانية آلاف نسمة، وفقًا لأعضاء مجلس الحوارث في الكويت[65].

لم يكن سهلًا تحمّل خسارة الأرض والمنزل ونمط الحياة والمواشي والأملاك كلها. فجأةً بات البدو الذين كانوا فخورين بحرّيتهم ويلتزمون قوانين قبلية تلبّي حاجاتهم أسرى المخيمات. كان اضطرارهم إلى العيش في مخيمات للاجئين مذلًّا جدًا لهم.

في عام 1952، وصل ثلاثة شبّان من الحوارث إلى الكويت عبر طرق التهريب عبر البصرة[66] وتبعهم كثر. وصلوا إلى الكويت الواحد تلو الآخر بحثًا عن معيشة لائقة. نظرًا لنمط حياتهم السابق الذي كان يقوم على تربية المواشي وزراعة المحاصيل، لم تكن لديهم مهارات حقيقية تُجهِّزهم لتأدية وظائف مدينية. على النقيض من الفلسطينيين الآتين من المدن وأغلبية أبناء القرى الفلسطينية، لم يحصلوا على تعليم حديث قبل عام 1948، مما جعلهم في وضع غير مؤاتٍ إلى حدٍ كبير. لدى وصولهم، وجدوا وظائف يدوية شاغرة في مئات المشروعات في الكويت.

تمكّن الحوارث من اكتساب المهارات الضرورية لتحسين مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية في غضون أعوام قليلة. ومع حلول السبعينيات، بدأ الجزء الأكبر من الجيل الشاب يعمل في وظائف تتناسب مع الشهادات الثانوية أو الجامعية التي حصلوا عليها. تتخرّج الأكثرية الآن في المدرسة الثانوية، ومعظم الخرّيجين إما يحصلون على شهادة جامعية أو تدريب تقني في معهد تكون الدراسة فيه لعامَين.

---

(65) المرجع نفسه.

(66) المعلومات المضمَّنة في ما تبقّى من هذا الفصل رواها جميل درسية وأعضاء بارزون في صندوق الحوارث ونادي العودة، ولا سيما محمد أبو يونس (أبو غالب) وسعد عراش، الكويت، صيف 1985.

في الكويت، استطاع بدو الحوارث بفضل التقارب العاطفي بينهم، وقدرتهم على توجيه نظم الدعم غير النظامية، أن يكونوا قوة أساسية في مبادرات عدّة كان لها تأثير مهم في الجالية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، دور الحوارث مهم بقدر دور أبناء الخليل. فضلًا عن ذلك، يُذكر التأثير الإجمالي للبدو في مسائل الرياضة والفن الشعبي.

على سبيل المثال، أسس الحوارث في عام 1962 «نادي العودة»، أي قبل عامَين من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وهو أوّل نادٍ رياضي فلسطيني في الكويت. لم تتجذّر نزعة إنشاء النوادي الرياضية في أوساط الفلسطينيين في الكويت سوى بعد عام 1967. ولذلك كان تشكيل نادٍ برعاية الحوارث في عام 1962 مبادرة ريادية، إذ حافظوا من خلال هذا النادي على اللُحمة بينهم، فيما شجّعوا، في الوقت نفسه، الفلسطينيين في الكويت على ممارسة الرياضة. نتيجةً لذلك، تشكّلت نوادٍ مماثلة للحوارث في الأردن والضفة الغربية. في الستينيات، دُمِج نادي العودة رسميًا في النوادي الرياضية التي تديرها منظّمة التحرير الفلسطينية، واستمر ذلك حتى عام 1990.

إلى جانب مبادرة إنشاء النادي الرياضي، أطلق الحوارث «فرقة الفن الشعبي الفلسطيني» في عام 1974، وهي أوّل فرقة فولكلورية موجَّهة سياسيًا في الكويت. ولاحقًا أنشأوا «فرقة العودة الفنية». تألفت الفرقتان من متطوّعين من الحوارث ملتزمين إعادة إحياء الفولكلور السياسي الفلسطيني وتعميمه. والفولكلور الذي روّجوا له كان فولكلورًا قرويًا مجهولًا بالنسبة إليهم قبل عام 1948. كانت مبادرتهم من نواحٍ عدّة التزامًا بالهوية الوطنية الفلسطينية الأوسع. ونتيجة هذا الالتزام بإحياء الفولكلور الفلسطيني والحفاظ عليه، أُنشئت سبع فرق فولكلورية فلسطينية متنافسة في الكويت.

في عام 1981، بعد مشاورات بين الحوارث في الكويت وقادتهم في الأردن، قرّروا تشكيل رابطة تُدعى «صندوق أبناء وادي الحوارث»، والهدف منها مواجهة المشكلات في مجالَي التعليم والأمن الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، التقى وفد من الحوارث يمثّل الصندوق الرئيس العراقي صدام حسين

عندما كان في أوج نفوذه العربي في عام 1982، وطلب منه أن تكون للحوارث حصّة في المنح التي تمنحها جامعة بغداد. لهذا خصَّص العراق عشر منح للحوارث بين عامي 1982 و1990. كما شَجّع الصندوق بشدّة الزيجات بين أبناء الحوارث عبر تقديم المال وهدية قيّمة لكل حارثي يعقد قرانه على امرأة من الحوارث.

لغاية عام 1990 كانت هناك جمعية عمومية للصندوق مؤلَّفة من أغلبية الحوارث في الكويت ومجلس إدارة، يُقرّر المجلس في كل المسائل اليومية المتعلّقة بتخصيص الموارد والالتزامات. واللجنة الأهم في الصندوق هي اللجنة التأسيسية التي تضمّ ست شخصيات معروفة من الحوارث في الكويت.

اللافت هو أن مجلس الإدارة واللجنة التأسيسية يتألّفان من رجال متوسّطي العمر. إنه تغيير كبير مقارنةً بمرحلة ما قبل عام 1948، حين كان كبار السن يديرون الدفّة في الهيكلية التنظيمية للحوارث. لكن، احترامًا للأكبر سنًا، أنشأ الحوارث لجنة استشارية مؤلّفة من الجيل الأقدم الذي يعيش في الكويت. تضمّ اللجنة ستّة أشخاص متقدمين في السن، يُخوِّلهم سنّهم وانتماؤهم العائلي والاحترام الذي يحظون به أن يُستشاروا في كل المسائل المهمّة المتعلّقة بشؤون الحوارث في الكويت، ودورهم أساسًا تفسير القانون القبلي. يُسدون النصائح ويذكّرون الجيل الشاب بالأساليب التقليدية. بحسب جميل درسية، «مجلس إدارة الصندوق واللجنة التأسيسية واللجنة الاستشارية هي كلها بمثابة مجلس عشيرة لدى الشتات الفلسطيني في الكويت»[67].

لقد صمد الحوارث، في النواحي المختلفة، أمام تجربة التهجير، ونجحوا إلى حدٍ كبير في الحفاظ على لُحمتهم الاجتماعية. وبفضل ذلك، أصبحوا أكثر جهوزية لمواجهة الآثار السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية للمنفى الذي يعيشون فيه. لكنهم حتمًا، أسوة ببقية الفلسطينيين في الكويت، لم يتخيلوا في أسوأ أحلامهم وضعًا استثنائيًا سيغيّر عالمهم ويُعيد لهم تجربة اللجوء والشتات كما سيحصل في عام 1990 في الكويت.

---

(67) جميل درسية، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

الصناديق تحت المجهر

أصبحت كل هذه الصناديق والجمعيات قوة إضافية للتأثير في الروابط غير النظامية بين أبناء القرى والبلدات وقولبتها، فهي تساهم في تعزيز التضامن على المستويات المختلفة. في الواقع، تبثّ الوظائف التي يهتم بها الصندوق في الرعاية الاجتماعية والتعليم والزواج والوفاة ومناسبات أخرى في القرى والبلدات زخمًا وقوة في هيكلية العلاقات غير النظامية وتعزيز قدرتها على التجدّد. عندما كان يجتمع أبناء القدس المقيمين في الكويت في حفلة يعود ريعها للصندوق، أو يلتقي أبناء البلدة وبناتها معًا للغناء من أجل القدس، كما كان يحدث في ثمانينيات القرن العشرين، تترسّخ الهيكلية غير النظامية الكاملة، أي الشبكة الموسَّعة التي تشكّل القدس في الكويت. وينطبق الشيء نفسه على الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للصندوق أو الاجتماعات التي يجري التداعي إليها لاتّخاذ القرارات المناسبة لتسوية أزمة ما. باختصار، كل نشاط يقوم به الصندوق يساهم في تماسك الشبكة الخاصة بالقرية أو البلدة المعنيّة. وبما أن وجود الصندوق وشرعيّته يستندان إلى الروابط بين أبناء البلدة أو القرية، يضمن هذا استمرار تلك الروابط. يُوجَّه كل نشاط للصندوق نحو بناء الاستمرارية في الجالية عن طريق دعم أبناء العائلات والقرى الفلسطينية.

بناءً عليه، نحن أمام علاقة صمود تفاعلية ومتداخلة. فالشبكة غير النظامية للقرية أو البلدة تولّد الصندوق الذي يمدّها بدوره بقوة واستمرارية إضافيّتَين عبر حصر نطاق نشاطه بهذه الروابط. ومع تقدّم العلاقة، تستقطب الهيكلية غير النظامية مزيدًا من الأشخاص من القرية، حتى إنها تجتذب أيضًا الأشخاص الذين يتنحّون جانبًا ولا يبدون اهتمامًا في البداية. تشدّ هذه الجمعيات أواصر شبكة البلدة أو القرية وتمنحها طابعًا رسميًا، وتضفي عليها روحًا من التضامن أكثر بكثير مما تفعل مناسبات الزواج أو الوفاة أو الأعياد. يُقدِّم العمل الهادف الذي يسعى إلى تأمين استمرارية هذه الروابط بين أبناء القرى والبلدات مساهمة مهمة في سياسة البقاء.

السياسة الفلسطينية والهيكلية الاجتماعية

في جميع الأمثلة التي ذكرناها آنفًا، هناك قياديون في القرى والبلدات يبدأون تشكيل الجمعيات. تضم كل مجموعة أشخاصًا أكثر تأثيرًا وأشدّ اهتمامًا بالنشاط الاجتماعي والسياسي، فهم من يُطلقون جمعيات القرى والبلدات ويُعزّزون الوحدة بين أعضاء المجموعة، فعندما يبدأون العمل على مشروع ما، يجدّون بعملهم وصدقيتهم ويحشدون الدعم له من معظم أفراد العائلة. عادةً يتميّز من يؤدّون دورًا قياديًا في شؤون البلدة والقرية بكونهم من كبار السن وبقدرتهم على الإقناع وإدارة نقاش جماعي، واستعدادهم لتقديم بعض الخدمات لمن هم في حاجة إليها عبر الإفادة من معارفهم. يكتسب التعليم الجامعي أهمية متزايدة في اختيار قادة هذه الجمعيات. يصبح المدرِّسون والمهنيون وسواهم من حاملي الشهادات الجامعية محرِّكين أساسيين لبلدتهم أو قريتهم.

يستطيع قادة القرى أو البلدات توحيد الجالية الفلسطينية في وجه الأزمات أو اتّخاذ القرارات. عند وقوع سوء فهم ما، هم أول من يُستدعَون. وعند التفكير في عقد قران أو عند حصول وفاة، يُستشارون أولًا؛ آراؤهم موضع تقدير شديد، وتشكّل قوة محفِّزة وموجِّهة في شبكات القرى والبلدات.

على الرغم من أن نفوذ هؤلاء القادة الذين يقع عليهم الاختيار بطريقة غير نظامية لا يستند إلى أي مزاعم تقليدية، وعلى الرغم من أن دورهم لا يُقارَن بذاك الذي كان يؤدّيه نظراؤهم في القرية أو الحي في فلسطين، إلا أنهم قوة موحِّدة مهمة في العلاقات بين أبناء البلدات والقرى الفلسطينية كما كانت في الكويت لغاية عام 1990. وبعض الموارد التي يملكونها تُخصَّص عادةً للضلوع بدورهم بشكل عام.

ينطبق هذا على معظم الأشخاص الذين أصبحوا أعضاءً في مجالس الصناديق أو الذين يتولّون الرئاسة أو الأمانة العامة في جمعيات وصناديق القرى أو البلدات، إذ نجحوا، من خلال قدرتهم على اكتساب ثقة المجتمع عبر احترام الروابط الشخصية، في إنشاء جمعيات فاعلة وصناديق مفيدة في قلب شتات معقَّد.

التركيز السياسي لهذه الجمعيات مهم جدًا أيضًا. عدد كبير من مؤسّسي صناديق القرى في الكويت هم وطنيون وعروبيون ملتزمون بالقضية الفلسطينية. وأغلبية مؤسّسي الجمعيات هم إما أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية أو ناشطون سياسيًا في الماضي. ومن الأشخاص الذين تولّوا رئاسة الجمعيات سجناء سياسيون سابقون، مثل الدكتور صبحي غوشة الذي أمضى ثلاثة أعوام (بين عامي 1969 و1971) في سجن إسرائيلي في الضفة الغربية، وكذلك مقاتلون فلسطينيون سابقون في الأردن أو لبنان. لغاية عام 1990 عُقدت الاجتماعات السنوية لعدد كبير من جمعيات القرى والبلدات في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت. وغالبًا ما يدعون متحدّثين من المنظمة للتكلّم في الحفلات السنوية التي يعود ريعها لتمويل هذه الجمعيات والصناديق. فهي جزء لا يتجزّأ من الحركة الوطنية الفلسطينية.

لم يكن منظِّمو الصناديق أسرى العلاقات القروية والبلدية الضيقة، كما كانت حال القادة التقليديين في القرى والبلدات، فهم نتاج وضع حديث وحاجات ناشئة في بيئة مدينية متطوّرة في الشتات. فقد أدركوا أهمية الروابط بين أبناء القرى والبلدات، واتّخذوا قرارًا واعيًا بالعمل من أجل تحقيق طاقة البقاء التي تتمتّع بها هذه العلاقات. بيد أن الدور الذي أدّاه من يقودون جمعيات القرى والبلدات في الكويت لغاية عام 1990، ربطهم أيضًا بالنطاق الأوسع للسياسة والمجتمع الفلسطيني.

لكن ارتباط أعضاء جمعيات القرى والبلدات بالتوجّهات المتنوّعة في الطيف السياسي الفلسطيني الأوسع لم يُعرِّض وحدة القرية أو البلدة للخطر. لقد نجح منظِّمو الصناديق في الحفاظ على الوحدة داخل جاليتهم في وقت كانت هناك انقسامات على المستوى السياسي الأوسع.

تتألّف جمعيات القرى والبلدات، على غرار جمعية الخليل وجمعية المالحة، من أعضاء ذوي توجّهات سياسية مختلفة. يبدو أن التجربة الفلسطينية الطويلة في التصدّي لقوى مختلفة، والتي طبعت مصير الفلسطينيين، منحتهم القوة لإبقاء علاقاتهم العائلية والقروية بمنأى عن ضغوط الخلافات السياسية. وعلى الأرجح أن الرغبة في الدفاع عن النفس والحاجة الملحّة إلى الصمود

في وجه العدوان المتواصل على حقوقهم الوطنية علّمتهم أن يلتقوا ببساطة كأشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة[68]. يقول علي الحسن، وهو قيادي في الجالية الفلسطينية كان له تأثير مهم في الحَراك الفلسطيني وكذلك في الصناديق في الكويت لغاية عام 1990:

«لطالما أذهلني هذا المستوى من الفصل بين الأمرَين. خلال اجتماعات الصندوق، يسعون جميعهم بكل ما أوتوا من قوة وراء حاجاتهم الدفاعية المشتركة. يلتقي أعضاء «فتح» و«الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية» والإسلاميون كأقرباء وأصدقاء وأبناء بلدة واحدة. وعندما ينتهي الاجتماع، يتحوّلون خصومًا سياسيين، فينشط كل واحد منهم في السير وراء توجّه سياسي معيّن في الصفوف الفلسطينية»[69].

إن التوجّه غير الأيديولوجي في العلاقات العائلية والقروية كان قويًا جدًا. ففي حين تحتوي العائلة والقرية «في داخلهما على أطياف الالتزامات السياسية والمهنية المختلفة»[70]، تظلاّن ملتزمتَين بلُحمتهما وروابط التضامن كمجموعة واحدة بغض النظر عن الاختلافات السياسية الداخلية. ومثلما يؤثّر التركيز السياسي في طبيعة الجمعيات، كذلك تؤثّر متانة العلاقات بين أبناء القرى والبلدات تأثيرًا قويًا في التنظيمات السياسية الفلسطينية، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، فكثيرًا ما تتأثّر التنظيمات السياسية بالروابط بين أبناء القرى والبلدات. وفي بعض الحالات، يكون أغلبية الموظّفين في مكتب أو قسم معيّن تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية من منطقة أو بلدة أو قرية واحدة. قد يحاول مدير مكتب توظيف أشخاص من قريته أو منطقته بهدف تعزيز مكانته في المؤسّسة أو بين أبناء بلدته. فضلًا عن ذلك، هناك أمثلة كثيرة عن أشخاص انتُخِبوا في الاتّحادات ومؤسّسات أخرى تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بناءً على المنطقة أو البلدة أو القرية التي ينتمون إليها، وليس وفقًا لآرائهم السياسية فحسب.

---

(68) أُكّد هذا الأمر في جميع المقابلات التي أُجريت مع أعضاء الصناديق والجمعيات.

(69) علي الحسن، مقابلة شخصية، الكويت، صيف 1985.

(70) Bill & Leiden, p. 87.

ديناميكية مؤسسات الشتات

على مرّ السنين، ولغاية عام 1990، حافظت الهيكلية غير النظامية للفلسطينيين في الكويت على الزخم لإعادة بناء روابط التضامن الفلسطينية بين العائلات وأبناء القرى والبلدات. فبعد ترسيخ هذه الروابط عبر العائلات، ساهم الزخم ذاته بتعزيزها بين أبناء القرى والبلدات. وعندما ترسّخت الروابط على مستويَي القرية والبلدة، أي عندما بات للقرية والبلدة وجود غير نظامي كهيكلية كبرى في الكويت، شكّلتا، إلى جانب العائلة، منظومة للبقاء والدعم. لكن مع تعاظم الضغوط المترتّبة عن الشتات المعقّد وتزايد أعداد أبناء القرى والبلدات في الكويت، أصبحت هناك حاجة إلى مزيد من الآليات النظامية من أجل تأمين استمرارية الشبكة غير النظامية. أدّى ذلك إلى صعود جمعيات القرى والبلدات التي أُنشِئت لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للناس. كما أنها عزّزت المنظومة والشبكة غير النظاميّتَين على الصُعد المختلفة، الأمر الذي يشكّل على الأرجح مساهمتها الأهم في بقاء واستمرارية القرى والبلدات الفلسطينية في الكويت.

أثّرت الاختلافات في المستويات التعليمية والتجارب التجارية والمهارات، وكذلك في التماسك العائلي ومستويات الولاءات الأساسية في تشكيل جمعيات القرى والبلدات. فقد بادرت بعض القرى سريعًا إلى إنشاء جمعيات راسخة وحيوية، في حين كانت قرى أخرى أشدّ بطئًا. لكن في هذا المجال، كما في إستراتيجيات البقاء المُتّبعة حينها، قدّم العدد القليل من شبكات القرى والبلدات الناشطة نماذج تُحتذى للبقية، وهكذا توسّعت ظاهرة تأسيس الشبكات والجمعيات لدى الفلسطينيين في الكويت لغاية عام 1990 وفي مدن وبلدان الشتات الفلسطيني، وهذا يعني في دول شتى في العالم الواسع، حيث وفّرت هذه الجمعيات رابطًا إضافيًا يُقوّي أواصر التضامن المستمر التي يتميّز بها المجتمع الفلسطيني منذ نكبته.

الفصل التاسع

غزو العراق للكويت والفرص الضائعة[1]

في تاريخ الشعوب المنكوبة لا يوجد ضمان ثابت للاستقرار، كذلك هو الأمر في تجربة الشتات للفلسطينيين في الكويت. وقد جرت تطوّرات عديدة منذ الخمسينيات وحتى صيف 1990 خلقت علاقة تفاعلية وراسخة بين الكويت والفلسطينيين، لكن، في الوقت نفسه، وُجد حاجز مبهم بين الفلسطينيين من جهة، والنظام السياسي في الكويت وبعض قطاعات المجتمع الكويتي من جهة أخرى، إذ شكلت حرب تشرين في عام 1973 نقطة تحوّل لصالح تبلور هذا الحاجز. فحرب تشرين لم تكن حاسمة، وجلبت معها إلى الكويت مخاوف احتمالات التوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي تؤدي إلى بقاء جالية فلسطينية كبيرة في الكويت. فالكويت كانت تخشى من حلّ سياسي إقليمي يؤدي إلى فرض جالية كبيرة تساوي أكثر من نصف المواطنين، بل أصبح هذا الأمر مع الوقت همًا داخليًا يصعب التعامل معه، خاصة في ظلّ توافر حلول حول التجنيس للكتل المتعلّمة والأساسية، والتي كانت قد بدأت تعد العدة للهجرة إلى الغرب، إذ تزايدت حالة الهجرة في ثمانينيات القرن العشرين لدول ككندا والولايات المتحدة.

تعزّزت المشاعر بوجود همّ فلسطيني بعد التورّط الفلسطيني في الحرب الأهلية في لبنان في عام 1975 (وقبلها حوادث أيلول/ سبتمبر 1970 في الأردن). يضاف إلى ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية والعديد من فصائلها المسلحة نسجت علاقات خاصة مع المعارضة اليسارية اللبنانية، وارتبطت في الوقت نفسه، بصِلات وثيقة مع المعارضة الكويتية، مما فاقم الشعور بالقلق في ما يتعلق بالناحية الأمنية في الكويت[1]. وعندما جرى حلّ مجلس الأمة الكويتي

---

(1) Steven L. Spiegal (ed.), *Conflict Management in the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1992);

J. Lewis Rasmussen & Robert B. Oakley, *Conflict Resolution in the Middle East: Simulating a Diplomatic Negotiation between Israel and Syria* (Washington DC: United States Institute of Peace, 1992);

حول النزاعات، يُنظر:

Herbert C. Kelman: «An Interactional Approach to Conflict Resolution and Its Application to Israel-Palestinian Relations,» *International Interactions,* vol. 6, no. 2 (1979), pp. 99-122; «The Political Psychology of the Israeli-Palestinian Conflict: How Can We Overcome the Barriers to a Negotiated Solution?,» *Political Psychology,* vol. 8, no. 3 (1987), pp. 63-347;

«Conversations with Arafat: A Social - Psychological Assessment of the Prospects for=

في عام 1976 اتّخذت الحكومة من الحرب الأهلية في لبنان إحدى الذرائع العديدة لحلّه[2]. لقد أصبحت احتمالات أن يخلّ الفلسطينيون بميزان الجوالِ في الكويت وسط تحوّلات جذرية وتيارات سياسية سادت المنطقة آنذاك، من القضايا التي أخذت تُقلق المسؤولين في الكويت[3]. ويجب عدم تجاوز ما وقع من عدوان إسرائيلي على لبنان وصولاً لمدنية بيروت في العام 1982، والذي بموجبه خرجت منظمة التحرير من لبنان وتوجّهت إلى تونس وعواصم عربية أخرى. تلك مرحلة رمزت لبداية تراجع وإضعاف منظمة التحرير واستقلاليتها، ووضعتها تحت المزيد من الوصاية العربية التي سيعرف الرئيس العراقي آنذاك استغلالها في ما بعد.

تعرّضت الكويت لضغوط حول التغيّر والإصلاح من المجتمع الكويتي وفئاته المعارِضة، مما أدّى في عام 1986 إلى حلّ مجلس الأمة الكويتي للمرة الثانية، كما شهدت الكويت في أواسط الثمانينيات موجة من الإرهاب على يد جماعات موالية لإيران. هذا كله انعكس على العلاقة مع الجالية الأكبر في الكويت؛ أي الفلسطينين، من حيث حدة الإجراءات الأمنية الداخلية والتدقيق في هويات المقيمين. وبدأت السلطات الكويتية منذ أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات بفرض قيود على الإقامة وتأشيرات الدخول وتصاريح العمل والتعليم وحصول غير الكويتيين على رخص السيارات وما إلى ذلك، مما خلق توترًا وضيقًا بين قطاعات كبيرة من الفلسطينيين. تجلّت هذه المشاعر المتناقضة بشكل كبير في أوساط الأجيال الجديدة من الفلسطينيين الذين ولدوا وترعرعوا

=Israeli-Palestinian Peace,» American Psychologist, vol. 38, no. 2 (1983), pp. 16-203;

Jay Rothman, *From Confrontation to Cooperation: Resolving Ethnic and Regional Conflict* (Newbury Park, California: Sage Publications, 1992).

(2) عادل طبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي** (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1985)، ص 45-344.

(3) حول دور الجوالِ المهاجرة في ظل أحوال عدم الاستقرار السياسي، يُنظر:

Myron Weiner, «Security, Stabbility, and Migration,» in: Richard K. Betts (ed.), *Conflict after the Cold War: Arguments on Causes of War and Peac*e (New York: Macmillan Publishing Company, 1994), pp. 394-412.

في الكويت[4]. فمعظم هؤلاء الشباب لا يعرف أرضًا أو بيتًا أو بلدًا غير الكويت. ورغم حملهم وثائق سفر وجنسيات دول أخرى (الأردن، غزة أو غيرها)، إلا أن معظمهم ينتمون إلى طبقات شعبية لم يغادروا الكويت في حياتهم ومنذ ولادتهم. وأغلبية هذا الجيل يتقن اللهجة الكويتية ويستطيع استخدام اللهجتين الكويتية والفلسطينية بسهولة. لهذا، ففي صفوفهم كانت الخيارات محدودة، وكان الشعور بالخوف من المستقبل يتنامى بشكل سريع للغاية.

في تلك الفترة، هناك عامل في غاية الأهمية يضاف إلى العوامل الأمنية والسياسية، فقد كانت الكويت نفسها تعاني من ضغوط عديدة من مئات وآلاف الخريجين من الكويتيين الذين كانوا يطالبون بتوفير الوظائف والمزايا الإضافية. وقد بدأ هؤلاء الخريجون المعبّرون عن نمو واسع في صفوف الطبقة الوسطى الكويتية، يرون في الوجود المدني الفلسطيني الكثيف عنصر منافسة لهم، بل عنصرًا يمنع ارتقاءهم وتوظيفهم، فنتج من هذه الضغوط اتّباع الكويت لسياسة «التكويت» في القطاع الحكومي، والتي كانت في أغلب الأحيان سريعة وغير منظمة. وهكذا بدأت المشاعر العامة في البلاد تتحوّل إلى نوع من الفتور، أحيانًا يشوبه البغض.

بحلول عام 1990 ساد شعور قوي بالاغتراب في أوساط فئات الجالية الفلسطينية - الأردنية المختلفة (أغلبية الجالية هم من حملة الجوازات الأردنية) والتي بلغ عددها الكلي آنذاك حوالى 380,000 نسمة. فطبقة المهنيين والطبقة العليا من المجتمع الفلسطيني، والتي تميّزت بعلاقاتها بالنُخبة الكويتية وبثرائها، كانت قادرة دائمًا على إدارة شؤونها وترتيب احتياجاتها عبر الاستثناءات الإدارية التي تقدّمها الدولة. أما الطبقة الوسطى والدنيا من الفلسطينيين، والتي لا تملك علاقات قوية مع السلطات العليا كانت دائمة الشعور بالاغتراب والخوف من المستقبل نتيجة لتلك القيود التي فرضت خلال عقد الثمانينيات.

---

(4) أمور كهذه نوقشت بتوسع وبصورة عفوية في الكثير من الأوساط الفلسطينية في الكويت في أواخر الثمانينيات.

نجد شعورًا كهذا في الحالة الكويتية بين فئة «البدون» (الذين لا يحملون أوراقًا ثبوتية رسمية) بتنوعها واختلاف جذورها. وليس غريبًا أن الكويت بعد حلّ مجلس الأمة في عام 1986 أخذت سلسلة قرارات مسّت فئة «البدون»؛ فهي دولة نفطية غنية يعتمد اقتصادها على سلعة واحدة، ويعتمد قطاعها الخاص على مناقصات حكومية، وينطلق نظامها السياسي من تركيبة عائلية وقبلية وعشائرية لديها شرعية تقليدية تاريخية، مما يهيئ الوضع بطبيعته لخلق تشوّهات اقتصادية وسياسية، بل واجتماعية تفصل بين المكونات الاجتماعية المختلفة.

لقد أدى اعتماد الكويت على القوة العاملة الفلسطينية من جهة، واعتماد الفلسطينيين على الكويت من أجل الرزق والعمل من جهة أخرى، إلى بناء ساتر منع ظهور هذه المشاعر السلبية علنًا بين الطرفين قبل الغزو العراقي للكويت[5]. فقد جرت العادة، كما يشير هشام شرابي في معرض تعليقه على المجتمع العربي بشكل عام، أن يجري إخفاء التوتر والخلافات بغطاء من التصريحات الودّية و«بالمسايرة والمجاملة»[6].

من جهة أخرى، وبالرغم من كل القوانين المانعة الجديدة وحالة الغربة التي تحدثنا عنها، إلا أن الجالية الفلسطينية كانت حتى عشية الغزو العراقي للكويت في 2/ 8/ 1990، تتمتع بأكبر نفوذ من بين الوافدين في الكويت. فبالرغم من التناقضات التي أشرنا إليها، والتي بالإمكان الإشارة لظواهر شبيهة لها في دول عربية شتى وبين جوالٍ عديدة، لم يكن الوضع قد وصل إلى حدّ مطلق السلبية، بل كان هناك عناصر حماية وتداخل تساهم في إدامة العلاقة في ظلّ أجواء من الاحترام المتبادل. ومع حلول عام 1990 ظلّت الكويت، نسبة لدول عربية أخرى، من أكثرها إيجابية في تعاملها مع الجالية الفلسطينية التي اغتنت بوجود فنانين ومثقفين ومدرّسين ومفكرين ومقاولين وتجار، وأيضًا

---

(5) أمور كهذه نوقشت بتوسع وبصورة عفوية في الكثير من الأوساط الفلسطينية في الكويت في أواخر الثمانينيات.

(6) هشام شرابي، **مقدمات في دراسة المجتمع العربي**، ط 3 (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984)، ص 50-57.

مستهلكين كقوة شرائية ومستأجرين ساهموا في نوعية العمل والارتقاء في دولة الكويت. عنى هذا، في الوقت نفسه، أن الكويت كما الفلسطينيين، لم يكن لديها الرغبة في الإخلال بالعلاقة رغم الكثير من إشكالاتها التي شرحناها. بالجوهر، كانت الكويت للفلسطينيين مركزًا لوطنيتهم، وقاعدة آمنة لشتاتهم، ومكانًا يحمي وطنيتهم واستقلاليتهم ويمدّ انتفاضتهم المنطلقة في عام 1987 بالدعم والتأييد. كانت الكويت على المستوى الشعبي، كما الرسمي، من أكثر الدول دعمًا للانتفاضة الفلسطينية.

لهذا، بالإمكان القول، دون تجنٍ على الحقيقة، أنه بالرغم من القيود الحكومية الكويتية والاغتراب الفلسطينيٍ العميق الناتج عنها، إلا أن الفلسطينيين استفادوا من الرفاهية الاقتصادية التي تمتّعت بها الكويت، كما ساهموا بها في الوقت نفسه. ويكاد المرء يجزم بأنه لولا الغزو العراقي للكويت لاستمرت هذه الترتيبات والإجراءات لعقود مقبلة. فالحاجة المتبادلة بين الكويت والفلسطينيين كانت واضحة ومستمرة. فالكويت من الدول العربية التي لم تكن لتستطيع، لأسباب اقتصادية ومهنية وأخلاقية وسياسية، أن تلجأ لحالة صِدام مباشر مع الفلسطينيين كما حصل مع الشعب الفلسطيني في دول أخرى في المنطقة. فموقع الكويت بالنسبة للفلسطينيين جعلها موقع شتات وليس أرضًا حدودية يجري استخدامها كمعبر لفلسطين؛ كما هو حال الأردن ولبنان، أو حتى مصر وسورية. فالقضية الفلسطينية لها ثقل سياسي واجتماعي في الكويت، والعلاقة بين الفلسطينيين والكويتيين قديمة قِدَم نهضة الكويت الأولى في الثلاثينيات من القرن العشرين. وبالإمكان القول إنه حتى عام 1990 كانت معظم الأسر الكويتية، كما أعضاء الأسرة الحاكمة وتجار الكويت وأهم الأعمال في الحكومة ومهن رئيسية حيوية كالتعليم والطب والكثير من المهندسيين، لا تقوم إلا على الثقة بالفلسطينيين وقدراتهم وإخلاصهم في أعمالهم.

كما يمكن القول إنه لولا مغامرة العراق، وبالتحديد عدوانه على الكويت، لكان من الممكن أن توفر الكويت لقطاع كبير من كفاءات الفلسطينيين المقيمين فيها شكلًا من أشكال الإقامة الدائمة بالإضافة للمواطنة لقطاع من المجتمع، بل لكان بالإمكان في مرحلة لاحقة تجاوز أزمة الثقة التي تبلورت في الثمانينيات.

غير أن الخطأ الأكبر في هذه العلاقة (وفي علاقات العالم العربي كافة التي تنبّئ بانفجارات شبيهة) هو غياب أي إطار رسمي أو شبه رسمي تجري خلاله مناقشة المشكلات وأسباب الخلاف وإيجاد حلول لها. بمعنى آخر، لم تكن هنالك مؤسسة كويتية تملك الشرعية الكافية لتفرز القضايا المتعلقة بالعلاقات بين الأطراف المعنية. طُرحت فكرة منح الإقامة الدائمة لعدد من الفلسطينيين أو لنسب من الكفاءات، فخلق هذا ارتياحًا فلسطينيًا في أواخر الثمانينيات، غير أن شيئًا من ذلك لم يحدث. وفي هذا السياق يمكن الرجوع إلى تحليل جون بيرتون (John Burton)، فالصراعات والخلافات في الكثير من الأحيان بين الفرقاء ليست نتاج أحوال صعبة تتحكم بعلاقة بين أصدقاء أو حلفاء، بل الأهم من ذلك أنها نتاج إدارة غير سليمة بين أطراف ومكوّنات عدة ينتج عنها تحويل الأصدقاء إلى حالة من العداء[7].

الغزو العراقي وردة الفعل الفلسطينية في الأسابيع الأولى

جاء الغزو العراقي للكويت ليجلب للفلسطينيين معه مشاعر فقدان الاتجاه، فمن جهة كان المجتمع الفلسطيني في الكويت معتمدًا على النظام الكويتي لتأمين عيشه وإقامته، ومن جهة أخرى تميّز هذا المجتمع بارتباط مشاعره بمصير القضية الفلسطينية. لقد تجلّى الصراع في الوسط الفلسطيني بشكل كبير بين القيَم القومية والمصالح المعيشية في تلك الأزمة التي تفجّرت في آب/ أغسطس 1990 [8].

منذ بداية الغزو انقسم المجتمع الفلسطيني في الكويت إلى مجموعات ثلاث: فلسطينيون متعاطفون مع العراق بنسب مختلفة؛ فلسطينيون معارضون للغزو متعاطفون مع الكويت ومتيقنون من رعونة الخطوة العراقية؛ وآخرون اتخذوا سبيل الحياد متيقنين بأن العراق سيخرج من

(7) John Burton, *Conflict: Resolution and Provention* (Houndmills, UK: The Macmillan Press LTD, 1990), pp. 22-24.

(8) حول هرم القيَم يُنظر: Ibid., pp. 36-40.

الكويت خلال أيام. وقد تصدّر مشهد الإدانة للغزو شخصيات فلسطينية متنوعة، خاصة من فئة الوافدين الأوائل والمكانة المعنوية والاجتماعية التي كانوا يتبوأونها. فهناك بيانات وتصريحات صدرت عبّر عنها هؤلاء، لكن المشهد الجديد في ظلّ الغزو سيثبت أنه أكثر تعقيدًا، فقد خلط صدام حسين الأوراق وقلب الطاولة على العرب، واهتزت الحالة العربية والدولية على كل صعيد.

إن المجموعات الفلسطينية المتنوّعة اتخذت موقفها بناءً على خبراتها التاريخية في الكويت[9]. فالمتعاطفون من الفلسطينيين مع العراق رأوا أن الغزو العراقي للكويت عملية موقتة، بل اعتبروا أن هذا الحدث قد يأتي بوضع مفيد للعرب ولقضية الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة. وكان ضمن هذه المجموعة فلسطينيون اعتقدوا أن الكويت إنما كانت تضغط على الفلسطينيين قبل عام 1990 لإجبارهم على مغادرة الكويت، والشاهد على ذلك محاولات لتقليص عدد الفلسطينيين فيها وذلك من خلال برنامج طموح لـ«التكويت» في وزارات الدولة والمدارس كافة. واعتبروا أن الغزو العراقي حصل نتيجة لرفض الكويت الاستجابة لبعض مطالب العراق الاقتصادية، كما اعتقدوا أنه لم تكن لدى العراقيين نيّات سيئة تجاه الكويتيين، وأن القيادة العراقية بأيديولوجيتها «القومية» ولا بد أنها تعمل لمصلحة الأمة العربية.

بالإمكان القول إن هذه الفئة من أبناء الجالية الفلسطينية في الكويت ضمّت في صفوفها آراءً عدة تراوحت بين التعاطف المتحفّظ مع العراق إلى الدعم الكامل والمتحمّس والعلني له. وقد ارتفع عدد الفلسطينيين المتعاطفين مع العراق عندما أعلن العراق أنه مستعد للانسحاب من

---

(9) هذا الجزء مبنى على العديد من المقابلات مع فلسطينيين في الكويت وفي مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وأماكن أخرى بين آب/ أغسطس 1990 وحتى مغادرة المؤلف للكويت في تشرين الأول/ أكتوبر 1990. وهو مبنى على حوارات إضافية أجراها الباحث بعد تحرير الكويت في عام 1991.

الكويت شريطة أن تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد استحضر هذا الإعلان مسألة القيَم القومية والوطنية لدى الفلسطينيين[10]، فهي قيَم تعود لتجربة الفلسطينيين مع الصهيونية وتوسّعها. ويلاحَظ ضمن هذه الفئة أن النسبة الأكبر كانت من قطاعات الفلسطينيين الأقل حظًا اقتصاديًا، وقد عضد موقفهم هذا المعاملة الحسنة في الأسابيع الأولى من الغزو التي كان يتلقاها الفلسطينيون عند نقاط التفتيش التي أقامها العراقيون في شوارع الكويت[11].

أما الفلسطينيون الرافضون للاحتلال والمتعاطفون مع الكويت، وهم فئة لا يستهان بها، حيث بلغت نسبتها (داخل الكويت) 30 في المئة على الأقل في بداية الغزو، ثم ارتفعت هذه النسبة مع مرور الوقت بسبب وضوح نيّات الرئيس العراقي وعدم اتّزان قراراته ورعونة تصرفاته وعدم انسحابه بعد أيام أو أسابيع. وبالفعل، اكتوى الكثير من الفلسطينيين بتصرفات الأجهزة الأمنية والجيش العراقي اللامسؤولة في الكويت. ولقد استمدت هذه الفئة المتعاطفة مع الكويتيين قوتها العاطفية تجاه قضية الكويت الناشئة من علاقاتها الشخصية والمهنية بالكويتيين، أكانوا مسؤولين أم أفرادًا أم شركات أم زملاء أم أصدقاء، إذ كان هناك حالة تداخل وتوأمة فلسطينية كويتية تعود إلى ثلاثينيات ثم خمسينيات القرن العشرين.

إن هذه الفئة من الفلسطينيين تتألف من الطبقات والمهن كافة، وكان دافعها لاتخاذ هذا الموقف هو العلاقة الأخلاقية والاقتصادية والمهنية والاجتماعية التي بنتها الكويت عبر عقود من الزمن مع الفلسطينيين. كما أشار العديد من أفراد هذه الفئة ممن قابلتهم إلى أن الكويت تضمّ بين ظهرانيها واحدة من أكبر الجوالِ الفلسطينية وأكثرها ثراءً في العالم. فالصحافة في الكويت قبل الغزو كانت أساسًا صحافة فلسطينية تمامًا، كما

---

(10) Burton, pp. 36-40.

(11) Shafeeq Ghabra, «*The Iraqi Occupation of Kuwait: An Eyewitness Account,*» Journal of Palestine Studies, vol. 20, no. 2 (Winter 1991), pp. 25-112.

كانت وسائل الإعلام الأخرى. أضف إلى ذلك كله أن الكويت قد دأبت عبر الأعوام على دعم القضية الفلسطينية والانتفاضة[12]، إذ كانت الكويت قبل الغزو واحدة من أكثر الدول العربية دعمًا للانتفاضة الفلسطينية الأولى.

إن الفلسطينيين (من أبناء الجالية الفلسطينية في الكويت) الذين عارضوا الغزو، والذين كانوا يأملون بانسحاب العراق من الكويت حقنًا للدماء، لم تنطل عليهم الشعارات التي رفعها النظام العراقي. فقد واجهوا ذات المصاعب من قبل في لبنان والأردن وغيرهما من الدول التي استضافتهم، وبالتالي لم يكونوا راغبين بتكرار تلك التجارب المريرة في الكويت أيضًا. كانوا يعلمون أن حوادث كهذه تنتهي بكارثة كبرى. وقد تراوح نشاط هذه الفئة المعارضة للغزو ما بين إعلانهم الشكّ بنيّات العراقيين الحقيقية، والمشاركة في النشاط المؤيد للقضية الكويتية، والرفض التام للاحتلال والتعاون مع العمل الشعبي الكويتي المقاوم، أو ترك الكويت في أثناء الاحتلال ومغادرتها نهائيًا. ولعلّ أول تعبير علني لتضامن الفلسطينيين مع الكويتيين جاء على هيئة تظاهرة علنية وحاشدة، لها طابع شبه عفوي هتفت لأمير الكويت وشعبها، حيث خرجت تلك التظاهرة في الرابع من آب/ أغسطس 1990 في منطقة حولّي التي تقطنها أغلبية فلسطينية[13].

أما المجموعة الثالثة فتتألف من الفلسطينيين الذين اتخذوا موقف الحياد من الغزو. فقد كان موقف المحايدين آنذاك نابعًا من تحفّظهم تجاه السياسات العربية وعدم رغبتهم بالمشاركة، وكان لسان حال هذه الفئة يقول: «لتحل

(12) عبد الرضا أسيري، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات... إخفاقات... وتحديات** (الكويت: [د. ن.]، 1993)، ص 38-131؛

يُنظر أيضًا:

Shafeeq Ghabra, «Palestinian Political Participation: The Case of the Palestinians in Kuwait,» Paper presented at: The Middle East Studies Association Conference, Baltimore, MD, November 1987;

Smith, *Palestine and the Palestinians;*

Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (New York Columbia University Press, 1988).

(13) مقابلة شخصية مع أحد منظمي التظاهرة من الفلسطينيين، الكويت، آذار/ مارس 1991.

الأمور نفسها بنفسها، فمن نحن لكي تكون لنا كلمة فيها، إنه أمر أكبر من قدرتنا على تغييره. إن الأميركيين والسعوديين والروس وصدام والكويتيين والصباح هم الذين سيحلون الأزمة، فهذا الأمر متروك للكبار»، أو يقولون: «هل تعرف أنت أكثر من الملك حسين؟ إنه محنّك ولا بد أنه يعرف شيئًا لا نعرفه نحن لكي يتخذ مثل هذا الموقف. وما علينا سوى حماية عائلاتنا»[14]. إذ اعتقدوا أن صدام حسين سينسحب خلال أيام.

عاشت هذه الفئة اغترابًا في ظلّ النظام الكويتي منذ ما قبل آب/ أغسطس 1990، ولم تكن أساسًا تشارك بنشاط سياسي فلسطيني أو غيره قبل الغزو، وكان جلّ اهتمامها هو أن تستمر عجلة الحياة بشكل طبيعي قدر الإمكان، وبالتالي، اتخذت موقفًا حياديًا خلال الأزمة. وبالإمكان القول إن هذه الفئة التي ربما بلغت حوالى 30 في المئة من الفلسطينيين في الكويت في بداية الغزو، قد تحوّلت مع الوقت عن موقف الحياد، وذلك بعد أن رأت طبيعة الممارسات العراقية في الكويت. فالعراق، كما مئات الألوف من الجنود المنتشرين في مناطق الكويت كافة، لم يترك هذه الفئة في حالها.

إن ردة الفعل الأولى على الغزو بين الفلسطينيين في الكويت، كما أوضحنا، كانت خليطًا من المواقف والمشاعر المتناقضة، إذ تبلور موقف هو بين التأييد وعدمه، بين التعاطف وعدم التعاطف، بين الحقيقة والخيال. اختلف هذا الموقف من فئة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى، كما بين فرد وآخر في الأسرة نفسها. فهناك، كما ذكرنا، من آمن منذ الساعات الأولى بالحقّ الكويتي، وفي المقابل هناك من آمن منذ الساعات الأولى أيضًا بأن هذا إنهاء لحقبة وتغيّر لموازين الشرق الأوسط لمصلحة العراق.

لكن الأهم أن هذه الجالية مع الوقت ستحسم موقفها بصورة أوسع وتشمل معظمهم باتجاه رفض الاحتلال العراقي، وذلك عندما تبيّن لهم أنه احتلال باقٍ ويمارس نهبًا وتدميرًا لا يسمح في المدى القريب بحل سياسي

(14) مقابلات مع فلسطينيين اعتمدوا موقفًا محايدًا، الكويت، آب/ أغسطس حتى تشرين أول/ أكتوبر 1990.

وانسحاب سلمي. وبينما الأجواء الإقليمية والفلسطينية متباينة في المواقع المختلفة، إلا أن الجالية الفلسطينية في الكويت، لم يكن لديها وهم حول طبيعة سلوكيات النظام العراقي في الكويت، سأوضح ما أقصد في الصفحات التالية.

المؤثرات الخارجية في موقف الجالية الفلسطينية في الكويت

في أوقات الأزمات هناك دائمًا قوى خارجية مباشرة وغير مباشرة تؤدّي دورًا في التخفيف من حدة الأزمة أو تصعيدها. والعوامل الخارجية، بحسب ريموند كبسون (Raymond W. Copson)، لها تأثير هائل في المواقف إبان الأزمات[15]. وفي حالة الفلسطينيين في الكويت، وبحكم أن عملية احتلال صدام للكويت نتاج عامل خارجي، دفعت القوى الخارجية باتجاه توريط الفلسطينيين بالأزمة. فالقادة العراقيون والعديد من القادة الفلسطينيين خارج الكويت على حدٍ سواء، صبغوا بمواقفهم وسياساتهم المجتمع الفلسطيني في الكويت بصبغة المنحاز للعراق، وذلك بغض النظر عن حقيقة المواقف والمشاعر المعارضة للغزو.

يمكن القول إنه لولا العوامل الخارجية وضغطها وحضورها الدائم وسط الجالية الفلسطينية في الكويت لمَا توترت العلاقات الفلسطينية الكويتية. فالعوامل الخارجية أدّت الدور الأكبر في تغير الموازين بين المتعاطفين الفلسطينيين (المؤيدين للعراق) والمحتجين الفلسطينيين (ضدّ العراق). لقد أدت هذه التغيرات في النهاية إلى فتور المحتجين ونزولهم تحت الأرض، لأن كل موقف واضح سيعرضهم للاعتقال والتعذيب. أدّى هذا بطبيعة الحال لعلو أصوات المؤيدين للعراق وتكريس وجودهم العلني في الكويت. تم هذا بالرغم من أن أعداد المتعاطفين الفلسطينيين مع العراق تناقصت مع مرور الوقت ومع دخول الأزمة أسبوعها الثالث والرابع، إذ

(15) Raymond W. Copson, «Peace in Africa? The Influence of Regional and International Change,» in: Francis M. Deng & William Zartman (eds.), *Conflict Resolution in Africa* (Washington, DC: The Brookings Institution,1991), pp. 27, 34-36.

أصبحت الأغلبية الفلسطينية مناهضة للاحتلال بالقول علنًا أو من خلال بعض الممارسات.

لسوء حظ الجالية الفلسطينية في الكويت أنها اعتُبرت منذ البداية في الأوساط العربية، كما في الإعلام الخليجي والمصري، مؤيدة للعراق بغض النظر عن موقفها الحقيقي[16]، بل إنها اتُّهمت دون غيرها بحالة النهب والفوضى التي عمّت الكويت، مع أنها حالة عمّت الكويت وشاركت بها فئات عديدة عربية وغير عربية، وهي حالة شائعة في أوضاع الفوضى؛ فأمثلة الحرب الأهلية اليمينية واللبنانية، أو حتى انقطاع الكهرباء في نيويورك لمدة ثلاث ساعات تؤكّد لنا أن حالة النهب تتحوّل وسط قطاع من بسطاء الناس لحالة عامة عند سقوط القانون والنظام. لكن جزءًا كبيرًا من النهب كان من سلوكيات النظام العراقي اليومية. كان هذا الجانب واسع النطاق وخدم فئات متنفذة في قمة هرم النظام العراقي، إذ رعاها وشجعها ونظّمها.

إن تصرفات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها خلال الأزمة، ومنها على سبيل المثال زيارة ياسر عرفات رئيس المنظمة للعراق بعد يومين فحسب من الغزو، وتصويت المنظمة ضدّ قرارات القمة العربية التي عُقدت في 10 آب/ أغسطس، والتي تشجب الغزو، قد سمّمت العلاقات الفلسطينية - الكويتية. وفيما تراوحت مواقف بعض قادة منظمة التحرير، مثل جويد الغصين وأبو إياد وخالد الحسن وأبو مازن ونبيل شعث، ما بين مستنكر للغزو ومعتبره خطأً لا يجوز ارتكابه، ظهر قادة آخرون من المنظمة أمثال فاروق قدومي وجورج حبش ومحمد عباس (أبو العباس) وياسر عبد ربه على شاشة التلفزيون العراقي (شاهده كل من في الكويت) وهم يعبّرون عن تضامنهم مع العراق، وشجبهم لموقف الولايات المتحدة. وفيما كان زعماء آخرون في المنظمة، وبعضهم من حركة فتح، مثل عبد الله حوراني وصخر حبش وعباس زكي، يعبّرون عن وقوفهم إلى جانب العراق، برزت بعض التصريحات، وأهمها البيان الذي

(16) Taghreed Alqudsi-Ghabra, «Two Months under Iraqi Occupation: A Personal Account,» *Digest of Middle East Studies*, vol. 2, no.1 (Winter 1993), pp. 38-39.

وقّعه عشرات الشخصيات الفلسطينية في الأراضي المحتلة والتي تدعو العراق للانسحاب وحلّ سريع للأزمة[17].

جاء إعلان صدام في 12 آب/ أغسطس بربط الانسحاب العراقي من الكويت بانسحاب كل من إسرائيل وسورية من المناطق التي تحتلانها ليصب الزيت على النار في العلاقات الفلسطينية - الكويتية. إذ رأى الكويتيون في هذا الربط بين القضيتين على أنه عائق أمام تحرير الكويت، بينما رأى الكثير من الفلسطينيين بالعالم من الجانب الآخر أن ذلك الربط إنما هو فرصة للإعلان للعالم عن مصيبتهم المعلقة المستمرة منذ 42 عامًا، والتي جعلتهم ضحايا دائمين.

إضافة لعوامل الإعلام الخارجي ومواقف منظمة التحرير الفلسطينية والربط السياسي بين قضية الكويت الجديدة وقضية فلسطين الأقدم، والتي أضعفت الموقف الفلسطيني في الكويت، فقد جاءت السياسة العراقية في الكويت لتستثمر كل شيء وتحاول توريط الفلسطينيين في الكويت في مسألة الاحتلال.

لقد أدرك العراقيون أن الفلسطينيين في الكويت كانوا منقسمين على أنفسهم ومعتمدين على الأمن المعاشي وعلى نظام الإقامة السابق في الكويت، ولهذا قرروا استخدام النظام نفسه مستغلين بذلك حاجة الفلسطينيين للإقامة والعمل والتعليم والتأمين الاجتماعي لدفعهم للتعاون معهم. فوصل المسؤولون العراقيون إلى الكويت منذ أواسط آب/ أغسطس وفي نيّتهم إدارة شؤون البلاد، وتصرفوا في الكويت وكأن تسوية ما سيُتوصّل إليها في أي لحظة مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لحلّ النزاع. وعليه، وعد العراقيون الفلسطينيين بتجديد عقود عمل المدرّسين منهم وموظفي الدولة إذا استأنفوا

---

(17) عن الموقف الفلسطيني إبان الأزمة، يُنظر:

Michael Simpson, «The Palestinians and the Gulf Crisis,» in: Ibrahim Ibrahim (ed.), *The Gulf Crisis Background and Consequences* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, 1992), pp. 47-247.

Philip Mattar, «The PLO and the Gulf Crisis,» Middle East Journal, vol. 48, no. 1 (Winter 1994), pp. 31-46.

أعمالهم، كما وعدوا الذين باشروا أعمالهم بتجديد إقامتهم حالما تنتهي الأزمة وتصبح الكويت حسب ادعائهم «منطقة اقتصادية حرة» تحت إشراف العراق. أما الذين يرفضون استئناف العمل فسيكون مصيرهم الطرد وفقدان حقوق الإقامة والتعويضات الناتجة عن عملهم على مدى العقود. أُذيعت هذه الشروط في أجهزة الإعلام المختلفة من إذاعة وتلفاز وصحف، فأدّت إلى رعب حقيقي في صفوف ألوف العائلات الفلسطينية التي لا ضمان معيشي لها سوى تعويض نهاية الخدمة ووظائفها وأعمالها. كما أن معظم هذه العائلات لا تستند إلى دولة تعينها أو حكومة تنقذها أو تساعدها في أزمة.

لعل الأحوال التي واجهها آلاف الفلسطينيين الذين رحلوا إلى الأردن خلال الشهر الأول من الأزمة كانت في مصلحة العراق. فقد عانى أولئك الفلسطينيون في الأردن البطالة وعدم تعاطف الفلسطينيين الآتين من الكويت مع صدام وشعاراته (بينما الأجواء في الأردن على النقيض)، فدفع هذا الأمر بالكثيرين منهم، لحسن حظهم أو لسوئه، إلى ترك عائلاتهم والعودة إلى الكويت يحدوهم الأمل بحماية أعمالهم وحقوقهم في الكويت[18].

هكذا، وقع الفلسطينيون بين فكّي كماشة. فهم إن لم يتعاونوا مع العراق سيكون مصيرهم فقدان أعمالهم وإقاماتهم وتعويضاتهم وغيرها من الأمور التي عملوا من أجلها على مدى عقود، وإن تعاونوا واستأنفوا أعمالهم يصبحون في نظر الكويتيين خونة للكويت. لهذا أخذ الكثير من الفلسطينيين خطًا وسطًا، إذ قرر الكثير ممن كانوا يعملون في الأجهزة الحكومية قبل الاحتلال - والكثير منهم تعاطفوا مع الكويت - العمل في وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والتربية والكهرباء وغيرها. كان مبررهم في ذلك أن العمل في ظلّ الاحتلال لا غضاضة فيه تمامًا، كما فعل الفلسطينيون إبان فترة الانتداب البريطاني في فلسطين، وكما يفعلون منذ عام 1967 في الضفة وقطاع غزة.

(18) هذا الجزء مبني على حوارات أُجريت مع فلسطينيين عملوا خلال فترة الاحتلال. ومعظم هذه المناقشات كانت في الفترة ما بين آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر 1990. كما أُجريت مناقشات مع غيرهم خاصة ممن استأنفوا أعمالهم في مقابلات أُجريت معهم بعد تحرير الكويت بين عامي 1991 و1992.

مما زاد الطين بلة وأدّى إلى تفاقم سوء العلاقات بين الكويتيين والفلسطينيين في الكويت هو أن أغلبية الكويتيين العظمى، باستثناء العاملين منهم في الوظائف الحيوية كالصحة والماء والكهرباء، قد رفضوا التعامل مع العراقيين. بينما أعلن الكويتيون الإضراب عن العمل والتفاؤل يملؤهم بتحرير بلادهم، بدا الفلسطينيون في الكويت، وقد امتلأوا بالتشاؤم من إمكان تحرير الكويت، وكأنهم يناصرون العراق على حساب الكويت. فقد كانت تجربة الفلسطينيين مع السياسة في وطنهم فلسطين هي: «إذا ضاعت الأرض فلن تعود ثانية بسرعة». وهكذا ساد العصيان المدني بين الأغلبية من الكويتيين باستثناء بعض حالات التعاون مع العراقيين، بينما لم يكن الأمر كذلك في الوسط الفلسطيني، رغم النقمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية على السياسة العراقية[19].

في تلك الأثناء كانت الرسائل الصادرة عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والأردن تشير إلى أنه سيُتوصّل في النهاية إلى شكل من أشكال التسوية – الحل العربي– الذي يضمن انسحابًا عراقيًا من الكويت. والتعليمات والإشارات كلها التي صدرت آنذاك من القيادة الفلسطينية الرسمية استهانت باحتمالات اللجوء الدولي إلى الحلّ العسكري.

معظم الإشارات السياسية الصادرة عن الأردن ومنظمة التحرير، كما عن العراق والكثير من المثقفين العرب المتحدثين في الـ **BBC وصوت أميركا** وغيرهما، أعطت انطباعًا عامًا أنه لن يتم تحرير الكويت عسكريًا[20].

هناك حالة معروفة تلقي الضوء على أساليب العراق في محاولة السيطرة والتأثير في الجالية الفلسطينية في الكويت، وهي تلك المتعلقة بالمدرّسين

(19) حول وصف العصيان المدني في الكويت، يُنظر:
Alqudsi- Ghabra, «Two Months under Iraqi Occupation,» pp. 29-39;
Ghabra, «The Iraqi Occupation of Kuwait: An Eyewitness Account,» pp. 25-112;
Ghabra, «Associational Groups: The Foundation of a New System?,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), pp. 199-215.

(20) استنادًا إلى مناقشات مع ناشطين من حركة فتح، الكويت في كانون الثاني/ يناير 1992.

الفلسطينيين في الكويت. فقد استأنف ما لا يقل عن ثلاثة آلاف مدرّس فلسطيني أعمالهم في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر، بناءً على إعلانات السلطات العراقية وتهديدها العلني بطرد كل من لا يعود إلى عمله في وظيفته، ويشمل ذلك خسارة جميع مستحقاته. وكان هؤلاء المدرّسون والمدرّسات يخشون من فقدان حقوقهم كافة، فعادوا إلى الكويت من إجازاتهم وسجلوا أسماءهم كما طالبت السلطات العراقية. وقد أراد العراقيون، وبأوامر من علي حسن المجيد، ابن عم صدام ورئيس الإدارة العسكرية للاحتلال في الكويت، أن يلقنّوا الفلسطينيين الذين يعتبرونهم غير متعاونين معهم درسًا، إذ قرر المجيد فصل كل مدرّس فلسطيني استأنف العمل متأخرًا ولو ليوم واحد من الأول من أيلول/ سبتمبر 1990، وهكذا فُصل الأغلبية. أما الذين واصلوا أعمالهم ولم يُفصلوا من الخدمة فقد ارتعبوا من القرار العراقي، وبعضهم استمر في التعاون فشغِلوا مناصب قيادية في الإدارة الجديدة، ولكن بعضهم لم يتعاون وآثر التهرّب أو البقاء في مكان عمله دون أن يؤدّي دورًا واضحًا منتظرًا فرصًا للتهرب من أي مسؤوليات جديدة.

بهذه الأقلية من المدرّسين والمدرّسات المتبقين بدأت المدارس استعداداتها لاستئناف الدراسة. إن إعادة فتح المدارس في الكويت أصبح مثار خصومة رئيسية بين الكويتيين والفلسطينيين. والواقع أنه لم تفتتح سوى أعدادًا قليلة من المدارس، كما أن عدد التلاميذ الفلسطينيين فيها لم يتجاوز خمسة آلاف طالب. وعند سؤال الكثيرين عن سبب تسجيل الطلبة في المدارس كان الجواب: «لمنع الأطفال من البقاء في الشقة أو الشارع طوال اليوم بلا أي رقابة من الأب، وذلك في ظلّ استمرار الفلتان الأخلاقي والفوضى واحتمالات التعرّض لمواقف سلبية في ظلّ الاحتلال». لهذا، كان الهدف من تسجيل الطلبة وفق الفلسطينيين هو إبعاد الأطفال من الشوارع، خاصة وأن أطراف عراقية عدة كانت تحاول تجنيد صغار السن ووعدهم ببعض المال.

لكن التلفزيون العراقي استغل هذه المسألة أيما استغلال، وذلك ليزيد من شقة الخلاف بين الكويتيين والفلسطينيين وهم يهتفون بشعارات تمجّد

صدام وتهاجم الكويت. وبالرغم من أن هذه المدارس لم تستمر طويلًا إلا أنها وضعت المزيد من الحواجز بين الشعبين، حيث ساد اعتقاد بين الكويتيين أن همّ الفلسطينيين الأكبر هو التوطّن في الكويت دونما أي اعتبار لمصير الكويتيين، كما استأنف ما يقارب 1,500 من الطلاب الفلسطينيين الدراسة في جامعة الكويت ومعهم عدد آخر من العاملين فيها. ولكن الجامعة لم تُفتح رسميًا، كما أن العديد من العاملين الفلسطينيين الذين سجلوا أسماءهم وذهبوا للجامعة تعاونوا مع الكويتيين من حيث تسريب المعلومات التفصيلية عن نيّات وأعمال العراقيين في الجامعة، أو من حيث تهريب السجلات وتسليمها لمسؤولين في الجامعة، أو من حيث مزاولة العمل بشكل شديد السلبية تجاه العراقيين. وقد قام العراقيون في ما بعد بإغلاق الجامعة ثم بنقل ممتلكات الجامعة وأجهزتها ومعداتها كافة إلى العراق، تمامًا كما فعلوا بمعظم المؤسسات الكويتية الأخرى[21].

إمعانًا في تأثير العوامل الخارجية في الجالية الفلسطينية في الكويت، عمد النظام العراقي إرسال نحو 200 فلسطيني من أعضاء جبهة التحرير العربية التي ترعاها بغداد لضبط المجتمع الفلسطيني والسيطرة على بعض ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية المحليين ممن تعاطفوا مع الكويت. إن عددًا ليس قليلًا من العاملين المحليين في صفوف منظمة التحرير وفصائلها، وليسوا كلهم بالتأكيد، تعاطفوا مع الكويت، وهم على مدى الأعوام لمسوا الدعم الكويتي لقضيتهم. فيما عُيّن أعضاء من جبهة التحرير العربية (الفصيل العراقي والبعثي في منظمة التحرير الفلسطينية)، وأغلبيتهم من الفلسطينيين المولودين في العراق والمجندين في جيشه، عند نقاط التفتيش المختلفة وبعض أقسام الشرطة العراقية، الأمر الذي أدّى إلى خلق توتر في أوساط الفلسطينيين أنفسهم من جهة، والمزيد من التوتر بينهم وبين الكويتيين من جهة أخرى. وقد لحق بأعضاء جبهة التحرير العربية (لا يأتمرون بأوامر عرفات بقدر ما يأتمرون

(21) هذا الجزء مبني على مقابلات أُجريت مع ناشطين فلسطينيين مناهضين للاحتلال، بعضهم يعمل مع حركة فتح وبعضهم مستقل، الكويت، أيلول/ سبتمبر 1990 وأيلول/ سبتمبر 1991. وأكد هذه المعلومات مسؤولون فلسطينيون كانوا في الكويت في أثناء الاحتلال.

بأوامر صدام) أعضاءً من جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة أبو العباس، والذين أحضروا معهم عشرات المسلحين إلى الكويت في شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام 1990. كما وُزّعت جماعة أبو العباس على نقاط التفتيش في الكويت، أحدهما في الخالدية، وذلك إمعانًا في استفزاز الكويتيين حيث أن الخالدية ضاحية تقطنها أغلبية كويتية تقليدية، وآخر في منطقة النُقرة ذات الأغلبية الفلسطينية. وقد لحق هؤلاء مجموعات تابعة لأبو نضال (العراق) الذي عُرف عنه أعماله الدموية ضدّ أهداف فلسطينية تابعة لحركة فتح، بالإضافة لتبعيّته لأجهزة الاستخبارات العراقية. وكان يعمل في مكاتب أبو نضال في الكويت نحو 10–20 شخصًا. وأما جبهة النضال الشعبي فقد فتحت هي الأخرى مكتبًا لها مكوّن من نحو 10 أشخاص. كما بعثت جماعة أخرى أحد ممثليها إلى الكويت، وكانت تتألف من أعضاء من منظمة صغيرة كان يقودها في السابق وديع حداد. وعيّنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مكاتبها أفرادًا محليين، فمثلها مثل حركة فتح وبعض التنظيمات الفلسطينية الأخرى كانت قد أسّست وجودًا شرعيًا محليًا مكتسبًا في الكويت قبل الاحتلال، إذ لم تحتج جلب عناصر من الخارج.

حقيقة الأمر أنه كانت هناك بالفعل حالات تعاون من فلسطينيين محليين مع سلطات الاحتلال العراقي، لكنها كانت في الجوهر محدودة ولا تعكس الموقف العام للفلسطينيين في الكويت. بل إن المتعاونين كانوا يلاقون ضغوطًا من عائلاتهم للكفّ عن تعاملهم مع الجيش الشعبي أو بعض المنظمات العاملة مع العراق. فعندما شرع العراقيون بتسجيل جنود في الجيش الشعبي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1990، انضم عدة مئات من الفلسطينيين الفقراء إلى هذا الجيش بأمل الحصول على امتيازات معينة، كالحصول على الوقود والخبز مجانًا، بالإضافة لرواتب متواضعة. وأقامت جبهة التحرير العربية (العراق) عدة معسكرات تدريب فلسطينية في مناطق مختلفة في الكويت بحجة مواجهة الولايات المتحدة؛ الداعم الأساس لإسرائيل، حيث شارك في تلك التدريبات مئات الفلسطينيين من الذين كانوا يطمحون لمقاتلة الولايات المتحدة، التي يعتبرونها سبب نجاح إسرائيل في الاحتفاظ بأراضيهم.

ضمن هذا السياق، وفي ظلّ الفوضى، كانت جبهة التحرير العربية البعثية، وربما جماعات أخرى أيضًا، تتولى إلقاء القبض على الكويتيين الذين تشكّ بتعاملهم مع المقاومة، ولكنها كانت تقوم بالعمل نفسه مع الفلسطينيين المعارضين للوجود العراقي أو الرافضين للتعايش معه. ولا شكّ لدينا أن قوى المتعاونين كانوا أقلية على أي حال. لكن بالرغم من محدودية أعداد الفلسطينيين الذين قدّموا معلومات عن أفراد كويتيين من المقاومة، وبالرغم من مقاومة فلسطينيين رفضوا هذه السلوكيات المدمرة، وبالرغم من أن مشاعر الأغلبية منهم كانت بدرجة أو بأخرى على النقيض من السياسة العراقية، إلا أن مواقف هذه الأقلية وتصرفاتها تجاه الكويتيين تركت جروحًا عميقة في أنفس الشعب الكويتي.

الواقع أن التباعد بين الشعبين قد اتسع فبلغ مستويات جديدة عندما بدأت المقاومة الكويتية حملة اغتيالات محدودة النطاق، إذ قُتلت مدرّسة فلسطينية كرسالة تحذيرية عندما حاولت استئناف عملها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. وهاجمت خلية أخرى للمقاومة الكويتية مدرَسة ثانوية للبنات إثر إعلان التلفزيون العراقي عن فتح هذه المدرسة، إذ أثارت مشاهد الطالبات والمدرّسات وهنّ يتغنين بالشعارات التي تمجّد صدام حفيظة أفراد هذه الخلية، فهاجمت المدرسة في اليوم الثاني لبدء الدراسة فيها، مما أدى إلى مقتل عدد من التلميذات والمدرّسات[22]. كما وقعت عدة تفجيرات في المناطق ذات الأغلبية الفلسطينية خلال فترة الاحتلال، مما صعّد من حدة التوتر بين الطرفين وجعل إمكان التعايش بينهما غاية في الصعوبة. لكن الجدير بالانتباه أن جهدًا فلسطينيًا مهمًا بُذل من حركة فتح لمنع حصول ردّات فعل لهذه الحوادث. (سأوضح هذا الجانب في الجزء الثاني من هذا الفصل).

رغم العلاقة السلمية والتعاون بين الشعبين، والتي دامت زهاء 55 عامًا، أي منذ منتصف الثلاثينيات، تبلورت حالة من حالات نزع الصفة الإنسانية (Dehumanization) لدى كل طرف تجاه الآخر؛ وهي نزعة معروفة في

---

(22) أفراد المقاومة الكويتية، مقابلات شخصية، الكويت، حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس 1992.

الصراعات[23].

كان من الممكن التخفيف من حدة التوتر، بالرغم من الأوضاع العدائية السائدة. والواقع أنه في هذه الأزمة جرى تصنيف الشعوب طبقًا لمواقف حكوماتهم (الفلسطينيون والمصريون والسوريون وغيرهم)، فاعتُبر الفلسطينيون في صفّ العراق، بصرف النظر عن الانقسامات الفعلية في صفوفهم، وعن وجود مؤيدين حقيقيين مثّلوا قطاعًا كبيرًا وأساسيًا للموقف الكويتي في الوسط الفلسطيني في الكويت.

هكذا، في ظلّ التصنيف العام لكل الفلسطينيين ووضعهم في مصاف العدو، شعر الفلسطينيون في الكويت أنهم خسروا الحكومة الكويتية في المنفى، وأنهم وقعوا في مصيدة يصعب الخلاص منها. فنجد أن الإعلام في العديد من الدول العربية ساهم بشكل مقصود أو عفوي في نشر معلومات غير صحيحة عن نسب عمليات سلب ونهب للفلسطينيين وتعاونهم الكامل مع العراق. وصوّر إعلام بعض الدول العربية الاحتلال العراقي للكويت وكأنه احتلال فلسطيني، فكان في هذا الكثير من التجنّي على مجريات الأمور. في الوقت نفسه، وقع الفلسطينيون ضحية السياسة الرسمية الفلسطينية، إذ لم يقم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، وأعضاء المنظمة بمناشدة الفلسطينيين بعدم التعاون مع العراقيين، بل إنهم نتيجة سياسة غير مدروسة، غلبت عليها الانفعالات والحسابات غير الصائبة، أوحوا للفلسطينيين بإمكان إيجاد حلّ عربي للأزمة[24].

إضافة لذلك، وقع الفلسطينيون في الكويت في حيرة من أمرهم، فهم في هذه الأزمة كانوا بلا قيادة حقيقية (فمعظم وجوه الجالية المعروفين كانوا

---

(23) Demetrios a. Julius, «The Genesis and Perpetuation of Aggression in International Conflicts,» pp. 101-102; Howard F. Stein, «The Indispensable Enemy and American – Soviet Relations,» pp. 71-89; Rafael Moses, «On Dehumanizing the Enemy,» pp. 111-118;

John. E. Mack: «The Psychodynamics of Victimization among National Groups in Conflict,» pp. 119-129; «The Enemy System,» pp. 57-69, in: Vamic D. Volkan, Joseph Montville & Demetrios Julius (eds.), *The Psychodynamics of International Relationships*, vol. 1, *Concepts and Theories* (Lexington, Massachusetts: Lexington books, 1990).

(24) Mattar, p. 35.

خارج الكويت عندما وقع العدوان) وبلا معلومات؛ وقعوا وسط رمال متحركة ودول ومنظمات وأحزاب أرادت جميعها استخدام ورقتهم بما يعود إليها بالكسب السريع. وهكذا تقاذفت المخاوف الفلسطينيين في الكويت من كل صوب. إن هذا مجرد مثال على إخفاق السياسة العربية ومدى انحطاطها، هو دليل على قدرة الأزمات المفاجئة على تغيير العلاقات الطبيعية إلى صراعات عميقة بين الشعوب[25].

يمكن القول إنه كان من الممكن للفلسطينيين في الكويت اتخاذ موقف آخر منذ بداية الأزمة (كما فعل الأرمن إبان الحرب الأهلية في لبنان ومنذ اندلاعها)، إلا أن الأمر كان صعب التحقيق؛ بل يمكن الجزم باستحالته في ظلّ العوامل الإقليمية والخارجية والعراقية التي سادت حينذاك، والتي شرحناها في هذا الفصل. إن العوامل الخارجية، كموقف منظمة التحرير الفلسطينية والأردن والسياسة العراقية التي استهدفت الفلسطينيين في الكويت، كلها صبّت في إعطاء الجالية الفلسطينية في الكويت بعدًا لا يعبّر عن حقيقة موقفها. وبينما نجد أن الأرمن في لبنان كانوا مواطنين لبنانيين ولم تقلقهم يومًا قضايا الإقامة والضمان الوظيفي والحقوق والمستحقات والتعليم والصحة، ولم تقضّ مضاجعهم المخاوف من احتمالات ترحيلهم، نجد في المقابل أن تلك القضايا كانت تؤرّق الفلسطينيين وسط الأزمة وكانت مصدر ضعف موقفهم.

إن هذه التطوّرات في العلاقة الكويتية – الفلسطينية أبقت إلى حدٍ كبير الصورة الكلية في الشارع الكويتي للفلسطينيين سلبية، كما بقيت الصورة الكلية بين الفلسطينيين تجاه ما يجري بين الكويتيين أيضًا غير واضحة. غير أنه يجب التأكيد هنا أنه في ما يتعلق بعملية نزع كل طرف عناصر الأنسنة عن الآخر (Dehumanization)، فإن كلًا منهما لم تتوافر لديه المعلومات عن الوجه الإنساني الكلي للطرف الآخر؛ فالفلسطينيون لم يعرفوا الكثير عن الانتهاكات العراقية لحقوق الإنسان في المناطق الكويتية، إذ لم يكن أحد في منطقة حولّي ذات الأغلبية الفلسطينية إبان الغزو العراقي يعرف ما كان يجري فعلًا في منطقة

(25) Michael Nicholson, *Rationality and the Analysis of International Conflict* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), pp. 12-13.

القادسية الكويتية، رغم أن الفاصل بينهما هو شارع واحد. وفي المقابل لم يعرف سكان منطقة القادسية الكويتيون أن قطاعًا كبيرًا من الفلسطينيين، بخلاف اعتقادهم، لم يكن مغتبطًا لما يجري لهم وأن الكثير من الفلسطينيين خاطروا بأنفسهم، بصورة أو بأخرى، عندما امتنعوا عن التعاون مع العراقيين ورفضوا تنفيذ أوامرهم[26]. وبما أن عددًا قليلًا من الكويتيين زاروا المناطق الفلسطينية، كما أن عددًا قليلًا من الفلسطينيين زاروا المناطق الكويتية إبان الاحتلال، بالإمكان القول إن نسبة الخوف والتشكك كل من الآخر قد ارتفعت. وخلال فترة الاحتلال كانت شقة الخلاف والتباعد تتسع بين الشعبين حيث كان كلاهما يفسر الحدث الواحد من منظورين مختلفين متناقضين، إذ لم يقترب أي من المنظورين من تفهّم أحوال واحتياجات وحقائق الآخر[27].

سياسة عراقية متوترة وواقع متدهور

رغم الأوضاع الإقليمية ودور القوى الخارجية، يمكن القول إن سياسة العصا والجزرة التي اتبعها النظام العراقي لليّ ذراع الفلسطينيين وفرض التعامل عليهم في الكويت كانت نتيجتها مع الوقت عكسية تمامًا، بل كانت سياسة مخفقة لم تجلب للعراق سوى حفنة من المتعاونين والانتهازيين، وأقلية من المتعاطفين في الكويت. فلو أخذنا على سبيل المثال «إدارة شؤون العرب» التي استحدثها النظام للإشراف على إقامات غير العراقيين في الكويت، لوجدنا أنها قد أجبرت الفلسطينيين على التوجّه إليها والوقوف في طوابير طويلة ومهينة لأيام عديدة لتقديم مستنداتهم لموظف عراقي صغير من أجل إثبات إقاماتهم.

في شهر تشرين الأول/ أكتوبر أعلن العراق عن مساواة العملة العراقية بالدينار الكويتي، لتنخفض بذلك المدّخرات في دقيقة واحدة اثنتي عشرة مرة، ثم أعلن عن إغلاق جامعة الكويت ونقل محتوياتها للعراق، وذلك بعد الإعلان

(26) مقابلات مع فلسطينيين في الكويت أُجريت في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1990. وأخرى أُجريت في الكويت في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1991.

(27) Vamic D. Volkan, «An Overview of Psychlological Concepts Pertinent to Interethnic and / or International Relationships,» in: Volkan, Montville & Julius (eds.), pp. 38-39.

عن قرب الدراسة وعودة الحياة الطبيعية للكويت. وما لبث النظام العراقي بعد ذلك إلا أن بدأ بحملة نهب لمرافق حيوية عديدة في الكويت. هكذا بدأ الناس بصنع الخبز في بيوتهم وبدأ المهندسون والصيادلة والمدرّسون الفلسطينيون بيع مقتنياتهم الشخصية لتأمين معيشتهم تحت نير الاحتلال. ففي زمن الغزو العراقي، وخلال أسابيع تحوّلت هذه الجالية الغنية إلى جالية فقيرة بكل معنى الكلمة وعاطلة عن العمل، تمامًا كما حصل لبقية أبناء الشعب الكويتي الذين وقعوا تحت احتلال استهدف أمنهم الشخصي والوطني.

لقد حطّم النظام العراقي حياة الجميع وأسباب عيشهم، والعدد القليل من الفلسطينيين ممن استفادوا من الاحتلال كانوا في أغلبيتهم من الانتهازيين وذوي المذاهب السياسية المؤيدة للعراق. أما العائلات التي اضطُرت إلى الرحيل للأردن وأخذ حاجياتها معها فكان يتحتم عليها رشوة الجنود العراقيين بهدايا مثل أجهزة فيديو وغيرها من الأدوات الكهربائية. إن ما لا يقلّ عن 200,000 فلسطينيًا ممن كانوا يملكون الحد المالي الأدنى الذي مكّنهم من مغادرة الكويت خلال فترة الاحتلال يمكن وضعهم في خانة المعارضين للاحتلال والرافضين لأساليبه. أما الذين رحلوا إلى الأردن عاشوا هناك الاغتراب في مجتمع كان مغشوشًا ومخدوعًا بشعارات صدام ووعوده[28].

في غمرة الفوضى التي سادت الكويت آنذاك حاول عدد من أعضاء مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت إنقاذ الموقف الفلسطيني المضطرب والمتفكك، فكان أن ترأس في أيلول/ سبتمبر 1990 كل من أبو الأديب (سليم الزعنون) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ونائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعوني بطاش ممثل المنظمة في الكويت، وفدًا من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح في الكويت لمقابلة ما يسمى بحكام الكويت الجدد، وهم: علي حسن المجيد وسبعاوي إبراهيم الحسن، الأخ غير الشقيق لصدام حسين والمسؤول عن الأمن في العراق والكويت.

---

(28) عندما حُرّرت الكويت في شباط/ فبراير 1991، كان هناك نحو 150,000 ألف فلسطيني. أما البقية ويقدر عددهم بنحو 220,000 ألفًا فغادروا إلى الأردن والضفة الغربية وغيرها.

كان هذا الاجتماع، الذي عُقد في الكويت، مثالًا على انعدام الثقة بين الطرفين وشاهدًا على طبيعة موقف الفلسطينيين من احتلال صدام. إبان اللقاء الذي تخللته بعض المجاملات التقليدية في البداية، تقدّم الوفد الفلسطيني للعراقيين بشكاوى للفلسطينيين حول صعوبة الأوضاع التي يعيشون في ظلّها، كما عبّر الوفد الفلسطيني عن مخاوفه وقلقه في شأن رواتب ووظائف الفلسطينيين والبطالة المتفشية في صفوفهم. وتساءلوا عن مصير من يغادر الكويت ومصير الدينار الكويتي وصعوبة التصرّف بحساباتهم ومدّخراتهم في البنوك. وشكوا للمجيد عن الطوابير الطويلة من أجل الحصول على غاز الطبخ والخبز، كما أوضحوا له بأن الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في وزارات الأشغال العامة والداخلية والدفاع والخارجية وغيرها من الوظائف قد طُردوا من أعمالهم بدعوى ضمّ الكويت للعراق. واشتكوا له قيام عراقيين بالتعرض (نهبًا) لممتلكات الفلسطينيين من شركات ومتاجر ومعدات وسيارات الركاب وما إلى ذلك. خلال الاجتماع انفجر علي حسن المجيد غاضبًا متهمًا الفلسطينيين «بالفساد والإفساد»، كما اتهمهم بالتركيز على القضايا الثانوية التافهة وطعَن بقوميتهم ووطنيتهم وأسماهم «بالبخلاء قوميًا». وكما جاء على لسان أبو الأديب ومن حضروا الاجتماع ممن قابلتهم في ما بعد:

«إنكم تفتقرون إلى القومية إلى حد أنكم لا تدعموننا حتى بتظاهرة واحدة في مدينة الكويت، فكيف لي أن أطلب من جنودي دعم قضيتكم بينما أنتم لا تدعموننا حتى شفهيًا داخل الكويت». ومضى علي حسن المجيد قائلًا: «إنكم تثيرون قضايا ثانوية كالحسابات في البنوك والممتلكات بينما نحن نحارب نيابة عنكم، بل إننا نخوض عنكم المعركة القومية»، ثم قال لهم إنه يتعيّن عليهم الانتظار لمدة خمسة عشر عامًا قبل أن تتحسن الأوضاع في الكويت والعراق[29]. وخرج الفلسطينيون من الاجتماع ترافقهم مشاعر الخيبة وعدم الاطمئنان للمستقبل، إذ أهانهم علي حسن المجيدو وأدركوا الآن أن

(29) حسب رواية أبو الأديب، بعد بضعة أيام من اجتماعه إلى علي حسن المجيد في أيلول/ سبتمبر 1990. وقد أكد الرواية نفسها أعضاء آخرون حضروا الاجتماع بمن فيهم عوني بطاش ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت ونائبه محمد جابر.

الفلسطينيين خاسرون في هذا الوضع الجديد، وأن ما ينتظرهم لا يبعث على الاطمئنان.

بعد ذلك الاجتماع ازداد الفلسطينيون ضياعًا في الكويت. ففي شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وبعد اجتماع عاصف آخر مع علي حسن المجيد، غادر أبو الأديب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعوني بطاش، ممثل منظمة التحرير الكويت، وذلك خوفًا على سلامتهما. في ذلك الوقت كان العراق قد بدأ اعتقال المئات من الفلسطينيين الذين رفضوا السياسة العراقية والعمل مع العراقيين وأبدوا رفضهم للاحتلال العراقي للكويت. ولكن عندما طلب مكتب منظمة التحرير في الكويت بضغط من أهالي الفلسطينيين المفقودين استفسارًا من السلطات العراقية حول مصير هؤلاء، قوبِل ممثل المنظمة بالرفض والصدّ، بل إن علي حسن المجيد طلب من المنظمة عدم الاستفسار عن أي فلسطيني يحمل جواز سفر أردني باعتبار أنهم من رعايا الأردن وليسوا فلسطينيين. هذا مع العلم بأنه لم يحدث قط أن جادلت الكويت في السابق منظمة التحرير الفلسطينية في حقها بالتعامل مع الأردنيين ذوي الأصول الفلسطينية[30].

محاولات التعايش في ظلّ الأزمة: سلوكيات فلسطينية مقاومة

ربما كان علي حسن المجيد مصيبًا، إذ لم تخرج، رغم الضغوط العراقية، تظاهرة واحدة للفلسطينيين يمكن أن نقول إنها تعبّر عن التيارات السياسية والاجتماعية الفلسطينية في الكويت، أو تعبّر عن حركة فتح وعمق دورها في المجتمع الفلسطيني، أو حتى عن حركة حماس، الوليد الجديد الذي برز على الساحة في عام 1988. خشية عواقب السياسة العراقية في الكويت، وانطلاقًا من فهم لطبيعة الغزو الذي يتعرّض له المجتمع الكويتي، حاول العديد من

(30) محمد جابر- نائب مدير منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت، مقابلة شخصية، آذار/ مارس 1992. بلغ عدد المعتقلين الأردنيين (الفلسطينيين في الكويت) ممن احتجزهم العراق إبان غزوه للكويت العشرات. وقد أثار وزير الخارجية الأردني عبد الكريم الكباريتي هذا الأمر مع محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق في أيار/ مايو 1995، يُنظر صحيفة الحياة (لندن)، الأربعاء 10 أيار/ مايو 1995، ص 5.

الشباب الناشط في العمل السياسي الفلسطيني في الكويت، أكانوا من حركة فتح أو من بعض العناصر الفاعلة في منظمة التحرير الفلسطينية، التصدي لحالات التعاون الفلسطيني مع العراقيين. كما قام عدد من أعضاء حركة فتح ومنظمة التحرير بمحاولات لم يُكتب لها النجاح بالضغط على قيادة المنظمة في تونس لتعديل موقفها السياسي من الأزمة[31]. وكانت إحدى نتائج هذه المحاولات هي اغتيال رفيق قبلاوي (أبو زياد) قائد «فتح» في الكويت بإطلاق النار عليه أمام أحد أقسام الشرطة العراقية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1990.

اعتقلت القوات العراقية عددًا من الكويتيين بصورة عشوائية، وهذا بحد ذاته مبني على اتهام غير مثبت، لكن وصول سالم أبو لغد، وهو قائد رئيسي لحركة فتح في الكويت، ومشاهدته للاعتقالات العشوائية لكويتيين، جعله يصطدم مع المسؤول العراقي ويأمر بإخلاء سبيل جميع الكويتيين. كانت تلك صدمة للكويتيين الموقوفين ممن اعتقدوا أن اتهامات ستلفّق لهم، خاصة في ظلّ الخوف من اتهام هدفه إيجاد كبش فداء، إلا أن سالم أبو لغد أنقذ الموقف. هذا الإجراء لم يوقف التحقيق في الاغتيال، لكنه في الوقت نفسه لم يسمح للاغتيال بالتحوّل لمادة للنزاع بين الكويتيين والفلسطينيين كما كانت تفضّل السلطات العراقية[32].

لم يكن هنالك أي جهد منظّم من حركة فتح أو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لضم أعضائها إلى الجيش الشعبي العراقي، فهذا «الجيش الشعبي» لم تكن له أي شعبية في أوساط الفلسطينيين، فالبضعة مئات من الفلسطينيين الذين انضموا بالفعل إلى الجيش الشعبي العراقي كان دافعهم الأول هو تأمين عمل موقت. ويمكن القول إن

(31) مقابلات مع ناشطين من منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت في الفترة ما بين آب/ أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر 1991، وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1994؛

عماد (فلسطيني ناشط من حركة فتح في الكويت)، مقابلة شخصية، الكويت، آب/ أغسطس 1991. كان عماد قد نظّم مع عدد من الناشطين لقاء مع أبو أياد (صلاح خلف) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

(32) سالم أبو لغد، مقابلة شخصية، الكويت، نيسان/ أبريل 2016.

الجهتين الفلسطينيتين اللتين تعاونتا مع الجيش الشعبي هما جماعة أبو العباس، المحسوب على العراق، وجبهة التحرير العربية المحسوبة أيضًا على العراق، إذ سجل بالفعل أعضاء من جماعتهم في الجيش الشعبي العراقي.

عندما اجتمع أعضاء ناشطون من حركة فتح (فرع الكويت) مع أبو أياد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في 15 تشرين أول/ أكتوبر 1990 إبان زيارته لبغداد، أبدى أبو إياد قلقه من مجريات الحوادث في الكويت[33]. وفي أثناء الحديث كان أبو إياد يسمي الكويت «الأراضي المحتلة». وصرَّح للمجتمعين إليه بأن موقف منظمة التحرير الفلسطينية قد أضعف القضية الفلسطينية برمتها. ثم طلب من الناشطين في حركة فتح مساعدة الكويتيين بكل الوسائل الممكنة، ما عدا النشاط العسكري. كما أخبرهم أبو إياد بأنه سيعلن قريبًا عن شجبه للاحتلال. وبعد بضعة أيام غادر أبو إياد العراق غاضبًا عقب اجتماع عاصف له مع صدام حسين. وقد اغتيل أبو إياد في تونس في شهر كانون الثاني/ يناير 1991، وقُبض على شخص مرتبط بجماعة أبو نضال ذو الممارسات العنيفة والإرهابية والمحسوب على الأجهزة العراقية.

إن جلّ الجهد الذي بُذل لإنقاذ التعايش بين الكويتيين والفلسطينيين كان على يد أبو أيمن (علي الحسن)، ربما كان الفلسطيني الأهم والأبرز في الساحة، والذي أدى دورًا قياديًا وسياسيًا حقيقيًا وشجاعًا خلال الاحتلال. فبعد الغزو عيّن ياسر عرفات أبو أيمن، شقيق خالد وهاني الحسن، في منظمة التحرير لتسيير الشؤون الاجتماعية للفلسطينيين في الكويت، فوجد عرفات في أبو أيمن شخصًا يمكن الاعتماد عليه للحفاظ على وضع الفلسطينيين في الكويت، وعلى العلاقة بينهم وبين المجتمع الكويتي، وهو من الشخصيات الفلسطينية الإسلامية، عاش لعقود في الكويت وله علاقات قديمة فيها. ولعلّ

---

(33) ناشطون من منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت، مقابلات شخصية، في الفترة ما بين آب/ أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر 1991، وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1994؛

عماد (فلسطيني ناشط من حركة فتح في الكويت)، مقابلة شخصية، آب/ أغسطس عام 1991. كان عماد قد نظّم مع عدد من الناشطين لقاء مع أبو أياد (صلاح خلف) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

قرب أبو أيمن من حركة حماس (وكونه أحد مؤسسي حركة فتح)، وبالتالي قربه من الحركة الإسلامية في العالم العربي كما في الكويت، كان مهمًا جدًا لإنجاح تلك المهمة. فقد جاءت المهمة في وقت كان يحاول العراق فيه استمالة الحركات الإسلامية في المنطقة، بالإضافة لتوريط الفلسطينيين في نزاع ليس لهم فيه أي دور؛ لذا، منحه هذا بعض الحصانة السياسية لتنفيذ سياسته، فقد وصل أبو أيمن إلى الكويت عبر العراق بعد عدة أسابيع من الاحتلال.

فوجئ أبو أيمن حين وصوله في أواخر آب/ أغسطس 1990 بحجم الكارثة في الكويت، فسمع من أصدقائه الكويتيين عن الأهوال والأحوال، وسمع من الفلسطينيين عن المعاملة القاسية بحقّهم. هكذا، منذ الأسبوع الأول غيّر أبو أيمن انطباعاته المتفائلة بإمكان الوصول لحلّ ينقذ الجميع من كارثة محدقة، وبدأ يتحوّل إلى التشاؤم الحذِر. فبدأ يرى في أثناء تعامله مع الجالية الفلسطينية ومع الكويتيين نتيجة الأهوال التي كان العراق يقوم بها في الأحياء الكويتية. لقد كان أبو أيمن معجبًا إلى حدٍ كبير بقيام أبناء كبرى العائلات الكويتية بممارسة تنظيف الشوارع وحماية الأحياء، وكان معجبًا بالكويتيين العاملين في الهلال الأحمر الكويتي وفي صفوف العمل الإسلامي وغيره، فكان يرى في صبرهم وتحمّلهم وجهدهم ما هو وطني وإسلامي وإنساني وأصيل في آنٍ واحد[34].

بعد وصول أبو أيمن أصبحت مهمته العمل على تخفيف حدة التوتر بين الفلسطينيين والكويتيين، كما كبح جماح العناصر الفلسطينية غير المسؤولة التي تفاقم من سوء الأوضاع. وهو وإن لم يتمكن من احتواء أفعال قطّاع الطرق واللصوص أو أفعال جماعات جبهة التحرير العربية وأبو العباس وأبو نضال وغيرهم، إلا أن التاريخ يشهد له ولمن عملوا معه بأن الفضل يعود لهم في عدم ارتكاب الفلسطينيين أعمال عنف ضدّ الكويتيين[35]. فقد كانت هناك نية

(34) هذا الجزء مبني على مقابلات ولقاءات مكثّفة امتدت لساعات طوال مع أبو أيمن (علي الحسن) إبان الاحتلال وبعد التحرير، كذلك على لقاءات مع ناشطين عملوا معه إبان شهور الاحتلال للكويت.

(35) حول التصعيد، يُنظر:

لارتكاب مثل هذه الأفعال إثر الهجوم على مدرسة فلسطينية للبنات واغتيال عددًا من المدرّسين، إذ أصرّ أبو أيمن أمام الفلسطينيين الذين أتوه محتجين وغاضبين منفعلين، بأن هذه الأعمال من فعل عراقي وأن المقصود منها الوقيعة بين الشعبين. لقد أصرّ أبو أيمن بشكل قاطع على دور أجهزة محسوبة على العراق في أعمال العنف، وذلك رغم معرفته من أوساط فلسطينية بدور عناصر من المقاومة الكويتية في بعض هذه الأعمال. بل حتى عندما فُجّرت سيارة مفخّخة خلف مكتب «فتح» في شهر أيلول/ سبتمبر، أصرّ أبو أيمن وأنصاره على أن التفجير كان من فعل العراقيين لخلق الفتنة بين الشعبين وليس من أعمال المقاومة الكويتية. كان واعيًا لطبيعة دائرة الموت عندما تبدأ؛ لهذا يسجّل له ولزملاءه بأنه لم يقم فلسطينيون بأي عملية تفجير لسيارة مفخخة أو غيرها في مناطق كويتية. لقد حفظ أبو أيمن في ذاكرته ذلك الموقف التاريخي الذي سُجّل للكويت والكويتين من دعم ورعاية للقضية الفلسطينية منذ النكبة، وبقي للحظة الأخيرة مخلصًا لهذه الذاكرة[36].

كما نجح أبو أيمن (علي الحسن) في أن يجمع بين الكويتيين والفلسطينيين للعمل معًا في أحد مراكز توزيع الخبز في المدينة، مما ساهم في خلق نوع من التعايش، أو كما يُعرف بلغة حلّ الأزمات، محاولة وقف تصعيد التوتر[37]، وطلب من مناصريه إقامة الصلاة مع الكويتيين. عمل بعض أنصاره مع الكويتيين وشاركوا بأشكال مختلفة في بعض مظاهر العصيان المدني خلال الأزمة. وفي شهر أيلول/ سبتمبر من عام 1990 ألقى العراقيون القبض على 12 عنصرًا من أنصار أبو أيمن، وجميعهم فلسطينيون، بتهمة دعمهم للمقاومة

Nazli Choucri, «Analytical and Behavioral Perspectives: Causes of War and Strategies for Peace,» in: W. Scott Thompson et al., *Approaches to Peace: An Intellectual Map* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1991), p. 285.

(36) مقابلات مع كويتيين عملوا بالمقاومة، كانون الثاني/ يناير 1992، ومقابلة مع أبو أيمن وغيره من الناشطين، آذار/ مارس 1991.

(37) Louis Kriesberg & Stuart J. Thompson (eds.), *Timing the De-Escalation of International Conflicts* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1991).

الكويتية. وكانت السلطات العراقية على وشك إعدام هؤلاء لولا تحرُّك أبو أيمن السريع، والتحرك على مستوى منظمة التحرير، مما أدى في النهاية إلى الإفراج عنهم. استدعت الاستخبارات العراقية أبو أيمن مرتين على الأقل خلال الاحتلال، وأُخضع في المرتين للتحقيق والتحذير من مغبة نشاطه.

كان من أهم ما قام به أبو أيمن مما سمح له بالبقاء تحت الاحتلال العراقي هو تركيزه على العمل الاجتماعي. فقد انطلق أساسًا من أن حاجة الفلسطينيين في الكويت للمساعدات قد تدفع قطاعات كبيرة محتاجة للعون المادي للتعاون مع العراقيين والتسجيل في الجيش الشعبي. أدّى هذا إلى تبنّيه عملية المساعدات للناس، مما عنى عمليًا توزيع الأموال على آلاف من الأُسر الفلسطينية الفقيرة، الأمر الذي ساعد بدوره في تراجع نسبة التعاون مع العراقيين في أوساط الفلسطينيين. لا شكّ أن العمل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي كان أساسًا لتخفيف حدة التوتر بين الكويتيين والفلسطينيين.

أدّى أبو أيمن دورًا في منع أي تظاهرة فلسطينية فعلية واحدة تأييدًا للعراق طوال فترة الاحتلال. بل إن التظاهرة الوحيدة التي تجمّع فيها فلسطينيون كانت تلك التي انطلقت احتجاجًا على مجزرة المسجد الأقصى في عام 1990. وعندما رفع أنصار جبهة التحرير العربية صورًا لصدام حسين في أثناء التظاهرة انسحب أبو أيمن ومعظم المنظمين لها تاركين الجبهة العربية لوحدها. أما التظاهرات التي انطلقت تحت حراب البنادق العراقية وعن طريق حواجز طيارة وضعها العراقيون وأجبروا السائقين التظاهر لمدة خمس دقائق أمام كاميرات التلفزيون العراقي، فلم تكن سوى تظاهرات كاذبة لا تُحسب على أحد.

خلال فترة الاحتلال تواصلت العلاقات بين الفلسطينيين وأصدقائهم أو شركائهم الكويتيين. فسهولة تحرُّك الفلسطينيين في البلاد وعدم اشتباه العراقيين بهم (بعكس الكويتين) عند نقاط التفتيش ساعدتهم في إحضار الطعام والمؤن للكويتيين. وفي جامعة الكويت ساعد عدد كبير من الفلسطينيين الذين استأنفوا أعمالهم فيها، قبل إغلاقها نهائيًا من الاحتلال، في إنقاذ وإخفاء الوثائق والأوراق المهمة الخاصة بالأساتذة والعاملين في الأقسام المختلفة، والذين

لم يتمكنوا من الذهاب إلى الجامعة خوفًا من اعتقالهم وإساءة معاملتهم من القوات العراقية. فعلى سبيل المثال استطاع الفلسطينيون، ومنهم عدد كبير من خريجي جامعة الكويت مثل عماد عمر، القيام بأعمال حفظ لأوراق قيّمة في قسم الكمبيوتر، كما نجح عماد عمر مع زملائه في إبطال عدد من أجهزة الكمبيوتر خشية استخدام العراقيين للمعلومات التي تحويها.

في البنوك الرئيسية ساعد عدد من الفلسطينيين في إنقاذ السجلات وأعداد كبيرة من الوثائق وأقراص الكمبيوتر في الشركات والمؤسسات الرئيسية في البلاد. فكما يمكن توثيق عشرات القصص السلبية من سرقة وإساءة، في المقابل هناك مئات من الأمثلة الإيجابية التي تعكس العلاقة الخاصة بين الفلسطينيين والكويت والتي يمكن توثيقها بكل سهولة ويسر[38].

كما شارك عشرات الفلسطينيين في خلايا المقاومة الكويتية، فوفق أحمد السيافي، أحد أبطال المقاومة الكويتية: «لقد تعلّمنا كيفية صنع المَولوتوف من أحد الفلسطينيين»[39]. وأشركت إحدى أهم خلايا المقاومة الكويتية وهي مجموعة تكونت بعد احتلال الكويت في عملياتها أفرادًا عراقيين وفلسطينيين وشيعة وسنّة ومن فئة «البدون»[40]. وكان بين هذه المجموعة فلسطينيان، هما

(38) بناءً على تجارب الكثير من الكويتيين المقيمين مع الفلسطينيين إبان الاحتلال.

(39) فيديو يتحدث فيه عضوان رئيسان في المقاومة الكويتية إبان الغزو العراقي للكويت؛ مسلم عقيل، وأحمد السيافي عن تجاربهم، الكويت، أيلول/ سبتمبر 1991.

(40) الـ«بدون» هم فئة لا تحمل أوراقًا رسمية تثبت جنسية دولة ما؛ إن بعض «البدون» قد تعاونوا مع الجيش العراقي، كما أن آخرين قاتلوا مع المقاومة. لهذا يصعب التعميم حول هذا الأمر. إن «البدون» شكلوا لغاية عام 1990 حوالي 200,000، وهم أساسًا من قبائل بدوية من العراق والسعودية وأماكن أخرى من الخليج وإيران ممن عاشوا على حدود الكويت أو هاجروا إليها. بعض من هذه المجموعة لم يقدم للجنسية حينما كان يجب أن يقدم بعد استقلال الكويت مباشرة، وبعضهم لهم أقرباء يحملون الجنسية أو متزوجون من أُسر كويتية، وبعضهم وفد إلى الكويت في فترة لاحقة. الجدير بالذكر أن معظم الجيش وقطاعًا كبيرًا من الشرطة حتى عام 1990 كان من فئة «البدون». إن نسبة لا تقل عن 30 في المئة من الجيش اليوم هي من هذه الفئة. إن جيلًا كاملًا من «البدون» قد وُلد وترعرع في الكويت وهو لا يعرف مكانًا آخر سواها، وهذا يعني أن هناك مشكلة إنسانية واجتماعية وسياسية لا بد من التعامل معها حقوقيًا بما يتناسب ومصلحة الكويت، ولكن في الوقت نفسه، بما يتناسب وحقوق الإنسان ومستقبل الكويت. بعد تحرير الكويت سينخفض عدد «البدون» إلى أقل من مئة ألف.

أشرف محمود نافع وسمير محمود أبو دكر اللذان كانا مسؤولين عن عملية التفجير التي هزّت فندق الهيلتون الذي استُخدم كرئاسة أركان عراقية في الكويت في 15 كانون أول/ ديسمبر 1990[41]. وقد ألقى الجيش العراقي القبض على هذين الفلسطينيين بالإضافة إلي أفراد آخرين في المجموعة الكويتية بلغ عددهم 12 فردًا، بينهم سيدتان، وأُعدموا في 5 شباط/ فبراير أمام منازلهم. في مقبرة الرقة، حيث كان يجري دفن الكويتيين الذين يستشهدون تحت وقع التعذيب، بقي أحد الفلسطينيين حتى النهاية مع المجموعة الكويتية التي أخذت على عاتقها مسؤولية دفن الشهداء[42].

إبراهيم دبدوب، مدير البنك الوطني في الكويت، مثال آخر على الرفض الفلسطيني للغزو. فقد كان في لندن قبل الغزو، وبصفته رئيسًا للمديرين العاملين في بنك الكويت الوطني، استطاع أن يدعو إلى أول اجتماع لمجلس الإدارة في لندن. وبفضل جهده تمكّن البنك من إنقاذ سجلاته ومراقبة أرصدته مع البنوك الأخرى، وتقديم الخدمات للكويتيين في لندن وفي العالم. وإبراهيم دبدوب هو الذي أعدّ الترتيبات لدخول زوجته إلى الكويت مع عدد من كبار موظفي البنك من الفلسطينيين لتهريب سجلات البنك، قبل أن تقع في أيدي العراقيين. وقد كُتب لهذه المهمة النجاح (يعود الفضل في جانب منه إلى رشوة بلغت قيمتها 30 ألف دولار دُفعت للعراقيين)[43].

إن دور الفلسطينيين، أكانوا رافضين للاحتلال أم متعاطفين مع الكويت، في تقديم الخدمات الطبية بالإضافة إلى خدمات الكهرباء وعشرات الخدمات الأخرى خلال فترة الاحتلال، يعكس المساهمة الفلسطينية الإيجابية في التحوّل لما يشبه المصدّ بين المجتمع الكويتي والظلم العراقي، فقد خففوا من الضرر الذي ألحقه الاحتلال بالكويتيين، إذ إنه لولا وجود فلسطينيين رافضين للاحتلال وآخرين محايدين لأصبحت إمكانات البقاء والصمود في الكويت

(41) إبراهيم الدشتي – أحد المنظمين الرئيسيين لمجموعة 25 فبراير مقابلة شخصية، الكويت، حزيران/ يونيو 1992.

(42) محمود شاكر – عضو المجموعة، مقابلة شخصية، الكويت، حزيران/ يونيو 1992.

(43) إبراهيم دبدوب – مدير بنك الوطني، مقابلة شخصية، الكويت، ربيع 1992.

أصعب بالنسبة للمجتمع الكويتي، ولانصرف العراقيون إلى المزيد من التنكيل بالمجتمع الكويتي.

نزاع لم يترك خيارًا لأحد

كما أوضحت في هذا الفصل، تداخلت القوى والعوامل الخارجية مع العوامل والديناميكيات الداخلية. فالعوامل الخارجية -كالسياسة العراقية وموقف منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية والشارع الأردني والفلسطيني في الخارج- أثّرت بشكل كبير جدًا في المجتمع الفلسطيني في الكويت. فعلى سبيل المثال، كان ربط قضية الكويت بقضية فلسطين محاولة من العراق لجعل القضيتين أكثر تعقيدًا بما يخدم بقاء النظام العراقي في الكويت. إن العامل الخارجي الآخر المتمثّل بدخول جماعات فلسطينية مسلحة إلى الكويت كان عاملًا سلبيًا آخر، فالغزو العراقي للكويت، بما في ذلك الدور الأميركي وتناقض السياسات العربية يُظهر كيف تتشابك مشكلات المنطقة.

كما وُثّق في هذا الفصل، سعت أطراف فلسطينية رئيسة داخل الجالية الفلسطينية في الكويت لتفادي الدخول في مستنقع تأييد النظام العراقي، وسعت أيضًا لتفادي استخدام الجالية الفلسطينية في الكويت بحيث تتحوّل إلى أداة ضدّ الشعب الكويتي. وكانت هناك نجاحات مهمة في أمور عديدة وضّحناها في هذه الدراسة، ولكن في الوقت نفسه، كان هناك إخفاقًا في أمور أخرى وضحناها أيضًا في هذا الفصل. لكن في الإطار العام بقيت الجالية الفلسطينية في معظم تشكيلاتها وأفرادها خارج المعادلة، متأثرة سلبًا بالغزو الذي قام به صدام حسين وكارهة له في الوقت نفسه. لكن الصوت الأعلى كان في خارج الكويت، وبين فئات مختلفة من الفلسطينيين مما أدّى إلى تشويه الصورة.

الفصل العاشر

إعادة إنتاج الشتات الفلسطيني والمستقبل

دفع الفلسطينيون الذين بقوا في الكويت في أثناء الغزو العراقي لنظام صدام حسين ثمنًا كبيرًا، ومع تحرير الكويت تراجع عددهم من نحو 400,000 إلى نحو 150,000 شخص. لكن هذه المجموعة الكبيرة المتبقية من الفلسطينيين دفعت ثمنًا غاليًا وذلك عندما أصبحت محطّ غضب الكويتيين وإحباطاتهم المتولّدة عن أفعال العراق، إضافة لموقف منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية والكثير من المثقفين الفلسطينيين إبان الأزمة. ولا شك أن تصريحات عرفات في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 17/ 2/ 1991 في عمّان، وحديثه لإذاعة **مونت كارلو** بعد ذلك بأيام (في أثناء الحرب) قد أضافا كثيرًا على حدة الغضب الكويتي تجاه الموقف الفلسطيني[1].

في المقابل، فإن معظم الفلسطينيين الذين بقوا في الكويت لم تكن لديهم دراية شاملة بالوضع المحيط بهم، ذلك لأن أغلبية من دعموا العراق فعليًا من مشارب شتى، خاصة من بعض المنظمات الفلسطينية مثل أبو نضال وجبهة التحرير العربية التابعة للعراق، قد غادروا الكويت مع الجيش العراقي. بل إن الأغلبية من الذين بقوا في الكويت بعد التحرير كانوا من الذين قدّموا الدعم لأسرة أو صديق كويتي بشكل من الأشكال. ولم يدرك الفلسطينيون الذين لم يتعاونوا والذين رفضوا الاحتلال لأسباب أخلاقية أنه في ظلّ هذه الشحنة العاطفية المتأججة فإن أي علاقة مع العراقيين مهما كان نوعها أو شكلها كانت تُعد شكلًا من أشكال التعاون. بل إنه حتى ختم جواز السفر من مسؤول جوازات عراقي أو تغيير لوحات أرقام السيارات من الكويتية إلى العراقية أو تسجيل طفل في مدرسة أو عمل إقامة وفق القانون العراقي، أو تسجيل الاسم عندما أعلن العراق عن بدء الدوام في الدوائر الحكومية، كان يُعتبر تعاونًا مع المحَتلّين. لقد مرّ على الفلسطينيين الانتداب البريطاني كما مرّ على السوريين الانتداب الفرنسي، ولم تكن هذه الأعمال تعتبر تعاونًا. أما في حالة احتلال

(1) حول تفصيلات المؤتمر الصحفي، يُنظر:
Carol Rosenberg, «War in the Gulf,» Knight- Ridder, News Service, 17 February 1991;
يُنظر أيضًا:
Arafat's widely publicized statement to Radio **Monte Carlo** on 24, 25 February 1991.

العراق للكويت فالأمور مختلفة، فالحشد الدولي وقيادة الولايات المتحدة جعلت عُمر هذا الاحتلال قصيرًا، وجعلت قدرته على تمكين وجوده إداريًا وسياسيًا محدودة.

لهذا، أصبح الإطار النفسي الكويتي بعد التحرير مهيأ للتعامل مع الفلسطينيين كمتعاونين، وهذا عنى في التطبيق العملي صعوبة أن يكون هناك فلسطيني غير متعاون، وسهولة توجيه اتهام بالتعاون دون دليل واضح. وضع هذا الكثير ممن بقوا في الكويت ولم يتعاونوا، بل والكثير ممن قاوموا بطريقتهم وتضامنوا مع الكويت بأسلوبهم، في خانة المتعاونين. هكذا لم يستطع الكثير من الفلسطينيين الذين كتبوا شعرًا دعمًا للكويت يوم تحريرها، أو الذين نزلوا في اليوم الأول من التحرير فرحة بعودة الكويت أن يفسروا ردة الفعل الكويتية الأولى؛ توجيه الاتهام. مع التحرير كان كل فلسطيني متهمًا، بغض النظر عن حقيقة عواطفه أو مواقفه في أثناء الغزو.

خلّف العراقيون وراءهم في أثناء انسحابهم المُربك كل السجلات المتعلقة بالفلسطينيين؛ من عمل منهم وفي أي وزارة، والأُسر التي سجلت أبناءها في المدارس، والذين غيروا أرقام السيارات، بالإضافة إلى أسماء الذين كانوا يزودنهم بالمعلومات والذين انضموا للجيش الشعبي. وضمت تلك السجلات أيضًا أسماء الكويتيين الذين تعانوا مع الاحتلال[2]. وقعت هذه السجلات بأيدي شبان كويتيين يبحثون عن الانتقام لتلك المرحلة. فأخذوا هذه الأسماء دون أن يعرفوا ما فعله هؤلاء على وجه الدقة، أو كم استمرت فترة تعاونهم أو تحت أي أوضاع سُجّلت أسماءهم. فهناك بالفعل من سُجّل اسمه حماية لعرضه في حالات دخول العراق لمناطق الفلسطينيين، وهناك من عمل ذلك ليمنع الحاجز العراقي أو جبهة التحرير العربية أمام بيته من الإساءة له ولأسرته وتوقيفه كل يوم، وهناك من تقدّم بشكوى للمخفر على جار له قام بسرقته أو لتأمين بعض الحماية في أوضاع الاستباحة. فقد تعرّض العديد من الفلسطينيين

---

(2) إبراهيم دشتي – المنظم الرئيس لمجموعة 25 فبراير، ومواطنين كويتيين كانوا في الكويت في زمن الاحتلال، مقابلات شخصية، الكويت، حزيران/ يونيو 1992.

لاعتداءات (من ضرب وسرقة وإهانه ومصادرة واعتداء على شرف) إبان الاحتلال، وكان مصدر هذه الاعتداءات فئات من الجيش أو سارقين وغيرهم، فالوضع الفلسطيني في الكويت لم يكن آمنًا كما كان يُعتقد أو يُشاع في الكثير من وسائل الإعلام المتعاطفة مع صدام أو المعارضة له.

وفقًا لأقوال المحامي عماد السيف فإن جماعات كويتية من خارج صفوف أفراد المقاومة حصلت على أسلحة وبدأت بعد التحرير بإصدار الأحكام وتولي القوانين[3]. سادت الفوضى في كل مكان، فنتج عن ذلك أن وقعت حوادث قتل متكررة دون أن يعرف أحد من يطلق النار على من.

تعرّض أبو أيمن (علي الحسن) لمحاولة اغتيال على أيدي جماعة كويتية محلية في أوائل شهر آذار/ مارس من عام 1991 (بعد التحرير بأيام)، كادت المحاولة أن تنجح لولا أن هبّ جيرانه الكويتيون ومعهم إمام مسجد المنطقة لنجدته وإنقاذ حياته[4]. إن الكثير من الأبرياء كانوا ضحايا هذا الوضع، فقد تعرض كثير منهم إما للاعتقال أو الضرب أو القتل استنادًا إلى الهُوية، لا على جرم فعلي. بدت الأحوال السائدة حينذاك وكأنها مرآة لنزاع أهلي. فقد ساد شعور عميق بالعداء والتجرّد من الشعور الإنساني تجاه الفلسطينيين، بالإضافة إلى الشعور بالغبن والخداع المنتشر في المجتمع الكويتي[5].

إن الاحتلال العراقي للكويت مارس بحقّ الشعب الكويتي تنكيلًا وسلوكًا جائرًا لا إنسانيًا، مما حوّله لضحية أمام الممارسات العراقية القاسية. ولكن بعد التحرير اقتصر هذا الفعل على الكويتيين تجاه الفلسطينيين بشكل عام، بينما تحوّل شعور الفلسطينيين إلى الإحساس بالمعاناة، وبأنهم أصبحوا هم الضحية[6].

---

(3) عماد السيف، مقابلة شخصية، الكويت، حزيران/ يونيو 1992؛ يُنظر أيضًا:
Shafeeq Ghabra, «Palestinians in Kuwait: Victims of Conflict,» *Middle East International,* (5 April 1991), pp. 21-22.

(4) أبو أيمن (علي الحسن)، مقابلة شخصية، الكويت، آذار/ مارس 1991.

(5) مقابلات شخصية مع مواطنين، الكويت بين عامي 1991 و1992.

(6) حول نزع الإنسانية وخلق الضحية يُنظر:
Volkan, «An Overview of Psychological Concepts Pertinent to Interethnic and/ or International Relationships», pp. 40-41;=

بلغ عدد الذين اعتُقلوا منذ اليوم الأول من تحرير الكويت في شباط/ فبراير 1991 وحتى انتهاء موجة الاعتقالات في تموز/ يوليو من العام نفسه ما مجموعه ستة آلاف شخص من الجنسيات كافة (مثّل الفلسطينيون نسبة كبيرة منهم)[7]. ولا شك أن الكثيرين منهم قد تعرض للضرب المبرح، فيما جرى تعذيب آخرين لأيام وأسابيع. وقد وثّقت منظمة «مراقبة الشرق الأوسط» (Middle East Watch) والصليب الأحمر معظم تلك الاعتقالات. أما عدد القتلى من المدنيين، بمن فيهم المدنيون العراقيون و«البدون» الذين عاشوا في الكويت قبل آب/ أغسطس وبقوا فيها بعد التحرير، فقد بلغ عددهم نحو مئة شخص، أما المفقودون من الجنسيات كافة فقد بلغ عددهم 160 شخصًا[8]. وكان نصيب الفلسطينيين من كل ذلك، وفق إحصاءات مدققة، 16 قتيلًا مؤكدًا و33 مفقودًا[9]، وبالإمكان اعتبار معظم المفقودين في عداد القتلى.

= Mack, «The Enemy System,», pp .57-69;

Moses, pp. 111-118;

Mack, «The Psychodynamics of Victimization among National Groups in Conflict,» pp. 119-129.

(7) غانم النجار – أستاذ العلوم السياسية ورئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب، مقابلة شخصية، الكويت، أيلول/ سبتمبر 1991.

(8) تقديرات الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب والصليب الأحمر والمجتمع الدبلوماسي، بما فيه سفارة الولايات المتحدة الأميركية، لا تتجاوز هذا العدد. وهذا مبنيّ على قوائم بأسماء المدنيين في الكويت قبل 2 آب/ أغسطس 1990 وبعد التحرير، وقد أُبلغت أُسر في الكويت وفي الخارج عن المفقودين لها. وبالتأكيد فإن هذه الإحصاءات تتعلق بالمدنيين ولا تتضمن عدد الجنود العراقيين أو أعضاء المخابرات العراقية الذين قُتلوا في الأيام الأولى من التحرير.

(9) هذه التقديرات وفّرها محمد جابر، وهو نائب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت في حزيران/ يونيو 1993. وتعتبر القائمة التي قدمها هي الأحدث والأدق، فهي تحوي الأسماء كافة، بمن فيها الذين اعتبروا في عداد المفقودين ولكنهم ظهروا ثانية في العراق والأردن. ووفقًا لمحمد جابر فإن القائمة كانت أكبر بكثير حيث كانت تحتوي على مئات الأسماء، غير أنه بتوالي الإفراج عن الأفراد وظهور آخرين في بغداد أو عمّان تقلصت. كما كان هناك العديد من القتلى ممن اعتُقد بداية الأمر بأنهم فلسطينيون، ولكن تبين بعد ذلك أنهم عراقيون أو من فئات أخرى. وقد أكدت الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب على قائمة محمد جابر، كما أن هذه القائمة سُلّمت لمنظمة التحرير، وهي القائمة المقبولة لدى الصليب الأحمر وغيره من الجهات التي تبحث عن المفقودين.

رغم أن هذه الأرقام أقل بكثير مما أُشيع في تلك الأشهر التي أعقبت تحرير الكويت، إلا أن أي خسارة لحياة بريئة هي بحدّ ذاتها خسارة إنسانية على كل صعيد. ووفقًا لأقوال أبو أيمن إنه لم تُسجّل حالات اغتصاب من كويتيين بحقّ فلسطينيين كما أُشيع في بعض وسائل الإعلام، ولكن كان هناك 13 حالة اغتصاب بين شباب فلسطينيين صغار[10]. وقد كانت الحكومة الكويتية بطيئة في البداية في اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه العنف المدني حتى شهر حزيران/ يونيو 1991، ولكن ذلك توقف بعد تدخّل شخصي من رئيس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله، أُذيع في وسائل الإعلام وعبر التلفزة حيث تمت السيطرة على الوضع.

كما برزت في الصحف منذ بداية صدورها شهادات مهمة عن الغزو ومرحلته أشادت بدور الفلسطينيين. وبينما تتحرك بين الناس إشاعات بعضها صائب والكثير منها مضخّم وغير دقيق، كتب الروائي الكويتي إسماعيل فهد إسماعيل معلومات وشهادة خاصة في ظلّ دور متميز له في مرحلة الاحتلال والمقاومة، خالف فيها الرأي السائد في الشارع. فهو بدوره أوضح وجود دور إيجابي حمى وساعد وأمّن الكثير للصامدين من الكويتيين.

في المقابل فإن اعتبار كل المجتمع الكويتي متهمًا في انتهاكات وصراع تجاه الفلسطينيين بعد التحرير، فيه الكثير من التجنّي على الكويت. والحقيقة أن العديد من الكويتيين أخذوا على عاتقهم حماية حقوق الإنسان الفلسطيني. ففي أوساط الجيش وأجهزة الأمن، وفي المجتمع الكويتي بشكل عام، كان هناك كويتيون ينظرون إلى الحوادث نظرة موضوعية. فقد وردت تقارير بحالات أفرج فيها كويتيون عن فلسطينيين تبيّنت لهم براءتهم، وحالات أنقذ فيها كويتيون فلسطينيين اعتُقلوا من أجهزة وميليشيات. كما أخفى عدد من الكويتيين أصدقاء فلسطينيين لهم في الأسابيع الأولى من التحرير ردًا لجميل صنعه هؤلاء لهم أيام الاحتلال[11]. وقد ساعد الشيخ علي سالم العلي الصباح،

(10) أبو أيمن، مقابلة شخصية، الكويت، آب/ أغسطس 1991.

(11) استنادًا إلى مقابلات مع ناشطين كويتيين في مجال حقوق الإنسان وأفراد المقاومة الكويتية، ومقابلات مع فلسطينيين خاضوا التجربة نفسها، الكويت، حزيران/ يونيو 1992.

وهو أحد أقطاب المقاومة الكويتية ونجل رئيس الحرس الوطني، في تحسين أوضاع الفلسطينيين في أحد المعتقلات الرئيسية الذي كان يعج بالمئات، وقام بمبادرة شخصية منه بطرح القضية على رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله. وقد نجح، الشيخ علي سالم العلي في الإفراج عن العديد من الفلسطينيين الأبرياء، كما ساهم في تخفيف نظرة الاتهام السائدة تجاه الفلسطينيين في أوساط عديدة[12].

أما الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب وجمعية المحامين الكويتية فقد بذلتا جهدًا معروفًا ومعلنًا من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في الكويت[13]. وقد عبّرت سبع جماعات سياسية إسلامية وليبرالية شُكّلت في الكويت عقب التحرير عن استنكارها لخرق حقوق الإنسان في الكويت. كما أن غانم النجار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت وناشط في مجال حقوق الإنسان، والذي سبق له أن أُسر في الأيام الأخيرة مع آلاف المواطنين الكويتيين ونُقل إلى العراق، لكن حين عودته للكويت مع خروج العراق من الكويت ومع تثبيت وقف إطلاق النار في أواخر شباط/ فبراير 1991 أسس مع مجموعة من المهتمين في الشأن الحقوقي من الكويتيين منظمة تُعنى بالحقوق، بذلت هذه المجموعة جهدًا واضحًا في تخفيف حدة الاختراقات والانتهاكات. وأصبحت مسألة حقوق الإنسان تحتل الإعلام العالمي. وقد أدّت السفارات البريطانية والألمانية والأميركية في الكويت، إضافة إلى الإعلام الغربي، دورًا لا يُستهان به خلال الفترة التي أعقبت تحرير الكويت من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية وتنبيه الحكومة الكويتية إلى تلك الخروقات.

في آذار/ مارس 1991 شُكّلت لجنة للنظر في شؤون الفلسطينيين في الكويت مؤلفة من مجموعة صغيرة من رجال أعمال ومهنيين فلسطينيين من المعروفين بعلاقاتهم الخاصة بالكويت ممن بقوا فيها إبان الأزمة، من أمثال الفنان الفلسطيني الرسام المعروف إسماعيل شموط، وتمكّنت اللجنة من

(12) الشيخ علي السالم الصباح، مقابلة شخصية، الكويت، حزيران/ يونيو 1992.

(13) غانم النجار- رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب، مقابلة شخصية، الكويت، أيلول/ سبتمبر 1991.

الاجتماع برئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح وبحث معه مخاوفها. وقد رتب للقاء د. ناظم الغبرا، كما شارك بفاعلية في هذه اللقاءات بحكم صداقته الممتدة على مدى 36 عامًا مع الشيخ سعد العبد الله، حيث حاول الشيخ سعد من جانبه طمأنة المجموعة.

إثر هذا الاجتماع (واجتماعات أخرى) صدرت الأوامر من رئيس مجلس الوزراء إلى الجهات المعنية لاحتواء الوضع. وخلال تلك الاجتماعات حصل الفلسطينيون على وعد من رئيس مجلس الوزراء بأن يحصل ألوف الفلسطينيون الذين عملوا في السابق مع الحكومة الكويتية من مدرّسين ومهندسين وموظفين وغيرهم على تعويضاتهم لقاء خدمة الدولة. ولقد ساعدت هذه الخطوة الفلسطينيين الراغبين بمغادرة البلاد في إتخاذ قرار الرحيل ومعهم تعويضاتهم[14]. كما أنها بيّنت بجلاء رغبة الكويت في مغادرة الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين المتبقّين في الكويت والذين بلغ عددهم آنذاك 150,000شخص، بينما لم يكن هناك أي رغبة في عودة 200,000 فلسطينين ممن غادروا الكويت في أثناء الغزو. هكذا، بالإمكان القول إن هذه الكارثة التي عصفت بالكويت والعالم العربي أدت، فيما أدّت إليه، إلى خلخلة أواصر العلاقة التي كانت تربط الشعبين بعضهما ببعض، كما أنها أدّت لكارثة كبيرة للشتات الفلسطيني الأول والأهم.

عُقدت اجتماعات أخرى، مما يدل على أن لا قطيعة مطلقة، رغم حالة الفوضى وسوء الفهم والتشويش واختلاط الأمور. فقد عُقد اجتماع في حزيران/ يونيو 1991 بين ممثّلين من حركة فتح في الكويت، ومنهم أبو أيمن (علي الحسن) -الذي غادر الكويت نهائيًا في أواخر صيف 1991- وسالم أبو لغد، ممثّل ومعتمد «فتح» في الكويت مع وزير الداخلية آنذاك الشيخ أحمد الحمود الصباح. كما عقدت لقاءات بين قادة محليين معروفين في منظمة التحرير الفلسطينية ونائب رئيس أمن الدولة في الكويت (الشيخ سلمان

(14) مقابلات مع أعضاء اللجنة الفلسطينية ومع الفنان إسماعيل شموط، الكويت، في الفترة ما بين حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر 1992.

الحمود الصباح). كانت هذه اللقاءات ودّية، وكان انطباع الفلسطينيين الذين التقوا بوزير الداخلية إيجابيًا، إذ رحب بهم وتعامل معهم بودّية، وينطبق الأمر نفسه على الذين التقوا نائب رئيس أمن الدولة، حيث كان إيجابيًا ومتعاونًا معهم لحلّ الإشكالات المعلقة كلها.

كانت المحصلة النهائية لتلك الاجتماعات أن تحسنت أوضاع السجون وخفّت حدة الأزمة. كما جرت مفاوضات فلسطينية كويتية في شأن السماح بالمغادرة لنحو 28 فلسطينيًا مسلحًا تحصّنوا في مبنى مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في منطقة حولّي في الكويت بعد التحرير مباشرة ولمدة تسعة أشهر. إذ بقيت هذه المجموعة المسلحة في المبنى، لا تغادره ولا يدخل إليه أحد سوى لجلب الماء والتموين. فبالرغم من وجود المسلحين داخل مكاتب المنظمة وانتماء معظمهم لجيش التحرير الفلسطيني وبعضهم لجبهة التحرير العربية، إلا أن الحكومة الكويتية اعتبرت هذه المكاتب سفارة رسمية واحترمت حرمتها ولم تقتحمها.

الواقع أن المفاوضات في شأن هؤلاء المسلحين قد قدّمت حلًا لحالة الجمود بين الطرفين حيث تمَترس المسلحون بالسفارة بينما قامت السلطات الكويتية بمراقبة المبنى دون أن تقتحمه. كان الدور الذي أدّاه سالم أبو لغد ومحمد جابر (نائب مدير مكتب منظمة التحرير في الكويت) مهمًا، إذ ساهم في فتح قنوات اتصال مع السلطات الكويتية حول وضع هذه المجموعة. وقد سمحت، أو غضّت السلطات النظر عن دخول الطعام والشراب إلى المجموعة على مدى تسعة أشهر، إلى أن سُمح لهم بالمغادرة بعد تسليم أسلحتهم وأنفسهم لأمن الدولة الكويتي لقاء ضمان بعدم التحقيق معهم، فعوملوا معاملة إيجابية، ورحلت المجموعة الفلسطينية المسلحة على دفعتين؛ الأولى منها إلى اليمن عن طريق الإمارات، والأخرى إلى السودان عن طريق مصر[15].

(15) سالم أبو لغد - أحد مسؤولي حركة فتح في الكويت، مقابلة شخصية، الكويت، كانون الثاني/ يناير 1992. كان الدور الذي أدّاه أبو لغد ومحمد جابر، هو فتح قنوات اتصال مع السلطات الكويتية في ما يتعلق بوضع الفلسطينيين في الكويت.

تحسّنت الأوضاع كما ذكرنا بعد شهر حزيران/ يونيو 1991، عندما ألقى رئيس مجلس الوزراء خطابًا عبر أجهزة التلفاز دعا فيه إلى تحسين معاملة السجناء في مراكز الاعتقال ومنع الاعتقالات غير القانونية. ووفقًا لغانم النجار، رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب، فإن أسوأ الأحوال التي مرّت بالفلسطينيين كانت في فترة ما بين آذار/ مارس إلى أيار/ مايو 1991. وما إن حلّ شهر حزيران/ يونيو حتى كان الصليب الأحمر الدولي قادرًا على الدخول إلى السجون ومراكز الاعتقال كافة. كما وافقت الحكومة الكويتية على منح المتهمين الحقّ في استئناف الأحكام الصادرة بحقهم عن طريق محكمة أمن الدولة.

إن محاكم الحرب التي جرت فيها المحاكمات علانية في 18/ 5/ 1991 كان ينقصها التنظيم، فكان هناك نحو 350 شخصًا معتقلًا بتهمة التعامل مع العراقيين من بينهم 20 امرأة. وكانت تلك المحاكمات مليئة بالمواقف العاطفية، النابعة من الكويتيين الذين حضروا المحاكمات. وكان القضاة متأثرين إلى حد كبير بما حصل في عامي 1990 و1991. وقد انتقد الإعلام الغربي بشدة إجراءات تلك المحاكمات.

كان المحاميان عماد السيف ونجيب الوقيان من أوائل المحامين الكويتيين الذين دافعوا عن المتهمين في ظلّ أوضاع صعبة ووسط سخط شعبي على الفلسطينيين، واستطاعوا استصدار عفو لعدد كبير ممن ثبتت براءتهم. وقد مهدت هذه المحاكمات، رغم ردات الفعل الدولية التي شككت بنزاهتها، لإجراء محاكمات أكثر تنظيمًا ووضوحًا في الجولة الثانية من المحاكمات التي أجريت في شهر نيسان/ أبريل 1992. فقد جيء حينها بالشهود، كما لم يُؤخذ بالاعترافات التي انتُزعت بالقوة أو التعذيب. وأدّى هذا إلى نيل العشرات من المتهمين على البراءة، بينما أُدين عدد قليل منهم[16]. والجدير بالذكر أن الأمير الشيخ جابر الأحمد أصدر قرارًا بتخفيف أحكام الإعدام التي قررتها المحاكمات السابقة عن جميع المتهمين.

(16) عماد السيف، مقابلة شخصية، الكويت، ربيع 1993.

وجد المحامون الكويتيون الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن المتهمين أن موقفهم بحد ذاته مخاطرة، إذ تعرضوا لتهديدات المواطنين الغاضبين. هذه الحقيقة المتناقضة - أي أن تكون المحاكم علاجًا عامًا للغضب الشعبي للكويت في الوقت الذي يدافع فيه محامون كويتيون عن المتهمين - تعبر عن الأبعاد الإنسانية والنفسية في مثل هذه الصراعات التي تصيب الشعوب والحلفاء السابقين[17].

أنهت الكويت بعد تحريرها خدمات معظم الفلسطينيين العاملين في القطاع الحكومي، وتُقدّر الأعداد بألوف الموظفين والموظفات في قطاعات التعليم والصحة والإدارة، لكل منهم عائلة قد تكون مكوّنة من ثلاثة أو أكثر، وقد شكّل الفلسطينيون التجمّع الأكبر في مجال التدريس بالتحديد، يليه الطب والهيئات التمريضية بالإضافة لمرافق أخرى في الدولة في مجال النفط وغيره. الكثير من الفلسطينيين قرروا أخذ مستحقّاتهم قبل عملية الفصل الرسمية وغادروا الكويت. لقد دفعت الكويت جميع مستحقات الخدمة للفلسطينيين، لكن أوضاع الغزو والتحرير جعلت الدولة تتعامل مع نهاية الخدمة بأسلوب مختلف عمّا كانت عليه الأمور قبل عام 1990. هكذا خسر الموظفون عددًا من الامتيازات التي كانت تُدفع لهم عندما تنتهي خدماتهم بشكل طبيعي قبل عام 1990.

كان الفلسطينيون العاملون في القطاع الخاص في موقف شبيه، بعضهم استمر في الشراكة بالاتفاق مع شريكه والكثير منهم باعوا حصصهم بأسعار زهيدة. وفي الكثير من الحالات، إن لم يكن في أغلبها، كان الشريك الكويتي كفيلًا شكليًا، وفي حالات أخرى شريكًا برأس المال. فنظام الكفالة والشراكة المتّبع في الكويت ومنطقة الخليج أضرّ بالفلسطينيين. فعبر هذا النظام يمكنك البدء بتأسيس أعمال مربحة وناجحة مع شركاء كويتيين صامتين، لكنّ هذا النظام لم يكن نظامًا عادلًا عندما وقع الخلاف أو أصبح الشركاء في وضع يتطلّب بيع حصصهم في شركات أسّسوها وأداروها على مدى عقود. الكثير من الكفلاء الشكليين أصرّوا على الاستفادة من جميع الثغرات القانونية الممكنة

(17) Volkan, «An Overview of Psychological Concepts Pertinent to Interhnic and/ or International Relationships,» pp. 31-46.

للسيطرة الفعلية على الشركات وقيمتها، وحدث هذا في ظلّ أجواء من استغلال حالة التوتر. لم يكن هذا سلوك كل القطاع الخاص والشراكات، فالقصص هنا متباينة ويجب الحذر من التعميم، لكنّ ظاهرة القفز على الحصص بسبب تملك الكفيل 51 في المئة من الشركة، أكان ذلك بصورة شكلية أم رسمية، لم تكن ظاهرة استثنائية.

في حالات الموظفين العاملين في الشركات المختلفة، سنجد أن صاحب العمل في موقف تفاوضي أفضل، خاصة عندما لم يحصل موظفوه على إقامة من الدولة، في هذه الحالة ستقع مفاوضات إنهاء الخدمة، بعض أصحاب العمل لم يقدّموا شيئًا للموظف يساوي أعوام العمل والأتعاب، انطلاقًا من أن الغزو دمّر شركتهم بالأساس، والبعض الآخر ساوم الموظفين على نهاية الخدمة ليقبلوا بالنصف أو أقل، وذلك استغلالًا للأحوال. في النهاية، سنجد شركات تحترم موظفيها فتحقّق معاملة عادلة للغاية، وشركات أخرى لا يهمها الأمر، فتعتبر عدم التعويض ضريبة حرب. من جهة أخرى فقَد الكثير من الفلسطينيين الذين عملوا قبل الغزو في القطاع الخاص -ولم يتمكّنوا من دخول الكويت بعد التحرير- الكثير من حقوقهم، إذ قبل الكثير منهم بيع حصصهم من أماكن وجودهم الجديدة في الأردن ومصر أَو في الغرب. سيقع هذا لقاء أسعار بخسة في شركات أسّسوها وامتلكوا معظم أسهمها. بينما نجد أن الكثير من الكويتيين أبقوا على شركائهم الفلسطينيين بل أوفوا بالشروط الأصلية في اتفاقهم مع شركائهم الفلسطينيين واستمروا في إرسال الأرباح للشركاء، لكن آخرين لم يفعلوا ذلك. بل إن الكويتيين الذين تلاعبوا في الحصص والوضع المالي برروا مواقفهم بأنهم كانوا سيواجهون المصير نفسه من شركائهم لو أن الكويت لم تتحرر. وفي بعض الحالات نجح بعض الكويتيين في إدخال شركائهم الفلسطينيين إلى الكويت لتسيير أمور شركاتهم، ومعظم هذه الحالات تعتمد على الشريك الكويتي وعلى الوضع المالي للشركة ومدى متانة العلاقة. كما استطاع العديد من الفلسطينيين تسيير أعمالهم (مع شركائهم الكويتيين) من الأردن وغيره من الدول، بينما نجد أن البعض الآخر عالج الخلاف مع شريكه عبر القضاء[18].

(18) مقابلات مع رجال أعمال كويتيين وفلسطينيين، الكويت، 1993.

صدرت في عام 1994 قرارات من الحكومة الكويتية تُلزِم القطاع الخاص بتعويض العاملين فيها قبل الغزو، وبالتالي فإن أي شكوى على شركات القطاع الخاص لدى الجهات الحكومية من فلسطينيين في الخارج أو في الكويت أو عبر وكيل أو محام تُلزِم الدولة بتخليص حقوق هؤلاء العاملين السابقين فيه. ولكنّ القطاع الخاص من جانبه تحجج بخسائر الحرب وعدم حصول تعويض له عن تلك الخسائر من الدولة أو من صندوق التعويضات الدولية.

بعد التحرير ومع النصف الأول من عام 1992 تحوّل عدد الفلسطينيين من 150 ألفًا إلى نحو 30 ألفًا. لقد سيطر على القرار الرسمي في الكويت بعد التحرير هاجس التقليل من عدد الفلسطينيين، أكانوا من حملة الجنسية الأردنية أم الوثيقة الفلسطينية، ولم يكن هذا القرار يستهدف الفلسطينيين لوحدهم، وإن كانوا أكبر المتضررين منه بسبب عددهم الكبير، فقد أصاب كل من وقفت دولتهم أو أنظمتهم وممثّليهم ضدّ القرار بجلب القوات الأجنبية والأميركية لتحرير الكويت، وتضمن هذا اليمنيين والسودانيين بالإضافة للعراقيين. لكن كون الفلسطينيين والأردنيين هم الجالية الأكبر، كان لهذا القرار أكبر الأثر فيهم. الأغلبية من الفلسطينيين ذهبوا إلى الأردن بحكم حملهم للجنسية الأردنية والارتباط بينهم وبين الضفة الغربية، لكن حملة الوثائق المصرية واجهوا أكثر المشكلات تعقيدًا بحكم صعوبة انتقالهم لدول غير الدول التي قدّمت لهم الوثائق في سورية ولبنان، وكانوا الأكثر تضرّرا بلا منازع.

قضية المغادرة من الكويت كانت مليئة بالتحديات. التحدي الأكبر شمل أولًا حملة الوثائق المصرية، خاصة من قطاع غزة. الذين كان عددهم حوالى 60 ألفًا قبل الغزو، لكن أعدادهم تقلّصت قبل تحرير الكويت في شباط/فبراير 1991، فمن استطاع الهجرة للغرب هاجر، ومن استطاع العودة لغزة عاد إليها. مصدر مشكلة الوثائق المصرية أن جمهورية مصر لا تعترف بالحقّ الطبيعي لحاملي الوثيقة المصرية بالعودة لغزة عبر مصر، فكثيرًا ما ترفض السفارة المصرية تقديم وثيقة «فيزا» لحاملي الوثيقة من غزة، وذلك بالرغم من أن غزة وفلسطين وطنهم ومكانهم وأرضهم. أمام خروج هذه الفئة من

أعمالها في مؤسسات التعليم الكويتية بعد شباط/ فبراير 1992، حاول قطاع منها ترك الكويت، لكن ذلك لم يكن أمرًا يسيرًا. سكان غزة في الكويت عُرفوا بمكانتهم كمدرّسين وأطباء وصيادلة. الكثير منهم اضطُر إلى المغادرة بعد تحرير الكويت عبر البرّ وذلك بسبب عدم السماح لهم بالسفر جوًا لأي مكان. كما وافق اليمن والسودان على استقبال عشرات العائلات والمدرّسين منهم. برزت وقتها معضلة نقلهم، فبُذل جهد حثيث من شركات طيران وشخصيات فلسطينية مؤثرة لإقناع الطيران السعودي والبحريني لنقلهم. وبالفعل، غادر عدد يُقدّر بالمئات من المدرّسين لليمن، ومجموعة أخرى من المدرّسين للسودان في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 1992. كما أُمّن السفر لبلغاريا لنحو 40 عائلة فلسطينية من حملة الوثائق المصرية، وحصل شيء شبيه مع رومانيا. قام بهذا الجهد جنود مجهولون (سمحت لي أحوال الدراسة مقابلتهم) سعوا لحلّ مشكلات نتجت عن الحرب والقرارات السياسية الناتجة عنها[19].

معظم الذين غادروا الكويت توجّهوا في البداية إلى الأردن، لأن الأغلبية منهم كانوا يحملون جوازات سفر أردنية. لكن الأردن كان محطة للكثير منهم قبل التوجّه للهجرة إلى كندا وأميركا وأوروبا وأستراليا، أو لدبي وباقي الإمارات وقطر والسعودية، حيث كانت تلك الدول تشهد مرحلة جديدة من ترتيبات البنى التحتية والإعلامية[20].

استغرق الكويتيون ردحًا من الزمن للتخلص من آثار الغزو النفسية وجروحه، ولكن ما أثار دهشة المسؤولين في الكويت هو أن الكثير من المواطنين من التجار وأصحاب القطاع الخاص كتبوا كتب توصية مؤثرة بحقّ شركائهم وموظفيهم الفلسطينيين لتأمين الإقامة لهم، وبالتالي لمزاولتهم أعمالهم. ولم تكن تُمنح الإقامة إلا لأقلية بعد أن يقوم ربّ العمل أو الشريك الكويتي، بكتابة رسائل إلى وزير الداخلية يشيد من خلالها بموقف شريكه

(19) تيسير بركات – مالك ورئيس مجلس إدارة شركة بركات للسفريات، مقابلة شخصية، الكويت، نيسان/ أبريل 2016.

(20) هشام كامل، حاتم أبو لغد، حسام شحادة وصالح غنام (من المتابعين والمؤثرين في الشأن الفلسطيني في الكويت)، مقابلات شخصية، الكويت، نيسان/ أبريل 2016.

أو موظفيه إبان المحنة التي ألّمت بالكويت. ولكي تُمنح الإقامة كان لا بد من موافقة وزير الداخلية بنفسه عليها. وهكذا، كان على مئات أرباب العمل الكويتيين مقابلة وزير الداخلية لاستصدار الموافقة منه، وبناءً عليه منحت بضعة آلاف من الإقامات لفلسطينيين (رغم محدوديتها وصعوبتها، وفي معظم الحالات استحالتها).

كان ذلك هو الوضع خلال الأشهر الأولى من عام 1992، وكانت المشاعر قد هدأت نسبيًا وبدأ الكثير من المواطنين الكويتيين يتساءلون عن حقيقة مجريات الأمور خلال الغزو وخاصة في ما يتعلق بدور الفلسطينيين. وهنا بدأ الناس يدركون أنه كان بالفعل هناك فلسطينيون أيّدوا الشعب الكويتي كما كان هناك فلسطينيون جاهروا بمواقف معادية للكويت، وهنا أيضًا بدأ الكثير من أبناء الكويت يفكرون جديًا بحوادث الأزمة ووضعها في منظورها الأكثر تعقيدًا. فإن كان العدو قد بدا، خاصة في وسائل الإعلام، على أنه فلسطيني، فبالإمكان القول إن الصديق في الكويت كان فلسطينيًا أيضًا.

من هنا فالكثير من الكويتيين بدأوا بإعادة تقويم تلك الفترة وبدأوا يعيدون النظر بمدى صلاحية التعميم على كل الفلسطينيين. وبالمثل أدرك الكثير من الفلسطينيين والأردنيين مدى فداحة الأخطاء التي ارتكبها العديد من ممثلي منظمة التحرير عبر التصريحات والمواقف بحقّ الكويت، لكن تلك المواقف لم تُقنع الأغلبية من الفلسطينيين بأن طردهم أو إيقاف حقّهم في الحياة في الكويت كان محقًا. بقي هذا الألم قائمًا، فبخروجهم الجماعي ستخسر الكويت طاقاتهم العملية والعلمية، بينما سيخسرون استقرارهم والمكان الذي شعروا تجاهه بالارتباط والمحبة[21].

إن الموقف الكويتي الحاسم من بقاء هذا العدد الكبير من الجالية الفلسطينية في الكويت عكس غضبًا على موقف سياسي اتّخذته منظمة التحرير

(21) المرجع نفسه؛
ويُنظر أيضًا:

Thompson et al., pp. 43-44.

من الحلّ الدولي، لكن، في الوقت نفسه، يمثّل حجم التحريض الكبير على الفلسطينيين في الصحافة المصرية، إلى حدّ الإيهام بأن ما وقع في الكويت كان احتلالًا فلسطينيًا ولم يكن عراقيًا. لقد كانت صحافة الرئيس المصري الأسبق، حسني مبارك، صحافة موجّهة لا تعكس توجّهات الشعب المصري.

لهذا أتساءل: هل كان هناك موقف سياسي بين أكثر من طرف دولي وعربي، إسرائيلي وأميركي، بالإضافة للنظام المصري بقيادة مبارك يرفض مبدأ وجود جالية فلسطينية مؤثّرة في الكويت ومنطقة الخليج، تمثّل القوة الداعمة الأهم للانتفاضة الفلسطينية، وتمثّل في الوقت نفسه القاعدة الإدارية والتنظيمية والمالية الأهم للحركة الوطنية الفلسطينية؟ فهل يؤدي إضعاف هذه الجالية لضرب آخر قواعد القدرة الفلسطينية الناعمة في الشتات بما يساعد في جعل الفلسطينيين يقبلون بما كانوا يرفضونه على الدوام؟ إن الموقف الأميركي من قضايا الإرهاب والتمويل، واعتبار المنظمات الفلسطينية قواعد للإرهاب ساهم على الأغلب، بصورة أو بأخرى، في الدفع باتجاه ضرب قواعد هذه الجالية المؤثرة. الحسّ المنطقي يقول إن ضرب الوجود الاقتصادي والمالي والديموغرافي للفلسطينيين في الخليج، وخاصة في الكويت، هو المدخل لإضعافهم وفرض شروط تسوية لا تتضمن نيل الحقوق الأساسية.

وبالفعل، ما أن انتهت حرب 1991 إلا وتبنّت الولايات المتحدة عملية سلام واسعة النطاق، الهدف منها تعميم السلام الذي بدأ مع كمب دايفيد، في تلك اللحظة كان ياسر عرفات في أضعف حالاته، خاصة في ظلّ مقاطعة عدة أطراف عربية مؤثّرة له، وفي المجزرة الديموغرافية التي ألمّت بالفلسطينيين في منطقة الخليج. هذه الأوضاع أدت بطبيعة الحال لمؤتمر مدريد في عام 1991 ثم لاتفاق أوسلو 1993.

منطق الذكرى ومنطق الاستمرار

مرّت أعوام تجاوزت أكثر من ربع قرن على هجرة الفلسطينيين من الكويت، وهي أعوام تُضاف على هجرتهم الأولى من فلسطين في عام 1948،

ليكبر شتاتهم وتتنوّع مواقع انتشارهم. فتلك الجالية النوعية التي كانت في الكويت طوال عقود ما بعد النكبة انتشرت في كل مكان بعد الفترة بين عامي 1990 و1991. عماد عمر صديق فلسطيني/ أردني، عاصرته على مدى عقود طويلة، ولد في الكويت وتعلّم في مدارسها وأنهى دراسته الجامعية في جامعة الكويت في عام 1985 في قسم الحاسوب. ثم عمل بعد التخرّج في مركز الحاسوب الذي أُسّس تحت إشراف نائب مدير جامعة الكويت د. كاظم بهبهاني. كان ذلك القسم في زمنه خلية إنتاج وعمل كبيرة، وقد ضمّ عددًا من الشبان والشابات معظمهم من الفلسطينيين وخريجي جامعة الكويت. بعد عام 1991 لم يبق منهم في العالم العربي سوى عماد عمر. فقد انتقلوا في مجملهم للعمل والحياة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، أغلبيتهم أصبحوا من المبرمجين لشركات كبرى ولجهات تقنية متقدّمة، ومواطنين ثابتي الحقوق في دول الغرب.

كانت فرصة البقاء في الكويت مؤمّنة لعماد لو أراد، فقد بنى علاقات عميقة في الكويت، بعضها عائلي، لكنه قرر بعد عام 1991، وبعد ردة الفعل العارمة تجاه الفلسطينيين، أن زمن البقاء في الكويت بالنسبة له قد انتهى. كان عاشقًا للكويت، وقام بأعمال جليلة في حماية أفراد وتهريب مواد لمصلحة الكويت من الجامعة، لكنه اقتنع بوجود عاصفة، وعليه أن يغادر حرصًا على الصورة التي رسمها لنفسه عن الكويت. لم يرد لتلك الصورة أن تتغير. هكذا فاجأني في أحد الأيام: «أريد المغادرة، لكني لن أتحمّل إهانة من أحد في جوازات أو في المطار»؛ لهذا كان عليّ أن أُنهي شخصيًا كلّ أوراقه من دائرة الجوازات، وأصطحبه للمطار لآخر نقطة تفتيش، ليغادر الكويت نهائيًا.

بعد أربعة عشر عامًا، جاء عماد لزيارة الكويت أول مرة في عام 2005، انتبه ضابط الجوازات الكويتي أنه مكتوب في جواز سفره بأنه من مواليد الكويت، وقال له وهو يبتسم: «مواليد الكويت؟»، ثم قال: «أهلًا وسهلًا بك في الكويت».

بعد وصوله تجوّل في الكويت، ثم ذهب للمنطقة التي ترعرع فيها منذ ولادته ولحين تركه الكويت، وقف أمام المبنى القديم الذي عاشت فيه عائلته في منطقة النُقرة، تذكر تلك الحياة كما كانت قبل عام 1990، هناك توفي أباه؛ هناك كبرت العائلة؛ وفي ذلك المبنى والأبنية المحيطة أحبّ أول مرة وتعلّم أسس الحياة؛ بل من هناك تعلّم السياسة والفكر والقراءة والمعرفة. وقف يستذكر حياة مضت بسكانها وجموعها. لكن تلك الحياة لم تعد قائمة، اختفت بين يوم وليلة في ظلّ عاصفة هوجاء لم تترك خيارًا لأحد. نظر حوله فرأى في ذلك الحيّ سلسلة من الأبنية المهجورة الآيلة للسقوط والهدم، بينما تقف على مقربة منها أبنية تسكن فيها مجموعات من الأعزاب من دول شتى؛ وذلك بعد أن كانت تعيش فيها عائلات فلسطينية مستقرة.

وجد عماد أنه يسير تائهًا في مناطق مختلفة في الكويت حيث الذكرى. ذهب هناك لمنزل الفتاة التي أحبّها لعدة أعوام، هي الأخرى تركت المكان مع عائلتها، وبتركهم المكان انتهت القصة. فالرياح التي هبّت مسحت كل شيء.

يسرد عماد:

«في الكويت، وفي النُقرة سقطت دموعي على ذلك الزمن، هي نفسها دموع النكبة الطويلة. لقد سمعت عن اقتلاع عام 1948 من عائلتي. النكبة بحد ذاتها هي خروج قسري من المكان لغير رجعة، إنها ترك لمكان نعرفه ومسح لكل تفصيلات وملامح تاريخك وقصتك. هكذا في السابعة والعشرين من العمر تركت المنزل والحيّ الذي عشت فيه طوال حياتي. لقد خرج والدي من المكان الأول؛ فلسطين، وأنا خرجت من المكان الثاني؛ الكويت. إن شعور الفقدان دائم»[22].

ويُكمل:

«ونظرًا لمكانة البحر في الكويت، استمر البحر جزءًا مكمّلًا لسيكولوجيتي؛ أشعر بالاختناق إن لم أرى بحرًا بين الحين والآخر. ومنذ تركت الكويت

(22) عماد عمر، مقابلة شخصية، الكويت، ربيع 2005؛ مقابلة هاتفية، 2016.

عملت بوظائف وأعمال تتطلّب سفرًا دائمًا، لم أعد أستطيع الاستقرار». هكذا تتطوّر في الحالة الفلسطينية، كما يؤكّد إدوارد سعيد في مذكراته، تجربة «خارج المكان» واللامنتمي.

بعد زيارته الثانية للكويت في عام 2008، كتب عماد مقالة يصف من خلالها مشاعره، قرأ المقالة أحد الاقتصاديين ورجال الأعمال الكويتيين المعروفين، فأبكاه.

قال عماد عمر في مقالته المنشورة في صحيفة **الجريدة** الكويتية في 16/ 3/ 2008:

«لمسقط الرأس وجغرافية الطفولة والمراهقة طعم ماء المطر وعبق رائحة الياسمين، طعم الصرخة الأولى والولوج إلى الحياة، والضحكة الأولى، واللعبة الأولى، والصديق الأول، والكلمة الأولى، والتمرد الأول، والقبلة الأولى، والنجاح الأول، والمجادلة الأولى... ومسقط الرأس ذلك له الكثير من الأوائل في الخليج العربي بعد اكتشاف النفط؛ فهو أول الديمقراطية البرلمانية، وأول الحرية الاجتماعية، وأول التعليم الجامعي، وأول المسرح والإذاعة، وأول التنوع الفكري، وأول حرية الصحافة، وأول الاقتصاد الحر، وأول كرة القدم».

على الرغم من مرور الأعوام وتنوّع الحوادث، هناك عمق للعلاقة بين الكويت وفلسطين. إن فصل الكويت عن تاريخ الشعب الفلسطيني والشتات غير ممكن لا للكويتيين ولا للفلسطينيين. كانت تلك وستبقى محطة خاصة تربط بين المكانين؛ هنا يوجد تاريخ مشترك، وهو ضروري لفهم كلا التاريخين. بالتالي، مثّلت الكويت تلك الحالة العربية المهمة التي مرّ بها الشعب العربي الفلسطيني في مرحلة حساسة من شتاته وبدايات نكبته. فكيفما قيّمنا دور كل الفرقاء في عام 1990، شكّلت الكويت منذ عام 1948 بحكومتها وبشعبها نقطة مضيئة ساهمت مساهمة نوعية في استيعاب آلام الشتات وتأمين مجال لنشوء حالة فلسطينية عربية مستقلة قاعدتها الكويت المنفتحة.

لقد وصل عدد الفلسطيين في الكويت إلى ما يقارب 380 ألفًا عشية غزو العراق للكويت، إلا أن عددًا ممن عاشوا في الكويت لأعوام أو عقود، وتركوا لأسباب مختلفة قبل عام 1990، هو عامل يجعل مجموع الفلسطينيين الذي عرفوا الكويت أضعاف هذا الرقم. يكفي أن نستذكر أن غسّان كنفاني عاش في الكويت لمدة ستة أعوام في أواخر خمسينيات القرن العشرين، وذلك قبل أن يغادرها باتجاه حلمه السياسي والأدبي، بل إن كتابه **رجال في الشمس** مرتبط بتجربته الكويتية. ويعرف كل متابع أن أبو إياد (صلاح خلف) وياسر عرفات عاشا في الكويت لسنوات طوال قبل أن يغادراها باتجاه حلمهما الفلسطيني، وأن خالد الحسن، أحد الواصلين الأوائل للكويت، عاش فيها وحمل جنسيتها لغاية عام 1991، كما أن كمال ناصر، الشاعر والناطق الرسمي باسم منظمة التحرير، كان صديقًا دائمًا للكويت، بل إن المؤتمر الأول لحركة فتح كان في الكويت قبل عام 1965، أي قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة.

في زياراتي لرام الله، ثلاث مرات بين عامي 2012 و2016، حيث السلطة الفلسطينية، تلتقي كل يوم من يكون أباه أو أمه قد وُلدا في الكويت في زمن الوجود الشتاتي الفلسطيني فيها، خاصة بين عامي 1948 و1991. كبار الأطباء في فلسطين كانوا في الكويت في يوم من الأيام، وأمضوا فيها عقودًا. في رام الله يعرفون أسماء شوارع ومناطق الكويت بحكم التجربة، ويعرفون محلاتها وأهلها وأُسرها. في رام الله ومناطق الضفة الغربية تكتشف أن للكويت امتدادًا، وأن التداخل بين الكويت وفلسطين يتجاوز المكان والجغرافيا، هذا التداخل وفّرته تجارب الماضي النوعية لأهل غزة، كما الخليل ورام الله والقدس ولسكان عمّان، كما مخيمات لبنان. التجارب التي مرّ بها الشعبان في مراحل مختلفة ولّدت علاقة صاغتها تفاعلات تتجاوز النصف القرن.

ماذا بقي منهم؟

لكن ماذا حلّ بالفلسطينيين الذين بقوا في الكويت بعد العام 1992، أي بعد أن استقرت الكويت على وضع جديد بعد تحريرها من سلطة صدام

حسين؟ تلك الجالية التي شكلت أحد أعمدة الكويت والشتات الفسطيني، والتي شكلت أكبر جالية عددًا، بعد المواطنين، وكانت تمثل إضافة نوعية في كل مجال، أصبحت أقلية صغيرة بعد أن غادرت أغلبيتها الكويت. ذهبوا حاملين معهم خبراتهم ورؤوس أموالهم وأُسرهم وحياتهم التي استمرت لحوالى الأربعين عامًا. فالطبقة الثرية من الفلسطينيين كلها (تقريبًا) غادرت ونقلت أعمالها من الكويت. خرجت مع هؤلاء رؤوس أموال كبيرة، وشركات وعلوم ومعارف وخبرات كانت ضمن الكويت وفي إطار اقتصادها. هذه طبقة لديها علاقات متميزة بالكويت ومع العائلة الحاكمة وكبار العائلات التجارية. لنضرب مثلًا؛ شركة بحجم CCC (خوري وصباغ) التي انتقلت إلى اليونان، وكذلك طلال أبو غزالة الذي نقل شركته الخاصة؛ إذ جاء مكان الفلسطينيين فئة أخرى من مجتمعات آسيوية وعربية وإسلامية. لكن الفراغ الذي تركوه لا يمكن تعبئته بسبب النوعية وبسبب الارتباط بالكويت وعمقه، وبسبب الهرم العائلي العربي الذي ميّز الفلسطينيين بحكم نكبتهم وشتاتهم.

ما تبقى من تلك الجالية في الكويت هو الذكرى، بينما هاجرت الجالية الفلسطينية لكل مكان في المعمورة. فقد انتقلت إلى أستراليا وأوروبا وكندا والولايات المتحدة، كما عاد الكثير منها للأردن وفلسطين، ونجح البعض من مهن محددة، في الذهاب للإمارات وقطر والمملكة العربية السعودية والبحرين وعُمان في منطقة الخليج.

بعد عام 1992 بقي ما يقارب 30 ألف فلسطيني في الكويت من حملة الجنسية الأردنية والوثيقة الفلسطينية. بقي من حملة الوثائق المصرية من غزة 4,000 من حوالى 60 ألفًا أتوا من قطاع غزة، وبقوا في الكويت لغاية عام 1990. أما حملة الوثيقة اللبنانية والسورية فكان هناك سهولة نسبية أكبر في عودتهم لكلٍ من لبنان وسورية، وقد بقي في الكويت عدد منهم لم يتجاوز 3,000 من مجموع 30 فلسطيني وأردني المتبقين بعد عام1992.

معظم الفلسطينيين المتبقين في الكويت، بما فيهم الأردنيين، نجحوا بالبقاء بفضل إقامة حصلوا عليها بواسطة كفلائهم الكويتيين، لكن المئات منهم

(حملة الوثائق المصرية من قطاع غزة) لم يستطيعوا المغادرة لأي مكان. الكثير منهم أقاموا بصورة غير شرعية في الكويت. وبما أن الكثير من أبناء غزة في الكويت وعددًا من الفلسطينيين المتبقين فيها عملوا أساسًا في مجال التدريس، فقد استغل القطاع الخاص خسارتهم لوظائفهم في التعليم الحكومي، فقدّم لعدد كبير منهم فرص عمل في سلك التدريس، لكن بأجر زهيد لا يؤمّن الحد الأدنى من متطلبات المعيشة. وهناك فئة قليلة منهم عملوا بالمدارس الأجنبية ذات المنهج الأميركي والبريطاني حيث علاقات العمل أكثر تطورًا.

تعاملت الكويت مع من بقوا فيها بشكل طبيعي، إلا أن الحاجز النفسي كان كبيرًا. لهذا وقع بين المجموعة الفلسطينية المتبقية في الكويت تخوّفًا سيطر عليها لأعوام بعد عام 1992. لكن من كانوا في مؤسسة الكهرباء من الفلسطينيين والأردنيين عُوملوا باحترام وعادوا لأعمالهم، فقد شعر الكثير من المسؤولين الكويتيين أن هذه الفئة أنقذت الكويتيين وسيّرت أمورهم في مرفق حيوي على كل الصُعد، وقد حدث هذا كذلك مع قطاع صغير من الأطباء. لم يكن الموقف الكويتي من الفلسطينيين مطلقًا، فكل فلسطيني حمل جنسية أخرى عومل على أساس الجنسية التي حملها. الجدير بالذكر والتوضيح أن الفلسطيني حامل الجواز اللبناني أو المصري أو الأميركي أو اللاتيني أو الأسترالي أو الأوروبي، لم يشمله تعريف الفلسطيني، وينطبق هذا على الفلسطينيين ممن حملوا الجنسية الكويتية (منذ استقلال الكويت في عام 1961) من الوافدين الأوائل، وهم مئات (ربما لا يتجاوزون 150 أسرة) حيث جُنّس الأب مع زوجته وأبنائه دون الثامنة عشرة، وذلك على بنود أعمال جليلة في خدمة الدولة. تمثل هذه الفئة شريحة قد تكون قد وصلت (رغم غياب إحصاء دقيق) لحوالى 1,700 من المواطنين في العام 1990، بل إن بعضهم أدّى دورًا حيويًا في الدفاع عن الكويت وحقها في الوجود، وذلك في المجال الإعلامي والسياسي والمعنوي والميداني. إن الموقف الكويتي بعد عام 1991 شمل كل من حمل جواز سفر عراقي أو أردني، سوداني أو يمني، بالاضافة للهوية الفلسطينية، ارتبط هذا أساسًا، بمواقف الدول وسياساتها من ما وقع في عام 1990.

من التحديات التي واجهت الأربعة آلاف من حملة الوثيقة المصرية من الفلسطينيين أن بعضهم حصل على جنسيات أخرى، مثلًا هندية وآسيوية، لتأمين حقوق الإقامة في الكويت له ولأسرته. لكن تبيّن في ما بعد أن بعض هذه الجوازات مزوّرة. لهذا بقيت مشكلة الوثائق المصرية (الخاصة بغزة) كمأساة كبرى لألوف الأفراد. على سبيل المثال، سامر، شاب فلسطيني اعتقلته السلطات الكويتية لعدم حوزته إقامة وجواز صالح، فوُضع في مركز خاص لإبعاده عن الكويت، إلا أن الإبعاد لم يتم، لأن مصر لم تقبل استقباله كونه يحمل وثيقة مصرية. لهذا سُمح له بالخروج من مركز الإبعاد، لكن سامر بكل الأحوال لم يستطيع الحصول على إقامة صالحة، فبقي في الكويت بلا إقامة لمدة 14 عامًا. لم يكن لدى سامر عملًا ولا مسكنًا، فالعمل، كما المسكن، مرتبط أيضًا بالإقامة. لهذا، وجد نفسه في ضيافة عدد من المقاهي في الليل وفي النهار، تحولت المقاهي لمنزله. لقد وُجدت في الكويت حالات كثيرة كحالة سامر، خاصة من بين حملة الوثائق المصرية الخاصة بغزة.

في أحد الأيام تعرّف رجل أعمال فلسطيني معروف في الكويت إلى حالة سامر، فطلب مقابلته، وقام بتأمين معاش شهري له من تجارته لحين ترتيب أوراقه وإيجاد عمل له. التقيت رجل الأعمال الفلسطيني في أثناء مقابلاتي لهذا الكتاب، وتبيّن لي أنه قد تبنّى عددًا من الأشخاص ممن يعانون أوضاعًا كهذه. هذه المشكلات لم تُحلّ إلا من خلال المُحسنين ورجال أعمال أو سيدات أعمال من فلسطين أو الكويت، ممن يقررون إيجاد حلول مباشرة لهذه المشكلات بسبب قوانين حكومية قاصرة. مثل آخر لعائلة مكونة من ولدين وثلاثة بنات، كبيرهم لم يتجاوز الثالثة عشر عامًا، توفي والدهم. والدتهم لم تكن تعمل، فأصابت العائلة كارثة، وقد أُخرج الأولاد والبنات من المدارس، كما أن العائلة تعيش في منزل قديم وبلا إقامة صالحة. في النهاية، تدخّل بعض المُحسنين ونجحوا في إيجاد حلول لهذه الأُسرة، وقد تضمّن ذلك تعليم الأولاد والبنات على نفقة بعض أصحاب الأعمال.

الآن، هناك صندوق فلسطيني بميزانية سنوية مقدراها 150 ألف دولار سنوي لحلّ قضايا التعليم في الكويت. لكن قضايا أخرى تتعلق بدفع الإيجار والغرامات وغيرها تواجه هذه الأسر. بعض الطلبة المتفوقين من الأوائل في الكويت، لكنهم في المقابل لا يجدون مكانًا للدراسة الجامعية. في الأعوام الأخيرة، يذهب الكثير منهم للجامعة العربية المفتوحة (في الكويت) أو يجد لنفسه منحة دراسية للمتفوقين. وقد قامت الهيئة الخيرية الإسلامية، وهي مؤسسة مقرها الكويت، للحكومة الكويتية مساهمة نوعية فيها، تعمل على إيجاد حلول لقضايا التعليم لعدد كبير من المتأثرين سلبًا من الوضع الناشئ بعد عام 1991. لقد أسست الهيئة «صندوق الطالب»، وقدّمت مئتي ألف دولار سنوي لإدخال أولاد الفلسطينيين كما و«البدون» في المدارس[23].

من جهة أخرى، استمر القيد الأمني في الكويت على أشخاص توجد حولهم شبهة التعامل مع النظام العراقي زمن الغزو. ربما كان هذا الشخص قد سجل اسمه في أحد الكشوف العراقية. لكن رغم مرور 27 عامًا على الغزو يمثّل القيد الأمني قيدًا حقيقيًا لأنه يمنع العمل والتوظيف في الوقت نفسه. بقي هذا الجانب (القيد الأمني) سيفًا مسلطًا على العديد من الأفراد من الجالية الفلسطينية، وعلى الأخص من حملة الوثائق المصرية.

في العام 1998، عادت السفارة الأردنية في الكويت للعمل بعد قطيعة طويلة بين الكويت والأردن، على خلفية غزو 1990. في ذلك العام فُتح أول خطّ طيران مباشر بين الأردن والكويت، بعد قطيعة في مجال الطيران المباشر استمرت ثمانية أعوام. في السابق لم يكن الفلسطينيين من حملة الجواز الأردني يتعاملون مع السفارة الأردنية إلا لتجديد جوازات السفر. لا بد من التوضيح أن الفلسطينيين في الكويت، وأغلبيتهم من حملة الجواز الأردني، لم يرتبطوا بالأردن وذلك بسبب عدم العيش على أرضه بالأساس، فمعظمهم، خاصة الآتين من الضفة الغربية، فقدوا الصلة بالأردن مع احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس في عام 1967، لكنهم في الوقت نفسه لم يكن لديهم سوى

(23) تيسير بركات – مالك ورئيس مجلس إدارة شركة بركات للسفريات، مقابلة شخصية، الكويت، 2016.

جنسية أردنية مُنحت لهم جراء ضمّ الأردن للضفة الغربية في أعقاب حرب 1948.

كان السفير الأردني الجديد المُعيّن في العام 1998، محمد القرعان، قريبًا من الناس بصورة واضحة، فكان سفيرًا شعبيًا. بدأ الكثير من الفلسطينيين من حملة الجواز الأردني ينضوون في الإطار الأردني، خاصة بسبب طبيعة سلوكه وتعامله المحب مع الناس. لقد جاء للكويت، لحسن حظ الفلسطينيين، بعد قطيعة طويلة، سفير أردني شعبي التوجّه، عُرف عنه انفتاحه على الناس ومشكلاتهم. فقد تواصل السفير محمد القرعان مع الجميع، مما أسس لنجاح مهمته. جلسات الجالية الفلسطينية كلها أصبحت تتم بوجود أعضاء من السفارة الأردنية، مما عزز فكرة الانتماء للأردن. أصبحت الجالية الفسطينيية الأردنية، رويدًا رويدًا، جالية أردنية لديها سفارة تُعنى بشـؤونها. عملية التحوّل هذه حصلت بهدوء، لكن فرضتها أيضًا ضرورات طبيعية. ولقد نجحت السفارة الأردنية في الكويت في أول امتحان لها بعد افتتاحها ببناء جهاز للتعامل مع أمور التعليم.

من جهة أخرى، تعاملت الكويت أول مرة مع حملة الجواز الأردني على أنهم أردنيون وليسوا فلسطيين. إذ تعاملت الكويت قبل عام 1990 مع جميع الأردنيين (حاملي الجوازات الأردنية) والفلسطينيين على أنهم فلسطينيون ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية و«فتح» ودعم المقاومة. فحتى عند قيام الكويت باقتطاع مبلغ رمزي من مخصّصات العاملين لديها في القطاع العام من الفلسطينيين، سرى ذلك أيضًا على الأردنيين. بعد عام 1991 اعتبرت الكويت الفلسطينيين من يحمل وثائق مصرية أم لبنانية أم سورية، أما الفلسطينيين الأردنيين فتعاملت معهم كأردنيين.

لكن الكويت قبل عام 1990 كانت متخوفة من التوطين، رغم أن معظم الفلسطينيين أردني الجنسية، إلا أنها كانت تراهم كفلسطينيين. فلسفة الكويت بالتعامل مع الجنسيات التي تعمل على أرضها ترى أن الفرد يستطيع أن يعود لدولته لو وقعت مشكلة أو تجاوز قانوني أو حكم قضائي. إلا أن هذا غير

ممكن مع حملة الوثائق، خاصة وثائق غزة. ومن هنا شددت الكويت في الثمانينيات على إعطاء إقامات عمل جديدة لحملة الوثائق، وخاصة المصرية.

كما ذكرت سابقًا، فإن الكويت بعد عام 1991 غيّرت من سياساتها، وبدأت تتعامل مع الفلسطينيين الأردنيين بصفتهم أردنيين فحسب، بينما تعاملت مع حملة الهوية الفلسطينية بصفتهم فلسطينيين فحسب. إن تعامل الكويت مع حملة الجواز الأردني على أنهم أردنيون سيؤدي بطبيعة الحال لتحسّن العلاقة بين الأردن والكويت، وسيرتفع مع الوقت عدد الأردنيين والفلسطينيين في الكويت بصورة محلوظة بعد فتح السفارة الأردنية، وبشكل خاص منذ عام 2000، لكنه لا يمكن أن يصل لما كان عليه الحال في السابق، فتلك مرحلة انتهت وأغلق التاريخ أبوابه عليها. لكن البعد الفلسطيني الملتف حول الوطنية الفلسطينية ودعم منظمة التحرير الفلسطينية، لم يعد له مكان مؤثر في المرحلة التي تلت التحرير ولغاية عام 2002.

إن أول انفراج حقيقي بالعلاقة بين الفلسطينيين «الرسميين» والكويت وقع فعليًا مع زيارة فيصل الحسيني الشهيرة والتي توفي إبانها في عام 2001. لكن زيارة حنان عشراوي في عام 2002، والتي قررت أن تستضيفها إحدى جمعيات النفع العام وأكثرها نشاطًا؛ جمعية الخريجيين، مثّلت تحولًا نوعيًا. كانت المبادرة لهذه الزيارة من مؤسسة التعاون الفلسطينية، لكن في الوقت نفسه، وافق وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد أن تكون كلمة حنان تحت رعايته. وبالفعل جاءت عشراوي والتقت وزراء وقادة عمل أهلي وجمعيات المرأة وبرلمانيين في الكويت. كان ذلك استقبالًا شعبيًا ورسميًا في الوقت نفسه. وتبيّن أنه يوجد قنوات اتصال بين منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام 1991 وأن التواصل لم ينقطع، خاصة وأن الكويت استمرت في دفع التزاماتها تجاه السلطة الفلسطينية التي ستنشأ جراء اتفاقات أوسلو 1993. إن زيارة د. حيدر عبد الشافي، الزعيم الفلسطيني، ود.سري نسيبة، رئيس جامعة القدس، في عام 2002 وقيامهما بنشاط ولقاءات ومحاضرات علنية ولقاءات صحفية كانت جزءًا من هذا التطوّر النوعي في العلاقات. ومن المعروف أن الكويت ساهمت بالأساس في نشأة جامعة القدس.

استمرت حالة عودة العلاقات بحكم شعور كويتي عميق بالحسّ العربي والقومي، لكن شعورًا كويتيًا بأن ما وقع في عام 1990 كان أكبر من الشعبين، وأنه يجب أن لا يُسمح لهذا الوضع أن يصادر المستقبل وفرصه. من جانب آخر، برز بين الكويتيين شعور بأن الفلسطينيين ما كان يجب أن يُشملوا جميعًا في بوتقة صدام، وأن الصورة الفعلية لموقف الناس والأفراد أكثر تعقيدًا. لكن ردة الفعل في النهاية أضرّت بالشعب الكويتي على مستوى التعليم والصحة، المؤسسات والقطاع الخاص، كما أضرّت الفلسطينيين على صُعُد وجودية.

إن استمرار دور القوى الإسلامية، خاصة جمعية الإصلاح الاجتماعي، مثّلت أحد مفاتيح استمرار العلاقة بين الشعبين في فترة التباعد التي أعقبت عام 1991. فالقوى الإسلامية لديها تضامن خاص مع فلسطين والمسجد الأقصى، وهو ما ينعكس على مواقفها وأدبياتها. ومن جهة أخرى، فإن نشوء جمعية «كويتيون من أجل القدس» بين الكويتيين أصحاب الأطروحات القومية والليبرالية والمنفتحة شكّل صورة من صور تطوّر العلاقة بين الشعبين؛ إذ تقوم الجمعية بنشاط نوعي عبر استضافة شعراء وفرق ومتحدثين، وتحوّل ريع ذلك لنصرة القدس. كما أن استمرار معرض التراث الفلسطيني في الكويت، الذي تنظّمه سنويًا سهام أبو غزالة، يعكس ذات المضمون، وقيام الجمعية الثقافية النسائية أيضًا بنشاط لمصلحة المسألة الفلسطينية عكس طبيعة التحوّل. وانعكس أيضًا الانفتاح الفلسطيني على الكويت من خلال معارض الكتب، ومن خلال تكريم الكويت في عام 2009 لهارون هاشم رشيد، الشاعر الفلسطيني المعروف.

في الوقت نفسه، انتشرت ظاهرة الوفود الكويتية التي تذهب لرام الله ثم تجد طريقها للقدس كما حصل مع وفد الجمعية الثقافية النسائية، ثم وفد المهندسين والمعلمين. وفي نيسان/ أبريل 2009 ذهب الشيخ أحمد الفهد الصباح لفلسطين وهو من كبار أبناء الأُسرة الحاكمة، وكان حينها نائبًا لرئيس مجلس الوزراء. وفي عام 2016 قام وزير الإعلام الكويتي الشيخ سلمان الحمود أيضًا بزيارة ضمن معرض للكتاب في فلسطين. جميع هذه التطوّرات

أسّست لتواصل كبير. ورغم الكثير مما يُثار، إن كان هذا تطبيعًا أم لا، إلا أنه من الضروري أن نعي أن هذه الزيارات تعمّق التعاطف والمعرفة حول أوضاع الشعب فلسطيني. إن مشاهدة الأوضاع في الخليل ونابلس والقدس، حول الجدار ووراءه، يترك أكبر الأثر في كل زائر لفلسطين، أكان من أبناء وبنات الشتات الفلسطيني أم من المواطنين العرب الآتين بهدف التضامن والوقوف على حقيقة الأوضاع.

إن المشاركين من الكويتيين في قافلة (أسطول) الحرية التي هدفت لفك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار/ مايو 2010 كانوا كثر؛ إذ وصل عددهم لستة عشر، بينهم النائب السلفي د. وليد طبطبائي، وستة فتيات كويتيات، كما قام الكوتييون من المشاركين بتمويل إحدى السفن المشاركة في القافلة. قافلة الحرية التي انطلقت من تركيا وشاركت فيها شخصيات فلسطينية وعربية ودولية هوجمت من القوات الخاصة الإسرائيلية في 31 أيار/ مايو 2010، حيث اعتُقل وحُجز عدد من الكويتيين موقتًا من القوات المهاجمة.

علينا أن لا نستثني من هذا كلّه بأن الكويت حرصت على توازن كبير في العلاقات بين «فتح» و«حماس»؛ إذ استمرت في دعم السلطة الفلسطينية، لكنها حافظت على علاقة واضحة وإيجابية مع «حماس»، وهذا واضح في استقبال أمير الكويت لخالد مشعل في عام 2015 في أثناء زيارة له للكويت. لا يُنسى أن خالد مشعل هو نتاج التعليم في الكويت، حيث أتمّ دراسته الجامعية في جامعة الكويت في ثمانينيات القرن العشرين.

الليبراليون الكويتيون أصحاب النزعة الليبرالية الواضحة الممزوجة بتركيز على الحريات الشخصية وضعف في الرؤية القومية أو حتى الاجتماعية، غابوا بشكل كبير عن دعم المسألة الفلسطينية منذ عام 1991. لهذا تفوّق في هذا الإطار التيار الإسلامي بشقّيه؛ الإسلامي الشيعي والسُني، أما الليبراليون الاجتماعيون الديمقراطيون المؤمنون بحقوق الإنسان، فهؤلاء عادة من الإصلاحيين المؤيدين للتغير وللحقوق الديمقراطية، فنشطوا من خلال «جمعية

الخريجين» و«كويتيون من أجل القدس» وجمعيات شبيهة في دعم القضية الفلسطينية.

دولة الكويت بقيت مع القضية الفلسطينية كالتزام عربي، وأيّدت تواصل الجمعيات الخيرية الكويتية كجمعية الإصلاح، الهيئة الخيرية، مبرة النوري، الصندوق العربي وجمعية الخريجين مع المؤسسات الفلسطينية. استمرت الكويت بالتزاماتها مع الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)، كما مع الهلال الأحمر والجامعات.

في العام 2013 افتُتحت سفارة لفلسطين الممثلة للسلطة الفلسطينية في رام الله، وعُيّن رامي طهبوب سفيرًا أول لفلسطين في الكويت. لكن السفارة ستكتشف أنها يجب أن تركز على حملة الوثائق من الفلسطينيين، أكانوا من غزة أو لبنان أم سورية، بالإضافة لحملة الجواز الفلسطيني، وأن تسعى لتعميق العلاقات بين رام الله والكويت في الوقت نفسه، وقد اعترفت الكويت في العام 2016 رسميًا بالجواز الفلسطيني الصادر عن السلطة الفلسطينية.

تداخل وتنافر؛ نهايات شاقة

عاقب النظام العراقي الشعب الكويتي والنظام السياسي الكويتي على جُرم لم يرتكبه، وموقف منظمة التحرير الفلسطينية وتصرفات عناصر من منظمات فلسطينية أضرّت بالعلاقة مع الكويتيين، والكويتيون بدورهم عاقبوا الفلسطينيين على تصرفات هم أبرياء منها. في الماضي، عندما تدهورت العلاقات بين مصر وليبيا في عهد أنور السادات، عاقبت ليبيا المصريين بطردهم من بلدها. وعندما ساءت العلاقات بين منظمة التحرير ومصر طردت مصر عشرات الطلاب الفلسطينيين منها. وخلال أزمة الخليج أصدرت المملكة العربية السعودية قوانين جديدة أدّت باليمنيين (أكثر من مليون) إلى مغادرة المملكة. إن القبلية في العالم العربي ما زالت إحدى قوانين الصراع. فالخطايا يرتكبها أفراد ومنظمات وسياسيون؛ ولكن الانتقام يكون جماعيًا وقاسيًا ويصيب أولًا وأخيرًا الأبرياء.

إن إنتهاء سريان العقد الاجتماعي- السياسي بين الفلسطينيين والكويتيين (حلفاء وأصدقاء على مدى نصف قرن) كان نهاية حزينة أضرّت بمصلحة الطرفين على صُعد اقتصادية وثقافية ومهنية وإنسانية. فالكويتيون لم يدركوا في السابق حجم الضغوط ومشاعر الاغتراب التي عاناها الفلسطينيون في الكويت قبل الثاني من آب/ أغسطس 1990 في مجال الحقوق والعمل والمعاملة والإقامة والعلاج ومشكلات يومية لجيل ثالث وُلد في الكويت. والفلسطينيين من جانبهم لم يتفهموا حجم معاناة الكويتيين في أثناء الاحتلال. فقد سيطر على مشاعر الكويتيين تجاه الفلسطينيين الشعور بالألم والطعن بالظهر، تمامًا كما سيطر على مشاعر الفلسطينيين الشعور بأنهم إنّما كانوا ضحايا لكل ما حصل.

لقد كان من الصعب جدًا على أغلبية الكويتيين أن يعوا جيدًا المشاعر المتناقضة التي عصفت بالفلسطينيين في أثناء الاحتلال العراقي للكويت. فكلا الشعبين تجاهل الدور الإيجابي الذي أدّاه الناشطون في مجال حقوق الإنسان، ودور الرافضين وغيرهم من الأفراد والجماعات التي التقت مصالحها في إحقاق الحقّ والعدالة في الكويت. فليس صحيحًا أن الفلسطينيين في الكويت ناصروا غزو صدام (وإن كان منهم من فعل ذلك)، كما أنه ليس صحيحًا أن الكويتيين كمجموعة سكانية آذوا الفلسطينيين، وإن كان منهم من فعل ذلك بعد تحرير الكويت؛ فقد عانى الكثيرون من كلا الطرفين (فلسطينيون وكويتيون) جراء وقفتهم لتأمين حقوق الإنسان في الوقت الذي كان فيه الغضب في كلا الطرفين هو سيد الموقف.

إن الشعبين؛ الفلسطيني والكويتي، لم يفهما بعضهما حقّ الفهم في هذا الشأن، وهذا ليس جديدًا في العالم العربي، بل هو بالتحديد ما يجعل هذه الحالة مثالًا مؤلمًا لشعبين، كان كل منهما بحاجة للآخر ولكنهما أخفقا مع ذلك في حلّ معضلة التعايش والصداقة في أثناء الأزمات والصراعات التي أثبتت أنها أكبر بكثير من قدرتهما على التعامل معها.

تساعد هذه الحالة أيضًا في إلقاء الضوء على دور الوسطاء خلال أوقات الأزمة. ولئن شعر وسطاء الخير من كلا الطرفين الذين نادوا بضبط النفس والتعايش بأن مساهماتهم قد ضاعت وسط ضوضاء الأزمة، فإن تراثهم وتراث ناشطي حقوق الإنسان في كلا المعسكرين قد كان له تأثير مباشر على الأزمة برمتها؛ إذ إنه لو لا وجود فلسطينيين مناهضين للاحتلال ورافضين للتعاون لارتفع المتعاملون منهم مع سلطات الاحتلال، ولبلغت حدة الأزمة بين الكويتيين والفلسطينيين مستويات أكبر في أثناء الاحتلال. وبالمثل، لولا وجود كويتيين ناشطين في مجال حقوق الإنسان، ولولا ضبط النفس على مستويات قيادية حكومية في الكويت، لارتفع عدد الفلسطينيين ممن تعرضوا للأذى بعد التحرير. إن البعد الإنساني الذي يوفّره أفراد مثل هؤلاء في أوقات الحروب والأزمات يمكن أن يُستخدم كأساس لبناء الصلح الأهلي بين المجتمعات المتصارعة.

وكما قال أحد الفلسطينيين لي في أثناء الاحتلال العراقي للكويت:

«إن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثّلي الشرعي والوحيد في ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالصراع مع إسرائيل والقضية الفلسطينية وحقّ العودة، ولكنها في هذه الأزمة لا تمثّلني، ومع ذلك فأنا متّهم».

خاتمة الكتاب

هدّد الاقتلاع من الجذور والتشتّت الذي نجم عن قيام إسرائيل واحتلالها لفلسطين في عام 1948 بتدمير النسيج الكامل للحياة الفلسطينية. فجأةً تعرّضت الشبكات الاجتماعية وأواصر التضامن التي تحافظ على اللُحمة في المجتمع لضغوط شديدة وتفكّك كبير. بحلول نهاية عام 1948، نتيجة تدمير الكيان السياسي والبنى الاجتماعية والمدينية الكبرى لفلسطين، وكذلك تفكيك الروابط الصغرى في المجتمع، لم يعد هناك وجود للمجتمع الفلسطيني جغرافيًا، وذلك بسبب ذهاب كل عائلة، بل أحيانا كل مجموعة، باتجاه مختلف بحثًا عن الأمان وهربًا من تقدّم القوات اليهودية.

مع النكبة تهجّر أكثر من 70 في المئة (نحو 900 ألف) من الفلسطينيين، من أصل 1,3 مليون، وصل لغزة في جنوب غرب فلسطين من اللاجئين ما يساوي عدد سكانها، ووصل للجزء الشرقي من فلسطين (الضفة الغربية) من اللاجئين ما يساوي أكثر من ثلث عدد سكانها، فنشأت المخيمات في ما تبقى من فلسطين تحت الحكم العربي، كما انتشرت المخيمات في سورية ولبنان والأردن، وتهجّر نصف من بقوا ضمن المناطق التي قامت عليها دولة إسرائيل (فلسطينيو 1948). مع النكبة فقد سكان فلسطين من العاملين في القطاع الحكومي والخاص وظائفهم وأعمالهم في التعليم والمؤسسات، كذلك شركاتهم ومؤسساتهم، حتى مدن كغزة ورفح ورام الله والخليل فقدت ينبوعها الاقتصادي المرتبط بالساحل الفلسطيني المزدهر الذي احتُل بالكامل وتهجّر أهله في حيفا ويافا وصفد وعكا، ومدن غير ساحلية كطبريا واللد والرملة. في أجواء كهذه عاد كل من كان يعمل في تلك المدن إلى القرى الفلسطينية المتبقية التي ستسمى لاحقًا بـ«الضفة» عند خضوعها للحكم الأردني، بينما ستخضع غزة للحكم المصري. وفي حرب 1948رمز احتلال الجانب الغربي من القدس للدمار الذي عمّ الفلسطينيين، فالقدس في جانبها الغربي كانت حتى عشية النكبة المركز السياسي والاقتصادي الفلسطيني. إن عملية تدمير أكثر من 400 قرية فلسطينية وتهجير سكانها في المناطق التي قامت عليها إسرائيل، ثم

مصادرة إسرائيل ممتلكات الفلسطينيين الشخصية استكمل مشهد الدمار. أمام صدمة النكبة وحدّتها وفناء كل المؤسسات الرسمية والوطنية الفلسطينية؛ بما فيها العملة وجواز السفر والمنزل والمكان، لم يعد من قيمة سوى للعلاقات والروابط العائلية والقروية.

لهذا، استنادًا إلى قوّة العلاقات العائلية والقروية قبل عام 1948، بدأ الشعب الفلسطيني لملمة بقاياه. فتلك العلاقات أدّت دورًا حاسمًا في إعادة إحياء المجتمع الفلسطيني بعد عام 1948. فقد حافظ عصَب المنظومة الاجتماعية على وجوده بالرغم من تعرّضه لكمّ هائل من الضغوط والإجهاد. وهكذا، شكّل الجهاز الجوهري غير النظامي المتمثّل في العائلة وعلاقات الحي والبلدة القديمة السابقة والصداقة أساس هيكلية فلسطينية كبرى جديدة ومختلفة. وجود هذه العلاقات والعائلة حال دون تفكك شامل وغياب المجتمع الفلسطيني بعد نكبة 1948.

قدّمت الكويت للوافدين الأوائل من المتعلمين ذوي الخبرات والفلاحين الريفيين الفلسطينيين فرصة البقاء الاقتصادي والوجودي على مستوى الفرد والعائلة، ومن جانبهم قدّموا الكثير من تجاربهم، جهدهم، خبراتهم وعلمهم. كان الهمّ الأول لهؤلاء الفلسطينيين تحقيق إنجاز ومساهمة في بيئتهم العربية، كما النجاح في التخفيف من معاناة أُسرهم. كان عليهم أن يؤمّنوا ضروريات الحياة لأهلهم وإخوتهم وأخواتهم. وأرادوا أيضًا تمويل التحصيل العلمي لأشقّائهم وشقيقاتهم بعدما كان قد توقّف بسبب الحرب. أصبح أولئك الروّاد رأس حربة الشتات الجديد. فسهّلت خطوتهم هجرة عدد كبير من أفراد عائلاتهم المشتّتة وأصدقائهم المبعثرين. فبعدما وجدوا مكانًا يعيشون فيه، انطلقوا في مسعى شاق ودؤوب ليعيدوا حبك الخيوط الاجتماعية والجغرافية للعائلة. لقد أرسى الفلسطينيون الذين وفدوا إلى الكويت مباشرة بعد الهجرة الجماعية وخلال الخمسينيات، جذور هيكلية كبرى جديدة ومختلفة في الشتات.

منذ عام 1948، بدأت الشبكات تعكس حاجات الفلسطينيين وأحوالهم

الجديدة. أظهرت الحالة الكويتية أن الشبكات العائلية والقروية أضفت معنى وتنظيمًا على المجتمع الفلسطيني بعد عام 1948. لكن، كي تعكس العائلة وقائع الشعب المنفي، كان عليها أن تتحوّل إلى بنية أكثر مرونة. وهكذا، كان على الشبكات العائلية أن تضم روابط أوسع بكثير مما كان يتيحه المجتمع قبل عام 1948. فكان على العائلة أيضًا أن تستوعب تغييرات كثيرة في فترة قصيرة وتؤهِّل شبانها وشاباتها اجتماعيًا، بما يساعدهم في مواجهة التحدّيات التي يفرضها عليهم العيش من دون دولة. فوُضِع التعليم والاجتهاد في العمل والمنافسة في رأس الأولويات.

اكتشف الفلسطينيون الذين جاؤوا إلى الكويت بأن القيَم والعادات والعلاقات ونمط الحياة التي كانت ركيزتهم ومصدر حماية لهم في قريتهم أو بلدتهم الأم، يمكن أن تستمر إلى حدٍ كبير في البيئة الجديدة. حتى اللهجات والشِعر والرقصات صمدت. فالزواج والطلاق، النزاعات وتسويتها، الوفاة والدفن، الولادة والاحتفالات، استمرت كلها في أجواء أعادت ربط الفلسطينيين بالجغرافية الفلسطينية حيث النكبة الأولى وبداية قصة الشتات.

كان لهذا الأمر تأثير قوي في استمرارية الشبكات العائلية الفلسطينية. لكنه كان أساسًا أيضًا لإحياء شبكات القرى والبلدات التي تؤدّي دورًا حيويًا في بقاء الشتات. ساهمت هذه الشبكات المستندة إلى الروابط القائمة على أساس الانتماء العائلي والقروي بمهمات اجتماعية وسياسية واقتصادية. لقد اكتسبت الشبكة، في شكلَيها العائلي والاجتماعي (القرية والبلدة)، أهمية خاصة على المستويَين المحلي والعابر للأوطان خلال الحوادث التي تشهدها دورة الحياة العائلية؛ مثل الزواج ووفاة الزوج أو الزوجة وولادة طفل ودخول الأولاد المدرسة أو مغادرتهم المنزل.

تقوم المنظومة بكاملها على ثلاثة مكوّنات مهمّة: المكوّن **الأوّل**، هو المبادَلة في العلاقات والخدمات والالتزامات. يُتوقَّع من كل شخص حصل من فرد أو عائلة ما على خدمات أو دعم أن يبادلها بالمثل؛ **الثاني** هو مجموعة العلاقات المستندة إلى المعرفة السابقة بأنماط سلوك الأقرباء وأبناء

البلدة نفسها. في الواقع، تولّد التقاليد منظومة من السلوك المتوقَّع في السكن والأعمال والزواج[24]. نتيجة هذه الشبكات المتطوّرة، تصبح المدينة انعكاسًا للبلدات والقرى السابقة، وكأن كلًا منها اقتُلِع من مكانه ووُضِع من جديد في جزء من المدينة التي انتقل الفلسطينيون للعيش فيها أو في قطاع من الاقتصاد، فالشبكة في ذاتها هي شكل موسَّع من أشكال العلاقات اليومية الوثيقة والمباشرة في القرية؛ المكوّن **الثالث** هو حاجة الفلسطينيين الماسّة إلى الصمود في الشتات في أحوال تتّسم بالحرمان والأزمات السياسية في فلسطين ومحيطها وفي كل ما يرتبط بالمسألة الفلسطينية. وقد بثّت الأزمات وحالة التشرّد التي يعيشها الفلسطينيون الحماسة والقوّة والتماسك في العلاقات العائلية وبين أبناء القرى والبلدات. وساهمت أيضًا في تكوين علاقة أسطورية خاصّة بين الفلسطينيين ووطنهم الأم.

ستبقى الشبكات العائلية والقروية أساسية لوجود الأفراد والمجموعات الفلسطينية في المستقبل المنظور، وستظلّ الوسيلة الرئيسة لمساعدة الفلسطينيين في الحفاظ على تاريخهم ولُحمتهم وأمنهم الاجتماعي والاقتصادي وحمايتها. إنها تؤدّي دورًا أساسًا في جعل كل مجموعة جزءًا من عدد أكبر من الشبكات المنتشرة في أنحاء فلسطين المختلفة والأردن والكويت وباقي الشتات. مع استمرار التشتّت والارتباط بالأرض، ومع استمرار سياسة الاقتلاع الإسرائيلي والاستيطان والتهويد، سوف تشكّل العائلة وشبكة الروابط التقليدية في الإجمال الآلية لحلم العودة والسعي للحفاظ على الحقوق واستعادتها.

يهدف الجهد الذي يُبذَل لإضفاء طابع نظامي على الروابط بين أبناء القرى والبلدات إلى الحفاظ على هذه العلاقات والوظائف التي تساهم بها عبر المكان والزمان. إن نجاح الفلسطينيين من القرى والبلدات والفئات المختلفة في بناء مؤسّسات وهيكليات نظامية غير عائلية حيويٌّ أيضًا في بقائهم. تَظهر هذه المؤسّسات أكثر فأكثر إلى الواجهة (كالصناديق والروابط القروية والمدينية) لأنها تغطّي مجموعة واسعة من المشاغل والاهتمامات التربوية والأكاديمية والثقافية والخيرية والسياسية والاجتماعية والرياضية. ستبقى المحاولات

(24) Jacobson, pp. 630-644.

لتطوير مؤسسات سياسية ناضجة وحركات مقاومة في ظلّ نجاح البنى العائلية في الحفاظ على استمرارها وقيمها أمرًا مستمرًا في التجارب الفلسطينية الآتية.

أغلب الظنّ أن هذه الشبكات ستزداد تماسكًا في المستقبل، وكذلك سوف تستمر المؤسّسات التي تدعم مجتمعًا مشرّدًا يعيش مرحلة طويلة من النفي الحافل بالتحدّيات. بغضّ النظر عن كل ما يُبنى أو يضاف أو يُستحدَث، تبقى صفات المجتمع المشتت ووجود الروابط العائلية بين أبناء القرى والبلدات من أبرز عوامل الزخم التي تساهم في الحفاظ على المجتمع الفلسطيني في شتاته الطويل.

إن الشتات الفلسطيني يزداد انتشارًا، ويأخذ الفلسطينيين إلى قارات ودول جديدة لم يسبق لهم أن استقروا بها. منذ عام 1948 لليوم، تتوالد أجيال جديدة في أماكن مختلفة. لقد أصبح الشتات أساسيًا في حياة الفلسطينيين، وهو يتعمّق بعد كل كارثة وحرب. فحرب لبنان الأهلية سببت شتاتًا كبيرًا لفلسطينيي لبنان، وحرب احتلال الكويت سببت شتاتًا أكبر للفلسطينيين هناك، خاصة في ظلّ تداخل اللاعبين المؤثرين. كذلك الحرب على العراق في عام 2003، وثورة سورية والحرب الأهلية التي بدأت بعد قمع النظام لثورة 2011 (وحالة عدم الاستقرار في العالم العربي) عمّق من آلام الشتات.

يسهم هذا الوضع في نشوء أجيال ونُخب فلسطينية جديدة في العالم تتميز بحنينها وتعلّقها بالأرض الفلسطينية وحملها لمروية خصبة وغنية وحزينة عن ما حلّ بالفلسطينيين منذ عام 1948. لا زال الشتات في مسار يتحكم به تعلق الفلسطينيين بالأرض التي وحدتهم وحمتهم قبل عام 1948. لقد تحوّلت نكبة 1948 إلى صراع طويل، حيث نصف الفلسطينيين الذي تجاوز عددهم الستة ملايين في شتات، متداخل الأبعاد بينما نصفهم الثاني على الأرض التاريخية بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. لا زالت التجربة الفلسطينية في طور التشكّل في ظلّ مواجهة مستمرة منذ بدايات القرن العشرين مع الاحتلال والتهجير الاستعماري[25].

(25) حول معوقات الحركة الوطنية الفلسطينية، يُنظر:

Shafeeq Ghabra, «National Independence in the Arab World: The Case of the Palestinians (1964-1992),» *Journal of Arab Affairs*, vol. 11, no. 1 (Spring 1992), pp. 69-91.